العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة

وأبعادها السياسية والاقتصادية

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى

1441هـ - 2020م



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

تلفاكس : 0096265330508

جــوال : 00962795699711

E-mail: academpub@yahoo.com

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2019/6/3076)

رقم التصنيف:327,73051

المؤلف ومن في حكمه:

زينب عبدالـلـه منكاش

الناشر

شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

عمان – الأردن

عنوان الكتاب:

العلاقات الامريكية الصينية بعد الحرب الباردة وابعادها السياسية والاقتصادية

الواصفات:

/العلاقات الدولية//الولايات المتحدة الامريكية//الصين//السياسة الخارجية/

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى .

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع .

ISBN :978-9923-27-011-0

العلاقات الأمريكية الصينية

بعد الحرب الباردة وأبعادها السياسية والاقتصادية

تأليــف

الدكتورة زينب عبد الـلـه منكاش



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع



(فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا) النساء: 65

الإهداء ....

إلى الذي علمني أن لا أخاف إلا من اللـه تعالى

إلى الذي علّمني لا يأس مع النفس

وعلمني مَعنى الحياة والكرامة

وما معنى أن يكون لي طموح أرعاه

إلى من تعب لتعبي وفرح لفرحي

إلى من أشعل لي أول شمعة في عمري ...

إلى عبق طفولتي..إلى دفئ حياتي...وأريج شبابي..

إلى ملجئي وملاذي.. إلى حبيبي وروح قلبي..

إلى والدي (رحمه اللـه) نور دربي ولون الحياة

إلى من تحملت كل لحظه ألم في حياتي وحولتها إلى لحظات فرح...

إلى من حمتني من حر الصيف بورود من أزهار الربيع... إلى أمي رحمها اللـه

إلى من سقتني النقاء والمحبة وجعلتني أحمل في قلبي كل الخير

لكل الناس... إلى جدتي رحمها اللـه

إلى ابني وحبيبي وأخي وصديقي وكاتم أسراري الذي فقدته وهو في ريعان شبابه في عمر العشرين...

إلى من لا ولن يعوض مكانه أحد حتى آخر عمري....

إلى سبب دمعتي وألمي....

إلى أخي الشهيد البطل ياسر...

شكر وتقدير

في البداية لا يسعني سوى أن أحمد اللـه وأشكره على ما قدمه لي من نعمة العلم والصحة مـن أجل إكمال أطروحتي .

ثم أود أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذتي الفاضلة والمشرفـة عـلى رسـالتي الـدكتورة والأم الحنون رفاه شهاب الحمداني على ما قدمته لي من جهد وعلم وملاحظات لطالما كانـت بالنسـبة لي هي الدعامة الأساسية لإنجاز رسالتي. وأود أيضاً أن أقدم شكري وامتناني إلى الدكتور عبد الأمير محسـن عبد الجبار الأسدي لتعاونه الكبير معي من أجل إكمال رسالتي ، وأشكر زوجي (محمد) وأولادي (مؤيـد وعبد اللـه) الذين تحملوا انشغالي عنهم وتقصيري معهم، وأخواني وأخص بالذكر (عمار) الـذي كـان لـه دور كبير في هذا العمل، وشكري وامتناني لكل من حاول مساعدتي والوقوف إلى جانبي حتى ولو بالكلمة.

المقدمة

يذهب هذا الكتاب إلى دراسة العلاقات الأمريكية الصينية في مدة ما بعد الحرب الباردة وذلك من خلال تحديد طبيعة هذه العلاقة بين السياستين الاقتصادية والسياسية لهاتين الدولتين ومن ثم ضبط واستنباط هوامش التوافق والتنافس بينهما في هذه المدة.

فقد ظهرت معطيات جديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة التي بدأت تشهد تلاشي عناصر التحالف الاستراتيجي الغربي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتراجع مبررات التحالف الغربي في مواجهة الخطر الشيوعي وظهور مؤشرات تنافس دولي على المصالح الإقليمية الإستراتيجية منها والاقتصادية لتشكل مراكز النفوذ الدولي سياسيا واقتصاديا.

تعد العلاقات الامريكية – الصينية من أكثر العلاقات الدولية تعقيدا في النظام الدولي، فكلا الدولتين تتأثران بمعطيات البيئة الدولية وتسعيان إلى تجسيد عناصر قوتهما فيها. فالولايات المتحدة الامريكية تسعى إلى تكريس نظام القطبية الأحادية وأبعاد القوى الدولية الصاعدة عن تغيير شكل هذا النظام، في حين أن الصين تسعى إلى إعادة رسم وتغيير النظام الدولي . إما على الصعيد الاقتصادي فان الولايات المتحدة تسعى إلى تأسيس علاقات اقتصادية مع الصين لصيرورة القوة الاستراتيجية الامريكية وتشكل رهانا اقتصاديا واستراتيجيا مهما لما توفره من سوق تجاري واقتصادي استهلاكي واستثماري .

إن العلاقات الامريكية الصينية تمثل للباحثين في حقل العلاقات الاقتصادية الدولية تجسيدا لدراسة العلاقات الدولية لمعظم الظواهر المرتبطة بالمسألة الاقتصادية والسياسية والأمنية ذات الطبيعة الحيوية ، وتحظى باهتمام متصاعد أكاديميا مما يشكل حافزا مهما في الدراسات الأكاديمية والبحث العلمي نظرا لما تتمتع بها الدولتان من أهمية على الصعيدين السياسي والاقتصادي بعد الحرب الباردة نظرا لتحييد الخطر والتهديد للمصالح الامريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي .

إن محاولة تحليل العلاقة التي تربط بين قوتين الأولى قوة عالمية بكل المؤشرات وهي الولايات المتحدة الامريكية والثانية هي قوة متنامية تحاول أن تجد لها مكانا أساسيا في النظام الدولي وهي الصين وذلك لما يشكله هذا الأمر من تأثير كبير على الترتيبات

السياسية والاقتصادية القائمة على الساحة الدولية، إذ تحاول هاتين القوتين إظهار كل ما لديهما من مقومات قوة والتخلص من مواطن الضعف وهما في ذلك يسعيان إلى إيجاد المساحات التي تسمح لهما بالتعاون والشراكة تارة والتنافس تارة أخرى، والابتعاد عن كل ما يجعلهما في موقع التصادم.

يشكل الاهتمام بدراسة ظاهرة التنافس في مجال العلاقات الاقتصادية الامريكية - الصينية في مدة ما بعد الحرب الباردة إحدى أهم المسارات الرئيسة للعلاقات الإقليمية والدولية لكلا الدولتين من جهة، ومن جهة أخرى الآفاق الجديدة التي اتخذتها تلك العلاقات مع وجود قوى دولية وإقليمية متنافسة اقتصاديا من شانه أن يفرض اهتمام اكبر لواقع السياسة الاقتصادية الامريكية نحو الصين، ويفسر أنماط سلوكها الاقتصادي والسياسي مع الصين وحالات الانسجام والاختلاف مع القوى التنافسية المؤثرة على تلك العلاقة وعلى كافة المستويات الإستراتيجية منها والاقتصادية والسياسية .

لقد أصبحت دراسة العلاقات الامريكية الصينية بصورة منهجية مطلبا مهما بعد الحرب الباردة وتزامن ذلك مع رغبة توضيح الاتجاهات السياسية لكلا الدولتين ، لقد ساهمت عدة عوامل في إنضاج هذه الدراسة واستقلاليتها أهمها الزيادة الكبيرة في حجم الاقتصاد والتبادل التجاري بينهما وعلى كافة المستويات من التعقيد والتشابك والتداخل بين المصالح القومية لكلا الدولتين والزيادة في اعتمادهما على بعضهما البعض.

و يرتكز الاهتمام بالعلاقات الاقتصادية والسياسية الامريكية - الصينية على عدة حوافز ذاتية وموضوعية تتمحور كلها حول الطبيعة الحيوية لهذه الظاهرة في مجال العلاقات الدولية في مدة ما بعد الحرب الباردة ويمكن تفصيل تلك المبررات التي تشكل حجر الزاوية في هدف الرسالة وعلى النحو التالي:

أولا: إن طبيعة العلاقات التاريخية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين من جهة والآفاق الجديدة التي أخذتها العلاقات الامريكية - الصينية بعد الحرب الباردة ولاسيما التحول لمحور ومسار هذه العلاقات بفرض اهتماما اكبر لواقع وآفاق السياستين الامريكية - والصينية والتي تشكل أسس ومقتربات الواقع الداعي لاهتمام الباحثين في العلاقات الاقتصادية الدولية.

ثانيا: إن دراسة الطبيعة الحيوية لهذه العلاقات وعدم اكتمال ملامحها بحكم حداثة اشكالياته وخضوع فرضياته الديناميكية في المدى المتوسط والطويل يدفع إلى إدخاله في دائرة البحث الأكاديمي لتسليط الضوء عليها والتنبؤ باتجاهاتها لحين اكتمال ملامح الظاهرة في حقبة زمنية لاحقة مستقبلا

ثالثا: إن تناول العلاقات الاقتصادية والسياسية الامريكية – الصينية من زاوية التحليل وتحديد هوامش التوافق والتنافس الأمريكي الصيني قد يساهم في تسليط الضوء على الرؤى الإستراتيجية لصناع القرار لكلا الطرفين على مختلف الأصعدة الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية ليساهم في رسم مجالات التحرك والتعامل والتفاوض مع كلا الطرفين دوليا واقليميا .

يهدف هذا الكتاب إلى:

1. تحليل العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تربط بين الولايات المتحدة والصين مع استعراض للرؤى والمقومات التي رسمت مسار العلاقات الامريكية الصينية ورصد حالات التوافق والتنافر بينهما بعد مرحلة الحرب الباردة .

2. تسليط الضوء على التوجهات السياسية والاقتصادية الامريكية والصينية ومنظورها الاستراتيجي نحو طبيعة العلاقات بينهما .

3. دراسة طبيعة العلاقات الاقتصادية الامريكية - الصينية ورسم صورة التفاعل التنافسي بينهما بما يشمل التبادل التجاري والاستثمارات والطاقة وأوجه التعاون الأخرى بينهما، فضلا عن الضغوط الامريكية على العلاقة بين الطرفين والتي تشير إلى المحددات التي تؤثر في تلك العلاقات .

4. دراسة العلاقات التنافسية الاقتصادية الامريكية – الصينية والتي تعد إحدى المسارات الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية والإقليمية في مرحلة مابعد الحرب الباردة وبما يمكن البلدين من مواجهة المتغيرات الديناميكية في ميزان القوى العالمية والتحولات الهيكلية في النظام الدولي .

5. وضع المؤشرات المستقبلية للعلاقات الامريكية – الصينية والتي تفرضها طبيعة النظام الدولي والبيئة الدولية والعلاقات الاقتصادية القائمة بينهما .

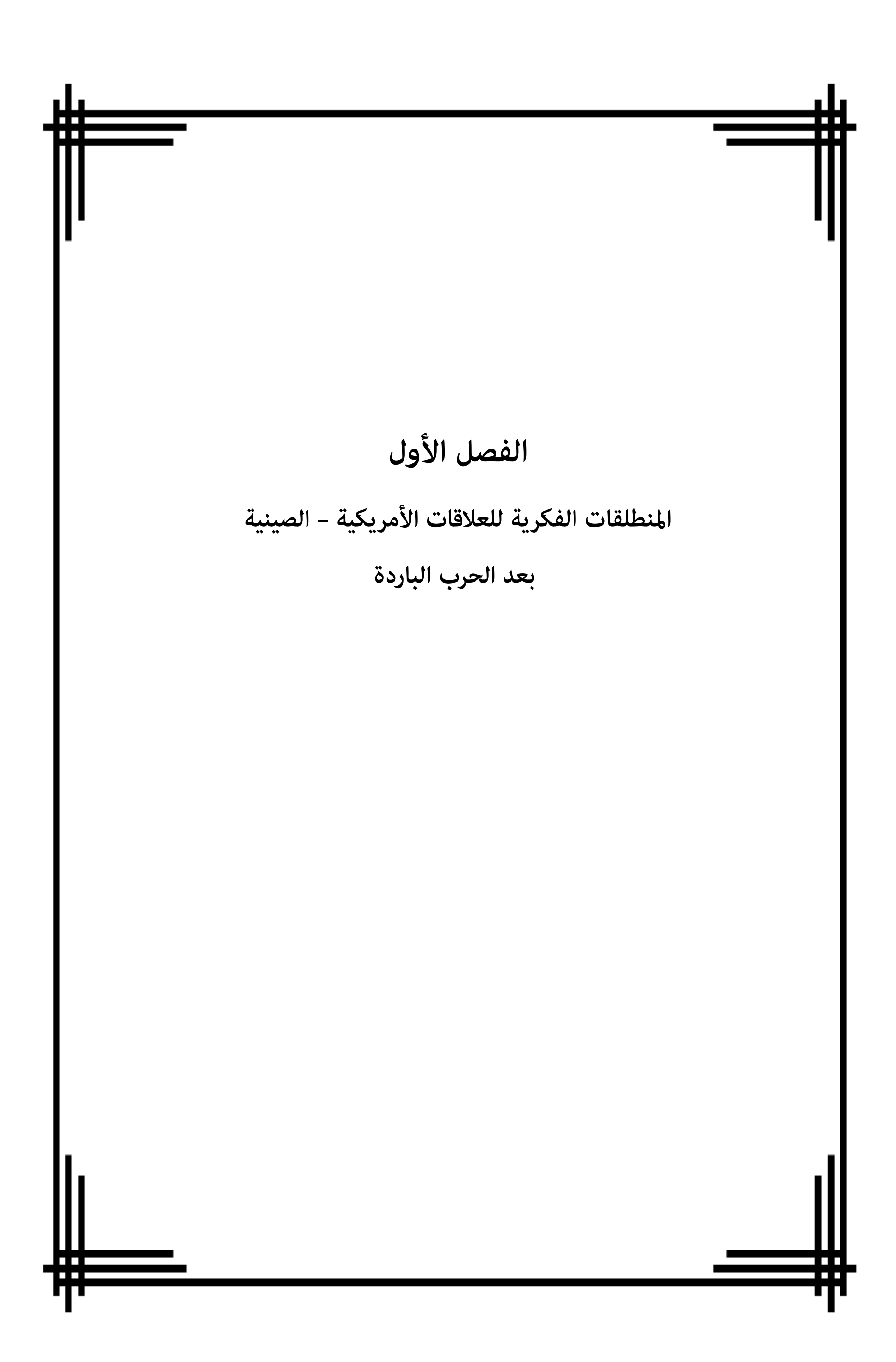
تم تقسيم الكتاب إلى خمسة فصول فضلاً عن المقدمة والخاتمة.

فجاء **الفصل الأول** تحت عنوان المنطلقات الفكرية للعلاقات الامريكية الصينية بعد الحرب الباردة مقسما إلى ثلاثة مباحث اهتم الأول بتقديم نبذة واضحة تناولت شكل النظام الدولي بعد الحرب الباردة من حيث سماته والاعتماد على النظرية الواقعية في توضيح شكل هذا النظام وذلك لتحول الاهتمام بدراسة العلاقات الدولية في اطارها القانوني إلى إطارها الواقعي والذي استند بدوره على قيام نظام توازن القوى لكونه يعد سياسة ترمز إلى المدرسة الواقعية في السياسة الدولية أي انه يعني نظرة سياسية للمحافظة على ميزان القوة بين مجموعة من الدول في حين تضمن المبحث الثاني وهو الإدراك الأمريكي والصيني لطبيعة العلاقات الأمريكية - الصينية بعد الحرب الباردة وتضمن المبحث الثالث كل من الرؤية الامريكية والصينية للعلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة واستعراضه لنشأة العلاقات بين هذين البلدين منذ عام 1949 حتى عام1991.

أما بالنسبة **للفصل الثاني** الذي جاء تحت عنوان مقومات القوة الامريكية والصينية من اجل توضيح ما يمتلكه هذين البلدين من مقومات قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية وتكنولوجية وعلمية تجعلها قادرة على الدخول في مجال المنافسة بينهما على الرغم من التباعد الكبير في هذه المقومات بينهما. فقد تناول في مبحثه الأول أهم مقومات القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والعلمية والتكنولوجية للولايات المتحدة الامريكية أما المبحث الثاني فقد تناول نفس المقومات لكن الخاصة بالصين . وقد ترتب على هذا الأمر أن تكون لكل من هذين البلدين أهلية للوصول إلى مكانه مهمة في النظام الدولي وان كانت متفاوته في أهميتها الأمر وما نتج عنها من ظهور مجالات عديدة للتعاون والتنسيق بين كلا البلدين وهذا ما تناوله **الفصل الثالث** الذي جاء بعنوان مجالات التعاون والتنسيق بين الولايات المتحدة والصين من خلال تقسيمه إلى مبحثين تضمن المبحث الأول علاقات التعاون الامريكية - الصينية في مجال التجارة

والديون الخارجية وتناول المبحث الثاني علاقات التعاون في مجال الاستثمارات والطاقة. في حين جاء **الفصل الرابع** تحت عنوان محددات العلاقات الامريكية الصينية وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تناول الأول المحددات الاقتصادية وتضمن الثاني المحددات السياسية في الوقت الذي اهتم المبحث الثالث بالمحددات الاجتماعية .

أما بالنسبة **للفصل الخامس** فقد جاء بعنوان السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الامريكية الصينية إي انه تناول الاحتمالات المستقبلية التي من الممكن أن تؤول إليها العلاقات الامريكية الصينية وذلك من خلال إظهار العوامل الداعمة والمعيقة لحصول كل سيناريو وعلى كلا الجانبين الأمريكي والصيني للوصول بتلك العلاقات إلى أربعة سيناريوهات تم توزيعها على أربعة مباحث تناول الأول احتمالية نشوب تصادم بين كل منهما أما الثاني فتناول احتمال قيام الولايات المتحدة الامريكية بالتحالف مع الصين بقصد احتوائها اقليميا وتحجيمها عالميا، في الوقت الذي تناول المبحث الثالث إمكانية بقاء حالة التنافس القائمة بينهما، أما المبحث الرابع فقد تناول إمكانية بناء شراكة بينهما على أساس ما لهما من مصالح مشتركة تشغل جانبا مهما في التأثير على النظام الدولي بشكل عام.



الفصل الأول

المنطلقات الفكرية للعلاقات الأمريكية – الصينية

بعد الحرب الباردة

الفصل الأول

المنطلقات الفكرية للعلاقات الامريكية – الصينية بعد الحرب الباردة

تمهيد

تشكل العلاقات الامريكية – الصينية نمطا فريدا من العلاقات الثنائية كونها تجمع عناصر متناقضة كالتعاون والصراع في وقت واحد حيث تعمل في إطار توازن دقيق من المصالح المتبادلة والتهديدات المتوقعة. وعند دراسة موضوع العلاقة بين والولايات المتحدة الامريكية الصين، فلا بد من أن ننظر لهذا الموضوع من منظور شمولي . ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الامريكية تعتنق مبادئ النظرية الواقعية في بناء علاقتها مع الدول الأخرى، ومن هنا فان ملف العلاقات مع الصين بجميع أبعاده يعد احد أولويات السياسة الخارجية الامريكية نظرا لتنامي القوة الصينية .

وتأسيسا على ذلك انطلق هذا الفصل لبيان المنطلقات الفكرية للعلاقات الامريكية – الصينية بعد الحرب الباردة لتسليط الضوء على دور العامل الاقتصادي في ديناميكية تلك العلاقات وأهمية التفاعلات الدولة في محيطها ، وفي ضوء ذلك ضم هذا الفصل ثلاث مباحث اهتم الأول بالواقعية الجديدة وتوازن القوى ، أما المبحث الثاني فتناول العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية في المنظورين الأمريكي والصيني بعد الحرب الباردة، في حين جاء المبحث الثالث لاستعراض العوامل المؤثرة في نشأة العلاقات الامريكية – الصينية.

المبحث الأول

الواقعية الجديدة وتوازن القوى

تعد نظرية توازن القوى إحدى الركائز الأساسية لكل من نظرية الواقعية الكلاسيكية ونظرية العلاقات الدولية،وتسعى لتوضيح مفهوم تشكيل تحالفات. ونظراً لفكرة الفوضى في العلاقات الدولية التي تتبناها الواقعية الجديدة، وان على الدول أن تضمن بقاؤها من خلال الحفاظ على قوتها وتطويرها في عالم يزيد فيه الاعتماد على القوى الذاتية لتجنب الوقوع تحت أي هيمنة محتملة عليها .

إن الواقعية الجديدة تسعى لسيادة سياسة توازن القوى عندما يتم استيفاء مطلبين أولهما أن يكون النظام فوضوياً ، وثانيهما إن تهتم وحدات هذا النظام بالحفاظ على كيانها وبقاؤها ويمكن للدول القيام بذلك أما من خلال "التوازن الداخلي" حيث تستخدم الدولة جهودها الداخلية لزيادة قدراتها الاقتصادية وتطوير استراتيجياتها الذكية، وتطوير القوة العسكرية ، أو من خلال "التوازن الخارجي" عندما تتخذ الدولة تدابير خارجية لزيادة أمنها بتشكيل تحالفات مع دول أخرى.

لقد تجلى أهم إسهامات الواقعية في النظام الدولي الجديد في فرضياتها الاساسية التي تبقى سارية المفعول في تحليل واستيعاب العلاقات الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة طالما أن المسائل العسكرية ما تزال محل نقاش، فالواقعية هي الاتجاه النظري الذي يرفض الاندثار والزوال كما أن العلاقات العسكرية الدولية تظل المظهر المحوري للقوة . إلا أن ميزان القوى في النظام الدولي الذي ساد بعد الحرب الباردة أصبح معتمدا على القوة الاقتصادية ولم يقتصر فقط على القوة العسكرية، مما يعني احلال توازن القوى الاقتصادي بحكم أن القوة الرئيسة المشكلة لهذا النظام هي قوى اقتصادية بالدرجة الأولى محل توازن القوى العسكري

لذلك ذهب هذا المبحث إلى تسليط الضوء على الواقعية الجديدة وتوازن القوى ودورها في العلاقات الامريكية – الصينية بعد الحرب الباردة في ثلاثة مطالب، الأول يسلط الضوء على عالم مابعد الحرب الباردة، أما المطلب الثاني فتناول النظرية الواقعية الجديدة ، في حين جاء المطلب الثالث ليستعرض نظام توازن القوى .

المطلب الأول

عالم ما بعد الحرب الباردة

عند بزوغ فجر العقد الأخير من القرن العشرين اختل ميزان العلاقات الدولية وفرغت الساحة الدولية إلا من لاعب رئيسي واحد ليعلن بدء نظام عالمي جديد أحادي القطبية ليبدأ بتسجيل وقائع وأحداث المرحلة الجديدة من تاريخ الإنسانية.[1]

لقد لعبت نهاية الحرب الباردة دوراً في تغيير مسارات السياسة العالمية المعاصرة، إذ لم تعد السياسة العالمية تعرف أساساً بصراع عقائدي-عسكري بين مركزي قوة ميهمنين تتحكم بهما على التوالي قوتان عظيمتان هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. ولكن حدث تغيراً دراماتيكياً على الساحة الدولية.[2] فقد توجهت الأسرة الدولية للاهتمام بمشاكل البحث عن نظام مالي جديد وأوجه التفاوت في الثروة بين الدول المتقدمة والدول النامية والقضايا البيئية بعد ما كانت تسيطر عليها مشاكل ناجمة عن العلاقات بين الشرق والغرب، الصراع العقائدي بين الديمقراطية الليبرالية والماركسية - اللينية، دبلوماسية الأزمات وما إلى ذلك.[3] فعندما بدأت مرحلة الانهيار تلوح في الأفق السوفياتي بدأ الحديث عن إمكانية قيام نظام عالمي يدخل الإنسانية في عهد جديد سماته "الرخاء والتكافل والديمقراطية".[4]

إن انهيار الاتحاد السوفياتي أدى إلى إحداث تحولات جذرية في كافة التفاعلات السياسية والاقتصادية والعسكرية والقيمية على المستوى العالمي. والتي أخذت هذه المتغيرات ذاتها تشكل تحولات مماثلة في ظاهرة الصراع الدولي وذلك أن هذه الظاهرة كانت تتحدد دائماً في ضوء هيكلية النظام الدولي وعلاقات القوة السائدة فيه، وأدى

---

(1) د. عبد المنعم سعيد، ما بعد الحرب الباردة، النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار، كتاب العرب في الاستراتيجيات العالمية، عمان، (مركز الدراسات الاستراتيجية، 1994)، ص30-31.

(2) برايان داين - ريتشارد لنيل- مايكل سميث، قضايا في السياسة العالمية، ترجمة ونشر دار الخليج للأبحاث، 2004، ص4.

(3) ارنست ماندل ، الاتحاد السوفيتي في ظل غورباتشوف،ترجمة:بوك الخوري،(بيروت.دار الوحدة للطباعة والنشر.1991)، ص231 .

(4) us.department of state،current policy document،no،19924 .

انهيار نظام القطبية الثنائية الذي كان سائداً في مدة الحرب الباردة إلى توليد مصادر جديدة للصراع الدولي على مستويات عديدة ، مما تسبب في إنهاء الحاجة إلى المناهج العالمية الشاملة للأمن والتي كانت تمثل مطلباً حيوياً في ظل التنافس بين خصوم استراتيجيين قادرين على التحرك والتفاعل على امتداد الساحة العالمية [1] وادت هذه الحالة إلى نشوء العديد من التحديات في البيئة الدولية ، مما يعد أن انتهاء الحرب الباردة قد شكل منطلقاً للعودة إلى ظاهرة تعدد مصادر الصراع الدولي. [2]

أن التصنيف الرسمي - القانوني والسياسي لنهاية الحرب الباردة ونهاية الاستقطاب الثنائي قد تمثل في حدثين مهمين هما: قمة مالطا عام 1989 التي تعد بداية التنازل السوفياتي وانهيار نفوذه واعتراف غورباتشوف بأحقية تحرير دول أوربا الشرقية من نفوذه. ومؤتمر باريس ونهاية الحرب الباردة الذي عقد للمدة من 19-21 تشرين الثاني 1990، والذي أشر رسمياً وعملياً نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي. [3] أن التحول الذي نتج عن نهاية الحرب الباردة يعد احدث تغييراً في النظام الدولي بدون حرب وبإعادة توزيع عناصر القوة بين القوى الكبرى الشيء الذي انعكس على الوضع الاستراتيجي لما بعد الحرب الباردة في شكل مراجعة الخريطة الجيوسياسية والتي نتجت عن نهاية الحربين العالميتين الأولى والثانية. [4] ويمكن اجمال أهم مظاهر البيئة الدولية بعد الحرب الباردة بما يلي:

---

(1) lawrenge freedman ،the new world foreign affairs volum 71no1،1992،p.20 .

(2)Josef nye uhat new world order foreign volume 71 no ،2،1992،p.12

(3) محمد موسى، العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية،(بيروت ، دار البيارق للنشر)، ط1، 1996، ص 110

(4)يامن خالد يسوف ، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق 2010، ص107.

ويشير ذلك الى الصعود الثابت والمنتظم للولايات المتحدة على طريق استيفاء مقومات الدولة العظمى الوحيدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واستغلال هذا الانهيار في اظهار جوانب التفوق والتفرد العالمية للقوة الامريكية : فهي تروح وبقوة لما يعد انتصارا باهرا للراسمالية والفكر الليبرالي في مواجهة هزيمة اشتراكية الاتحاد السوفيتي كما انها عالميا تعد صاحبة اضخم اقتصاد بمجالاته المتعددة في العالم بعد اليابان ،فضلا عن تمتعها بوجود اكبر نخبة من رجال المال والاعمال وكبرى الشركات متعددة الجنسية بجانب ترتيبها اول دولة من حيث الاستهلاك الخاص الذي يقترب من حوالي 70% من اجمالي ناتجها المالي.د.سعيد ابوحنين احمد:الهيمنه الامريكية،نموذج القطب الواحد وسيناريوهات النظام العالمي الجديد وعالم الفكر ، العدد 5،المجلد 31،يناير2003،ص34.

أولا: على الجانب السياسي

تميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بالعديد من الظواهر السياسية يمكن ايجازها بما يلي:

1.أن العامل الجوهري الذي رسم معالمه مع نهاية الحرب الباردة هو الانتقال من نظام الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الدول الغربية التي تسير في فلكها[*]، الأمر الذي كان له بالغ الأثر في تحول ميزان القوى العالمي وما آل إليه من تغيير في أنماط سلوك القوى الكبرى[1] .

2. لقد ساهم الانهيار الذي حدث في المعسكر الاشتراكي وتآكل الأنظمة الوطنية الناتجة من التحرر الوطني، في مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة الانتشار بصلابة قصوى في الشرق الأوسط، وكذلك في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. [2]

3. إن حرب الخليج أثبتت أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الوحيدة التي تملك كفاءة عالية وتستطيع أن تدافع عن مصالحها وأن تأخذ زمام المبادرة الدبلوماسية والعسكرية في مواجهة أي تحول كبير يعرض النظام الدولي للخطر وتتصدى لأية قوة تحاول تعكير صفو العلاقات الدولية. فقد أعادت تلك الحرب إلى الولايات المتحدة

(*) ويشير ذلك الى الصعود الثابت والمنتظم للولايات المتحدة على طريق استيفاء مقومات الدولة العظمى الوحيدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واستغلال هذا الانهيار في اظهار جوانب التفوق والتفرد العالمية للقوة الامريكية : فهي تروج وبقوة لما يعد انتصارا باهرا للراسمالية والفكر الليبرالي في مواجهة هزيمة اشتراكية الاتحاد السوفيتي كما انها عالميا تعد صاحبة اضخم اقتصاد بمجالاته المتعددة في العالم بعد اليابان ،فضلا عن تمتعها بوجود اكبر نخبة من رجال المال والاعمال وكبرى الشركات متعددة الجنسية بجانب ترتيبها اول دولة من حيث الاستهلاك الخاص الذي يقترب من حوالي 70% من اجمالي ناتجها المالي.د.سعيد ابوحنين احمد:الهيمنه الامريكية،نموذج القطب الواحد وسيناريوهات النظام العالمي الجديد وعالم الفكر ، العدد 5،المجلد 31،يناير2003،ص34.

(1) وقي عطاالله الجمل، عبدالله عبد الرزق ابراهيم،تاريخ اوربا:من النهضة حتى الحرب الباردة،("القاهرة،المكتب المصرفي،2000)، ص 72

(2) موسى الزغبي، الجيوسياسية والعلاقات الدولية ، ابحاث في الجيوسياسية والشؤون والعلاقات الدولية المتنوعة (دمشق،وزارة الثقافة،2004)،ص107

مكونات القوة العظمى لتنهي بذلك مرحلة قاسية في التاريخ الأمـريكي وحاولـت إدارة بـوش خلـق نظـام دولي جديد يضمن مخاطر الصراعات الإقليمية في العالم.[1]

4. تراجع عامل الصراع الأيديولوجي بين العالمين الرأسمالي والشـيوعي في إدارة الصراعـات الدوليـة والإقليمية *، غير أن هـذا التراجـع لم يعنـي إخفـاء دور الأيديولوجيـة بوصـفها عـاملاً محركـاً في العلاقـات الدولية ، فقد انتقل الصراع الدولي إلى المناطق الفرعية التي تشهد صراعات عنيفة وأزمات متصاعدة.[2]

5. ظهور مضامين إستراتيجية لمفهـوم "الأمـن العـالمي"، و"لحظـر" ، و"التهديـد" في ظـل خصـائص مرحلة مابعـد الحـرب البـاردة وذلـك بتراجـع حـدة معادلـة الصراع الشـمولي بـين المعسـكرين الرأسـمالي والشيوعي لحساب أخطار إقليمية جديدة لنزاعات ذات أبعاد عرقية، دينية، قوميـة، سياسـية، وحدوديـة بتمركز " مسرح عملياتها في الجنـوب" وقـد تأخـذ شـكل الصراع مـع جماعـات وشـبكات دوليـة وليسـت بالضرورة مرتبطة بصفة مباشرة بالدول والحكومات.[3]

6. ظهور مفهوم جديد للخطر الاستراتيجي لدول الجنوب على الأمـن العـالمي مـن زاويـة الرؤيـا الامريكيـة والغربيـة لانتشـار أسـلحة التـدمير الشـامل والجـزئي (نوويـة، بايولوجيـة، كيمياويـة) إلى دول صـاعدة والجمهوريـات المنفصـلة الاورو – اسـيوية عـن

---

(1) سوسن حسين ، خلاصة بحث فرانسوا هيزبورج "الدروس الاستراتيجية لحرب الخليج"، المنشور في مجلة السياسة الخارجية الفرنسية، إعداد سوسن حسين، مجلة السياسة الدولية، العدد 106، اكتوبر، 1991، ص22

(*)لقد تفردت الولايات المتحدة في قيادة العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتفكيك منظومته الدولية(حلف وارسـو) اذ انه لم تبلغ قوى عظمى في التاريخ قوة امريكا الاقتصادية والعسكرية، مماجعل هذا التفريط خطيرا على الاخـرين في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية . د. خليل حسين: قضايا دولية معاصرة ، دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد، دار المنهل اللبناني، ط2007،1،ص455 .

(2) دومنيكوكالو، النظام الدولي الجديد بين الهيمنة وتهميش الأمم المتحدة، ترجمـة مالـك الواسـطي، (شـؤون سياسـة، العدد الثاني، مايس، 1914م)، ص 76 .

(3) د. رفاه شهاب الحمداني، خصخصة العنـف ودوره في تنظـيم الحـروب الجديـدة في مرحلـة مابعـد الحـرب البـاردة ،مجلة قضايا سياسية ، جامعه النهرين،كلية العلوم السياسية ، العددان 35-36، 2014، ص41 .

الإتحاد السوفيتي بترسانه من الأسلحة التدميرية. هذه العوامل ساهمت بشكل مباشر في تغيير مفاهيم الردع النووي من عقلانية الحرب الباردة التي كان خطر التدمير النووي الشامل محصورا فيها بين قوتين تملكان قنوات اتصال دائمة وفعالة إلى "الاعقلانية " في مرحلة مابعد الحرب الباردة التي يبقى فيها عنصر "المفاجأة " واردا.

7. استمرار الوفاق الاستراتيجي الغربي في مجالات واسعة تحت قيادة الولايات المتحدة الامريكية التي لا تعارض مبدأ توزيع الأدوار الإستراتيجية الإقليمية لاسيما مع اوربا .

8. تحول مفهوم سيادة الدولة من منطق الحق المطلق إلى منطق الحق المسؤول والذي ارتبط بظهور العديد من الظواهر التي مست "مبدأ السيادة" وكان من أهمها التدخل الدولي بشقيه السلمي والعنيف والنظام العالمي الجديد، ولكن على الرغم من ذلك تبقى الدولة هي الفاعل الرئيسي والأهم في العلاقات الدولية على الرغم من كل ما شهده ويشهده العالم من تطورات.

9. ظهور مفهوم "النظام الدولي الجديد" بأبعاده الاقتصادية والإستراتيجية والثقافية والذي يعمل على تكريس الرأسمالية العالمية الجديدة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والتي عملت على وضع أسس هذا النظام من خلال تكريسها للهيمنة الإستراتيجية الأمريكية في إطار نظام الأحادية القطبية مسنوداً بنظام فرعي تابع متعدد الأقطاب.*

10. تغيير أولويات الولايات المتحدة لأعدائها فبعد أن كان الاتحاد السوفياتي يمثل خطراً على مصالحها وجدت لها عدواً جديداً وهو الدين الإسلامي فقد عملت وبشتى الوسائل على محاربته والسعي من أجل استئصاله لا بل اعتبرته ديناً ارهابيا وسخرت كل طاقاتها من أجل نفيه بحجة محاربة الإرهاب والإرهابيين .[1]

(*)ان تغلب الراسمالية على الشيوعية جعلها تعمم مباديءها على المجتمعات الاخرى فاصبحت قيم السوق ، والتجارة الحرة والانفتاح الاقتصادي والتبادل التجاري وانتقال السلع ورؤوس الاموال وتقنيات الانتاج والاشخاص والمعلومات هي القيم الرائجة وتلعب الولايات المتحدة الامريكية دورا رئيسيا في ذلك عبر المؤسسات التابعة للامم المتحدة وخاصة البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي وعن طريق الاتفاقيات الدولية التي تقرها تلك المؤسسات كاتفاقية الكات والمنظمة العالمية للتجارة وغيرها

(1) يامن خالد يسوف ، مصدر سبق ذكره، ص10 .

11. فقدان القدرة على إعادة تكييف الصراعات الإقليمية في العالم وفقا لصراعها المركزي ، الأمر الذي أتاح امكتنية السيطرة على تناقضات المصالح الاقتصادية داخل المنظومة الرأسمالية العالمية بفرض التركيز على التمديد العسكري السوفياتي، فضلا عن كبح الانقسامات العرقية واحتواء العديد من صراعات العالم الثالث والحد من احتمالات التصعيد فيها حينما بدا أن ذلك يمكن أن يجر القوتين الأعظم ذاتهما إلى مواجهة شاملة .[1]

12. تنامي دور الإعلام ووسائل الاتصال إلى الحد الذي أصبح معه الانترنيت والمحطات الإخبارية العالمية تشكل عاملا مساعدا وحاسما في نفس الوقت لاتخاذ معظم القرارات العالمية منها والإقليمية والداخلية *، فعلى سبيل المثال يعد من غير الممكن تشكيل عملية عسكرية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة إذا لم يتم تسويق هذه العملية ويشاهدها جمهور الناس وبالصيغة المبررة لها على التلفاز مسبقاً.[2]

13.تهميش دور الأمم المتحدة ووظائفها إلى درجة أصبحت فيه مجرد مؤسسة إنسانية لخدمة المعوقين وأسرى الحرب والمشردين لصالح تفرد القوى الكبرى وعلى وجه التحديد الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلنت الحرب على العراق بدون قرار من

(1) Josef nye uhat new world order foreign volume 71 no ،2،1992،p.13 .

(*) ان العالم مر بتطورات مثيرة في تكنلوجيا المعلومات والاتصالات والتي تتيح للافراد والدول والمجتمعات الارتباط بعدد لايحصى من الوسائل التي تتراوح بين الاعلانات الضوئية والفاكسات ومحطات الاذاعة والقنوات التلفزيونية الارضية والفضائية التي تبث برامجها المختلفة عبر حوالي 2000 مركبة فضائية فضلا عن اجهزة الكومبيوتر والبريد الالكتروني وشبكة المعلومات الدولية التي تربط العالم بتكاليف اقل. محمود علم الدين،ثورة المعلومات ووسائل الاتصال التأثيرات السياسية لتكنلوجيا الاتصال، درا سة وصفية، القاهرة ، مجلة السياسة الدولية،العدد123،كانون الثاني 1996، ص101 .

(2) الصغير الرحماني، النظام العالمي الجديد : رؤية نقدية ، المجله العربية للدراسات الدولية ، (المعهد العربي للدراسات الدولية ،1992)، ص21.

مجلس الأمن ومنعها لمنظمة الأمم المتحدة من لعب أي دور سياسي أو اقتصادي بعد احتلالها له.[1]

ثانيا: الجانب الاقتصادي

1. ظهـور مجـالات صراع وتنـافس جديـدة بـين القـوى الغربيـة، فمـع تـلاشي دوافـع التحـالف الاستراتيجي الذي ميز عهد الحرب الباردة بدأت دائرة التصادم بالاتساع بين مصالح تلك الدول ولاسـيما في المجال الاقتصادي والبحث عن الأسواق التجارية والاستثمارية الأمر الذي بدا واضحاً في التنافس الأمريكي - الأوربي - الياباني.[2]

2. تنامي العامل الاقتصادي والتكنولوجي كمحدد ظـاهر في العلاقـات الدوليـة وذلـك مـن خـلال ظهور حالة الاعتماد المتبادل والتكتلات الاقتصادية فلم تعد القوة العسكرية هي الأسـاس في تحديـد قـوة الفاعلين الدوليين، بل أصبح العامل الاقتصادي والتكنولوجي محدداً مهما في العلاقات الدوليـة الأمـر الـذي أعطى للتنافس بين القوى الكبرى والمتوسطة على الأسواق العالمية مـن جهـة والسـعي للـتحكم في العامـل التكنولوجي من جهة أخرى دوراً كبيراً في إدارة تلك العلاقات. *

3.دخول العالم مرحلة جديدة من عصر العولمـة المتعـددة الأشـكال الماليـة والنقديـة والاقتصـادية بحيث تكون السيطرة والنفوذ للأقدر في سوق السلع والتقنية والتسويق.[3]

4. تزايـد دور الشركـات متعـددة الجنسـيات في إدارة العلاقـات الدوليـة والتـي قـد تتعارض مصالحها التجارية والاقتصادية مـع المواقـف السياسـية لبلـدانها، وهـذا مـا أضـفى تعقيدات عـلى عمليـة تحليـل تـداخل سـلوك الـدول وشركاتهـا في ظـل علاقـات دوليـة قـد

---

(1) دومنيكو كالو، النظام الدولي الجديد بين الهيمنه وتهميش الامم المتحدة ، ترجمة مالك الواسطي ، (مجلة شؤون السياسية العدد الثاني ، مايس ، 1992) ، ص77 .

(2) اوليفي دولفوس، العولمة وحقيقتها ، ترجمة :عبدالرحيم حزل،(الدار البيضاء،دار الثقافة،2003)، ص86 .

(*) ان خاصية الاعتماد المتبادل التي سادت المجتمع الـدولي والاسـتخدام المفـرط للتطـور التكنلـوجي جعـل التـداخل والتشابك للجوانب المختلفة للقوة السمة الواضحة بحيث اصبحت اهدافا مغرية لشـن اعـمال ارهابيـة تلقـى بـاضرار بالغة التعقيد يصعب احباطها بسبب ذلك .

(3) يامن خالد يسوف، مصدر سبق ذكره، ص106 .

تجمع التجانس السياسي للدول والصراع التنافسي لشركاتها على الأسواق الدولية أو العكس، إن تحليل سلوك الدول من هذا المنظار يتفرع إلى محورين:احدهما يتعلق بالسلوك الدوبلوماسي الرسمي للدولة وسلطتها السياسية بما فيها الرسمية والمركزية ، والآخر في الحقل الاقتصادي (مجال حقوق الإنسان).[1]

5. التدخل الواضح لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في شؤون العالم الفقير والنامي وبشكل تعود فيه الهيمنة إلى جماعة ضغط أمريكية أو أوربية وحسب الأفضلية لها في هاتين المؤسستين الماليتين هذا فضلا عن تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات في إدارة العلاقات الدولية وبشكل أدى إلى التمازج الكبير بين سلطاتها مقابل سلطة الدولة الأمر الذي أدى إلى خلق تعارض بين المصالح التجارية والاقتصادية لتلك الشركات مع المواقف السياسية لدولها.[2]

6. إن إدارة العالم على أساس مبادئ الفيوبرالية * التي وضعتها مجموعة المؤسسات التي تخدمها "أنظمة التجارة العالمية ، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي" وخطط إعادة التكييف الهيكلي المفروض على العالم الثالث المرهق ماهي إلا تعبيرات جلية عن هذا المبدأ. ومن هذا نرى بان الأوربيين كانوا قد التحقوا بمشروع الولايات المتحدة في حروب الخليج عام 1991 راضين بتهميش الأمم المتحدة لصالح حلف شمالي الأطلسي.[3]

7. الاستبعاد التام لقوة العمل البشري من حرية الحركة والتنافس فقد عمدت البلدان الصناعية المتقدمة ومع استفحال ظاهرة البطالة إلى تغيير قوانين الهجرة والعمل

---

(1) د. رفاه شهاب احمد الحمداني ، خصخصة العنف ودوره في تنظيم الحروب الجديدة في مرحلة مابعد الحرب الباردة ، مصدر سبق ذكره ، ص42 .

(2) جعفر حسن عريبي، العولمة والعالم، إدارة وأدوات، (بيروت، دار المحمية البيضاء، 2001م)، ص78 .

(*) الفيوبرالية:شكل من اشكال الحكم تكون السلطات فيه مقسمه دستوريا بين حكومة مركزية او حكومة فيدرالية او اتحادية ووحدات حكومية اصغر(الاقاليم ، الولايات)، ويكون كلا المستويين المذكورين من الحكومة معتمد احدهما على الاخر وتتقاسمان السيادة في الدولة : http;//ar.wikipedia.org/ wiki

(3) موسى الزغبي، مصدر سبق ذكره، ص 226

والإقامة للأجانب لا بل أصبحت تعارض استقبالهم وتسعى لطردهم كلما أمكنها ذلك، على العكس مما عمدت إليه بخصوص رؤوس الأموال والسلع، فقد كان مسموحاً لها في أن تقتحم الأسواق والحدود دون أية عقبات.[1]

ثالثا: الجانب الأمني والعسكري

1. تنوع مصادر التهديد لمختلف مستوياته الوطنية والإقليمية والدولية، فلم تعد الحروب بشكلها التقليدي مصدر التهديد الوحيد بل ظهرت العديد من المصادر الأخرى كالجماعات الرافضة للهيمنة الغربية وقد اتخذت هذه التنظيمات الطابع الديني كتنظيم القاعدة.[2]

2. انتشار تحديات أمنية معقدة وشاملة وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001والتي عرفت بحظر امتلاك مجموعات راديكالية - إرهابية لأسلحة التدمير الشامل "بايولوجية - كيمياوية - نووية" الأمر الذي أخذته إستراتيجية الدفاع الأمريكية على محمل الجد ووضعته نصب عينها[3].

3. ومما لا يقبل الشك أن التحكم بالشرق الأوسط يعد حلقة أساسية في مشروع الهيمنة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، ولكي تضمن الولايات المتحدة الأمريكية هذه السيطرة بادرت ومنذ منتصف التسعينيات بإطلاق مشروع هو (سوق مشتركة للشرق الأوسط) وفيه تقدم دول الخليج رأس المال، أما الدول العربية الأخرى فإنها تقوم بتقديم اليد العاملة الرفيعة في الوقت الذي تحتفظ فيه إسرائيل بالسيطرة التكنولوجية ووظيفة الوسيط الإلزامي. لكن هذا المشروع الذي قبلته دول الخليج ومصر كان قد اصطدم برفض من إيران وسوريا والعراق، وعليه كان من الواجب إذن ضرب

---

(1) جعفر حسن عريبي ، مصدر سبق ذكره، ص 78 .

(2) السيد ولد اباه، عالم مابعد 11 سبتمبر 2001،(بيروت، الدار العربية للعلوم ،2004)،ط1، ص58 .

(3) السيد ولد اباه، مصدر سبق ذكره، ص60 .

هذه الأنظمة الثلاثة من أجل المضي قدماً في تنفيذ هذا المشروع، وهو ما حصل فعلاً في العراق.[1] لايوجد مصدر لها ممكن اخليها باسم رفاه لو شنو.

3. ازدياد عدد الدول المالكة لأسلحة الدمار الشامل بالأسلحة النووية بشكل كبير، مع تراجع التفكير أو التنفيذ العملي للحد من هذه الأسلحة أو التخلص منها. الأمر الذي ساهم وبشكل مباشر في تغيير مفاهيم الردع النووي من عقلانية مرحلة الحرب الباردة إلتي كان فيها حظر التدمير النووي محصوراً بين قوتين عظيمتين تملكان قنوات اتصال دائمة وفعالة إلى لا عقلانية مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي لطالما حملت المفاجأة في أحداثها[2] .

4. تطور المفهوم الاستراتيجي الشامل ليتعدى الاعتبارات العسكرية ويشمل مفاهيم امنية جديدة(القوى الناعمة والصلبة والذكية) تتعلق بالأمن الاقتصادي والبيئي واخطار تدفق الهجرة.[3]

5. ظهور مصدرين رئيسين للخطر خلال هذه المرحلة الإستراتيجية طبقا للعقيدة الدفاعية الامريكية الجديدة التي أعلنها جورج بوش في عام 2002 بظهور مجموعات راديكالية ذات أبعاد دولية تتحرك بتعبيرات مسلحة وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل واستخدامها من طرف دول"دول محور الشر" أو مجموعات راديكلية غير مرتبطة بالدول، وهكذا يمكن القول أن بيئة مابعد الحرب الباردة صرحت بظهور نوعين من " التهديد الإقليمي " بالنسبة للمصالح الحيوية الامريكية وهي القوى الإقليمية القادرة على زعزعة امن القوى الحليفة للولايات المتحدة وتهديد مصادر الطاقة وخطوط الاتصال الامريكية، ويتجلى هذا " التهديد " في انتشار الأسلحة العسكرية الغير تقليدية

---

(1) دومنيكو كالو، النظام الدولي الجديد بين الهيمنه وتهميش الامم المتحدة ، مصدر سبق ذكره ، ص78 .

(2) بطرس غالي ، الابعاد الجديدة لتنظيم السلاح ونزع الاسلحة في فترة ما بعد الحرب الباردة، دراسات دولية (تونس، جمعية الدراسات الدولية،العدد47، 1993)، ص49 .

(3) د. رفاه شهاب احمد الحمداني ، . خصخصة العنف ودوره في تنظيم الحروب الجديدة في مرحلة مابعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص43 .

والصواريخ الباليستية لاسيما الشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية وثانيها بؤر التوترات العرقية، الدينيـة، القومية التي من شأنها تهديد سلم القـيم الامريكيـة الغربيـة ، وبلعـب صراع الحضـارات في تغذيـة هـذه التوترات والمخاوف الغربية لاسيما ازاء الحركات الإسلامية. وقد اخذ هذا "الخطر" بعدا جديدا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 مع ظهور تنظيمات راديكالية تهدد المصالح الغربية والأمريكية في العالم .[1]

6. إن الغياب المفاجئ للعدو التقليدي للغرب وهو" الاتحـاد السـوفياتي"جعـل المنظومـة الغربيـة تبحث عن عدو جديد لتبرير سياستها وضـمان اسـتمرار مصـالح الرأسـمالية خاصـة تلـك المتعلقـة بإنتـاج وتسويق الأسلحة وتطويرها وذلك من خلال تجريبها في حروب قد لاتبدو شرعية في الكثير مـن الحـالات[2] وهذا ما يفسر :

أ. زيادة النزعة الاوليغارشية * وتمركز التحكم بيد الولايات المتحدة الأمريكية

ب. تبني الصـين لسياسـة تقـوم عـلى الحـذر والبراغماتيـة* وهـذا مـا سـهل عـلى الولايات المتحدة والدول السبع الأكثر تصنيعا فرض رؤاها الخاصة على العالم[3] فقد بـات الجميع مطالب بالانصياع والامتثـال وهـذا مـا ظهـر جليـا مـن خـلال إتبـاع الازدواجيـة

---

(1)د. رفاه شهاب احمد الحمداني ، . خصخصة العنـف ودوره في تنظـيم الحـروب الجديـدة في مرحلـة مابعـد الحـرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص44 .

(2) موسى الزغبي ، مصدر سبق ذكره، ص 245 .

(*) الاوليغارشي تعني حكم الاقلية وهي شكل من اشكال الحكم بحيـث تكـون السـلطة السياسـية محصـورة بيـد فئـة صغيرة من المجتمع تتميز بالمال اوالنسب او السلطة العسكرية : http;//ar.wikipedia.org/ wiki

(*) تعرف البراغماتية بانها طريقة حل المشكلات والقضايا بواسطة وسائل عملية وهذا التعريف يعد بحد ذاتـه وسـيلة براغماتية لانه محاولة لاخفاء جوهرها القائم على قياس كل عمل او حالة بما تحققه من فائـدة او ضرر ، فـالشيء جيـد وصالح اذا كان نافعا وهو سيء اذا كان ضارا.

http;//jamahir.alwehda.gov.sy/archives.asp?file name=3485284700.80706221950. 7.7.2008

(3) سوسن حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص43 .

في التعامل خاصة مع قضايا العالم الثالث إذ أضحت الثقة هشه بين دول الشمال والجنوب[1] .

نخلص مما تقدم إلى أن العلاقات الدولية دخلت في تحول بعد الحرب الباردة والذي تمثل في تعاظم دور القوى غير الوطنية الأمر الذي كان له انعكاسات واضحة على مستوى سيادة وحدود الدول خصوصاً في عقد التسعينيات مع ملاحظة عودة الدولة كفاعل أساسي ومحوري بعد مرور العالم بالأزمة المالية لعام 2008، هذا من جانب، ومن جانب آخر فقد أصبح العالم بعد الحرب الباردة تحت القيادة الفردية للولايات المتحدة الأمريكية حتى أنها أصبحت المسؤولة عن معالجة الأزمات الدولية الراهنة وبموافقة الأطراف الأخرى ، وهذا ما حدث فعلاً من خلال لعب الولايات المتحدة الدور الشريك الرئيسي وبالتنسيق مع حلفائها حيال قضية الصراع العربي الإسرائيلي ومنذ عام 1991، وكذلك في قيامها بالعدوان على العراق في حرب الخليج الأولى والثانية وفرضها الحصار الاقتصادي عليه فضلا عن قيامها باحتلال العراق في عام 2003 ، كما انها قامت باستصدار القرارات الخاصة بالإشكاليات المتعلقة بالبرنامج النووي لكوريا الشمالية، ونفس الشيء بالنسبة لهاييتي عندما فرضت عليها العقوبات تحت حجة المادة الشرعية الدستورية فيها، فضلا عن لعبها الدور المؤثر في التوصل إلى اتفاق دايتون للسلام بين الأطراف المتصارعة في البوسنة عام 1995.

المطلب الثاني:

مفهوم النظرية الواقعية

إن نشأة الواقعية في العلاقات الدولية كانت حديثة نسبيا وترجع للمدة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، إذ تحول الاهتمام بدراسة العلاقات الدولية في إطارها القانوني إلى إطارها الواقعي. ويمكن تعريفها على أنها إحدى النظريات السياسية التي

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد،العولمة الاقتصادية:منظماتها ، شركاتها، تداعياتها،(الاسكندرية،الدار الجامعية،2006)، ص22 .

تعنى بتحليل السياسات الدولية أو السياسات الخارجية للدول[1] أما بالنسبة لما تعنيه الواقعية في العلاقات الدولية: فهي تمثل عدد من النظريات التي تشير إلى أن الهدف الأساسي للدول الحصول على القوة والأمن بدلا عن (الأخلاق والقيم التي يؤمن بها الليبراليون وغيرهم من المنظرين). [2]

لقد فرضت نظريات القوة أو النظريات الواقعية نفسها على اتجاهات التحليل النظري لحقائق السياسة الدولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية[3] وبذلك سيطرت النظرية الواقعية كمنهج في العلاقات الدولية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ابتداءاً من عام 1940 وعلى مدى عشرين عاماً ومن ثم أخذت تتطور في عقد التسعينات من القرن العشرين وبداية مطلع القرن الحادي والعشرين بظهور تيار الواقعيون الجدد.*

وعليه فقد عدت القوة هي الهدف الأساسي لكل السياسات الدولية بغض النظر عن الأهداف النهائية لتلك السياسات التي قد تكون "الحرية أو الأمن أو الرفاهية أو حتى القوة ذاتها"، وقد تغلف هذه الأهداف النهائية بغلاف ديني أو فلسفي أو اقتصادي أو اجتماعي، ولكن متى ما سعت الدول إلى تحقيق مثل هذه الأهداف بوسائل السياسة الدولية فإنها بالطبع سوف لن تتوانى عن استخدام القوة.

---

(1)هادي قبيسي، السياسة الخارجية الامريكية بين مدرستين المحافظة الجديدة والواقعية ، الدار العربية للعلوم، ناشرون،ط 1، 2008، ص101 .

(2) http:// www. minutely. com/ open share/ Behoth/ siasia 21/ Touazonkiw .

(3)محمد نصر ، مدخل الى علم العلاقات الدولية في عالم متغير ،(القاهرة،الاسكندرية،المكتبة الجامعية ،1998)، ص67 .

(*)على الرغم من الجذور الفلسفية التي ورثتها النظرية الواقعية من التاريخ الاوربي في مختلف عصوره الا ان الواقعية انطلقت من الولايات المتحدة الامريكية كرؤية جديدة ومن ثم كنظرية منافسة للمثالية وصولا الى هيمنتها على العلاقات الدولية .

عبد الوهاب المسيري ، الفردوي الارضي : دراسات وانطباعات عن الحضارة الامريكية الحديثة،(بيروت،المؤسسة العربية ، 1979)، ص 44 .

الواقعيــة الجديـدة

إن الانتقادات التي وجهت إلى النظرية الواقعية الكلاسيكية في عـدم قـدرتها عـلى وصـف النظـام الدولي المعاصر، والاقتصار على الدول كفاعل وحيد في مجال العلاقات الدولية. ظهر هنالك تحولاً جوهريـاً آخر في علم العلاقات الدولية تمثل في قيام اتجاهات نظرية جديدة والذي تجلى بظهـور مدرسـة الواقعيـة الجديدة في عقد الثمانينات من القرن الماضي والتي ما هي إلا امتداد للواقعية الكلاسـيكية ولكنهـا قامـت على مبدأ التحليل الأكثر عمقاً والأكثر شمولية.[1] وكان من أهم ممثلي مدرسة الواقعية الجديـدة روليـوت هيلين وكينث والتز وستيفن كريزيز وروبرت تاكر وجورج مولدسكي وآخرين.[2] وتقوم الواقعيـة الجديـدة على مجموعة من الافتراضات والتي يمكن إجمالها بالشكل الآتي:-

1.النظام الدولي والعالم ما هو إلا حالة من الفوضى" anarchy"*، بمعنى انه لايوجد امتـداد مركـزي عالمي يعمل على ضبط الأمور في العالم ويجبر هذه الدول على الالتـزام بقواعـده، والـدول في هـذا النظـام تقيم علاقات مع بعضها البعض من منطلق مصالحها السياسية والأمنية والاقتصادية .

---

(1) معتصم صديق ، نظريات العلاقات الدولية "خلاصة النظرية الواقعية"، دراسات وابحاث ،12/ يناير/2013 .

(2) عامر مصباح ، الاتجاهات النظرية في العلاقات الدولية ، دايوان المطبوعات الجامعية ، بن عكبون ، الجزائـر ، 2006 ، ص212 .

(*) الفوضوية تعبر عن حالة غياب الحكومة على المستوى الدولي وبالمعنى الرسمي فانها تشير الى عـدم وجـود سـلطة مركزية، وبهذا المعنى فانها بالتاكيد سمة من سمات النظام الدولي وتحدد الاطار الاجتماعي /السياسي الذي تحدث فيـه العلاقات الدولية ومن حيث الظاهر نجد ان منطق الفوضوية حاسم فالدول هي العناصر الفاعلـة الرئيسـية الموجـودة في بيئة المساعدة الذاتية والتي تكون فيها المعضلة الامنية ملحة لذا نجـد ان الواقعيـة الجديـدة تسـعى للعمـل ضـمن حدود الفوضوية البنيوية : p.284،op،jame.sd.fearon

2. تلعب الدول الدور الأساسي في هذا النظام ، أما المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات وبقية المؤسسات والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية لها تأثير طفيف وتعمل تحت منظومة هذه الدول .[1]

3. النظام الدولي هو المسؤول الأكبر عن سلوك الدولة على المسرح الدولي.

4. أن الدول في هذا النظام تبحث عن الحد الأقصى من القوة والأمن، إذ أن هدف كل دولة يكمن في تأمين مصالحها الخاصة أي (الحصول على اكبر قدر ممكن من هذه المصالح).[2]

5. كما وأنها وفي سبيل تفسيرها لمفهوم صناعة القرار طرحت الواقعية الجديدة فكرة نظرية التنبؤ فهي ترى أن الفاعلين يعطون وزناً معنويا أكثر للخسارة منه للربح، وبالتالي فقد ركز الواقعيون الجدد على إقامة التحالفات المتوازنة والقوة الدفاعية الرادعة التي تحقق الأمن الدولي.[3]

إذ أن الواقعية الجديدة لم تستغني عن الدولة كفاعل وحيد لكنها أرادت إعطاء تبرير علمي لهذه الفرضية وهو أن الفاعل يمتلك وسائل القهر الشرعية، فظاهرة الحروب والجرائم وأكبر الخسائر المادية والبشرية ما هي إلا نتاج للتنازع بين الدول. كما أن المحركات الإرهابية على مستوى الخسائر البشرية ودور المؤسسات في التأثير على اقتصاديات الدول لا يقارن مع الأدوار التي تقوم بها الدول. كما أن المحركات الإرهابية على مستوى الخسائر البشرية ودور المؤسسات في التأثير على اقتصاديات الدول لايقارن مع الأدوار التي تقوم بها الدول، أما التقليديون فإنهم فسروا سيطرة الدول كوحدة على التحليل من خلال مبدأ السيادة وانطلقوا من ذلك تاريخياً من معاهدة وستفاليا.[4]

---

(1) د.عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، دار النشر مجد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ط2010،3،ص29 .

(2) د. عز الدين غفران، مدخل إلى دراسة العلاقات الدولية، (الرياض، دار القلم، 2003)، ط1،ص 121 .

(3) د. عامر مصباح، مصدر سبق ذكره، ص212 .

(4) د.عزالدين غفران، مصدر سبق ذكره، ص123 .

الواقعية البنيوية

بغية تكييف الواقعيـة التقليديـة مـع التطـورات الحاصـلة في السياسـة الدوليـة ظهـرت الواقعيـة البنيوية والتي لم تختلف عن الواقعية التقليديـة في كونهـا عـدت العوامـل النابعـة مـن البيئـة الخارجيـة كمحدد رئيسي للسلوك الخارجي للدول، وذلك انطلاقا من الأساس الذي يؤكد ندرة الأمن وفوضوية النظام الدولي . وعليه فقد كان جل اهـتمام الوحـدات السياسـية هـي كيفيـة الحفـاظ عـلى وجودهـا. إذن فـان المنظومة الدولية هي بنية تفرض نفسها عـلى وحـداتها إذ يقـول والتـز k.waltz في ذلـك " أن بنيـة النظـام الدولي هي التي تشكل كل خيارات السياسة الخارجية للدولة "[1] ويتضح أن هنالـك تغـيرات عـلى أفعـال القوة اشد تأثيرا من تلك النابعة من السياسة الداخلية، وهذا ما حدث بالفعل في العلاقة التي جمعت بين الولايات المتحدة والاتحـاد السـوفياتي السـابق في بيئـة الحـرب البـاردة فعـلى الـرغم مـن اخـتلاف البنيـة السياسية لكليهما وعدم تطابق الأيديولوجيات التي يتبعها كل مـنهما إلا أنهـما اتبعتـا أنماطـا متشـابهة في البحث عن النفوذ والتأثير وبسط الهيمنة وتحقيق المكاسب.[2]

واسـتنادا إلى ذلـك يمكـن تلخـيص أهـم مبـادئ الواقعيـة البنيويـة في تفسـيرها النسـقي للسـلوك الخارجي للدول بالنقاط الآتية :

1.الدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية بسبب امتلاكها لوسائل العنف المنظم.

---

(1) بوملكاحل ابراهيم ، تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية ، ص3 على الموقع: http:/chercherfr . agueea. com

(2) بوملكاحل ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص4 .

2.ان بنية النظام " الفوضوية" تفرض على الدول داخل هـذا النظـام نمـط السـلوك المتبـع في بيئـة المساعدة الذاتية واللامن، والدول في هذه الوضعية تكون مبرمجة للعب دور محدد يمليه عليها ترتيبها في سلم القوى الدولي.[1]

3. يتمسك الواقعيون هنا بطرح صلب جدا حول تأثير السياسة الداخلية على السياسـة الخارجيـة، وهم يذهبون في ذلك إلى نفي أية علاقة بينهما وهذا مـا دافـع عنـه والتـز مـن خـلال قولـه" بـان نظريـة العلاقات الدولية تفقد طبيعتها عندما تتدخل الخصائص القطرية للدول كأداة لتفسير السلوك الخـارجي". الامر الذي دفع البعض لوصفها ب (النظرية النيوواقعية النسقية الصرفة purely systemic neorealist theory) وذلك بسبب نفيها لأي تأثير للعوامل الداخلية على صنع السياسة الخارجية.[2]

الواقعية النيوكلاسيكية

لم تلق الطروحات التي جاءت بها النظرية الواقعية البنيوية قبولا من كل الواقعيين وخاصة أنصار الواقعية النيوكلاسيكية، وعلى وجه التحديد في شـقها المتعلـق بتصـورات الواقعيـة الدفاعيـة. وعليـه فقـد حاولت هذه النظرية تخفيف حدة الفصل بين البيئتين الداخليـة والخارجيـة، إذ قـدمت مواقـف وصـفت بالاعتدال لتشكل بذلك مبادرة ايجابية لإعادة النظـر في مسـتويات التحليـل المعتمـدة في تفسـير السـلوك الخارجي ، وإعطاء أهمية للمحددات الداخلية إلى جانب المحددات النسقية .[3]

---

(1) هيدلي بول، المجتمع الفوضوي، دراسة النظام في السياسة العالمية، مركز الخليج للابحاث،ط3،دبي – الامارات العربية المتحدة،2006 ، ص62.

(2) ايمان عبـد العزيز،اخلاقيـات السياسـة الدوليـة ، مقارنـة في سـياق الديمقراطيـة والحرب،مجلـة القـانون والسياسـة ،العدد148،جامعة لخضر بانته،الجزائر،2010، ص23 .

(3) ايمان عبد العزيز،اخلاقيات السياسة الدولية ، المصدر السابق نفسه ، ص22 .

وتنقسم الواقعية النيوكلاسيكية إلى قسمين:

1.الواقعية الدفاعية the defensive theory: ومن أهم روادها :ستيفن جوزيـف جيركـو joseph grieco Stephen، و روبرت جيرفسRobert jervis ، وفان ايفاف van evava

2. الواقعية الهجومية the offensive theory : ومن أهم روادها:جون جي ميرشياما john j.mearsheima، وستيفن والت Stephen walt، وفريد زكريا farid zakaria

وكلا القسمين يعترف بدور وتأثير البنية الداخلية وادراكات صانع القـرار عـلى توجهـات وأهـداف السياسة الخارجية رغم الفوارق الواقعة بينهما .

العلاقة بين الواقعية ومفهوم توازن القوى: إن القانون الواقعي يتمثل في ميزان القوى والذي يعـد الأداة الرئيسية لتحقيق السلام والأمن الدوليين بالقـدر الـذي يمثـل فيـه قانونـا لضـبط النظـام والاسـتقرار الدوليين.(1) فإذا اختل الميزان لصالح دولة ما فإنها هي التي تقوم بإعلان الحرب، كما أن هنالك صلة قويـة بين معدل النمو الاقتصادي والقوة والحرب، إذ أن مقدرات الدول تتجـه نحـو الزيـادة مـن خـلال طبيعـة وسرعة النمو الاقتصادي الذي تشهده الأمر الذي يؤدي إلى وقوع الصراع ونشوب الحرب بـين الـدول.(2) إن مصالح النظام الدولي قد تتعامل مع العديد من الموضوعات الدولية بواسطة المنظمات الدوليـة مـن اجـل أن يكون الهدف الأول منها هو مصلحة النظام الدولي "الحفاظ على توازن القوى لصالح الإحساس بـالأمن لدولة ما أو لمجموعة من الدول ".(3)

مما تقدم نستطيع القول أن الواقعية الكلاسيكية بالغت في إعطـاء صـورة تشـاؤمية جداً وقاتمة للمجتمع الدولي من خلال إهمالها لمفاهيم السلم والتعاون بـين الـدول والتركيـز فقط على النزاعات والحروب غير أنه ومما لا يقبـل الشـك أن مـا قدمتـه المدرسـة الواقعيـة قـد سـاهم وبشـكل فعـلي في أغنـاء البنـاء النظـري للعلاقـات الدوليـة عـلى الـرغم مـما

(1) http;\\www. sharq a cademy.com

(2) هادي قبيسي ، مصدر سبق ذكره ، ص103 .

(3) هيدلي بول ، مصدر سبق ذكره ، ص63 .

تعرضت له من انتقادات. وخصوصاً ما أتت به الواقعية الجديدة في سبيل تجاوز غياب التحليل الدقيق لمفاهيم أساسية كالقوة والمصلحة وهو ما حاولت الواقعية الجديدة الوصول إليه عن طريق إخراج المفهوم الواقعي من المفهوم الكلاسيكي إلى مستوى التحليل الأكثر علمية.

تعد الواقعية الجديدة امتداد للواقعية التقليدية إذ يتميز مفكرى هذه المرحلة بمحاولة تقديمهم لنظرية علمية جديدة محاولين تجاوز ما يعرف بالتجريبية المتنافرة الأجزاء وذلك على نقيض النظرية الواقعية التقليدية التي تقوم على البديهية إذ أنها تحاول تحويل العلاقات الدولية إلى علم اجتماعى. وانطلاقا من ذلك فقد اكتسبت العلاقة بين كل من المدرسة الواقعية التي تنقسم بدورها إلى عدد من الأقسام (التي تم ذكرها في هذا المطلب)، والعلاقات الدولية قدر من التماسك لاسيما بعد أن ترسخت تلك العلاقة منذ الحرب العالمية الثانية بحيث أصبحت النموذج المهيمن في حقل نظريات العلاقات الدولية .

ومن هنا يمكن القول أن التصادم بين التحليلات التقليدية والجديدة من المنظور الوافي لا تمثل جدلاً حقيقياً بقدر ما أن هناك اختلافات بينهما ليست بالمادية والنابعة من افتراضات متصارعة حول هيكل النظم الدولية وطبيعة القواعد المنظمة لها وهوية الفاعلين الأساسيين .

ومن خلال تأكيد الواقعية الجديدة على سياسة السلطة والمصلحة الوطنية فقد استفاد العديد من رؤوساء الولايات المتحدة الامريكية مثل (جورج بوش الاب، بيل كلينتون ، جورج بوش الابن) من هذا المبدأ في تبرير قيامهم بالعدوان على دول عديدة من اجل تحقيق مصالحهم فيها . فقد أسهمت الواقعية الجديدة بشكل كبير في تعزيز القوة الأمريكية وقدراتها في الدفاع عن مصالحها الاقتصادية والسياسية . ومن خلال هذا النظام، فازت الولايات المتحدة بالحرب الباردة ولكن عند وصول اوباما إلى إدارة الحكم الأمريكي لوحظ بأنه انتهج سياسة مغايرة عن من سبقه حيث انه رسم السياسة الامريكية الجديدة على الجانبين (الداخلي والخارجي) استنادا إلى مذهب البراغماتية، إذ عد وضعا طبيعيا عدم اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة اوباما

على القوة الأمريكية كمكون أساسي للسياسة الأمريكية بعد الحرب في أفغانستان والعراق.ومن أهم الأمثلة على هذه السياسة الجديدة طريقته في مكافحة الإرهاب ، وكذلك سياسته تجاه الصين ، فضلا عن ما حدث في شبه جزيرة القرم وإستراتيجية باراك أوباما في التعامل مع القضية، والتي تمخض عنها الانتصار الروسي بضم القرم، وعدم اتخاذ إجراءات صارمة تجاه ذلك . الأمر الذي عده الواقعيون الجدد كارثة للسياسة الخارجية الامريكية.

المطلب الثالث:

مفهوم توازن القوى والاحلاف

يوصف توازن القوى بأنه سياسة ترمز إلى المدرسة الواقعية في السياسة الدولية فهو يعني نظرة سياسية للمحافظة على ميزان القوة بين مجموعة من الدول، اذ لايسمح لدولة ما او مجموعة متحالفة من الدول الانفراد بالهيمنة على العالم واستغلال امكانياتها العسكرية والاقتصادية في السيطرة على دول أخرى، أو فرض اراتها عليها، أو التدخل ضد مصالحها، وبتحقيق هذا التوازن من خلال حشد قوى الدولة منفردة أو بالتحالفات مع غيرها من النماذج السياسية ضد منافسيها . وعليه فان حالة توازن القوى تؤدي إلى استقرار التفاعلات السياسية الدولية وعدم توازن القوى يؤدي إلى نشوب الصراعات والحروب أما لتحقيق مصالح وأهداف توسعية أو طلبا لاستعادة حالة التوازن، لذا فان توازن القوى يبدو كأنه قانون داخل العلاقات الدولية.[1]

وتعد نظرية توازن القوى إحدى الركائز الأساسية للنظرية الواقعية الجديدة (نظرية العلاقات الدولية)، وتسعى لتوضيح مفهوم تشكيل تحالفات. ونظراً لفكرة الفوضى الخلاقة في العلاقات الدولية التي تتبناها الواقعية الجديدة، يجب أن تضمن الدول بقاءها من خلال الحفاظ على قوتها وزيادتها في عالم يزيد فيه الاعتماد على المساعدة الذاتية. تحاول الدول تجنب الوقوع تحت أي هيمنة محتملة عليها من قبل قوى

(1) محمد عزيز شكري، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، (الكويت،المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب) ،سلسلة عالم المعرفة، العدد السابع ، 1978، ص159 .

متوازنة. ووفقاً لكينيث والتز مؤسس الواقعية الجديدة، تسود سياسة توازن القوى عندما يتم استيفاء مطلبين إثنين أولهما أن يكون النظام فوضوياً وثانيهما أن يكون مشغولاً من قبل وحدات ترغب بالبقاء على قيد الحياة. ويمكن للدول القيام بذلك من خلال "التوازن الداخلي" إذ تستخدم الدولة جهودها الداخلية لزيادة قدراتها الاقتصادية ولتطوير استراتيجيات ذكية وزيادة القوة العسكرية، أو من خلال "التوازن الخارجي" والذي يحدث عندما تتخذ الدولة تدابير خارجية لزيادة أمنها عن طريق تشكيل تحالفات مع دول أخرى .

إن أدب العلاقات الدولية يحفل بمعاني متعددة لمفهوم توازن القوى ويستخدم في أكثر من شكل ومعنى يراد به شيئا معينا ذلك لكونه يعكس ظاهرة لا تقتصر على العلاقات الدولية بل إن جميع العلوم تستخدم مصطلح التوازن رمزا للحالة المعتادة المستقرة . فهو موجود في الطبيعة، وعلم الاقتصاد، وعلم الاجتماع . *

ويتضح مما سبق أن الولايات المتحدة اعتمدت مبدأ الفوضى الخلاقة في الدول التي تدخلت بها عسكريا ومنطقة الشرق الأوسط لإعادة ترتيب القوى وهذا يعد احد فروع الواقعية الجديدة، وعلى مايبدو أنها تعتزم إتباع ذات الأسلوب مع الصين من خلال محاولتها في السيطرة على بعض المناطق التابعة لها حتى وان كانت سيطرة عسكرية من اجل قيامها بإعادة ترتيب القوى الآسيوية المحيطة بها.

المدلولات الرئيسية لنظام توازن القوى

يستخدم علم السياسة مصطلح التوازن للإشارة إلى الحالة المستقرة القائمة على أسس عقلانية، وتبعا لذلك عبرت عنه مجموعة مفاهيم ونظريات متنوعة ومتعددة ومتباينه مما يوضح بان دعاته لم يكونوا يفكرون باتجاه واحد[1] . فالمدلول العلمي يشير

(*) لقد ظهرت عدة تعريفات لمفهوم توازن القوى ، فقد عرفه سدني فاي بانه يعني التوازن الحق بين اعضاء العائلة الدولية القادرة على منع اية منها في ان تصبح قوية بمافيه الكفاية لتفرض ارادتها على الاخرين . كما عرفه ارنست هاس بانه مفهوم يحمل عدة معاني مثل توزيع القوة ، توازن القوات ، عدم التوازن، وغيرها. في الوقت الذي قسمه انس كلود الى ثلاثة اصناف فاما ان يكون (حالة، او سياسة، او نظام) .

د.فتحية النجراوي،محمد نصر مهنا، اصول العلاقات السياسية الدولية،منشاة المعارف بالاسكندرية، 1985،ص،344 .

(1)نظرية توازن القوى وتوازن المصالح ، على الموقع :

www.shrqa academy.com،p.4

إلى توزيع القوة في نسق دولي معين وفي وقت معين، وهو أيضا واقع يتسم فيه توزيع القوة بين الدول بالتعادل التقريبي وفي هذه الحالة لاتوجد دولة لديها القدرة على فرض هيمنتها على باقي الدول.[1] أما المدلول النمطي يعد أكثر المدلولات حدوثا ويدل على ميزان القوة السياسية وله برنامج عمل إرادي تطبقه الدولة في المجال الخارجي تحقيقا لهدف معين، أي انه يرتبط بما يجب أن يكون وليس بما هو قائم[2] في حين أن المدلول الايديولوجي يذهب إلى وصف السياسات التبريرية والدعائية لدولة ما، فعندما يكون الميزان في صالحها فإنها تدعي وجود توازن للقوة لتبرير المحافظة عليه، وعندما يكون العكس فإنها تحاول تبرير سياستها الهادفة إلى تعديل الوضع بالادعاء باختلال توازن القوى ووجوب تعديله.[3]

إن أهمية موازين القوة كمفتاح لفهم التفاعلات الدولية تأتي في معظم مدد التاريخ اذ انه ليس هناك قواعد ملزمة وأدوات تنفيذية عامة تحكم علاقات الدول. إلا أن العقود الأخيرة شهدت تحولاً مهما وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة التي تشكل فيها أسس العولمة والتي شهدت نوعاً من التبلور لما يسمى مجازاً قواعد لعبة تخيط سلوكيات الدول وتنظم بعض أنماط علاقاتها في ظل قيم عالمية "كالتدخل الإنساني، والأمن الجماعي، وضبط التسلح، والاعتماد المتبادل. غير أن انضباط العلاقات الدولية لم يصل إلى الدرجة التي تجعل من العالم أشبه بدولة ذات حكومة مركزية، فلا تزال القوة تستخدم استناداً على رؤى الدولة لمصالحها الخاصة.[4]

---

(1) د. ممدوح محمود مصطفى منصور، سياسات التحالف الدولي "دراسة في أصول ونظريات التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الإنسان الدولية"، مكتبة مدبولي، 1995، ص98-99 .

(2) نفس المصدر السابق ، ص100-101 .

(3) د. ثامر كامل الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، دراسة معاصرة في أستراتيجية إدارة السلطة ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2013 ، ص285-287 .

(4) د. خليل حسين، قضايا دولية معاصرة ، دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد ، دار المنهل اللبناني ، ط1 ، 2007 ، ص169 .

وتأتي في هذا السياق أهمية موازين القوة التي ستتحكم بالتفاعلات بين الدول في إقليم معين أو على المستوى الدولي. فهو مفهوم متعدد الأبعاد، وقد استخدم في ظل عدم وجود تعريف دقيق له. فعرف في بعض الكتابات على "أنه نمط توزيع القوة بشكل متوازن بين أطراف إقليم معين أو في النظام الدولي". في تعريف اخر يشير إلى "توازن القوى الذي تحكمه نظريات وقواعد معقدة تتصل بالتحالفات المضادة التي تقوم بها الدول لمنع الهيمنة والحفاظ على الاستقرار.[1] ومع التحولات التي شهدتها الساحة الدولية أثر تفكك نظام الثنائية القطبية بسبب انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991 وما نتج عنه من تفرد الولايات المتحدة الأمريكية في بسط هيمنتها على إدارة النظام الدولي، لم تعد القوة النووية حكراً على الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقاً بل أصبحت في متناول دول عديدة وبالتالي فإن الاعتماد على القوة النووية الوطنية كان قد أضعف التبعية الأمنية لهما، هذا من الجانب العسكري. أما على صعيد الجانب الاقتصادي حيث تشير الواقعية الجديدة إلى وجود ترابط القوى الاقتصادية مع العسكرية، فقد شهدت تلك المدة ظهور أقطاب اقتصادية ومالية قوية جديدة كاليابان وأوربا الموحدة وألمانيا.[2] الأمر الذي بدى وكأن نظام توازن القوى المتعددة الأقطاب أكثر استقراراً من القطبية الثنائية التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية بقيادة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق، وذلك لأن احتمال حدوث الحرب بدأ ينخفض تناسبياً كلما ازداد عدد الدول المساهمة في النظام الدولي وهنا برزت الدعوة لإقامة نظام دولي جديد تجلى في سيطرة القطب الأمريكي على مجريات شؤونه.[3]

وعليه فقد استند نظام توازن القوى على ركيزتين أساسيتين أولهما أن جميع الدول الأطراف الداخلة في تجمعات القوى المضادة ومحاورها يجمعها هدف واحد وهو الحفاظ على الاستقرار السائد في علاقات القوى وردع العدوان. وثانيهما في أي موقف دولي

---

(1)د. خليل حسين ، مصدر سبق ذكره، ص170.

(2) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة، دار النهضة المصرية، 1989)، ص286.

(3)ريتشارد .ن . هاس ، ما بعد الهيمنة الأمريكية ، الثقافة العالمية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب ، (الكويت، السنة الثامنة والعشرون ، مارس / أبريل 2010) العدد 159 .

فان التوازن يتحقق عن طريق قدرة هذا النظام على "توازن القوى" بتوليد ضغوط متعادلة ومتعاكسة، الأمر الذي يمكن من خلاله تفادي أي اختلال في علاقات القوى في توزيعاتها القائمة.[1]

أشكـال تـوازن القــوى

إن توازن القوى ليس له صورة واحدة فعلى الرغم من أن فكرته الجوهرية هي توزيع القوة بين الأطراف الدولية إلا أن هذه الأطراف قد تزيد او تنقص. فالتوازن قد يكون إما بسيط أو مركب لكن هذين الشكلين الرئيسين للتوازن ينتجان أنواعاً أخرى مثل التوازن المرن والجامد أو توازن الأنظمة المعتدلة والأنظمة النووية.وعليه فان أهم أشكال توازن القوى:

1. إن توازن القوى المتعدد الأقطاب أو "التوازن المركب * " Multiple Balance: يشير إلى وصول عدد قليل من الدول إلى حالة من التعادل النسبي في القوة (العسكرية والاقتصادية) فيتشكل بينهما توازن للقوى يعتمد على تعدد الأقطاب الدولية.

2. وقد يسيطر على توازن القوى دولتان فيصبح التوازن ثنائي الأطراف[2] أو كما يسمى "التوازن البسيط" Simple Balance *.

3. التوازن المرن والجامد: يشير إلى توازن دول تنتمي إلى فكر سياسي واقتصادي واجتماعي موحد أو متجانس.

---

(1)د. علي العقابي، العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الأصول التاريخ ولنظريات ، الدار الجماهرية ، الطبعة الأولى ، 2010 ، ص167.

(*) التوازن البسيط أو الثنائي: ويتصف بالآتي:

- ينشأ غالباً كنتيجة حتمية لتوازن القوى المركب.
- يشكل مرحلة الاقتراب من الحرب ويؤدي إليها.
- لا يخلق سوى فترة استقرار قصيرة الأمد وهي الفترة الضرورية للإعداد إلى الحرب.
- يمتلئ التاريخ بأمثلة من نوعه.

(2) محمد عزيز شكري، ، مصدر سبق ذكره، ص161.

التوازن الإقليمي وأثره على الدول

إن التوازن الدولي يعمل على تنظيم علاقات القوى الرئيسية المسيطرة على السياسة العالمية. ولأهميته كان لابد أن يعتمد على توازنات أخرى ذات طابع محلي يتأثر بها وتتأثر به وهو مايطلق عليه " التوازن الإقليمي" وهو شكل من أشكال التوازنات التي تتكون داخل اطر جغرافية محدودة تجمع عددا من الدول في علاقات تتسم بالصراع على السلطات والنفوذ في هذا الإطار الجغرافي المحدود. ويخضع هذا النوع من التوازن إلى نفس القواعد التي تحكم التوازن الدولي ويتسم بخصائص مشابهة تقريبا، ولكنه يلعب دورا مركبا إذ انه يؤثر وبشكل مباشر في الصراع العالمي ويؤدي إلى حسمه احيانا . [1]

ومن اجل توضيح طبيعة العلاقة بين التوازن الإقليمي والدولي لابد أن نبين الشروط المحددة لها وهي:

أ/أهمية الطرف الإقليمي: لكي يستطيع الطرف الإقليمي أداء دوره لحساب القوى العالمية من جهة، وليحقق لنفسه مكاسب على الصعيد الإقليمي من جهة أخرى لابد أن يمتلك هذا الطرف الفرعي قدرات عسكرية واقتصادية وجغرافية عالية.فقد لاتتجاوز قدرات هذا الطرف الفرعي الإمكانيات التي يستطيع من خلالها تجاوزه الدور المحلي إذ انه لايستطيع أداء دور قيادي في نطاقه . [2]

ب/ إدراك القطب الدولي لأهمية التوازن الإقليمي: وهنا لابد أن يقوم الطرف الدولي ببناء إستراتيجية واضحة لضمان تفوق الطرف الإقليمي في الصراعات الدولية، إذ تتشارك الأقطاب الدولية مع الأقطاب الفرعية (الإقليمية) في الصراعات الدولية من اجل زيادة مكاسبها ودعم مكانتها في التوازن الدولي. وهي لاتقوم بهذا العمل إلا إذا

(1) د. ممدوح محمود مصطفى منصور ، مصدر سبق ذكره، ص99 - 98

(2)نظرية توازن القوى وتوازن المصالح ، مصدر سبق ذكره ، ص7 .

أدركت أهمية الصراع المحلي، ووجدت الطرف الإقليمي المناسب الذي يجب دعمه والاستفادة من دوره.[1]

ج/ وجود مصالح مشتركة بين الطرفين(الإقليمي والدولي): لايمكننا تصور أن يقوم توازن أو تحالف بين أقطاب دولية وإقليمية إلا إذا كانت المصلحة المشتركة هي الدافع لقيام ذلك. وهذه المصلحة قد تكون (إستراتيجية، أو عسكرية، أو اقتصادية، أو ثقافية، أو تاريخية)،وكلما ارتفع مستوى هذه المصالح كان التحالف متماسكا وقويا.[2]

وعليه فان التوازن الإقليمي يلعب دورا أساسيا في توازن القوى العالمي، إذ تستطيع الدول الكبرى وعن طريق التوازن الإقليمي إن تعدل ميزان القوى العالمي لمصلحتها سواء بالحفاظ عليه أو تحطيمه وذلك مابدى واضحا من خلال " إفرازات الحرب الباردة، الصراع العربي – الإسرائيلي".[3]

سياسات توازن القوى

هناك العديد من السياسات التي تعمل على تحقيق مبدأ توازن القوى وهي:

أولا: سياسة المؤتمرات: وتشير إلى عقد سلسلة في المؤتمرات بين زعماء وممثلي دول مختلفة لتسوية المنازعات والاتفاق على مجموعة مبادئ ومصادر جديدة لتوزيع القوة، وذلك في إطار فكرة الشرعية الدولية.[4]

ثانيا: سياسة فرق تسد: وتشير إلى سعي الدول الدائم في إبقاء الدول المنافسة في حالة من الانقسام والتفكك لإضعاف قواهم واقتناص الفرص لخلق الثغرات فيما بينهم ضماناً لعدم حدوث اختلال قوة في غير صالح هذه الدولة. أي إبقاء الدولة متحفزة

---

(1)هادي زعرور ، توازن الرعب "القوى العسكرية العالمية": امريكا . روسيا.ايران. الكيان الصهيوني . حزب الله. وكوريا الشمالية، اسرار عسكرية تكشف لاول مرة وسيناريوهات دقيقة تروي الحروب المستقبلية، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط1 .

(2)نفس المصدر السابق .

(3)نظرية توازن القوى وتوازن المصالح، مصدر سبق ذكره، ص9 .

(4)المصدر السابق نفسه ، ص8

لزرع الشقاق بين صفوف وتوجهات هذه القوى المضادة كي لا تلتئم وتجابه طرفاً آخر يـتضرر مـن وحـدة صفوف القوى.[1]

ثالثا: سياسة التعويضات: استخدمت هذه السياسة في القرن الثـامن عشر في إقـرار مبـدأ التـوازن، وطورت في مؤتمر فينا الذي انعقد عام 1815 وذلك لتسهيل أسلوب التعويضات الإقليمية بـين الـدول عـلى أساس من الدراسة الواقعة وكان بسمارك يعد من مهندسي هذه السياسـة وتشـير إلى سياسـة التعويضـات الإقليميـة TerritorialCompensation وليسـت سياسـة التعويضـات الماليـة والتـي اعتمـدت وسـيلة مقبولـة ومشروعة للإبقاء على توازن القوى دون تغير، لكونها من أكثر الوسائل المطبقة في حفظ التوازن بين الدول وهذه التعويضات كانـت هـي الشـغل الشـاغل والهـدف الـرئيس في المباحثـات الدبلوماسـية بـين القـوى الكبرى[2] .

رابعا: سياسة التسلح: تُعَد سياسة التسلح من الأساليب الشـائعة التـي اسـتخدمتها الـدول أمـا في الإبقاء على توازن القوى القائم أو في إعادة تغييره على نحو مختلف. فقد انطوت هذه السياسـة وفي ظـل نظام توازن القوى على إشكالية غير تقليدية وهي انعدام السقف الذي يقف عنده التسابق،[3] بمعنى أنه يتطلب مقررات اقتصادية وتقنية قد لا تكون في متناول يد العديد مـن الـدول في كـل المراحـل والظـروف الأمر الذي قاد بالنتيجة إلى الإخلال بالنظام ذاته.*

---

(1)محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية (المكتب المصري الحديث، الاسكندرية، 1976)، ص256.

(2) د. كاظم هاشم نعمه، العلاقات الدولية ،بغداد – جامعة بغداد ، 1979 ، ص233 .

(3) Br. Zezin Ski ،Z; The Balance of power ،Delusion "in: Mclellan and sonder mann ،The Theory and practice of the international Relations (prentic Hall of India ،New Delhi ،1971) ،p. 94 .

(*) من أهم الأمثلة التاريخية على سياسة التسلح.

- المنافسة بين كل من فرنسا وألمانيا في مجال القوة البرية.

- سباق التسلح بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى انهيـار الاتحـاد السوفيتي.

خامسا: المناطق والدول العازلة: وتشير إلى وضع دولة محايدة كمنطقة فاصلة بين اثنين من الدول القومية أو الكبرى.* وعادة ما تكون هذه الدولة المحايدة ضعيفة ولا تمثل خطراً على مصالح وأمن كل من الدولتين وتكمن وظيفتها في تقليل الاحتكاك أو التصادم المحتمل بين الدول القوية والكبرى.[1]

سادسا: سياسة التدخل: إن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى يهدف إلى الإبقاء على الوضع القائم فيها والذي يتفق مع مصلحة الدولة التي تقوم بالتدخل خصوصاً عندما تستشعر هذه الدولة أن ولاء تلك الدول أصبح أمراً مشكوكاً فيه، وبالتالي سوف تعمل هذه الدولة على ضمان إيجاد نظام سياسي موالٍ لها في الحكم ويكون أكثر ولاءً وارتباطاً لهذا التحالف،[2] وذلك محاولة منها لمنع مظاهر العنف والانهيار التي قد تبدو على التحالف وبما قد يقود إلى الإخلال بالتوزيع القائم لعلاقات القوى. ويمكن أن تتم سياسة التدخل على الوجهين الآتيين :

- التدخل الدفاعي: والذي يستهدف الإبقاء على الوضع الراهن أي الاحتفاظ بتوازن القوى

- التدخل الهجومي: والذي يستهدف تغيير الوضع القائم في دولة ما كأداة لتبديل توازن القوى القائم في اتجاه أكثر تلاؤماً مع مصالح الدولة صاحبة التدخل.**

---

(1)اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص274 .

(*) وأهم الأمثلة على هذه السياسة:

- أفغانستان كدولة فاصلة بين روسيا والإمبراطورية البريطانية في الهند.

د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، منشورات ذات السلاسل، (الكويت، 1987، ط5)، ص275.و د.ممدوح محمود مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص113

(2) د. كاظم هاشم نعمه، مصدر سبق ذكره، ص247 .

(**) أهم مثال على التدخل الهجومي

- تدخل الولايات المتحدة في كل من جواتيمالا (1954)، ، ولبنان (1958) وشيلي (1974).

- تدخل ألمانيا لقلب نظام الحكم الاسباني خلال فترة الحرب الأهلية (1936-1939).

د. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص282.

سابعا: سياسة الأحلاف والمحالفات: وتشير إلى تجمع دولتين ، أو أكثر من حلف أو عصبة لمواجهة قوى أخرى تحقيقاً للتوازن وهذا يقود إلى تعريف الحلف على أنه: "الاتفاق بين دولتين أو أكثر على تدابير معينة لحماية أعضائه من قوى أخرى تبدو مهددة لأمن كل من هؤلاء الأعضاء". وتعد هذه السياسة وسيلة جوهرية في وضع النظام الدولي في حالة الاستقرار واللا استقرار، ومن أجل أن تقوم الأحلاف لابد أن يجمع أطراف هذا التحالف مصالح مشتركة والتي سوف تشكل بدورها الأساس الذي يرتفع فوقه بناء التحالف، وهي تعد بدورها القوة الدافعة لقيام أي تحالف دولي.(1)

إن كل مجموعات المصالح المشتركة لا تستدعي جميعها سياسات متناسقة أو متطابقة تصنف في تحالفات صريحة ولكن يتطلب التحالف بعض مجموعة مصالح مشتركة لقيامه. وعليه فأن اختيار دولة ما لطريق الأحلاف ليس مسألة مبدأ وإنما مسألة ملائمة فالدولة تستغني عن الأحلاف إذا ما اقتنعت بأنها من القوة بحيث يمكنها الصمود أمام أعدائها دون دعم من أحد أو أن أعباء الارتباطات الناجمة عن الأحلاف تفوق قدراتها المرتقبة. بمعنى أن سياسات الربح والخسارة هي التي توجه سياسات الدول في هذا الصدد.(2)

هناك العديد من أنواع التحالفات منها التي تخدم مصالح الدول المشتركة ومنها التحالفات العقائدية والعامة والمتبادلة والمحدودة والمثالية وكذلك الدائمة والمؤقتة والفعالة وغير الفعالة (3) وتعد أفضل التحالفات الدولية هي التي تتوزع فيها المزايا بين أطرافها على أساس متبادل ومتوازن في الوقت نفسه، وأسوأ المحالفات على وجه الإطلاق هي التي تتوزع فيها المزايا على أساس من احتكار طرف واحد لها في حين تحمل الأطراف الأخرى كل الأعباء دون فائدة موازية تجنيها من ذلك بالمقابل.(4)

---

(1) يامن خالد يسوف ، مصدر سبق ذكره، ص79 – 82 .

(2)شارل زورغيب، الأحلاف في النظام العالمي، ترجمة: د. خضر خضر، سلسلة آفاق دولية، العدد 3، 1990، ص65.

(3) د. محمد عزيز شكري، مصدر سبق ذكره، ص12 وما بعدها -19.

(4) د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص273.

أن الأحلاف والتكتلات ظاهرة ملموسة وقديمة في العلاقات الدولية غايتها تحقيق التوازن بين الأحلاف والأحلاف المضادة. إلا أن تأثير الأحلاف في تحقيق التوازن الدولي يتمثل في احد الاتجاهين:

أولهما أن الأحلاف تساهم في استقرار العلاقات الدولية على افتراض أن قيامها من شأنه أن يقضي على كل محاولة للإخلال بالتوازن الدولي، وتوقف كل القوى الكبرى عن التطلع إلى السيطرة العالمية. ويعزو سبب الحربين العالميتين الأولى والثانية إلى انعدام وجود أحلاف رادعة تستطيع القيام بعمل يمنع وقوع كارثة الحرب.[1]

الاتجاه الآخر فيشير إلى أن الأحلاف تعد سببا للتوتر الدولي فهو يرى بأن مجرد قيامها يقود إلى الشعور بالخطر وعدم الأمان، ولعل أزمة البلقان سببت قيام الحرب العالمية الأولى نتيجة لسياسة التحالف التي سادت تلك المدة وذلك لأنها قد تشعر الدول بالقوة فتأخذ موقفاً سياسياً متشدداً يدفع الآخرين للتطرف فيسير الطرفان نحو الحرب.[2]

كما حدث في التحالف الذي قام أثناء الحرب العالمية الثانية بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي ضد تحالف دول الجوار، "اليابان وإيطاليا وألمانيا".[3]

---

(1) مارسيل مير، العلاقات الدولية المعاصرة، حساب ختامي، ترجمة حسن نافعه، (القاهرة، دار العالم الثالث، 1999)، ص209-210.

(2)عماد جاد، أثر تغير النظا.م الدولي على حلف شمال الأطلسي، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 134، تشرين الأول، 1999)، ص8، نقلاً عن: يامن خالد يسوف، مصدر سبق ذكره، ص80.

(3) يامن خالد يسوف ، مصدر سبق ذكره، ص81

تقويم سياسات توازن القوى في العلاقات الدولية

حقق هذا النظام العديد من الأهداف في المدة التي كان يطبق فيها وكان ذلك على جانبين :

الأول الجانب الايجابي والذي يضم :

1. ساهم هذا المبدأ في الحد من تفرد طرف واحد في الأحداث الدولية وبذلك فقد ضمن للدول حماية كيانها الوطني واستقلالها السياسي.

2. نتيجة لسيادة فكرة التفوق من اجل التكافؤ كان الهاجس الأساس هو تحقيق التوازن المتكافئ لعلاقات القوى لإدراك مفاده أن هذا التوازن يمكن أن يكون رادعاً قوياً ضد نشوب الحروب بين الدول وخاصة الأساسية منها في النظام.[1]

3. شكل هذا النظام عائقاً بوجه الأهداف الاستعمارية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين وخاصة في مرحلة القطبية الثنائية عندما كان الاتحاد السوفياتي قوة رادعة يحسب لها حساباً في التعامل الدولي حيث يقف بحزم ضد التوجهات الاستعمارية والعدوانية ومنها: "الانذار السوفيتي لوقف العدوان الثلاثي على مصر عام 1956"[2]

الثاني: الجانب السلبي: فكما كان لهذا النظام جوانبا ايجابية لابد أن يكون له بعض المنعطفات التي صاحبت تطبيقه، وهي:

1. اقتصاديا: تصاعد وتيرة التسلح لدى الدول على اختلاف أهميتها الأمر الذي أدى إلى إضعاف الدخل القومي وبالتالي التأثر سلباً على الحياة المعيشية للسكان وإنهاك اقتصاد البلاد.[3]

(1) ناصيف يوسف متي، النظرية في العلاقات الدولية، (دار الكتاب العربي، بيروت، 1985)، ص28.

(2) Prakash Chandra ،International Relations: Foreign politicies of major power and Reginal system (NewDelhi: viksa ،1994) ،p.16.

(3) دانيال كولار، العلاقات الدولية، ترجمة: د. خضر خضير (دار الكتاب العربي، بيروت، 1985)، ص20.

2. سياسيا: اعتماد هذا النظام على مبدأ التخمين والتقدير كأساس في إجراء حسابات القوة والتـي كان من بينها التحرك نحو التكافؤ لانعـدام وجـود مقيـاس للحسـاب الكمـي والـذي يمكـن اعـتماده عـلى النطاق الدولي في تقويم القوة النسبية لكل دولة ولكل تحالف، فالمشكلة التي تواجه حسابات القـوة هـو الغموض في قياس هذا المعيار والذي يجعـل مـن الصـعب تحديـد متـى سـيكون التـوازن متسـاوي، إذ أن التوزيع المتساوي للقوة بين الأمم أمر نادر. [1]

3. استراتيجيا: أن الأخذ بمبدأ التوازن في العديـد مـن المجـالات الاقتصـادية والاجتماعيـة وبعـض العلوم التطبيقية وحتى عـلى صـعيد الـنظم السياسـية يمكـن ثبـوت قيمتـه تطبيقيـاً لكـن هـذا لا يعنـي بالضرورة أن له نفس القيمة التي يحققها في دائرة العلاقات الدولية. [2]

4. فضلاعن ذلك فانه هنالك تعقد وتداخل في العلاقات الاقتصادية بين الدول الأمر الذي يميل من الانفراد منها والصعوبة عليها أن تتخذ قرار يقضي بدخول بعض الدول في تحالف ضد غيرها. [3]

مما تقدم نستنتج أن نظام توازن القوى وبكل ما فيه من ايجابيـات وسـلبيات فانـه يـوفر المـبرر للجوء الدول الاستعمارية الكبرى للتدخل في شؤون الدول الأخرى الأقل قوة منها والتي وضعها هذا النظام على الهامش،.وفي دراسة العلاقات الدولية فان العلاقة بين توازن القوى واستقرار النظام الدولي فان بعض علماء السياسة يعدون أن التعددية القطبية هي أقل استقراراً من أحادية القطبية أو ثنائية القطبية.ففي ظل تعدد الأقطاب فإنه من الصعب جداً تقييم ألأخطار، كما تميل كـل دولـة إلى تحميـل المسـؤولية عـلى دول أخـرى لتحقيـق التـوازن ضـد دولـة أخـرى ناشـئة.وفي المقابـل، عنـدما تتركـز القـوة بـين دولتـين

(1)هيئة البحوث العسكرية، مذكرة القوة الشاملة للدولة واسلوب حسابها، (القاهرة ، ادارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة ، 1990) ، ص9-10

(2)د. حورية توفيق مجاهد، سياسة توازن القوى، ورد في مجلـة مصر المعاهـدة، السـنة 63، العـدد 43، ينـاير 1971، ص132.

(3) عماد جاد، أثر تغير النظا.م الدولي على حلف شمال الأطلسي، مصدر سبق ذكره، ص 82 .

تتنافسان على المستوى العالمي، فغالباً ما تنقلان نزاعهما إلى الخارج .فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي السابق لم يخوضا حرباً مباشرة في ما بينهما، فإن حوالي عشرين مليون شخص قتلوا في العالم الثالث جراء تدخل القوى العظمى في سلسلة ما يسمى "الحرب بالوكالة" في النصف الثاني من القرن العشرين. إن الجدل القائم بين مؤيدي أنظمة توازن القوى ومعارضيها لم تحسم بعد لسببين: أولاً إن مسألة توزيع القوى بين الدول متغيرة وتكمن على مستوى التحليل الهيكلي،إذ يتعين تحديد ارتباطها بالنتائج على مستوى العلاقات بين الدول في ضوء طابع القوى العظمى وعلاقاتها في ما بينها، ثانياً بما أن جذور نظام الدول الحديث تعود إلى القرن التاسع عشر فثمة الكثير من ألأنظمة المختلفة التي يمكن إجراء مقابلات هادفة بينها . وفي الواقع أن توازن القوى هو مفهوم ديناميكي يستوجب فهمه في إطاره ، فمثلاً من الصعب استخلاص نتائج التوازن الثنائي القطبية خلال الحرب الباردة إذ كانت المنافسة فيه بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي السابق على أشدها حول التحديات الجديدة التي تحملها الحقبة النووية.

ومن هنا يمكننا أن نخلُص إلى مدى أهمية سياسة التحالف في تحقيق توازن القوى مابين الولايات المتحدة الامريكية والصين على اعتبار أنها خيار سياسي مهم خصوصاً بعد فشل عصبة الأمم المتحدة ومن بعدها هيئة الأمم المتحدة في تحقيق السلام العالمي والأمن المنشودان من جراء قيام هذه المنظمات الدولية.

لذلك فإن سياسة التحالف هي أنجح في زيادة القوة من التحالف لكونها تحقق نفس النتائج وبتكلفة أقل. ويرى بعض العلماء أن زيادة القوة تمثل الهدف الرئيسي لأي حلف وأن بقية الأهداف هي أهداف ثانوية.

المبحث الثاني:

العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية في المنظورين

الامريكي والصيني بعد الحرب الباردة

إن دراسة العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية في المنظورين الأمريكي والصيني بعد الحرب الباردة قد جسدت الخصوصيات الإستراتيجية لهذه المدة التي أفرزت معطيات إستراتيجية جديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة وظهور مؤشرات تنافس امريكي- صيني على مراكز النفوذ والمصالح الإقليمية والدولية الإستراتيجية منها والاقتصادية، ومن ثم تحديد هوامش التوافق والتنافس بين السياستين على المستويات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية مما أدى إلى ضرورة عرض الرؤية الإستراتيجية الامريكية الجديدة والصينية في ظل بيئة مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي سمحت بظهور نوعين من التهديد الإقليمي بالنسبة للمصالح الحيوية الامريكية أولهما القوى الإقليمية القادرة على زعزعة امن القوى الحليفة للولايات المتحدة الامريكية، فضلا عن بؤر التوترات العرقية والدينية، والقومية التي من شانها تهديد سلم القيم الامريكية الغربية. وهنا يطرح دور صراع الحضارات في تغذية هذه التوترات والمخاوف الغربية لاسيما إزاء الحركات الإسلامية وظهور تنظيمات راديكالية، وكانت الصين قبل التحولات الإستراتيجية لمرحلة بعد 11 سبتمبر 2001 تحتل صدارة سلم التحديات التي رسمته الولايات المتحدة الامريكية ، ويتجلى الصراع الأمريكي – الصيني في إدارة أزمة تايوان ومسائل التجارة العالمية .

وفي ضوء ذلك سيتناول هذا المبحث مطلبين يستعرض الأول الرؤية الامريكية للعلاقات الدولية بعد الحرب الباردة ، في حين يستعرض الثاني الرؤية الصينية للعلاقات الدولية بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول

الرؤية الأمريكية للعلاقات الدولية في مرحلة بعد الحرب الباردة

في ظل المتغيرات التي شهدها النظام الدولي في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي توجهت الإستراتيجية الأمريكية للدفاع عن المصالح الحيوية لها. وكان لا بد أن يكون هنالك استعداداً عسكرياً كبيراً لقيامها بذلك. الأمر الذي جعل من العامل العسكري الحكم في حسم المنازعات بين الدول. هذا فضلا عن دور القوة الاقتصادية في هذه المدة. وبذلك فقد سعت الولايات المتحدة الامريكية خلال هذه المدة إلى احكام سيطرتها على النظام الأمني العالمي والاقتصادي لتحقيق رؤيتها الإستراتيجية الجديدة والتي يمكن تلخيصها كالآتي :

أولا: على الجانب الأمني - الاستراتيجي

إن اختلال التوازن الاستراتيجي الذي ظهر في مرحلة مابعد انهيار الاتحاد السوفيتي لصالح الولايات لامريكية المتحدة شجع الأخيرة على أحكام سيطرتها على النظام الأمني العالمي وفق المعطيات التالية:

1. إعادة توجيه الإستراتيجية العسكرية من طابعها الشمولي إلى اطرها الاقليمية.

2. إن توجهات مخطط الدفاع الأمريكي أثارت جدلا حول مفهوم النظام العالمي الجديد وإدارة الولايات المتحدة للحفاظ على مركزها كقوة وحيدة في العالم وعلى ضرورة منع اوربا واليابان من التصدي للهيمنة الامريكية وتكريس دور منظمة الحلف الأطلسي في حماية المصالح الامريكية في العالم وإعطائها الدور المركزي الذي كانت تؤديه في خمسينات القرن الماضي للدفاع عن المجموعة الغربية بدعم من مجلس الأمن الدولي والتعاون الأوربي[1]، حيث قسمت الولايات المتحدة الامريكية دول الجنوب وفقا لتصنيف المخاطر إلى:

---

(1) عبد الحميد الانصاري ، " مذهب اوباما في العلاقات الدولية ... اللامذهب " ام نظرية النظريات ، مجلة افاق المستقبل ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، السنة الاولى ، مارس/ ابريل 2010 ، ص40

أ. الدول ذات المخاطر الكبرى مثل الخليج العربي التي تؤشر كبؤرة للتوتر والنزاعات الإستراتيجية بمستوى دولي ، والدائرة الاورو – اسيوية للاتحاد السوفيتي سابقا وتشمل المناطق الممتدة بين نركيا وباكستان .[1]

ب. مناطق ذات المخاطر الضعيفة وتشمل مناطق شمال إفريقيا وجنوب صحراء إفريقيا ومنطقة جنوب شرق آسيا، حيث يكون التصادم فيها ذات طابع سياسي وتعبيراتها العسكرية تبقى محدودة [2].

وبذلك فقد قسمت الولايات المتحدة مناطق النفوذ الإقليمية ذات الأهمية الإستراتيجية الكبرى إلى كل من:

- منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ حيث يكون الوجود العسكري الأمريكي فيها دائم ويتدعم بإقامة علاقات تحالف متميزة مع اليابان وكوريا الجنوبية واستراليا. وهنا تلعب الصين كقوة إقليمية رئيسيه في المنطقة دورا أساسيا في إثارة المخاوف الإستراتيجية الامريكية فيها، وكذلك الحال لكل من كوريا الشمالية " ذات العلاقة المتميزة مع الصين " بامتلاكها لأسلحة الدمار الشامل .

- منطقة الشرق الأوسط والخليج حيث الهدف الرئيس للإستراتيجية الامريكية هو حماية الحليف الاستراتيجي لها " إسرائيل " والسيطرة على مصادر النفط في الخليج وحماية معابر نقله وتسويقه ويبقى مصدر القلق الأمريكي في المنطقة هو التهديد الذي تشكله السيطرة الإيرانية على مصادر الطاقة، وكذلك الحال بالنسبة للحركات الراديكالية والنشاطات الإرهابية وما تمثله من تهديد للأنظمة الحليفة لها والمصالح الامريكية في المنطقة وتعد هذه المنطقة احد مصادر الخطر في امتلاك أسلحة الدمار الشامل وتصنف إيران وسوريا ضمن هذه الدائرة بعد أزمة الخطر العراقي .

---

(1) المصدر السابق نفسه ، ص41

(2) عبد الحميد الانصاي ، مذهب اوباما في العلاقات الدولية ... اللامذهب " ام نظرية النظريات ، مصدر سبق ذكره ، ص42 .

- منطقة أمريكا اللاتينية وهي منطقة لها خصوصيتها بالنسبة للإستراتيجية الامريكية بحكم ارتباطها الوثيق بها تاريخيا وجغرافيا وتتفرد فيها الولايات المتحدة الامريكية بالهيمنه الإستراتيجية المطلقة دون أي منازع .[(1)]

3. تميز الانتشار الاستراتيجي العسكري الأمريكي بالخصائص التالية :

- الاعتماد على الوجود العسكري المتقدم " "foundard military personal

- الاعتماد على الأسلحة التقليدية كقوة رادعة في ظل تشكل العامل الردعي للسلاح النووي .

- انتهاج إستراتيجية الرد على الأزمات بالوجود العسكري المتقدم والدائم وإقامة قواعد عسكرية برية وبحرية .

- ضمان قدر كبير من التكنولوجيا، والقدرات البشرية والعسكرية لانتشار قوة ردعية جديدة في مواجهة أي احتمال لظهور تحالفات إقليمية تعدها الولايات المتحدة غير ديمقراطية .

- انحسار الحدود التقليدية من الولايات المتحدة الامريكية بحكم تفاعلات الاتصال وتطور التكنولوجيا العسكرية واحتمالات ظهور اضطرابات سياسية، اقتصادية، واجتماعية في دول العالم وأثرها على الأمن والاستقرار الاقتصادي الأمريكي . ففي عام 2001 أعلن جورج بوش وطبقا للعقيدة الدفاعية الامريكية الجديدة " إن كل بلد يحمي أو يشجع الشبكات الإرهابية معرض للضربات الاستباقية ".

- طرح صراع الحضارات في تغذية التوترات والمخاوف الغربية إزاء الحركات الإسلامية مع ظهور تنظيمات راديكالية تهدد المصالح الغربية والأمريكية .[(2)]

---

(1) صالح ياسر ، بعض معالم التحولات في التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية بعد 11 سبتمبر 2001 ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 2036 ، 4/ 9 /2007 ، على الموقع :

www. Ahewar org/ debat/ show/ art. Asp? Aid= 108854

(2) صالح ياسر ، بعض معالم التحولات في التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية بعد 11 سبتمبر 2001 ، مصدر سبق ذكره .

4. التوجهات الامريكية الجديدة فيما يعرف ب " الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب إذ أنها قسمت العالم إلى أعداء وأصدقاء "فمن ليس معنا فهو مع الإرهاب".(*)

5. التوسع في مفهوم الحرب الوقائية والحروب الاستباقية.(**)

وبذلك تكون قد حصلت الولايات المتحدة الامريكية على تأييد العديد من الدول بل ومساندتها لها من أجل قيامها بأعمالها العسكرية كما ترتأيه مصالحها. وهذا ما أدى بالتالي إلى استحالة العودة إلى القطبية الثنائية من خلال الحفاظ على التفوق العسكري الأمريكي والحفاظ على مقومات التفوق الاقتصادي الأمريكي.

ثانيا: على الجانب الاقتصادي: لقد اتبعت الولايات المتحدة الامريكية إستراتيجية جديدة تستند على الآتي :

1. اهتمام الولايات المتحدة بأمن مصالحها الاقتصادية وحساباتها الإستراتيجية الموسعة وغير المباشرة

2. حماية الاستثمارات وضمان استمرار تدفق تحويل النفط عبر المتوسط

(*) لقد كان بوش حاسماً عندما أعلن عن انقسام العالم عندما قال: "من ليس معنا فهو مع الإرهاب"، وكأنه يعلن في تلك اللحظة أن بلاده تقف على رأس نظام عالمي جديد ينبغي على الآخرين أما الانخراط فيه أو البقاء في هامشه مع ما يتطلب هذا الموقف من مجازفة بمصالحهم المستقبلية. المصدر: أحمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص46-47.

(**) لقد وجدت الديناميات الفعلية لهذه الحرب الجديدة بعد احداث الحادي عشر من أيلول 2001 وتقوم على فلسفة سياسة تفترض وجود حظر داهم من عدد مجهول بتهديد الأمن القومي الأمريكي في كل لحظة وهي تقوم على افتراض ألا يكون التهديد بالضرورة حاصلاً بالفعل من دولة أو منظمة إرهابية لكي تخاض هذه الحرب الوقائية وإنما يكفي أن يتم تصوره من جانب مراكز التخطيط الاستراتيجي في البيت الأبيض والبنتاغون للمبادرة إلى تلك الحرب. ولكي تأخذ هذه النظرية مسارها الاستراتيجي التطبيقي عكفي الكثير من منظري ومفكري المحافظين الجدد على وضع فلسفة متكاملة لتبرير الحروب ولعل نظرية (الفوضى الخلاقة) التي شكلت إحدى أهم وأبرز منجزات هؤلاء إنما تعني في حقيقتها السعي الاستبياني نحو تفكيك كل المواقع والجغرافيات المفترض أنها تشكل مصادر تهديد لأمن ومصالح أمريكا في العالم. . المصدر:هشام سماح الأعور، مفهوم الحرب الاستبيانية الأمريكية في إطار العولمة الأمنية، رسالة دبلوم في العلاقات الدولية والدبلوماسية، كلية الحقوق، العلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية، (بيروت، 2005)، ص17 - 18 .

3. ضمان امن واستقرار الأنظمة السياسـية المنسـجمة مـع مصـالحها في العـالم وفي منطقـة الشرق الأوسط على وجه التحديد.[1]

لقد كانت الصين قبل التحولات الإستراتيجية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تحتل الصـدارة في سـلم التحديات التي رسمتها الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب الباردة ويتجلى الصراع الأمريكي الصيني في إدارة أزمة تايوان وقضية التجارة العالمية .

ولأهمية هذا الموضوع سيتم تقسيمه إلى أربعة مراحل يتناول التاصيل التاريخي لكل مرحلة منها التوجهات لسياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والأيديولوجيـة لمـدة كـل رئـيس أمـريكي منـذ 1989-2010.

المرحلة الأولى: مدة حكم الرئيس بوش الاب (1989- 1993)

أن الدراسـة التحليليـة للمرحلـة مـا بـين 1989-1992 أشـارت إلى أن الولايـات المتحـدة تحملـت المسؤوليات التي ألقيت عليها تجاه أمن واستقرار النظام الدولي ، اذ أن النظام الدولي الـذي أعقـب نهايـة الحرب الباردة لم يكن واضح المعالم ومستقراً لكي يشير إلى أحادية نهائية إذ أن الطرف المنهار انسحب مـن جراء نفسه كطرف خاسر في حرب ليست تقليدية أو فوق تقليدية وإنما حـرب بـاردة وآلـت مقاليـده إلى روسيا الاتحادية "أكبر جمهوريات الاتحاد السوفيتي المنهار". وعليه فقد اقتضى الأمر على الولايات المتحدة أن توظف تلك الأحداث لخدمة أجهزة أمريكية لطالما حلمـت بتحقيقهـا وهـي "أجنـدة الهيمنـة" والتـي تؤدي إلى صيرورة نظام دولي جديد تقوده الولايات المتحدة وتفرض عليه شروطها.[2]

---

(1) عبد الحميد الانصاري ، مذهب اوباما في العلاقات الدولية ... اللامذهب " ام نظرية النظريات ، مصدر سبق ذكره ، ص43 .

(2) عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسـة في صـنع الاسـتراتيجية الأمريكيـة الشـاملة بعـد الحـرب البـاردة، إطروحـة دكتوراه ، الجامعة اللبنانية ، بيروت ، 2009 ، ص197 .

وقد هيأت تلك الأحداث الفرصة لخطاب جديد تعمل من خلاله الولايات المتحدة على تكريس المنطق الأمريكي للقبول بالهيمنة أو الأحادية القطبية، فعملت بدورها على ما يأتي:

أولاً: على الصعيد السياسي

أ. توسيع حلف الناتو شرقاً وبصورة أوسع من عقد التسعينات.[1]

ب. تقوية التعاون الأمني الأمريكي - الياباني.[2]

لقد كانت الولايات المتحدة بحاجة ماسة إلى غطاء استراتيجي ليوفر لإدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب فرصة مشروعها للهيمنة ذات الخلفية الآيديولوجية المحافظة القائمة على ثلاثة ركائز أساسية هي والتي من أهمها التفوق العسكري ، توسيع نطاق الحرية الاقتصادية انفتاح أكثر في الأسواق العالمية، فضلا عن الأصولية الدينية.[3]

ج. محاولة السيطرة على مواقع النفوذ والتأثير العالمية عبر النظريات الجيوستراتيجية كنظرية ماكندر* والتي أعيدت لها الحياة باطار جديد من قبل بريجنسكي وذلك في كتابه " رقعة الشطرنج الكبرى- في قارة اسيا " والتي تُعَد السيطرة عليها بمثابة سيطرة على العالم. وهذا ما تم تطبيقه فعلاً في كل من أفغانستان والعراق لتأمين مناطق العزل الاستراتيجي والموارد اللازمة لقيادة العالم .[4]

---

(1) يفغيني بريما كوف، العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق، ترجمة: عبد الله حسن، (السعودية، مكتبة العبيكان، 2004)، ط1، ص108- 109.

(2) نعوم تشومسكي ، الهيمنه ام البقاء...السعي الامريكي للسيطرة على العالم ، ترجمة سامي الكعكي ،بيروت ، دار الكتاب العربي ، ص78

(3) د. وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، (بغداد، مكتبة السنهوري، 2002)، ط1، ص127

(*) للمزيد من التفاصيل حول هذه النظرية انظر : مروان عوني كامل، الهيمنة الأمريكية في ضوء نظرية ماكندر، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007، العدد91 .

(4) د. وائل محمد اسماعيل، المصدر السابق نفسه ، ص128 .

د. لقد قامت الولايات المتحدة باتخاذ العديد من القرارات السياسية دون الأخذ بالاستشارة الكافية من باقي حلفائها وذلك كان نتيجة التطور التكنولوجي الذي شهدته.[1]

ثانياً: على الجانب الاقتصادي: فقد كانت لهذه الحكومة الانجازات الآتية:

أ. وفي عام 1990 ارتفعت أسعار النفط بشكل كبير على هامش حرب الخليج بين الكويت والعراق، ليدخل الاقتصاد الأمريكي في ركود متوسط لمدة ستة أشهر .

ب. خرج الاقتصاد الأمريكي من الركود في عام 1991، إذ استطاع الناتج المحلي الإجمالي أن يسجل نموا بنسبة 3.4 %

ج. شهدت معدلات التضخم اعتدالا عند مستويات 3% .

د. أما بالنسبة لمعدلات البطالة فقد شهدت ارتفاعا بلغ نحو 7.5% عام 1992 بعد أن كان قد بلغ في عام 1989 نحو 5.3%

ه. انخفضت معدلات الفائدة إلى أقل معدلاتها خلال مدة حكمه.

و. ارتفع حجم الصادرات ليغطي العجز الموجود بالتجارة .

ي. شهدت مدة ولاية بوش بداية للتحرر المالي حيث شهدت البنوك الأمريكية تعثرا بسبب التوسع في عمليات الاقراض العقاري.[2]

واستنادا إلى جميع المقاييس الأخرى فقد ساءت حالة الاقتصاد في البلاد وارتفعت نسبة البطالة وفشلت عدد من المشاريع التجارية، وتضاعف عجز الميزانية السنوية حتى وصل إلى ثلاثمائة وخمسين مليار دولار، ولتغطية عجز الميزانية، اضطر بوش لفرض سلسلة من الضرائب، الأمر الذي أثار حفيظة الشعب الأمريكي بشأنه، حيث انخفضت شعبيته بشكل حاد بسبب هذه الإجراءات، وهو ما دعى بوش في النهاية إلى التصريح بالندم على هذا الإجراء[3]

---

(1)د. عماد فوزي الشعيبي، السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد، دراسة استراتيجية، (دمشق، دار كنعان، 2003)، ط1، ص83.

(2) http://www.icn.com/ar/rightnews/2012/10/22

(3) http://ar.wikipedia.org/wiki/

وعليه فقد سجل عام 1989، تراجعاً حاداً في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وذلك إثر العقوبات التي أعلنها الرئيس الأمريكي جورج بوش الاب في العشرين من حزيران، بسبب أحداث الطلبة (مظاهرات تيانمين) .

المرحلة الثانية: مدة حكم الرئيس بيل كلينتون (1993-2001)

كانت توجهات الإدارة الامريكية في عهد الرئيس بيل كلينتون قريبة من الاتجاه الواقعي وذلك عن طريق وصف النظام الذي شهد إعادة التشكيل في ذلك الوقت انه ليس له علاقة وثيقة بفكرة العدالة المطروحة سابقا من قبل الرئيس السابق " جورج بوش الاب ".[1]

عليه فان أهم معالم توجهات الإدارة الامريكية في هذه المرحلة تتسم بالخصائص الآتية :

أولاً: على الصعيد السياسي:

أ. فضلت إدارة كلينتون أن تتبع نهجاً متعدد الأطراف في التعامل مع الاضطراب الإقليمي الناشئ في البلقان والصومال وهاييتي وذلك لعدم تبلور إجماع حقيقي حول السياسة الخارجية الأمريكية والناجم عن ما شهدته الساحة الدولية من أحداث عقب انهيار الاتحاد السوفياتي والتي تمثلت بافتقار روسيا إلى المشروع السياسي فضلا عن معاناتها الاقتصادية .

ب. أما الصين كانت ولا تزال دولة نامية من حيث الإمكانيات، لكن رغم ذلك كان لديها مشروع سياسي للمستقبل المتوسط والبعيد. أما بالنسبة لأوربا فقد كانت ترى أنها قوة منافسة للولايات المتحدة رغم عدم تماسكها سياسياً.[2] وفي مجال تعاملها مع الإرهاب فإنها لم تستطع الرد على ضرب السفارتين الأمريكيتين في تنزانيا وكينيا عام

(1) layne"the unipolar i11usion;whynewgreat powers willrise "،internationa lsecurity، vol17، no 4(spring1993)،p.16

(2) د. عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة مصدر سبق ذكره، ص196.

1998 إلا بضرب معسكرات تدريب تنظيم القاعدة في أفغانستان ومصنع الشفاء للأدوية في السودان، فضلاً عن أنها بدأت بالعمل ضد مجموعات محددة متورطة في هجمات ضد الأمريكيين .[1]

ثانياً: على الصعيد الاقتصادي: إن أهم ما شهدته هذه المرحلة هو

أ. إنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1996 وذلك من خلال السعي لإقامة نظام اقتصادي دولي عبر اتفاقية الجات عام 1994. إذ حاولت الإدارة الأمريكية العمل على توجيه المصادر المالية نحو مناطق الأزمات الاقتصادية الداخلية على وجه الخصوص. فتمكنت من معالجة العجز المالي لها ووسعت من الاستثمارات فيها.

ب. كما عمدت إدارة الرئيس كلينتون عام 1993 إلى تطوير استراتيجية سميت بالتوسع Enlargement والتي كانت ترنو إلى توسيع نطاق مجتمع ديمقراطيات السوق الحرة عن طريق زيادة قدراتها وأعدادها وذلك من خلال تقوية مجموعة الديمقراطيات بإنعاش اقتصاديات الولايات المتحدة وحلفائها،*

فضلا عن تحرير الأسواق خارج هذا القلب، وتطوير مبادئ الديمقراطية فيها لاسيما في دول الاتحاد السوفياتي السابق وفي آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .[2]

---

(1) وليد سليم عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص231.كذلك كولن باول، الولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجية الشراكات، مجلة الشؤون الخارجية، (Foreign Affairs)، كانون الثاني/ شباط/ 2004.

(*) يرى ليك أن استراتيجية توسيع مجتمع ديمقراطيات السوق الحرة في العالم تقوم على أربعة مكونات هي:-

1. تعزيز أسرة ديمقراطية السوق الكبرى بدءاً من الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، التي تشكل النواة التي تنطلق منها عملية التوسيع.

2. رعاية وتعزيز الديمقراطيات واقتصاديات السوق الجديدة.

3. مواجهة عدوان الدول المعادية للديمقراطية وحرية السوق ودعم تحولها إلى الليبرالية.

4. متابعة برنامج الولايات المتحدة الأمريكية الإنساني ليس بتأمين المساعدات فقط بل بالعمل على مساعدة الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق في ضرب جذورهما في المناطق التي تثير القلق من الناحية الإنسانية.

محمد سيف حيدر الفقير، نظرية "نهاية التاريخ"، وموقعها في إطار توجهات السياسة الأمريكية في ظل النظام

(2) خالد محمد علي، "المنظمات الاقتصادية الدولية والنظام الدولي الجديد"، السياسة الدولية، نيسان/ أبريل 1994)، العدد116، ص122 .

ثالثاً : على الصعيد العسكري: لقد جاءت الإجراءات العسكرية كالآتي:

أ. خفض نسبة الإنفاق الدفاعي من (8،4%) من إجمالي الناتج القومي عام 1992 إلى (3%) عام 2000.

ب. تخفيض أفراد القوات المسلحة من (880،1 مليون) عام 1992 إلى (448،1 مليون) عام 2000.[1]

ج. انخفاض معدل الأعمال العسكرية الكبرى في السياسة الأمريكية، إذ لم يهتم الجيش الأمريكي بالتدخل إلا في عمليات محدودة في تلك المدة فعلى سبيل المثال لا الحصر "التدخل ضد العراق عام 1998، وكوسوفو عام 1999، والبوسنة عام 1995.[2]

وجاءت أهم الأعمال التي قامت بها إدارة كلينتون من خلال احتوائها لأزمة البرنامج النووي لكوريا الشمالية المنتهية بعقد اتفاقية الإطار العام 1996 والتي تعهدت فيها الولايات المتحدة بتجهيز كوريا الشمالية بمفاعلين نوويين يعملان بالماء الخفيف نظير تجميدها لنشاطاتها النووية العسكرية .[3]

لقد كان تركيز الإدارة الأمريكية في تلك المدة على عنوان عريض وهو (إطالة واستثمار وضع الأحادية القطبية) بالمعنى الاستراتيجي إلى أقصى درجة وهذا ما بدا واضحاً من خلال التغييرات التي أجرتها في تعاملها مع دول الشمال المتقدمة على

---

(1) المصدر السابق نفسه، ص202.

(2) ممدوح أنيس فتحي، "الاستراتيجية العسكرية الأمريكية للقرن القادم"، السياسة الدولية، كانون الثاني/ يناير 1997، العدد 127، ص202

(3) د. عامر هاشم جواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، ، مصدر سبق ذكره ، ص206 .

العكس مما أبدته من سياسة مغايرة تجاه بلدان عالم الجنوب. باستثناء أفريقيا التي اتجهت إلى إقامة شراكة معها.[1]

المرحلة الثالثة:

مدة حكم الرئيس جورج بوش الابن (2001 - 2009)

بعد وصول المحافظين الجدد إلى الرئاسية في الولايات المتحدة قاموا بإصدار وثيقة إعلان المبادئ على يد مجموعة من المفكرين والكتاب السياسيين الجمهوريين المحافظين في الولايات المتحدة الأمريكية في الثالث من حزيران/ يونيو عام 1997، والتي قدمت نقداً لعدة نواحي في الإستراتيجية الامريكية في تلك المرحلة والتي أهمها:

1. انتقدت عوامل الضعف في المعسكر المحافظ وعدم تمكنه خلال سنوات حكم الرئيس السابق بيل كلينتون من تقديم رؤية إستراتيجية جديدة تدعو إلى زيادة ميزانية الدفاع بما يضمن الحفاظ على أمن الولايات المتحدة وحماية مصالحها خلال القرن الحادي والعشرين .

2. كما عابت الوثيقة تدهور نفوذ الولايات المتحدة في العالم بسبب التركيز على بعض الفوائد الاقتصادية الموقوفة خلال إدارة بيل كلينتون وخفض الميزانيات المخصصة للدفاع وأيضاً ضعف أدوات السياسة الخارجية وإدارة شؤون الدولة.[2] وعليه تم إصدار وثيقة أخرى بعنوان "إعادة بناء القوة الدفاعية الأمريكية" الاستراتيجة والقوات والموارد من أجل قرن جديد".[3]

(1) نعوم تشومسكي، حرب الإرهاب تتعدى الإمبراطورية، من الموقع الآتي:

www. kefaya. org..

(2) أحمد صالح، دور المحافظين الجدد في السياسة الخارجية الأمريكية في عهد بوش الإبن، بحث دبلوم في العلاقات الدولية والدبلوماسية، الجامعة اللبنانية، المعهد العالي للدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية والإدارية والاقتصادية، 2010، ص29-30 .

(3) أحمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص32

وقد ركزت هذه الوثيقة التي صدرت في 20 أيلـول /سـبتمبر لعـام2000 ، أي قبـل وصـول الـرئيس جورج بوش الإبن إلى البيت الأبيض بشهور قليلة على قضية تدهور القـوة الدفاعيـة الأمريكيـة والمشـاكل المتوقع حدوثها عند ممارسة الولايات المتحدة لمسؤوليات قيادتها للعـالم ودورهـا في الحفـاظ عـلى السـلم العالمي[1] ، ومن هنا بدأ العمل على المسـتوى النظـري في إعـادة بنـاء القـوة الدفاعيـة في ربيـع عـام 1998 برئاسة كل من دونالد كاجـاك "Donal Kagaq" و "غـاري سـميث Gary smith".[*] وانتهـى المشروع بتقريـر صدر في سبتمبر 2000 بخلاصة التركيـز عـلى أهميـة كـون القـوات المسـلحة الأمريكيـة قـادرة عـلى تحمـل مسؤولية القيام بأربع مهام أساسية اولها الدفاع عن الأرض الأمريكيـة، وثانيهـا القتـال وتحقيـق الـنصر في عدد من الحروب المتزامنة.[2] في حين ان المهمـة الثالثـة كانـت القيـام بواجبـات حفـظ الأمـن مـع إعـادة تشكيل المناخ الأمني في المناطق والأقاليم، أما المهمـة الرابعـة والأخـيرة فهـي إحـداث تحـولات في القـوات المسلحة الأمريكية من خلال استغلال الثورة التي حصلت في الشؤون العسكرية.[3]

---

(1) تقرير واشنطن، صحيفة، لوس أنجلوس تايمز،على الموقع الاتي : www. latimes. com،1/9/2002

(*) وهما من مجموعة مشروع القرن الأمريكي الجديد ومن بين الموقعين على إعلان مبادئه.

التقرير الخاص من مجموعة مشروع القرن الأمريكي الجديد، على الموقع :

www. Washington post. com.،25/6/1998

(2) أحمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص33

(3) فوكا ياما فرنسيس، مابعد المحافظية الجديدة. على الموقع:

www. nytimes. com، 24/2/2001.

(*) فاز االديمقراطيون بالأغلبية في مجلسي الشيوخ والنواب في انتخابات التجديـد النصـفي في تشريـن الثـاني / نـوفمبر 2007.

(**) القوة الصلبة: تتألف من عناصر القوة المادية: (العسكرية والاقتصادية) وقد ارتبط الحديث عن هذا الشكل للقوة خاصة العسكرية بفكر المدرسة الواقعية، وقد تبنى جوزيف ناي مفهوماً واسعاً لهـذا النـوع مـن القـوة فقـال بأنهـا تعني القدرة على استخدام الجزرة عن طريق الأدوات الاقتصادية بهدف التأثير في سلوك الآخرين. أما القوة الناعمة: والتي ارتبط الحديث عنها كأحد اشكال القوة بمحاولات ناي معالجة التحليل الضيق لمفهوم القوة وعرفها بأنها قدرة الدولة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية والاستمالة بدلاً من الإكراه وذلـك في كتابـه والقـوة والاعـتماد المتبادل.. السياسة الدولية في لحظة تحدي.. والذي ألفه بالاشتراك مع روبرت كوجين عام 1977.المصدر: ريهام مقبل، مركب القوة ع"ناصر وأشكال القوة في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، إبريل 2012، ص122 .

أن التراجع الملحوظ للسياسة الخارجية الأمريكية بسبب الإخفاقات التي شهدتها العديد من مناطق النزاع والتوتر التي لعبت فيها الولايات المتحدة دوراً حاسما سواء كان التدخل المباشر أو غير المباشر الذي لا يقل أهمية عن التأزم الأمريكي أثر ضربه للعراق، إذ تزايدت الخسائر البشرية المالية فضلاً عن تدهور العملية السياسية في الشرق الأوسط ، وما جاءت به هذه الأزمة من تداعيات وانعكاسات اقتصادية لسياسات الأمن وعسكرة السياسة الأمريكية الأمر الذي قاد إلى ضرورة مراجعة أمر بقاء المحافظين الجدد على رأس السلطة من عدمه . الأمر الذي أدى إلى فوز الديمقراطيين وبالأغلبية في عام 2006 وذلك نتيجة التبدلات التي حصلت في موازين السياسة داخل الولايات المتحدة الأمريكية.[*] وفي إطار تلك البيئة التي اتسمت بالتراجع الأمريكي على المستويين الداخلي والعالمي ، بدأ مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بمشروع القوة الذكية [**] والذي يهدف إلى قيام السياسة الخارجية الأمريكية على الدمج بين مفهومي القوة الناعمة (Soft Power)، والقوة الصلبة (Hard Power) وذلك بسبب غياب الرؤية الاستراتيجية لكيفية مواجهة التحديات الأمنية المستقبلية التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية .[1]

وفي ضوء الدعوة الأمريكية إلى ضرورة اللجوء إلى التغيير والتحول في سياستها دولياً، نجد بأنه وعلى الرغم من الآثار التي خلقتها أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة إلا أنها مكنتها وتحت ذريعة مكافحة الإرهاب من حماية أمنها القومي عسكرياً واقتصادياً في مناطق إستراتيجية ومن تدبير مختلف القضايا والأزمات الدولية بشكل منفرد وبالشكل الذي يكرس هيمنتها الاقتصادية والعسكرية

---

(1) فوكا ياما فرنسيس، مابعد المحافظية الجديدة، مصدر سبق ذكره .

والدبلوماسية دولياً[1] فأصبح للعامل الأيديولوجي دوراً كبيراً في حربها على الإرهاب من خلال قيامها بالتدخل في الجوانب الثقافية والتعليمية للشعوب الأخرى خاصة العربية والإسلامية لمنع ظهور التيارات الدينية التي تقف بالضد من ثقافة الغرب والعولمة.[2]

أن شعور الولايات المتحدة بأنها أصبحت مستهدفة بصفتها القوة الأعظم جعلها تفرض نظامها على العالم قسراً. وعليه كان هناك من يرى بأن حدث الحادي عشر من أيلول أو جملة الأحداث التي أعقبتها قد فوضت ظهور اتجاهين سادت منذ نهاية الحرب الباردة في الدوائر الفكرية الإستراتيجية الغربية وهي:

أ- الاتجاه الاقتصادي/والذي كان يدعو إلى توحيد الاقتصاد في إطار الفضاء الرأسمالي المندمج بمركزه في الولايات المتحدة ومحاوره الإقليمية الأساسية في أوربا الغربية وآسيا وامتداده في بقية العالم وآلياته التنفيذية كالمؤسسات النقدية والمالية والتجارية.[3]

ب - الاتجاه السياسي/من خلال الدعوة إلى قيام نظام دولي جديد يحدد الإطار للعلاقات الإستراتيجية العالمية من منطلق تفعيل الهيمنة الأممية وتخويلها دوراً متزايداً في حل النزاعات الدولية ذات العلاقة بالسياسة ما عدا مكافحة الإرهاب فهو من اختصاص الولايات المتحدة فقط.[4] وقد تميزت الحرب على الإرهاب بالاتي:

الميزة الأولى: إستراتيجية دمارية والتي تعني حرمان الخصم من قواه من قبل أن يتمكن من الوصول إلى الولايات المتحدة وذلك عبر تدمير قواعده الخلفية.

---

(1) د. وائل محمد اسماعيل، الولايات المتحدة ومدى مصداقيتها في نشر الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة الجامعة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، آب، 2011، العدد 21، ص41.

(2) http;// en.wikipedia.org/wiki/sino-american-relations .

(3) د. منعم العمار، صناعة العدد الأمريكية، دراسة في علمانية لإرهاب، (بغاد، مركز الدراسات الدولية، 2004)، ص5 ، أنظر: نعمو تشوفسكي، حرب الأرهاب تتحدى الإمبراطوية، مصدر سبق ذكره. ص5.

(4) باول كولن ، شراكة أمريكية للعالم الجديد، على الموقع:

www. foreign affairs. com، 2004

الميزة الثانية: وهي رمزية ورادعة وتعني توجيه رسالة قوية للإرهابيين وللديكتاتوريين وإفهامهم بأن الولايات المتحدة سترد على أية ضربة وبالتالي إحباط مشاريعهم ومنع انتشارها عبر الخوف من القوة العظمى.[1]

الميزة الثالثة: فهي آيديولوجية وسياسية وتعني نشر الديمقراطية في العالم، فالمشروع الأمريكي يهدف إلى جعل العالم مكاناً أكثر أماناً للديمقراطية وهذا يعني بشكل خاص جعل هذا العالم آمن للولايات المتحدة.[2]

مما تقدم نستطيع أن نستنتج بأن السياسة الأمريكية أصبحت غير واضحة المعالم وذلك نتيجة الصراع الذي اختلقته مع العالم الإسلامي والذي ما فتئ في أن تعده الإدارة الأمريكية شماعة لتعلق عليها أخطائها وتنسب إليها تجاوزاتها لمقتضيات القانون الدولي العام بما في ذلك "مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بذريعة الإرهاب المهدد للأمن القومي الأمريكي.[*]

المرحلة الرابعة:

مدة حكم الرئيس باراك اوباما في ولايته الأولى(2009- 2012)

ما كان للإستراتيجية الامريكية الأحادية التي اتبعتها إدارة جورج بوش الابن السابقة أن تستمر طويلا والتي ضاق العالم بها وسئم الأمريكيون كلفتها ، وأمام الأزمة البنيوية التي عانتها الولايات المتحدة جراء الأزمة المالية الحادة التي أصابت الاقتصاد الأمريكي لعام 2008 لم يكن أمام القيادة الأمريكية الجديدة سوى السعي لإنقاذ

---

(1) ف. ب. .هويغيه، الجنون الاستراتيجي في الحرب العالمية الرابعة، ترجمة: جورجيت حداد، فصلية "مدارات غربية"، تموز- آب، 2004، العدد 2، ص9.

(2) ف .ب . هويغيه ، مصدر سبق ذكره ، ص10.

(*) لقد أشعلت سياسة بوش الإبن فتيل حرب منتظرة مع إيران إذ فشل في إقناع القادة الإيرانيين في العدول عن المشروع النووي بالإضافة إلى أن هذه الإدارة كادت أن تخسر تحالفها مع روسيا بسبب الحرب الروسية الجورجية الأخيرة.

الإمبراطورية الأمريكية من بوادر السقوط.[1] فبعد تولي الرئيس الأمـريكي بـاراك أوبامـا الإدارة الأمريكيـة بكل موروثها وتركتها التي اكتسبتها جراء السياسات التي اتبعتها الإدارة الأمريكية السـابقة، كـان عليـه أن يسـعى لإعـادة الـدور المناسـب للولايـات المتحـدة في قيـادة العـالم وكانـت هنـاك نقطتـي ضـعف يجـب إصلاحها.[2]

الأولى: الاقتصاد المحلي وما تحمله أثر الأزمة المالية.

الثانية: سمعة الولايات المتحدة في العالم.[3]

وانطلقت حملة التغيير من جوهر أساسه "أن عصر الولايـات المتحـدة لم ينتـه بعـد "وإنمـا يجـب تجديده" ولكن بأسلوب مغاير وعلى هذا الأساس بدأ باراك أوباما مدة رئاسته الأولى بالإجراءات الآتية:

أولاً :على الصعيد السياسي :

أ. تحول التوجه في السياسة الامريكية نحـو حـوض الباسـيفيك يقابلـه تراجـع ملمـوس في التوجه نحو منطقة الشرق الأوسط واوربا وذلك على خلفية تراجع المخاطر التي تهدد المصـالح الامريكيـة في الدائرتين أو حتى تراجع الأهمية النسبية لكليهما.[4]

ب. أعلنت إدارة اوباما ومنذ الشهور الأولى عن عزمها على الانسحاب الكامل من العراق، وكـذلك قيامها بوضع خطة تدرس الانسحاب العسكري وبنسبة كبيرة من أفغانستان خلال السنوات القادمة.

ج. دراسة مسألة إغلاق سجن غوانتنامو ومحاكمة نزلائــه أمام محاكم أمريكية تخفيضاً لنفقـات الولايات المتحدة خارجاً، وتقريباً منها لوجهات النظر الحقوقية مـــع باقــي شركائهــا الدوليين.[5]

---

(1) عبد الحميد الانصاري، " مذهب اوباما" في العلاقات الدولية .. اللامذهب ؟ ام نظرية النظريات ، مصدر سبق ذكره ، ص38 .

(2) غسان العزي، اميركا من المحافظين الجدد الى باراك اوباما ، مصدر سبق ذكره، ص112

(3) BARAK Obama ،"Renewing American ،leadership" ،foreign Affaurs ،vol ،82 ،N1 ،Jun ،2007 .

(4) هل ثمة من تغيير في اولويات ادارة اوباما الاستراتيجية. مركز الجزيرة للدراسات، 2013/3/11، ص2 .

(5) محمد المنشاوي، إلى أين تتجه الولايات المتحدة، السياسة الدولية، كانون الثاني/يناير 2009، العدد 175، ص84.

د. انتهجت سياسة اوباما أسلوب المصالحة مع شعوب المنطقة والحد الأدنى من التدخل أو اللاتدخل باستثناء المسألة الفلسطينية، إذ تجنبت الإدارة الامريكية القيام بأي استفزاز للدولة العبرية.[1]

هـ لم يكن في نية اوباما أن يعمل على تقويض حكم الإسلاميين ولا على تعزيز سلطاتهم بل أنها عزمت على تعزيز العلاقات مع الأنظمة الجديدة وذلك استنادا إلى مقدار ما تمليه أهمية الدولة، وحرص أنظمتها على تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية، و مقدار ما تحققه هذه الأنظمة على صعيد الانتقال نحو حكم ديمقراطي مستقر ومدعوم من الاغلبية الشعبية.[2]

و. كما كانت نظرة باراك أوباما إلى المنظمات الدولية مختلفة بشكل كبير عن نظرة بوش لها ففي الوقت الذي كان ينظر إليها باعتبارها مناهضة للمصالح الأمريكية، سعى الرئيس باراك أوباما للعمل من أجل تطويعها لخدمة المصالح الأمريكية، لكن دون التخلي عن اللجوء للأحادية في اتخاذ القرارات متى كان ذلك في خدمة مصالحها. فأمريكا من وجهة نظر أوباما لابد وأن تتولى قيادة العالم لأنه بحاجة إلى قيادتها أو لا يوجد حتى اللحظة بديل واقعي للهيمنة الأمريكية السائدة.[3]

ثانياً: على الصعيد الاقتصادي

أ. منح اوباما وبعد سبعة أسابيع من حكمه ما يقارب (3000 مليار دولار) إلى الاقتصاد الأمريكي المتداعي محاولة منه للإصلاح.[4]

ب. ومن ثم ركزت الإستراتيجية الامريكية الجديدة في جانبها الاقتصادي جراء تزايد حدة الأزمة الداخلية على الخطوات الآتية :

- ضرورة تحقيق انتعاش اقتصادي واسع .

(1) هل ثمة من تغيير في اولويات ادارة اوباما الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص3

(2) هل ثمة من تغيير في اولويات ادارة اوباما الاستراتيجية ، نفس المصدر السابق ، ص6

(3) محمد المنشاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص87

(4) محمد المنشاوي ، نفس المصدر السابق ، ص88 .

- وخفض العجز المالي .[1]

- وخلق وظائف جديدة .

- تخفيض تكاليف الرعاية الصحية للمواطنين الأمريكيين .

- إعادة تشييد بنية تحتية جديدة تكون أكثر أمنا وقادرة على مواجهة التحديات الامنية والكوارث الطبيعية .[2]

ج. كما أكدت هذه الوثيقة على ضرورة تركيز الولايات المتحدة على التعاون مع المؤسسات الدولية القائمة مثل مجموعة العشرين ومنظمة الأمم المتحدة وذلك بعد مدة من تراجع تعاونها خلال مرحلة حكم جورج بوش الابن" في ولايته الأولى والثانية" .

د. دعت إدارة باراك اوباما إلى تعزيز شراكتها مع حلفاؤها ، وتوسيع تلك الشراكات والعمل على تعميقها، وظرورت بحثها عن شركاء جدد في هذا المجال وهذا ما أكدت عليه وثيقة الأمن القومي الأمريكي الجديدة فضلا عن تأكيدها على ضرورة التعاون مع العديد من المؤسسات الإقليمية مثل رابطة جنوب شرق آسيا ومنظمة الدول الامريكية.[3]

هـ دعى اوباما إلى انتهاج سياسة موضوعية تجمع بين تنظيم الأسواق وتدعيم القيم اليبرالية المتعلقة بأخلاقيات الرأسمالية، لقناعته بأنها السبيل الأمثل الذي يمكنها من تصحيح مسار النظام الرأسمالي من خلال إضفاء الطابع الأخلاقي ذي المنحى الليبرالي عليه.[4]

---

(1)عمرو عبد العاطي ، "اللاقطبية"،تحولات النظام الدولي تهدد الهيمنة الامريكية ، مجلة السياسة الدولية على الموقع:

http;\\www.siyassa.org-eg\news content\ 5\25\1571

(2) عمرو عبد العاطي، مصدر سبق ذكره

(3) علي البلوي ، ، احتواء الصين ومحاصرة الجمهوريين " ابعاد استراتيجية وراء جولة اوباما الاسيوية"، الصحيفة الاقتصادية الالكترونية، على الموقع

http;\\www.aleqt.com\2010.11.12\articale-468318.

(4) عبد الحميد الانصاري، مصدر سبق ذكره ، ص4 .

و. إعطاء اهتمام كبير لمسألة الحفاظ على ثقة العالم بالدولار وحمايته من أي عامل قد يـؤدي إلى تراجع الثقة به، هذا إلى جانب سعيها لإبقائه مهيمنا في إطار التجارة الدولية من خلال جعل سـلعها هـي الأكثر قدرة على المنافسة أمام سلع الدول الأخرى عبر تبنيها لسياسة تخفـيض قيمـة الـدولار مـما يسـاهم بالنتيجة في انتعاش الاقتصاد الأمريكي.[1]

ثالثاً : على الصعيد الاستراتيجي – العسكري

أ. وقعت إدارة اوباما سلسـلة مـن الاتفاقيـات التـي سـمحت بإقامـة قواعـد عسـكرية أمريكيـة، والحصول على تسهيلات عسكرية في استراليا وعدد من الدول الآسيوية المحيطة بالصين. فقـد بـادرت إدارة باراك اوباما إلى تغيير سياسة الدفاع الصاروخي الأمريكي في اوربا ، إذ كان الدفاع الصاروخي الباليستي هو الأكثر جاذبية بالنسبة للإدارة الجمهورية منه إلى الديمقراطية. فكان من بين أهم المراجعات الدوليـة التـي حدثت في عام 2010 هي عملية إعادة النظر في اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية رغم انه كان يرى فيها هدفا بعيد المدى.

ب. قامت بتخفيض مستوى التواجد العسكري التقليدي في القواعد الامريكية في اوربا الغربية .[2]

ج. طرحت الإستراتيجية الامريكية الجديدة أن يلعب كل من القـوات المسـلحة، والدوبلوماسـية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمواطنين الأمريكيين العـاديين دورا في تحقيـق امـن الولايـات المتحدة ومخاطبة شعوب العالم.[3]

د. العمل على رسم أفضل إستراتيجية تستطيع من خلالها الولايات المتحـدة التعامـل مـع مظـاهر تراجع فاعليتها وتأثيرها عالميا في ظل تعـدد مراكـز القـوى ومصـادر القـوة، وتمثلـت تلـك الإسـتراتيجية في ضرورة إحداث توازن بين القوتين الصـلبة في إسـتراتيجية واحـدة ناجحـة أطلـق عليهـا (إسـتراتيجية القـوة الذكية)*

---

(1) د. حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الامريكية ومستقبل النظـام الـدولي ، دار الكتـب العلميـة " مكتبـة المجمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، ط 1، 2013، ص251

(2) هل ثمة من تغيير في اولويات ادارة اوباما الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص4 .

(3) عمرو عبد العاطي ، مصدر سبق ذكره .

هـ لقد أكدت إدارة باراك اوباما على إمكانية ترشيد الحروب من خلال العمل ضمن المؤسسات والمعايير الدولية قبل الحرب وخلالها لمنعها وللحد من آثارها.كما سعى اوباما إلى أن يكون خيار الحرب هو الخيار الأخير الذي يمكن اللجوء إليه لحل المشكلات الدولية .[1]

و. قامت إدارة اوباما بإطلاقها لعملية مراجعة سياسة الدفاع الامريكية " كل أربع سنوات" منذ فبراير 2009 حتى مرور عقدين من الزمان.وذلك من خلال قيامها بإصلاح الجيش لتحقيق أفضل وأسرع تأثير على البيئة الأمنية المستقبلية ، إلا أن الخطط القائمة حاليا ليست من القوة بما يسمح لها بتحقيق هذا الهدف.[2]

وعليه فقد سعت إدارة اوباما ومن خلال الإستراتيجية الجديدة التي ذكرنا خطواتها إلى تدعيم قدرتها على لعب دور قيادي في النظام العالمي لتحقيق مصالحها في القرن الحادي والعشرين وذلك من خلال مسارين يتمثل الأول ببناء قدرتها الداخلية أما ثانيهما فيتمثل بالعمل على صوغ نظام دولي يمكنها من مواجهة التحديات الخارجية، وهذا مابدى واضحا من خلال مواقف اوباما المتكررة التي عبر فيها وفي أكثر من محفل دولي عن قناعته بفكرة مفادها " بأنه ليس هنالك دولة واحدة بغض النظر عن قوتها تستطيع التصدي لكل التحديات العالمية بمفردها مما يفرض عليها بالنتيجة إعادة صياغة المقاربات التعاونية أو التشاركية القادرة على تحقيق نجاحات دولية".[3]

(*) استمرارا مع هذا النهج السياسي شكل مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية csis وهو احد المراكز البحثية الامريكية لجنة في عام 2006 باسم القوة الذكية تحت اشراف جوزيف ناي وريتشارد ارميتاج ومعهم مجموعة من اهل العقول الذكية الامريكية التي اوصت في تقريرها الختامي الادارة الامريكية المقبلة التي ستاتي الى البيت الابيض عام 2008 بغض النظر عن هوية اعضائها باهمية العمل بما اسمته القوة الذكية من اجل استمرارية الدور الامريكي الكوني. بشير عبد الفتاح ،أزمة الهيمنة الأمريكية (القاهرة: شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع) ، يناير 2010 ، ص33-34 .

(1) عبد الحميد الانصاري، مصدر سبق ذكره، ص54-57 .

(2) عبد الحميد الانصاري ، مصدر سبق ذكره، ص51 .

(3) عمرو عبد العاطي ، مصدر سبق ذكره .

وحيث أن الولايات المتحدة لم يعد بإمكانها أن تواجه تهديدات هـذا القـرن بمفردهـا وفي الوقـت نفسه الذي لا يمكن للعالم أن يواجه تلك التهديدات بدون الولايات المتحدة، كان لزاماً عـلى أوبامـا ضرورة الانفتاح على القوى الأخرى وعلى النحو الآتي:

- بالنسبة لروسيا فقد بدأت معها سياسة جديدة وخصوصاً في المجال النووي.

- وكذلك تعاملت بنهج جديد مع الاتحاد الأوربي وخصوصاً في الميادين الاقتصادية والأمنية.

- أمـا بالنسـبة لليابـان فقـد خطـت تجاههـا خطـوات جديـدة في الميـادين الصـناعية والتجاريـة، وخصوصاً بعدما أصبحت لليابان كلمة تحترم داخل الولايات المتحدة بمقـتضى تواجـدها في كـواليس صـنع القرار الأمريكي.[1]

- ونفس الحال بالنسبة لأمريكا اللاتينية، فبعدما كانت تشكل لأمـن واشـنطن الاسـتقرار ومنطقـة اقتصادية تابعة للتوجهات الأمريكية وأصبحت منطقة اقتصـادية صـاعدة وعـاملاً لتهديـد أمـن واسـتقرار الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

مما تقدم نستنتج أن هناك بعض المبادئ التي ميزت معظم هذه الأفكار المسـتنبطة مـن خـلال نهاية الحرب الباردة، وأهمها:

1. الاعتقاد بإمكانية استخدام القوة الأمريكية لأهداف أخلاقية.[3]

2. التشـكيك بقـدرة القـوانين والمؤسسـات الدوليـة عـلى حـل المشـاكل الأمنيـة.فكـرة أو هندسـة اجتماعية طموحة تؤدي غالباً إلى نتائج غير متوقعة وهي تفوض بذلك نتائجها الخاصة .[4]

---

(1) عبد الحكيم التوزاني، سياسة أوباما الخارجية، الإنقلاب على الوعود، شؤون الأوسـط، مركـز الدراسـات الاسـتراتيجية، صيف 2011، العدد 139، ص157- 158.

(2) عبد الحكيم التوزاني ، سياسة أوباما الخارجية، الإنقلاب على الوعود ، مصدر سبق ذكره ، ص127

(3) محمد سيف حيدر الفقير ، نظرية "نهاية التاريخ"، وموقعها في إطـار توجهـات السياسـة الأمريكيـة في ظـل النظـام العالمي الجديد ، مصدر سبق ذكره ، ص89

(4) المصدر السابق نفسه ، ص90

وعليه فأن جوهر السياسة الخارجية الأمريكية بقي ملازماً للإدارة الأمريكية الجديدة، بحيث لم يتغير إلا الأسلوب والذي تغير استجابة للمعطيات الدولية والإكراهات الداخلية بهدف الحفاظ على المكانة الأمريكية في الحراك الدولي.

المطلب الثاني:

الرؤية الصينية للعلاقات الدولية بعد الحرب الباردة

لقد أفضى انهيار الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وسياسة الإصلاح الاقتصادية التي اعتمدتها القيادة الصينية في مرحلة ما بعد ماو إلى إعادة النظر في الاستراتيجيات العليا الصينية من حيث الأهداف والوسائل والمجالات والأولويات في ضوء معطيات كان أهمها :

1. قابلية الحكومة المركزية الصينية على تأمين وحدة المواقف والسيطرة على التنافسات الداخلية في مؤسسات الحزب والدولة من جهة، والمؤسسات البيروقراطية بالجيش من جهة أخرى. [1]

2. الموارد الميسرة داخلياً ومن الخارج بالمستوى والقدر الذين يمكنان القيادة السياسية المركزية من الوفاء بالتزاماتها الداخلية.

وعليه فقد اتسمت الإستراتيجية الصينية بالبراغماتية [*] كطريقة تفكير وعمل التي يغلب عليها عنصرا النمو الاقتصادي والاستقرار والسعي من أجل خلق بيئة دولية وإقليمية موائمة لتحقيق تلك التنمية. ولكن هذا لا يمنع من تواجد قدرة عسكرية حديثة مع توخي الحذر من أن تحمل تلك القدرة القرار السياسي إلى ترجيح العمل العسكري في العلاقات الدولية للصين. [2]

---

(1) كاظم هاشم نعمة، تقديم: د. صالح ابراهيم المبروك، الصين في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة، الدار الأكاديمية، (طرابلس، 2007)، ط1، ص126 .

(*)هو المسار الذي سلكته الصين منذ 25 عاماً منذ أن بدأت سياسة الإصلاح وتجربة الصواب والخطأ فتتقدم خطوتين أو أكثر نحو الأمام ثم تتقهقر واحدة للخلف ولكنها الآن تمضي للأمام وعليه تبدو الصين اليوم خالية تماماً من أي آيديولوجية فلا توجد شيوعية أو اشتراكية أو رأسمالية ولم يعد يسود فيها سوى البراغماتية وهذا هو شكل الحكومة التي تهيمن على الصين في القرن الماضي من الإمبراطور وحاشيته في بداية القرن وحتى الحزب وكوادره في نهايته.

أهداف الإستراتيجية الصينية

إن الصين كدولة كبرى تنطوي إستراتيجيتها على مايلي:

1. اقتصاديا: تحقيق الإنماء الاقتصادي للمجتمع والفرد حسبما تمليه الايديولوجيا السياسية دون التقيد بالدوغماتية(*). مع الأخذ بضرورة التكيف مع الواقع الداخلي. والبيئة الدولية وهذا ما يميز القيادة الصينية عن السوفيتية. ففي الوقت الذي تعذر على الكرملين الروسي أن يبدأ بالإصلاح الاقتصادي أخذت به بكين في السبعينات من القرن الماضي الأمر الذي أبعد عن النظام الصيني اختناقات النظام السوفيتي فتسبب في انهياره. (1)

فولفنجانج هيرن، التحدي الصيني، ترجمة محمد رمضان حسين، كتاب العربية، العدد 14، 2011.

مراد الدسوقي، مستقبل التوجهات الاستراتيجية الصينية، السياسة الدولية، العدد 124، نيسان/ ابريل، 1996)، ص241 .

للمزيد من التفاصيل حول برنامج التحديث الصيني أنظر:

China`s participation in multi lateral pacific cooperation forms، Aussen politils، Jurgeu، Haacke German foreign affairs. Reviwe. vol، 48، 2nd ، 2000، p. 168.

(2) William overhott. The Rise of china ،(New York ،Ny: w.w. Norton and company ،1993 ،Passim

(*) هي التعصب لفكرة معينه من قبل مجموعة دون قبول النقاش فيها او الاتيان باي دليل ينقضها لمناقشته او كما تعني للاغريق الجمود الفكري وهي التشدد في الاعتقاد الديني او المبدأ الايديولوجي او موضوع غير مفتوح للنقاش او الشك .

http;// ar. Wikipedia.org/ wiki

(1) مراد الدسوقي، مستقبل التوجهات الاستراتيجية الصينية، السياسة الدولية، العدد 124، نيسان/ ابريل، 1996)، ص241 .

للمزيد من التفاصيل حول برنامج التحديث الصيني أنظر:

China`s participation in multi lateral pacific cooperation forms، Aussen politils، Jurgeu، Haacke German foreign affairs. Reviwe. vol، 48، 2nd ، 2000، p. 168.

2. امنيا: ضمان أمن الدولة ونظامها السياسي وأمـن المجتمـع ضـد التحـديات التـي تواجـه الصـين خاصة من قبل الولايات المتحدة.

3. عسكريا: تسعى الصين إلى تطوير قدراتها العسكرية حتى تصل إلى مصاف القـوى الكـبرى مـن اجل ضمان أمنها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

4. سياسيا : تهدف الصين إلى كسر العزلة والاقصاء من عملية صياغة الاتساق الإقليميـة التـاريخي كقوة جيوبوليتيكة محورية في آسيا وأن تعتلي منزلها في سلم القـوة والقـدرات عـلى الصـعيدين الإقليمـي والدولي.[1]

لقد أدركت الصين بعد التحولات التي شهدتها الساحة الدولية أثر انتهاء الحـرب البـاردة وضرورة أن يكون لها دوراً متميزاً في تفاعلات البيئتين الاقليمية والدولية.[2]

إن الصين يمكن أن تلجأ في بعض الأحيان إلى المبررات الإيديولوجية كمحدد للرؤية لكنها تراجعـت وإلى حد كبير عن ذلك أمام مقتضيات المصالح الوطنية [3] إذ أن المراقب للسياسة الخارجية الصينية يـدرك تماماً حجم التغير الذي حصل في توجهاتها الخارجية خاصة بعد الحرب الباردة .

ويتجسد هذا التغير في النواحي الآتية:

أولا: نظرية الأمن الجديدة: لقد ضـمت هـذه النظريـة العديـد مـن السياسـات لتطبيـق الأمـن الإقليمي أو على المستوى الدولي ومنها:

أ- تبنيها لما تسميه "نظرية الأمن الجديدة":

لقد أصبح التطور في السياسة الأمنية الخارجية للصين أكـثر وضـوحاً وشـمولاً. ويعـود ذلـك إلى تبنـي الصـين لنظريـة " الأمـن الجديـدة " والتـي تـدعو إلى تحقيـق تعـاون أمنـي إقليمــي متعــدد المســتويات والمجــالات قائمــاً عــلى أســاس المشــاركة والتشــاور، ونبــذ

(1) وي وي زانج، الإصلاح الاقتصـادي في الصـين ودلالاتـه السياسـية، (أبـو ظبـي، مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاستراتيجية، 1998م)، ص61.

(2) وي وي زانج، الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية ،مصدر سبق ذكره، ص65.

(3) عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص17.

الخلافات.[1] وعليه شاركت الصين في العديد من المؤتمرات والحوارات الهادفة إلى تحقيق هذا التعاون وكان من أهمها :

1- الاتفاق الذي دفعته على إنشاء "منظمة شنغهاي للتعاون" في حزيران 2001 بالمشاركة مع عدد من الدول الأخرى وهي (روسيا وكازاخستان وكيرغستان وطاجكستان)

2- إصدار "معاهدة شنغهاي لمقاومة الإرهاب والانفصال والتطرف" وميثاق منظمة شنغهاي للتعاون"[2]

هذا فضلا عن عقدها العديد من الاتفاقيات والتي أهمها (معاهدة حسن الجوار والصداقة في تموز 2001، و الإعلان المشترك لعلاقات الشراكة الإستراتيجية لتحقيق السلم والازدهار بين "اتحاد دول وجنوب شرق آسيا" مما ساهم في إقامة آلية جديدة هدفها تحقيق الأمن الإقليمي الجديد[3] قد توجهت إلى أن تجعل من بكين محوراً للأقاليم بغض النظر عن وجود أية قوى أخرى ذات مصالح في هذه المنطقة الحيوية من العالم.[4] فالصين لم تتمكن من تطوير عقيدتها الأمنية خلال المدة السابقة وتطبيقها بمواصفات عالمية، كما أنها اعتمدت على منطق الفصل بين المناطق الأكثر قرباً من حدودها الوطنية، وبهذا فقد اعتمدت اهتمامات الصين الأمنية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي على مبدأ التعايش السلمي واتفاقيات الأمن والتعاون الثنائية متطلعة من وراء ذلك إلى تقديم الدعم للدول المجاورة لها وضمن المدى الزمني المتوسط والبعيد.[5]

3 - تم الاتفاق بين كل من الصين والولايات المتحدة وروسيا وجمهورية كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية واليابان وضمن الدور المهم الذي لعبته الصين في المحادثات

---

(1) د. غسان العزي، العلاقات الدولية بعد 11 أيلول/ سبتمبر، 2001، مصدر سبق ذكره، ص37.

(2) د. غسان العزي،مصدر سبق ذكره ، ص38.

(3) يامن خالد يسوف ، مصدر سبق ذكره، ص276.

(4) عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص46.

(5) المصدر السابق نفسه ، ص 47 .

السداسية بينهم على إتباع أسلوب التعاون والتشاور فيما بينهم الأمر الذي أدى إلى تعزيـز مكانـة الصـين الإقليمية والدولية.[1]

ب. تفعيل دور الصين في الأمم المتحدة :

لقد اختطت الصين لنفسها إستراتيجية جديدة أثر انتهاء الحرب الباردة وكانت تلك التغيرات هـي موقفها من الأمم المتحدة. إذ قررت أن يكون لهـا دور أكـثر فاعليـة في المجتمـع الـدولي وذلـك مـن خـلال تفعيل دورها في مجلس الأمن التابع لهذه الهيئة الدوليـة، وذلـك بتقـديم دعمهـا لتثبيـت دعـائم الأمـن والسلم الدوليين وتحقيق الاستقرار في العالم.[2] بعد إن كانت سياستها السابقة تتسم بعدم الاعتراض الجاد على السياسات الغربية داخل مجلس الأمن الدولي "من خلال امتناعهـا عـن التصـويت في بعـض الأحيـان" وتغليبها للنزعة البراجماتية على سلوكها في المنظمة الدولية.[3]، فضلا عـن المسـاهمة المحـدودة للصـين في نشاطات الأمم المتحدة وذلك لأنها بقيت خارج هذه المنظمـة قرابـة الربـع قـرن ففقـدت بـذلك التقاليـد الدبلوماسية في هذا المجال، فضلا عن الأسباب الاقتصادية من ناحية أخرى.

ت - موقفها من القانون والشرعية الدولية [*]

إن الصـينيون ينظـرون إلى التعـاون الـدولي باعتبـاره أداة تخـدم أهـداف السياسـة الخارجيـة لبلـدهم مـما اسـتوجب مشـاركتهم في تـدعيم الشرعيـة الدوليـة خاصـة وأنهـم

(1) بنغ قوانغ تشيان، الدفاع الوطني الصيني، ترجمة فريده وانغ ينو (بكين، دار الـنشر الصـينية عـبر القـارات، 2005)، ص53.

(2) يامن خالد يسوف، مصدر سبق ذكره، ص27.

(3) وليد سليم عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص186- 187.

(*)في الوقت الذي زادت الصين من التزامهـا بـالمواثيق والتقاليـد الدوليـة، أخـذت تبـدي المرونـة إزاءالخطـاب القيمـي للمجتمع الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة وبعد الموقف الصـيني مـن قـرارات مجلـس الأمـن الـدولي نحـو وضـع العراق الدولي مثالاً واضحاً على ذلك فمثل هذا الموقف أمن لها بيئة مؤاتية في علاقاتها مع الغرب، وضـمه الولايـات المتحدة الأمريكية.

خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقة الأمريكية - الصينية، مصدر سبق ذكره، ص128.

يدركون بأن استمرارية هذا النظام لم يكن مرهوناً بمشاركتهم وأنهـم بتجـاهلهم وعـدم التـزامهم بمبادئـه سوف لـن ينـوبهم غـير أن تكـون حـركتهم مقيـدة عـلى السـاحة الدوليـة، الأمـر الـذي يخـدم مصـالحهم وتوجهاتهم الجديدة ، فمع تغير البنية الهيكلية للنظام الـدولي ومـع الإصـلاحات الداخليـة التـي كـان قـد بدأتها الصين، لم تعد تعول كثيراً في تقويمها للسلوك الدولي ومعايير الشرعية الدولية عـلى التوزيـع العـالمي للقوة والنفوذ بقدر ما تعول على حجم الفائدة والقدر الذي يمكن أن يلحق بها جراء هذا السـلوك[1] هـذا فضلا عن أن الصين أصبحت أكثر إقبالاً على الالتزامات الدولية وأكثر انخراطاً فيها من ذي قبل وذلك بحكم المتغيرات الداخلية التي ترتبت عليها العديد من الالتزامات الخارجية "مثل سياسات الإصلاح الاقتصادي".

ث - موقف الصين من قضاياً الإرهاب[*]:

على الرغم من الاخـتلاف بـين الولايـات المتحـدة والصـين إزاء الطريقـة الواجـب إتباعهـا بمحاربـة الإرهاب فقد دعمت الصين بشكل عام الحرب التي تقودها واشنطن، حتى امتـد دعمهـا هـذا إلى إقرارهـا لعمليات تدخل لصد الأعمال الإرهابية ومكافحتها وهذا يبدو واضحا من خلال نشاطها السياسي الدولي[2] هذا فضلا عن مشاركتها مع الدول المجاورة والمنظمات الأمنية الإقليمية والدولية(سيما تلـك الموجـودة في آسيا الوسطى) بالعديد من النشاطات الدولية والمتعددة الأطراف في مجال مكافحة الارهاب[3]

---

(1) محمد ابراهيم الدسوقي ، رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين، القاهرة، مجلة السياسـة الدوليـة ، العـدد 112، 1993،ص111 .

(*) قامت الصين بإرسال وفد من خبراء مقاومة الإرهاب إلى واشنطن لبحث سبل التعـاون المشـترك أمـام الجـانبين كـما حاولت بكين أن تربط إدانتها للإرهاب ضد الولايـات المتحـدة بـالجهود الصـينية لمكافحـة الإرهـابيين والانفصـاليين. المصدر د. منير محمود بدوي السيد، الاتجاهات الحديثة في دراسة النظام الدولي منذ انتهاء الحرب البـاردة، مصـدر سبق ذكره، ص33 .

(2) باتيس غيل ، النجم الصاعد ، الصين :دوبلوماسية امنيـة جديـدة ، (دار الكتـاب العـربي، بـيروت – لبنـان)، 2009، ص209 .

(3) المصدر السابق نفسه، ص212 .

ج . موقف الصين من القضية السورية

تواجه الصين مجموعة من التحديات والضغوط فيما يخص سياستها الخارجية تجاه باقي دول العالم خصوصا بتلك الأمور التي تصدر بإجماع دولي من قبل مجلس الأمن، فقد عرقلت الصين استصدار قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يدعو الرئيس السوري بشار الأسد للتنحي . وانطلاقا من السياسة البراغماتية التي تتبعها الصين في علاقاتها الدولية التي تسعى إلى ترسيخ المحور الصيني – الروسي – الإيراني " غير المعلن " في دعم سوريا وبين مجاراة الولايات المتحدة التي تريد من الصين الوقوف إلى جانب مصالحها السياسية والاقتصادية في المنطقة، مما أدى بالصين إلى عرقلة صدور قرار حول سوريا الذي ظهرت فيه الصين أنها مازالت مؤمنة بمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول المضطربة على الرغم من تحذير الحكومات الغربية لها من أن انقسام مجلس الأمن قد يؤدي إلى اراقة المزيد من الدماء في سوريا[1] .

ح . موقف الصين من الأزمة الإيرانية

تعد الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم وأكبر مشتر للخام الإيراني إذ تستورد الصين جانبا كبيرا من احتياجاتها النفطية من إيران التي تواجه تشديدا للعقوبات الدولية بهدف كبح طموحاتها النووية التي تقول القوى الغربية أنها تهدف إلى تطوير الوسائل اللازمة لتصنيع أسلحة نووية. وتنفي إيران اعتزامها امتلاك أسلحة من هذا النوع. وحثت الصين مرارا على الحوار وعبرت عن قلقها من أن تفكر القوى الغربية او إسرائيل في القيام بعمل عسكري ضد إيران[2].

كما أنها تعارض ومنذ وقت طويل العقوبات المنفردة التي استهدفت قطاع الطاقة الإيراني وتحاول تقليل التوترات التي تهدد امداداتها النفط. فقد اعترضت الصين على تسييس الدول الغربية «للعلاقة التجارية العادية» التي تربطها بايران. وأكدت على أنه

(1) الصين تمسك أكثر من برتقالة بيد واحدة ، جريدة البينة ، 2012/2/21 ، على الموقع :

http :// www.albayyan-new.com/old/news.php?achion=view&id=7127

(2) تقرير سنوي : خلفية موقف الصين من القضية النووية الإيرانية ، 2014/12/31 على الموقع :

http:// www.arabic.people.com.cn/n/2014/1231/c31663-8830288.html .

ينبغي استخدام الحوار لحل المسألة النووية الإيرانية[1]. كما ساندت الصين قرارات مجلس الأمن الدولي التي تدعو إيران إلى وقف أنشطة تخصيب اليورانيوم، إذ وجهت تحذيرا مباشرا إلى إيران من أي محاولة لامتلاك سلاح نووي.وفي نفس الوقت تسعى لضمان عدم تعرض روابطها للطاقة مع إيران للتهديد وذلك انطلاقا من اعتمادها على السياسة البراغماتية تجاه دول العالم[2] .

خ . موقف الصين من روسيا في الأزمات الدولية

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك الأزمة السورية وأفغانستان والبرنامج النووي الإيراني. إذ أكدت روسيا على أنها تسير هي والصين وفق مبدأ موحدا مبني على ضرورة احترام القانون الدولي وآليات الأمم المتحدة وعدم السماح بالتدخل في النزاعات الداخلية خصوصا باستخدام القوة". في الوقت الذي أكدت فيه الصين على أهمية العلاقات التي تربطها بروسيا لكونها ذات أهمية كبرى للبلدين، فضلا عن تأثيرها في الحفاظ على السلام والتنمية عموما. وعليه فقد أكدت هاتين الدولتين على أن الغاية من اتخاذهما هذا الموقف تجاه هذه الأزمات الدولية هو عدم السماح باستغلال الموقف ذريعة للتدخل العسكري ولبدء سباق التسلح في المنطقة من قبل الولايات المتحدة حفاظا على الأمن والاستقرار الدولي[3] .

د- - العقيدة العسكرية الصينية:

والتي تتضمن المحاور الآتية:

1.الفكر الاستراتيجي الصيني

---

(1) خليل حسين ، العلاقات الإيرانية – الصينية : رائحة النفط وطعم التكنلوجيا ، على الموقع :

http :// www.middle-east-online.com?id=33872.

(2) بشير عبد الفتاح ، الملف الإيراني في العلقات الأمريكية – الصينية ، على الموقع :

http:// www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=32444&eid=165 .

(3) محمد السيد سليم ، روسيا والصين ومشروع الغرب في سوريا ، على الموقع :

http:// www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=1156251&eid=306 .

وكذلك :

http:// www.aljazeera.net/news/international/22/2/2013 .

إن محور الفكر الاستراتيجي العسكري الصيني ينحصر باستخدام القوة في الحالات الطارئة فقط كحالة الدفاع عن النفس وهذا يمثل "المذهب العسكري لجيش التحرير الشعبي الصيني"[1] وقد بقي هذا الفكر غير مكتمل الشروط ويشوبه الغموض في بعض ملامحه وخضع في تقييمه لمحاولات العديد من الأنماط نووية كانت أم تقليدية خارج حدودها الإقليمية. وهذا يعود إلى العديد من العوامل والتي من أهمها أن أحد اشتراطات الارتقاء إلى مستوى القوى العظمى على الصعيد العالمي يفترض تفوقاً في الحكم والنوع على مستوى السلاح النووي، فالقطبية الدولية تركن إلى معيار القدرة النووية العسكرية والتي هي انعكاس لقاعدة الدولة الصناعية والمتقدمة في قدراتها الاقتصادية والعلمية. وعلى ما يبدو أن القدرات النووية للصين لم تكن قادرة على مجاراة القدرات النووية السوفيتية سابقاً وفي نفس الوقت لم تتمكن من مجاراة القدرات النووية الأمريكية حالياً.[2]

2.الوسائل العسكرية لتنفيذ الفكر الاستراتيجي

لقد أدركت الصين بأنها وفي ظل بقائها ضمن هذا المستوى المتدني في القدرات العسكرية والنووية منها على وجه التحديد سوف لن تكون مؤهلة لان تكون قوة معادلة أو متكافئة في يوم ما مع الولايات المتحدة الامريكية [3]، ومع انها تدرك شأنها شأن أية قوة أخرى بان الوسيلة العسكرية وتعزيزها لقوتها العسكرية طريقة هامة لحماية أمنها ومصالحها، كما أنه يتحتم عليها مواكبة القوى الكبرى في العالم في مجال تطوير الأسلحة ذات التكنولوجيا عالية المستوى. فضلاً عن العناية بجودة بناء جيوشها باهتمام أكثر من

---

(1) التقرير العسكري الرسمي المقدم من قبل وزارة الدفاع الامريكية الى الكونغرس عام 2007 عن قدرات الصين العسكري والمنشور على الشبكة الدولية للمعلومات

link.mil.www.defense

(2) عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص48.

(3) د. محمد السيد سليم ، المشهد الاستراتيجي الاسيوي في اوائل القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، يناير، 2007، ص64 .

ذي قبل، إلا أنها بقيت في نفس الوقت هي الأكثر إدراكاً من سواها من القوى الكبرى (بأهمية الأمن الاقتصادي) في تحقيق أمن الدول. [1]

3.المبادئ الاساسية للإستراتيجية العسكرية الصينية

وتسعى الصين في طريقها لبناء قاعدة إستراتيجية لقوة شاملة اقتصادياً وعسكرياً إلى صياغة نمط جديد للأمن بعيداً عن مبادئ الحرب الباردة التي رسخت المفاهيم الخاصة بالتحالفات العسكرية وزيادة القوة العسكرية. وقد استند هذا النمط الجديد إلى خمسة مبادئ:

- الاحترام المتبادل لسلامة السيادة والأراضي.
- عدم الاعتداء على الدول.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة في التعامل.
- ضرورة تحقيق المنفعة المتبادلة لكافة الدول.
- التأكيد على مبدأ التعايش السلمي. [2]

ثانيا: تقوية علاقتها بدول الجوار الإقليمي

أن الصين قررت أن تدخل في أروقة عالم ما بعد الحرب الباردة وهي قوة فعلية ذات قابلية على صياغة نظام دولي جديد قائم على الشراكة الدولية والتعددية القطبية وليس على هيمنة قوة واحدة الأمر الذي أكدت عليه من خلال سعيها في مجال التعاون وتسوية الخلافات بالطرق السلمية سواء في العلاقات الثنائية أم المتعددة حتى أنها وبفضل تعويلها المستمر على أسلوب الدبلوماسية الدولية والابتعاد عن سياسة القوة أصبحت في مدركات العديد من الدول لا تمثل عدواً راهناً أو مكمناً للتهديد . وادراكا من الصين بان الانطلاق نحو العالمية والمساهمة الفعالة في تشكيل البيئة المستقبلية للنظام الدولي الجديد لا بد وان تسبقها مكانة اقليمية تساعدها على تحقيق مصالحها على المستوى العالمي ، فقد حرصت على انتهاج سياسة " حسن الجوار " مع الدول المحيطة

---

(1) د. كاظم هاشم نعمه، الصين في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص132

(2) نفس المصدر السابق ذكره ، ص134.

بها والتي أصبحت تعطيها أولوية متقدمة.[1] فدعمت علاقاتها الدوبلوماسية مع كل دول العالم . وقد تم اختيار بعض الدول كنماذج لهذه العلاقات وذلك لعدة أسباب منها اقتصـادية ، وجغرافيـة، وايديولوجيـة، وتاريخية .

1. اليابان: أصبحت العلاقات الصينية - اليابانية إحدى أهم العلاقات ديناميكية وأهمية في القـرن الحادي والعشرين ليس في منطقة شرق أسيا فحسب، إنما على الصعيد الدولي بسـبب وجـود سلسـلة مـن العلاقات والتحالفات الدولية التي تدفع باتجاه تشكيل المنظومات الإسـتراتيجية. وتـأتي أهميـة العلاقـات الصينية - اليابانية من طبيعة وخصوصية هـذه العلاقـات إذ أنهـا ترتكـز عـلى عـدة متغـيرات ومشـاكل سياسية وتاريخية وإستراتيجية فضـلاً عـن كـونهما ثـاني وثالـث اقتصـادين في العـالم عـلى التـوالي ، وهـذه المتغيرات قد جعلت من التوتر والاضطرابات السمة البارزة وبالتالي التصعيد في المواقف وتبادل الاتهامـات ويحسب غير المتابع بان طبول الحرب سـتقرع بيـنهما في أي لحظـة ، إلا إن الواقـع الاقتصـادي والتجـاري والاستثماري يشير إلى أن كلا البلدين يمضيان باتجاه الحفاظ عـلى المصـالح والاعتماديـة المتبادلـة ويسـعى صانعو القرار الصيني والياباني على حد سواء إلى فصل الجانب السياسي عن الجانب الاقتصادي والتجاري[2] لقد أصبحت اليابان في اولويات سياسة الصين الخارجية وذلك لثلاثة اعتبارات :

أ. دور المتغير الاقتصادي: أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لليابان كما أن الأخيرة تعـد ثالـث أكـبر شريـك تجـاري للصـين بعـد الاتحـاد الأوروبي والولايـات المتحـدة الامريكية[3] كما تعد اليابان في المرتبة الثانية من حيث إجمالي رصيد الاسـتثمار الأجنبـي

(1) يامن خالد يسوف ، مصدر سبق ذكره، ص274 .

(2) د. باهر مردان ، العلاقات الصينية اليابانية بين المتغيرات السياسية والثوابت الاقتصادية ، بحث غير منشـور ،2014، ص1 .

(3) Xing Yuqing ،Japan's Unique Economic Relations with China : Economic integration under political uncertainty ،east Asian policy ،p51 ، www.eai.nus.edu.sg/vol/no 1-xing yuging.pdf

المباشر في الصين، بعد هونغ كونغ، في حين أن الصين حلت محل مجموعة الآسيان كوجهة أعلى للاستثمار الأجنبي المباشر لليابان.[1]

ب. عسكريا : خشية الصين من النزعة العسكرية اليابانية القديمة، واحتمالية قيام تحاف أمريكي ياباني. [2]

ج. اما على الجانب السياسي فقد ادرك صانع القرار في كلا الجانبين أهمية فصل الجانب السياسي والإعلامي وتوتراته قدر الإمكان عن الجانب الاقتصادي لكون الخلاف في المتغيرات السياسية سواء كانت تاريخية أم إستراتيجية لا يمكنها أن تسبب انهيار الثوابت الاقتصادية التي تُعد الأساس الاستراتيجي للعلاقات الصينية - اليابانية .

وعليه فقد اتبعت الصين إستراتيجية بعيدة المدى تجاه اليابان مفادها تقوية علاقاتها الاقتصادية والسياسية معها وتحييد النفوذ الأمريكي في اليابان لكونها تعد الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة .

2. الهند: لقد سعت الصين إلى تحسين علاقتها معها منذ عام 1991 حيث دخل البلدان في حوار أنهى اغلب المشكلات التي كانت قائمة بينهما وذلك انطلاقا من قناعة تفضي إلى أن الهند هي القوة الاقتصادية الثانية في آسيا فكان على الصين أن تسعى إلى إيجاد صيغة للتعاون بينهما كي تفوت على الولايات المتحدة الامريكية احد أهم الفرص التي تحاول من خلالها إلى التدخل في الشأن الآسيوي[3] وهناك منطقا قويا يدعم العلاقات الصينية – الهندية يتضح من خلال أن لكلا البلدين مصلحة عميقة ودائمة في الحفاظ على امن مناطق الطاقة الرئيسية في آسيا وهي غرب آسيا واسيا الوسطى، ويشترك البلدان في الرغبة في محاربة التطرف الإسلامي والعنف وحماية سكانهما في الداخل من التهديدات الإرهابية لكل منهما تحت ستار الجهاد، كما أن للدولتين

---

(1) عبد الرحمن المنصوري ، الملفات الساخنة في العلاقات اليابانية – الصينية ، مركز الجزيرة للدراسات ، (الدوحة : قطر)، 6 / 5 / 2013 ، ص2 ، على الموقع :

www.studies. Aljazeera.net/ issues/ 2013/2/ 20 . 132610105032411.htm

(2) خضر عباس عطوان ، مصدر سبق ذكره ، ص100 .

(3) غسان العزي، العلاقات الدولية بعد 11 ايلول/سبتمبر،2001، مصدر سبق ذكره،ص3

مصلحة حقيقية في تشجيع التجمعات داخل آسيا لتعزيز التعاون الاقتصادي الآسيوي وصولا إلى حد التوافق الاستراتيجي بينهما.[1]

3. رابطة جنوب شرق آسيا"الآسيان":

لقد توافرت للصين أسباب وجيهة لتنضم إلى منظمة الآسيان الاقليميه والتي من أهمها حرص الصين على تهدئة المخاوف الإقليمية ازاء نياتها المستقبلية تجاهها ودعم النمط الناجح الذي بدأت به مع محيطها الإقليمي في إطار التعاون الاقتصادي.[2] فتطلعت الصين ومنذ منتصف تسعينيات القرن الماضي للانتساب إلى هذه الرابطة وفق صيغة (10+1) فلحقت بها اليابان مقترحة صيغة (3+10) أي الصين اليابان كوريا الجنوبية.فوقعت اتفاقية اقتصادية معها عام 2002 تقوم على إنشاء منطقة تجارة حرة تغطي احد عشر دولة بحلول العام 2012 فضلا عن توقيعها لاتفاق آخر معها يقضي بالتحرك نحو إقامة كتلة تجارية تترافق مع مد طرق وجسور بين الصين وجنوب شرق آسيا.[3]

أما بالنسبة لاتفاقيات التعاون التي تم عقدها بين الصين والآسيان فقد وقع الطرفان عام 2003 وفي قمة الصين – آسيان " اتفاقية الشراكة الإستراتيجية"[4] كما اتفق الجانبان في اللقاء الثامن لقمة الصين – آسيان في تشرين الثاني عام 2004على تعزيز التعاون في مجال الأمن غير التقليدي، والكشف عن خطة العمل الخمسية المتفق

(1) الصين والهند والولايات المتحدة ،التنافس على موارد الطاقة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2008، ص446-447 .

(2) كرار انور ناصر البديري ، مكانة الصين في النظام الدولي" دراسة مستقبلية في استراتيجية الشراكة الدولية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية،2012،ص157 .

(3) أشرف ناصر،الصين "كنموذج جديد"، جامعة بيروت العربية، كلية الحقوق، دبلوم في العلاقات الدولية والدبلوماسية، 2005-2006، ص12 .

(4) instrument of accession to the treaty of amity and cooperation southeast asia;October 8،2003.on www.aseansec.org\15271.htm

عليها بينهما[1] وفي يناير من العام 2005 تبنى الطرفان خطة عمل تضمنت اتفاق المشاركون على إقامة شبكة أسيوية إقليمية مندمجة للتعاون في هذا الجانب[2] وعليه فقد قبلت بالدور القيادي للاسيان لأنه اعفاها من التردد بالمشاركة في الترتيبات الأمنية الإقليمية والتي سوف تستطيع من خلالها التصدي لمحاولات التدخل الخارجي سواء كان ذلك من قبل الولايات الامريكية أو اليابان في قضاياها الإقليمية.

ومن خلال ماتقدم يتبين أن العلاقات بين الجانبين في تطور ملحوظ رغم المشكلات والنزاع الدائم على الحدود البحرية الجنوبية للصين محل الخلاف ، إذ توصلت الصين إلى قناعة تامة بأنها إذا أرادت أن تحافظ على مكانتها الاقتصادية العالمية فضلا عن تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي فانه يتوجب عليها أن تحترم علاقاتها مع دول العالم ووخاصة مع دول الجوار.

4. جمهوريات آسيا الوسطى: لقد سعت الصين إلى تعزيز علاقتها مع جمهوريات آسيا الوسطى بعد انفصالها عن الاتحاد السوفيتي فاتجهت إلى الاعتراف بها وتطوير علاقاتها معها.فأصبحت شريكا اقتصاديا مهما لهذه الجمهوريات فنجحت اقتصاديا بالنفاذ إلى الإقليم بالشكل الذي تستجيب فيه ويفي بالحاجات الاقتصادية لها[3] ويرجع اهتمام الصين بوسط آسيا إلى قضية تامين الطاقة بشكل أساسي، إذ أن نقل النفط والغاز من وسط آسيا إلى الصين يمر عبر خطوط أنابيب، فقد ابرم الرئيس الصيني الحالي خلال جولته الأخيرة سلسلة من الاتفاقيات الثنائية مع هذه الجمهوريات تركز اغلبها حول مد أنابيب الغاز والبترول لتسهيل بلوغ موارد وسط آسيا من الطاقة إلى الصين.[4] لقد بدأت الصين علاقات من نوع مختلف مع جمهوريات إقليم آسيا الوسطى وذلك

---

(1)" chairman's statement of the 8th asean + china summit"، vientione،November 9،2004. www.aseansec.org\16749.htm

(2) باتيس غيل ، مصدر سبق ذكره ، ص70 .

(3) خضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص109 .

(4) منظمة شنغهاي للتعاون هل تصبح قوة دولية فاعلة' مجلة حالة العالم ، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، العدد 3، اكتوبر2013، ص7 .

لاعتبارات عديدة من أهمها المساعدة على اكتساب دور سياسي مهم في الإقليم من خلال الاستفادة من الوضع الجيوسياسي الجديد الناشئ عن تفكك الاتحاد السوفيتي وكذلك الاستفادة من المنافع الاقتصادية التي من الممكن أن تنجم عن هذه العلاقة.إن استقلال جمهوريات آسيا الوسطى قد يؤثر في سياسة الصين إن لم يتم التفاعل معها بشكل صحيح.[1]

5. شبه الجزيرة الكورية: لقد شهدت العلاقات الاقتصادية بين الصين وشبه الجزيرة الكورية نموا واضحا[2] فأصبحت الصين هي الشريك التجاري الأول لكوريا الجنوبية بعد أن قرب حجم التبادل التجاري القائم بينهما من المائة دولار في عام 2006، كما أصبحت كوريا الجنوبية من الدول الأكثر استثمارا في الصين ومن أهم الدول المستقبلة للاستثمارات الصينية[3]. لقد كان وراء سعي الصين لتوطيد علاقاتها مع كوريا الجنوبية عدة أهداف أهمها أن تضمن لها دور مميز عند مناقشة قضية الوحدة بين الكوريتين ، والحيلولة دون استئثار اليابان بالنفوذ الأقوى في المنطقة، فضلا عن تجنب المخاطر التي قد تنجم عن وجود علاقة تحالف بين الولايات المتحدة الامريكية وكوريا الجنوبية.[4]

مما تقدم نستنتج بان الصين إذا كانت قد أولت الجوانب الاقتصادية أهمية كبيرة في علاقتها مع دول إقليمها إلا أنها اتخذت في نفس الوقت خطوات مهمة في الجانب العسكري من اجل طمأنة تلك الدول من نواياها تجاهها، فقد دخلت الصين في حوارات امنية ثنائية مع هذه الدول والتي من أهمها الهند واليابان وباكستان وروسيا وتايلند

(1) Stopdan،"chinas centeral asia dijemma"، op.cit،p.402-403 .

(2) خضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره،98-99 .

(3) د. حنان قنديل ، القيم والتنمية في الصين ، ضمن : القيم الأسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ، مجلة مركز الدراسات الأسيوية ، 2007 ، ص57 .

(4) د. حنان قنديل ، مصدر سبق ذكره ، ص58 .

وجمهوريات آسيا الوسطى، وقد جاءت مشاركة الصين المستمرة والمتزايدة في المنتدى الإقليمي الأسيوي (carf) كدليل واضح على نواياها السلمية تجاه جيرانها [1].

ثالثا: علاقاتها مع الدول الكبرى

أن التغير الذي أصاب البيئة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ألزم الصين بضرورة إحداث تغيير واسع في مضمون سياستها الخارجية خاصة مع ما حققته من إنجازات داخلية وإقليمية جعلت منها قوة ذات مقبولية على الصعيد الدولي.وهنا كان لابد منها أن تسعى وبخطى ثابتة إلى أن ترسم لها مساراً واضحاً ضمن مخططات النظام الدولي الجديد . وقد تم اختيار كل من روسيا والاتحاد الأوربي وإفريقيا من بين باقي دول العالم وذلك لما يربطها مع الصين من مصالح اقتصادية وسياسية كبيرة.

أ. علاقتها مع روسيا الاتحادية: شهدت هذه العلاقات ازدهاراً لم يسبق له مثيل بعد زيارة الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسن لبكين عام 1997 حيث شرع البلدان في ترسيم الحدود المشتركة بينهما وتسوية الخلافات حولها[2] . كما تطور التعاون في مجال التجارة والاستثمارات والطاقة بين الصين وروسيا وأصبحت روسيا شريكا تجاريا قويا للصين وتحتل موقعا دائما بين الشركاء الأوائل .[3]

فقد شهد التعاون الاقتصادي المشترك بين الصين وروسيا نموا متزايدا وان تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين هي نتيجة منطقية لصداقة قديمة منذ قرون بين هذه الشعوب المجاورة ، على الرغم من قوة العلاقات والروابط الصينية – الروسية ، إلا أن ذلك لايعني أن هذه العلاقات قد لا تمر بحالات توتر اثر خلافات على نقاط معينة ويجب على الجارين إطلاق العنان كاملا لمزاياهما النسبية بالشكل الملائم والعمل على تحرير

(1) David shambaugh ،china engages asia;reshaping the regional order ،international security،vol.29،no 3،winter 2004\ 2005،p.68

(2) ياسر خطاب، "الصين وروسيا"، نحو شراكة استراتيجية للقرن القادم، تقديرات استراتيجية، (القاهرة، أيلول/ سبتمبر، 1997)، العدد 59، ص83.

(3) د. علي سعيد النقر، السياسة الخارجية للصين وعلاقاتها بالولايات المتحدة الامريكية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2009، ص 95-96-97 .

الأسواق دون أي عوائق، وعلى الصين أن تكمل خطط التطوير السياسي والاقتصادي فيما يتماشى مع متطلبات العصر.[1]

ب. علاقتها مع الاتحاد الاوربي: يعد الاتحاد الاوربي الشريك التجاري الأكبر للصين، كما وتعد الصين هي ثاني اكبر شريك تجاري له [2] ولكن على الرغم من التعاون القائم بين الجانبين إلا أن العلاقات الاقتصادية بينهما لاتخلو من الخلافات خاصة مع تزايد التفوق الصيني ومن أهمها قضايا الحماية التجارية من قبل اوربا تجاه السلع الصينية ، فضلا عن مطالبة اوربا للصين برفع قيمة عملتها الوطنية للحد من واردات اوربا من السلع الصينية.[3]

ج. علاقتها بالقارة الأفريقية: لقد وجدت الدول الإفريقية أن من مصلحتها التعامل مع الشركات الصينية بدلاً من الشركات الغربية، فالتعاون مع الصين يمنح قروضاً دون شروط والذي يتبع سياسة تسليم الأعمال المنجزة بالكامل (أفريقيا الجنوبية).[4]

وأصبحت الصين تشكل مصدر إزعاج حقيقي للولايات المتحدة لدورها المتنامي في منطقة جنوب افريقيا، إذ تم توقيع العديد من الاتفاقيات بين الجانبين (تجارية، وعسكرية) في عامي 2004 و 2005 ، وتحولت المنطقة بذلك إلى مصدر أساسي للمواد

(1) http;\\www.china.org.cn\opinion\2011-4-23\content-22421781-2.htm. and http;\\russia- briefing.com\news\china-to-become- russias-largest- trading-partner.html

(2) HTTP;\\EN.WIKIPEDIA.ORG\WIKI\FOREIGN-RELATIONS-OF-THE- EUROPEN-UNION

(3) احمد ثابت ، مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي، دورة القوة والتوازن الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، ص9 على الموقع :

http;\\digital.ahram.org.eg\articales.aspx? serial = 222027 and eid = 4034.30\1\2013

(4) الصين تجتاح أفريقيا: على الموقع

Servant. http:// www. mondiploar. com/ Jean- christoph.http:// arabic. cnn. com/ 2005/ business/ 2/20/ china. caribbean

الخام التي تحتاج إليها الصناعات الصينية.[1] فقد أشار التقرير السنوي للتنمية في إفريقيا بان أعلى خمسة شركاء تجاريين في إفريقيا بالنسبة للصين هم جنوب إفريقيا وانغولا والسودان ونيجيريا ومصر، إذ بلغ حجم التجارة القائمة بين الصين وإفريقيا في عام 2011 نحو 166،3 مليار دولار ، وبذلك أصبحت الصين اكبر شريك تجاري لإفريقيا فيما تعد افريقيا رابع اكبر مقصد للاستثمار الصيني. [2]

ونخلص مما تقدم ومن خلال الرؤية للعلاقات الدولية انه كان على الصين أداء عدة مهام على صعيد سياستها الخارجية "على الصعيدين الإقليمي والدولي" والتي يمكننا إيجازها بالآتي.

1. اعتماد الصين على سياسة الانفتاح والتعامل مع معطيات السياسة العالمية والمشاركة فيها إلى أقصى حد ممكن لتنفيذ خطط التحديث والاصلاحات الداخلية وذلك من أجل تأمين موقع لها على المستويين الإقليمي والعالمي .

2. المساهمة في إقامة نظام سياسي واقتصادي عالمي جديد يختلف عن الذي تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

3. السعي لضمان أطول مدة سلام ممكنة لإتاحة الفرصة من أجل تحقيق الأهداف الصينية في ظروف سلمية ملائمة.

4. إقامة حزام للاستقرار الأمني على طول الحدود الصينية وإنجاز هذه العملية عبر عودة هونك كونك ثم ماكاو واستعادة تايوان في مرحلة لاحقة . [4]

---

(1)احمد ثابت ، مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي، دورة القوة والتوازن الدولي الجديد،مصدر سبق ذكره .

(2)http;\\www.chinaimportexport.org\the-china-africa-trade-volume-is-exceed-150-billion-us-dollars-in-2011 .

(3) د. كاظم هاشم نعمة ، الصين في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة ، مصدر سبق ذكره ، ص341 .

(4)د. هاني الحديثي، اتجاهات أساسية في سياسة الصين الإقليمية مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،ى1995، العدد 2، ص37-38.

5. إقامة وتطوير تعاون اقتصادي وعلمي وتكنولوجي مع بلدان جنوب شرق آسيا وآسيا والمحيط الهادي.[1]

6. الحرص على تطوير علاقاتها التجارية والاقتصادية مع القوى الغربية المتقدمة صناعياً.

7. الحرص على تجنب التورط في المنازعات والخلافات الدولية والتأكيد على ضرورة حلها بالطرق السلمية والابتعاد عن سياسات سباق التسلح ونشر الأسلحة النووية نظراً لما تحمله في طياتها من مشاكل هي في غنى عنها خاصة في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

المبحث الثالث:

العوامل المؤثرة في نشأة العلاقات الامريكية – الصينية

تعود العلاقات بين الولايات المتحدة والصين إلى عام 1844 إذ تم توقيع أول معاهدة بين البلدين " معاهدة وانغيا wanghia" التي نصت على منح الأمريكيين العديد من الحصانات والامتيازات في الصين . ومنذ ذلك الوقت أصبحت العلاقات الامريكية – الصينية تشكل نموذجا يجمع بين الصراع والتعاون الحذر ومزيجا فريدا من العلاقات الثنائية المعقدة والمتناقضة للغاية ، فقد مرت العلاقة بين الولايات المتحدة والصين باطوار عدة فعرفت تحسنا ملحوظا بلغ ذروته في أوائل عام 1979 حيث حولت إدارة الرئيس الامريكي جيمي كارتر الاعتراف الدبلوماسي من تايوان إلى الصين معترفة " بالصين الواحدة " ت، كما توترت في أعقاب قيام السسلطات الصينية بسحق احتجاجات تيانمين في يونيو / حزيران 1989 ، وساءت تلك العلاقات بشكل كبير على خلفية أزمة تايوان عام 1996 إذ قامت الصين باختبار صواريخ باليستية على أطراف الجزيرة . الأمر الذي افضى إلى تكوين ادراكا لدى كل من القيادات الامريكية والصينية المتتابعة حول طبيعة

(1) د. محمد جواد علي، الرؤية الأمريكية لأمن الخليج ، أوراق استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، العدد 36 ،السنة الثانية ، أيار 2000 ، ص31.

(2) المصدر السابق نفسه ، ص32 .

تلك العلاقات التي جمعت بين اكبرقوة في العالم وهي الولايات المتحدة الامريكية واكثر الدول نهوضا في دول العالم النامي وهي الصين وهذا ما سيتناوله هذا المبحث في ثلاثة مطالب جاء المطلب الاول ليستعرض المسيرة التاريخية للعلاقات الامريكية – الصينية منذ عام 1949 حتى نهاية الحرب الباردة في عام 1991، ثم جاء المطلب الثاني بالادراك الامريكي للعلاقات الامريكية – الصينية بعد الحرب الباردة ، في حين اهتم المطلب الثالث بالإدراك الصيني لهذه العلاقات في ذات المرحلة .

المطلب الأول

نشأة العلاقات الأمريكية - الصينية في مرحلة الحرب الباردة

إذا كانت العلاقات بين الدول تتدرج من الصراع إلى التعاون مرورا بدرجات متعددة تحتل موقعا وسطا أو اقرب إلى هذا الطرف أو ذاك بين قمة الصراع وهي الحرب وقمة التعاون وهي الاندماج أو التعاون في كل المجالات. وفي ضوء ذلك فان العلاقات الامريكية- الصينية تمثل نمطا منفردا من العلاقات الثنائية بما تتضمنه من عناصر تبدو متنافرة ومتناقضة احيانا مثل التعاون، والصراع، والاستقلالية، والاعتماد المتبادل. فلاهي منافسة صريحة ولاهي عداء مستتر ولكنها تبقى في اطار توازن دقيق من المصالح المتبادلة والتهديدات، كما يلاحظ أنها تتسم بدرجة عالية من التغير فنجدها تارة تذهب إلى مرحلة الصراع في بعض النواحي، وإلى حالة متوسطة من التعاون في نواحي أخرى، كما قد يحدث تغييرا في نفس المسألة أو المشكلة مع تغيير الزمن وبذلك يعكس المدى الواسع الذي تتحرك فيه العلاقات بين البلدين وعدم قدرة صانع القرار على التوفيق بين المصالح المختلفة لدولة عن علاقتها بالدولة الأخرى، وعمق روابط التعاون التي تمنع تدهور العلاقات إلى نقطة النهاية .[1] وفي ضوء ماتقدم فقد مرت العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والصين بمرحلتين ضمن مدة الحرب الباردة والتي تمثلت بالاتي :

(1) http: //en.wikipedia . org. and ، wiki/ sino-american-relation.

المدة ما بين (1949-1972)

لقد احدث وصول أول حكومة صينية شيوعية إلى الحكم في الصين منذ القرن الثامن عشر[1] تطوراً في السياسة الأمريكية تجاه هذا البلد فلم تبد الولايات المتحدة ارتياحها لوصول الشيوعيين إلى الحكم فيها لأن مساندتها لهذا الحزب يُعَد تخلياً عن سياستها المناوئة للشيوعية.[2]

وعليه تميزت السياسة الأمريكية تجاه الصين خلال هذه المدة بالتأرجح بين الإحجام والإقدام في تعاملها معها تجاه العديد من المسائل والتي أهمها (مسالة تمثيلها في الأمم المتحدة، والموقف الأمريكي من الحرب الكورية، وكذلك الموقف الأمريكي تجاه مساله تايوان ، هذا فضلا عن موقفها تجاه المسالة الفيتنامية)، وبعد فوز الرئيس الأمريكي نيكسون في انتخابات الرئاسة التي جرت في الخامس من تشرين الثاني عام 1968،[3] فقد اهتم بفهمه الخاص للسياسة الدولية فأعلن بأنه سيضع مفهوماً جديداً متطوراً في العلاقات الخارجية للبيت الأبيض على وفق رؤية واقعية منطقية تتخذ من المصلحة الوطنية أساساً لها من دون الارتكاز على الرؤية الأيديولوجية القاصرة [4] ومع تزايد النفوذ السياسي لكيسنجر في البيت الأبيض اوكل اليه الرئيس الامريكي نيكسون شخصياً مهمة تطبيق سياسة الانفتاح على الصين.[5]

---

(1)والاس ايروين الصغير اضواء على السياسة الامريكية في العالم ، ترجمة نور الدين خليل ، مؤسسة سجل العرب ، (القاهرة ، 1986)، ص152 .

(2)زينب جبار شرهان الحسناوي ، الموقف الامريكي من الحرب الاهلية الصينية (1944-1949) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، 2009، ص141 .

(3) the encyclopedia of the united states congress ،edited by Donald c. bacon rpger h. Davidson ، morton keller ،new yourk ،simon and Schuster ،1995 ،vol 3،p;135 .

(4)سلام فاضل حسون المسعودي ، هنري كيسنجر ودوره في سياسة الانفتاح الامريكي على الصين (1969-1977) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ص145 .

(5)سيمور هيرش، ثمن القوة، سنوات كيسنجر في البيت الأبيض، تقديم نزار حمدون، ترجمة خالد اسماعيل الصفار، (بغداد، المطبعة العربية، 2000)، ص74 .

من هنا حرصت إدارة نيكسون على ضرورة إنهاء حالة الصراع مع الصين ولكن دون أن يكون ذلك على حساب تكريس حالة العداء مع السوفيت أو الحاق الضرر بمصالح حلفائها في منطقة جنوب شرق آسيا لاسيما "تايوان واليابان" كما ذكرنا سابقاً، وبالتالي الوصول إلى تحقيق حالة التوازن الدولي الذي يقود إلى حالة الاستقرار وأبعاد المجتمع الدولي عن اللجوء أو الدخول في الصدام المسلح.[1]

كما حدث تغير جذري في بداية عقد السبعينات من القرن الماضي في العلاقات الامريكية الصينية وذلك على اثر اعتراف نيكسون بجمهورية الصين الشعبية بشكل مستقل بدلا من تايوان. وقد أشار هذا التحول إلى إلغاء معاهدة الدفاع عن تايوان ومن ثم التوصل إلى قيام علاقات دوبلوماسية كاملة بين الولايات المتحدة والصين إذ تم عقد اتفاق للتبادل التجاري بينهما وذلك في تموز من العام نفسه .ولم يخلو هذا التغير في السياسة الامريكية تجاه الصين من المخاطر فان عملا مثل هذا كان من شانه أن يؤدي إلى إثارة ردود فعل سوفيتية غير ودية إلا أن وجود الصين كحليف للولايات المتحدة جعل العالم اقل خطورة[2] واستمرت الاتصالات الأمريكية - الصينية مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة وبعد الإعلان عن فوز نيكسون للمرة الثانية في انتخابات (7تشرين الثاني 1972) رحبت القيادة الصينية بهذا الفوز وباتت على قناعة بأن ذلك الأمر سيدفع بالعلاقات بينهما إلى الأمام.[3]

وقد ترتب على ذلك إعادة الولايات المتحدة النظر في أسلوب الاحتواء المباشر للصين، ومن ثم تدشين مرحلة ما بعد سياسة الاحتواء في تاريخ العلاقة بين البلدين مهدت كل تلك التطورات السبيل أمام ظهور عدة متغيرات في مسار تلك العلاقة وعلى الصعيدين الاتيين :

---

(1)والاس ايروين الصغير،مصدر سبق ذكره، ص156 .

(2)فيرجينيا برودين ومارك سلدن، السر المعروف:مبدأ نيكسون في اسيا ، ترجمة:احمد طربين ونصير كاروري،(بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974)،ص57 مصدر سبق ذكره، ص58.

(3) فيرجينيا برودين ومارك سلدن، السر المعروف:مبدأ نيكسون في اسيا ، مصدر سبق ذكره ، ص59 .

أ/ المنظور الاقتصادي للولايات المتحدة تجاه الصين:والمتمثل باتجاه الولايات المتحدة إلى إزالة القيود عن التبادلات التجارية مع الصين تدريجياً.[1]

ب/ المنظور السياسي: المتمثل بدخول كل من الولايات المتحدة والصين في علاقات تعاون استراتيجي ضمني، فلقد ساهمت التطورات التي شهدتها العلاقة بين البلدين على أن يكون للصين صوتاً مسموعاً في مسألة التسويات الإقليمية التي تقوم بها القوتان العظيمتان. إذ وجدت الولايات المتحدة سوف يسهل أمامها الطريق في أن تكون عنصراً فاعلاً في الحفاظ على التوازنات الدولية مع بقائها محتفظة بتمايزها عن الولايات المتحدة الأمريكية .[2]

ج/ المنظور الايديولوجي للولايات المتحدة تجاه الصين

وانطلاقاً من الإيمان الذي ترسخ لدى الحكومة الأمريكية بأنه لا يمكن أي نظام دولي أن يستتب إذا ظلت إحدى القوى الكبرى خارجه أو أن تكون في موقف عدائي تجاهه، جاء تأكيد الجانب الأمريكي على مسألة استمرارية في اتباع سياسة الوفاق تجاه الصين، إذ أن الولايات المتحدة مستعدة لأن ترى جمهورية الصين الشعبية تلعب دوراً بناءً في أسرة الأمم المتحدة.[3] وفي نفس الوقت جاءت الرؤية الصينية حول سياسة الوفاق[*] وذلك من خلال توخيه لأهداف عديدة من ذلك متمثلة بالآتي:

1. الحيلولة دون بلوغ الاتحاد السوفيتي مآربه في تصعيد الخصومة الأمريكية -الصينية لصالحه .

---

(1)جوناثان بولارك "تطور الفكر الاستراتيجي الصيني" في روبرت أونيل و د. هورنز، اتجاهات جديدة في التفكير الاستراتيجي (بغداد، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، 1985)، ص25.

(2)خضر عباس عطوان ، مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، رسالة ماجستير منشورة ، 2004 ، ص42 .

(3) المصدر السابق نفسه ، ص45.

(*) عبر عن الرؤية الرؤية الصينية للوفاق وزير الخارجية الصيني الأسبق شياو كوان هو في آيار/ مايو 1975 في تبريره موقف بلاده من الانفتاح على الولايات المتحدة الأمريكية حين قال: "أن حتميات الأوضاع الدولية قد فرضت على الصين الشعبية التقارب مع الولايات المتحدة القوة العظمى الآفلة، لمواجهة الاتحاد السوفيتي القوة العظمى الناهضة.

2. الرغبة في توظيف التفاوضات بين القوتين العظيمتين منعاً لتواطئهما ضد الصين الشعبية .

3. إضعاف الارتباط بين الولايات المتحدة الأمريكية وتايوان على نحو يمهد السبيل لضم الأخيرة إلى الوطن الأم.[1]

لقد خرجت العلاقة الأمريكية - الصينية وعلى الرغم من وجود تباين واضح بينهما في المدة من 1979-1982 عن مسار التفاعل الطبيعي والصراع أو عدم وجود علاقة صداقة كحد أدنى نحو قيام علاقات تعاون متعددة الأغراض، إذ بدأت هذه المرحلة مع تبادل الاعتراف الدبلوماسي بين الجانبين عام 1979، وشهدت هذه المرحلة اعتماد الصين للتعاون كوسيلة لعلاقاتها الخارجية بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص رغم احتواء تلك العلاقة على جوانب عديدة من الصراع وانعدام الصداقة بينهما، فقد كان للإدراك السياسي من قبل الجانبين الأثر الواضح على مسار علاقتهما على الرغم من عدم خروجه من مجمل المدركات الأخرى المتبادلة لطرفي العلاقة خلال المرحلة السابقة.[2]

لقد شهد عقد الثمانينات سياسة أكثر تعقلاً في العلاقة بين الولايات المتحدة والصين وهذا ما يتبين من خلال الآتي:

أ/العامل الاقتصادي: فلكي تحقق الصين ما خططت له بموجب سياسة الباب المفتوح في مجال التجارة الخارجية والاستثمار أصبحت علاقتها مع الجانب الأمريكي تمثل ضرورة لها جراء المنافع التي تنطوي عليها اقتصادياً وتقنياً الأمر الذي يتماشى مع ما طرحته الصين لسياسات التحديث الاقتصادي والتقني منذ عام 1978 .[3]

ب/العامل السياسي: لقد أفضى الأمر السابق إلى محاولة الصين المستمرة للبقاء خارج حلقة الصراع الأمريكي - السوفيتي المباشر بحيث تكون كفة الصين في مثلث

---

(1) د. خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقة الأمريكية- الصينية، مصدر سبق ذكره ، ص48 .

(2) درية شفيق بسيوني، "المثلث الاستراتيجي وتوازنات القوى في الثمانينات"، مجلة السياسة الدولية، العدد 101، (القاهرة، تموز، يوليو، 1990)، ص23 .

(3) خضر عباس عطوان ، مستقبل العلاقة الامريكية – الصينية ، مصدر سبق ذكره ، ص62 .

العلاقة بين هذه الأطراف هي الأرجح وأن تصب في صالحها، بالإضافة إلى أنها كانت قد بدأت تحقـق مـن مضمون رؤيتها للتهديد السوفيتي شدها الأمر الـذي وفـر لهـا مرونـة إسـتراتيجية دوليـة متزايـدة باتجـاه تدعيم علاقاتها مع الولايات المتحدة إذ لقي هذا التوجه الصيني قبولاً ضمنياً من الجانب الأمريكي[1] .

ج/العامل التكنلوجي الأمريكي ورغبة الصين الاستفادة منه

لقد وصلت مسألة التطور والتغير في العلاقـات الأمريكيـة الصـينية إلى الحـد الـذي اعتـبرت فيـه الولايات المتحدة "بأن الصين تعد دولة غير منحازة ولكنها دولة صديقة" الأمـر الـذي قـاد إلى العديـد مـن النتائج الإيجابية في المجالات الإستراتيجية والاقتصادية والثقافية.[2]

لقد تضمنت العلاقات الامريكية – الصينية في عام 1984 شكلا مـن أشـكال التعـاون الاسـتراتيجي، فمنذ هذا التاريخ وحتى عام 1989 اتصفت تلك العلاقات بالتقدم والتطور بشكل إجمالي، فقد عدت كـل من الولايات المتحدة والصين بان الاتحاد السوفيتي خطرا استراتيجيا يهدد مصـالح كـل مـنهما الأمـر الـذي شكل شرطا أساسيا للتعاون بينهما .[3]

ولكن عقب وقوع " حادثة تيان آن مين " عام 1989 ، أعلن الرئيس الأمريكي جـورج بـوش الاب في الخامس من يونيو / حزيران عن تبنيه لسلسلة الإجراءات العقابية ضد الصين ، بما في ذلـك وقـف جميـع الزيارات والتبادلات بين كبار المسـؤولين ، ووقـف جميـع الصـفقات العسـكرية والتجاريـة بـين البلـدين ، وإعادة النظر في مسألة إقامة الطلبـة الصـينيين في الولايـات المتحـدة . وبعـد ذلـك اتخـذ البيـت الأبـيض والكونغرس تباعا مشاريع عقابية أكثر دقة ضد الصين، حيـث كـادت الاتصـالات جميعهـا أن تتوقـف بـين

(1)Allen S. Whitney and David sham Baugh، U. S. china Relations in the 1980، strategy for peace (Loudon، Royal Institutes for International Affairs، 1982، p. 34.

(2) خضر عباس عطوان ، مصدر سبق ذكره ، ص63-64 .

(3) نيو كسين شو ، العلاقة الصينية الأمريكية .. " لا صداقة ولا عدواة ، على الموقع

http://www.arabsino.com/articles/10-05-24/2452.htm.24/11/2003.

البلدين، حتى التبادلات العلمية وعلاقات التوأمة بين البلدين هي الأخرى انقطعت، فدخلت العلاقات الصينية الأمريكية في حالة صعبة للغاية أوقفت إدارة بوش الاب تقريبا العلاقات الأمريكية - الصينية تحت شعار حماية " حقوق الإنسان" . وبسبب الهوة الواسعة بين الأنظمة الثقافية والسياسية ، فان القادة الأمريكان لم يرتاحوا إلى النظام السياسي في الصين ، وهذا ما جعل العلاقات الصينية الأمريكية تحيد بعيدا عن سكة المصالح ، فقد سبق للعديد من الرؤساء الأمريكان أن قالوا : " طالما الصين دولة اشتراكية ، لا يمكن أن تعود العلاقات الأمريكية - الصينية إلى حالتها الطبيعية تماما".[1] غير أن مسألة حقوق الإنسان " كانت فقط عامل من العوامل التي أدت إلى تازم العلاقات الصينية الأمريكية . ففي عام 1989 شهد العالم حدثا هاما ، ألا وهو سقوط " جدار برلين " ، وهو في نظر الكثير من العلماء والباحثين على الصعيد الدولي يرمز إلى انتهاء الحرب الباردة . إن انتهاء الحرب الباردة غيّر التشكلية الإستراتيجية الدولية ، حيث زال الاتحاد السوفيتي العدو المشترك للصين والولايات المتحدة ، ولم تعد قاعدة التعاون الإستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة قائمة ، فشهدت تغييرات على طبيعة العلاقات بين الدولتين ، ومنذ ذلك الحين دخلت العلاقات مرحلة من التعرجات والاضطرابات. إن حاصل قوى " عوامل حقوق الإنسان " و" تفكك الاتحاد السوفيتي " دفع بهبوط وتدني العلاقات الصينية الأمريكية ، فعلى الرغم من احتياج واعتماد الصين والولايات المتحدة بعضهما على بعض في المجال الاقتصادي ، ووجود الكثير من المصالح المشتركة بينهما، ألا أن ذلك لا يقارن مع القاعدة الإستراتيجية المشتركة التي كانت تقوم عليها العلاقات في ثمانينات القرن العشرين[2] .

وعلاوة على العقوبات والعقوبات المضادة التي وقعت بين الصين وامريكا عام 1989، حدث آخر جدير بالاهتمام، وهو الزيارة السرية التي قام بها مساعد الرئيس

---

(1) العلاقات الصينية الامريكية:

http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter4/chapter40301.htm

(2) محمود حمد وديفيد سكيدمور، العلاقات الأميركية- الصينية وجولات الحوار الإستراتيجي ، على الموقع :

. 6/8/2012http://www.arabsino.com/articles/13-04-02/9799.htm

لشؤون الأمن القومي الأمريكي سكوكلوفت للصين . وعندما رأى بوش الاب احتمال رفض الكونغرس منح الصين مكانة الدولة الأولى بالرعاية ، راح يروج موقفه منها عبر مكالمات تلفونية آجراها بنفسه مع أعضاء الكونغرس واحدا تلو آلاخر . لم يتوقف عند ذلك الحد فقط ، بل عرّض نفسه لخطر سياسي كبير في إرساله لسكوكلوفت للصين كمبعوث خاص له في مطلع ديسمبر من اجل المحافظة على الحد الأدنى من الاتصالات . وفي لقاء عقده معه، قال دنغ شياو بينغ " إن العلاقات الأمريكية - الصينية على الرغم من أنها تشهد الآن مشاكل من هذا اللون أو ذلك إلا أنها ستصح في نهاية المطاف " وهذا ما يدل على أن كلا الجانبين كانا يتطلعان إلى الحفاظ على جانب جيد في هذه العلاقات في ظل هذا الوضع المتوتر الذي تشهده خلال هذه المرحلة.فمنذ لقاء رئيس مجلس الدولة لي بنغ بالرئيس بوش الاب في مؤتمر هيئة الأمم المتحدة عام 1992 بدأت العلاقات الصينية الأمريكية في التحسن ، مع وجود تردد على المستويات الدنيا .[1] ثم عادت الصين لتحتل أولوية بارزة في السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك بعد انتخاب الرئيس الأمريكي بوش الابن لفترة رئاسية ثانية. وجرى التركيز حينها على ضرورة البحث في الملفات العالقة التي تمنع من وصول كل من الدولتين إلى مستوى الشراكة الاقتصادية الكاملة، ومن تلك الخلافات:

- اتهام الولايات المتحدة للصين بأنها سبب البطالة في الولايات المتحدة، وبخاصة بطالة عمال النسيج، وبأنها سبب الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها أمريكا والغرب عموماً.

- الاتهام الأمريكي للصين بأنها تتعمد الإبقاء على قيمة عملتها (اليوان) دون مستواها الحقيقي مقارنه بالدولار الأمريكي .

- زيادة الصين لإنفاقها العسكري .

- الاتهامات الأمريكية الموجهة للصين حول تقصيرها في المساعدة على فرض إرادة الولايات المتحدة الأمريكية على كوريا الشمالية فيما يخص برنامجها النووي.[2]

---

(1)نيو كسين شو ، العلاقة الصينية الأمريكية .. " لا صداقة ولا عدواة، مصدر سبق ذكره

(2)ان شوي تونغ ، امن الدول اكثر اهمية من المصالح الاقتصادية، 2003/3/16 .

http://www.arabsino.com/articles/10-05-24/2455.htm

وعليه يمكن القول أن علاقة الصين بالولايات المتحدة على قدر كبير من الأهمية بالنمو الاقتصادي في الصين على اعتبار أن السوق الأمريكية من أكبر الأسواق للصادرات الصينية، وبالمقابل فإن السوق الصينية المتنامية محل اهتمام الشركات الأمريكية، كما أن تنامي السوق الصينية يوفر للولايات المتحدة كل سنة آلاف فرص العمل . أما خلال عقد التسعينات، فقد شهدت العلاقات الأمريكية-الصينية صعوبات دائمة، فقد غلبت سمة التناقض كظاهرة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات الدولية على هذه العلاقة، فمن ناحية تعاظم نطاق التبادلات في المجال التجاري والمجالات الأخرى، وزاد إجمالي التجارة الثنائية أكثر من أربع أضعاف منذ عام 1990 ، وبحسب الإحصاءات الأمريكية التي تفيد أن الولايات المتحدة ليست أكبر مستثمر في الصين فحسب، بل أكبر شريك تجاري لها، كما يتفوق التعاون والتبادلات الأمريكية مع الصين على أي دولة أخرى في المجالات؛ العلمية، التكنولوجية التعليمية، المؤسسات القانونية وكافة المجالات الأخرى. [1]

المطلب الثاني:

الإدراك الأمريكي للعلاقات الأمريكية - الصينية بعد الحرب الباردة

لا تمتلك الصين كل المقومات التي تؤهلها لأن تصبح قوة عالمية مناظرة للولايات المتحدة الأمريكية استناداً إلى الشكوك التي بدأت تزداد احتمالية استمرار معدلات النمو الاقتصادي التي حققتها الصين بوتائر متنامية إضافة إلى معضلة احتمالية عدم توافر الموارد الاقتصادية الضرورية للإنفاق على القوة العسكرية. بالنسبة للصين والتي تمكنها

(1)فهد الديدب ، "العلاقات الامريكية الصينية" في السياسة الخارجية الصينية تسعى للتحول إلى قطب ثان في النظام الدولي الجديد بعد أمريكا، رسالة ماجستير منشورة على الموقع

http://www.al-jazirah.com/2011/20110127/fe10.htm

من الاضطلاع بمهام عالمية وهي ذات المشكلة التي واجهت الاتحاد السوفياتي سابقاً وكانت سبباً في تراجعه ومن ثم انهياره.[1]

ويتمثل هذين الاتجاهين بالاتي:

الاتجاه الأول(المتمثل بسياسة الاحتواء): وهو اتجاه صراعي يدعو لاحتواء الصين إذ يشدد على أن الصين ستشكل تهديداً للمصالح الأمريكية الحيوية مستقبلاً [2] ويستند هذا الاتجاه على عدة حقائق منها:

- النمو المتصاعد للاقتصاد الصيني.

- السعي الدائم لتحديث وتطوير مؤسساتها العسكرية باستخدام أحدث الطرق التقنية والتكنولوجية وإدخال تغيرات على عقيدتها العسكرية حتى وصولها إلى دولة ذات إمكانيات كبيرة تمكنها من فرض هيمنتها ونفوذها على شرق آسيا وتحدي المصالح الأمريكية الحيوية فيها.[3]

ولهذا كان لزاماً على الولايات المتحدة أن تقوم بتعزيز تحالفها مع الدول المحيطة بالصين وزيادة الانتشار العسكري فيها. فالصين تهدف من وجهة نظر هذا الفريق إلى تحقيق العديد من الطموحات التوسعية على حساب الولايات المتحدة، الأمر الذي يتناقض وبوضوح مع هدف أمريكي أساسي كانت قد حرصت عليه منذ مئة سنة مضت وهو منع أي بلد من أن يتحول إلى قوة سائدة في آسيا. كما أن أنصار هذا الفريق يرون بأن الصين ما تزال تحمل قيماً ومبادئ وتتبع سياسات بما لا يتلائم والتوجهات الأمريكية ومفاهيمها حول حقوق الإنسان والدفاع عن الحرية.[4] ويؤكد أصحاب هذا الرأي

(1) عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات، بحوث الاستراتيجية، العدد 42، ص24.

(2) كاظم هاشم نعمة، الصين والهيمنه الامريكية الجديدة، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 2، 1995، ص20

(3) ناهض حسين جابر، أهم القضايا السياسية في العلاقات الأمريكية - الصينية، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 11، خريف 2006 ، ص95 .

(4) عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص25.

أمثال الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن) على أن الصين تحث الخطى لتحل محل الولايات المتحدة في آسيا وأنها لم تعد تنظر إليها كحليف أو شريك استراتيجي ولكنها بدأت تعدها عقبة رئيسية تقف أمام تحقيق طموحاتها. وعليه فقد بدأت تسعى إلى التقليل من التأثير الأمريكي في آسيا وتحاول منع اليابان والولايات المتحدة من التوصل إلى صيغة لعزلها أو احتوائها.[1]

الاتجاه الثاني (المتمثل بسياسة التعاون): فهو يسعى إلى إدماج الصين التدريجي في المجتمع الدولي. أي بمعنى مواصلة سياسة الانفتاح على الصين والارتباط معها ببرامج من التعارف الاقتصادي والأمني والتكنولوجي . ويرى أنصار هذا الاتجاه امثال(بوش الاب) و(بيل كلينتون)أن الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الدولة الأكثر نمواً اقتصادياً في العالم هو أمر حيوي من أجل دفعها لتبني سياسات مناسبة مثل وقف بيع الأسلحة لأنظمة سياسية معينة. وكذلك لانتهاج سياسة إقليمية معتدلة والحد من طموحاتها في هذا المجال[2] كما أكد أصحاب هذا الاتجاه على أن القبول التدريجي للصين في النظام الاقتصادي العالمي سيؤدي مع الزمن إلى تحولها إلى دولة ليبرالية [*] خاصة وأن الصين وفي ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها بحاجة للانضمام للنظام العالمي من أجل حصولها على التكنولوجيا الغربية. إذ أن سياسة احتواء الصين تعد من وجهة نظرية التعاون بانه سوف يؤدي إلى نتائج عكسية [4] من خلال ما يلي

---

(1) د. االسيد أمين شبلي، الصين في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، مجلة السياسة الدولية، العدد 136، أبريل 1999، ص39.

(2) وليد سليم عبد الحي، .المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2000، ص149.

(*) لقد أبدى الرئيس بل كلنتون تأييده الواضح لهذه المدرسة عندما صرح خلال زيارة له في استراليا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 قائلاً: "ليس للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة في احتواء الصين فهذه استراتيجية سلبية وإن ما تريده الولايات المتحدة هو مواصلة الترابط مع الصين بكيفية تؤدي إلى مزيد من الليبرالية والازدهار، نقلاً عن د. وليد سليم عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص150 .

(3)أمين شلبي، مصدر سبق ذكره، ص37.

1.إن إتباع سياسة تعاون وانفتاح مع الصين سوف تحقق المصالح الإستراتيجية الأمريكية في آسيا

2.ستوفر الازدهـار والاسـتقرار الـذي يمكـن رجـال الأعـمال الأمـريكيين مـن المشـاركة في تحـديث الاقتصاد الصيني القاري الضخم.

3. سوف تسهل هذه السياسة من عمليات مجلس الأمن والأمم المتحدة في المنطقة ويقوي ويدعم نشاط المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى.

4.سوف يحقق المصالح المشتركة بين البلدين ويحقق من حدة الخلافات ويمكنها مـن التوصـل إلى صيغة ملائمة تجنباً للصدام.[1]

ومع اعتراف أصحاب هذا الاتجاه بالنمو المطرد للقوة الصينية لكنهم يرون بأن القول في أن الصين تشكل مصدراً للتهديد الدائم هو رؤية تستبق توقعها قد تكون مبنية على أسس مبـالغ فيهـا وأن معاملـة الصين كعدو قد يدفع بها لتكون كذلك في المستقبل.[2] كما يرى أنصار سياسة التعـاون وخلافـاً لمـا يـذهب إليه أنصار سياسة الاحتواء، بأن هنالك ثمة مبالغة في تقدير حقيقة القوة العسكرية الصينية مقارنة بالقوة العسكرية للولايات المتحدة وأن وسائل الإعلام الأمريكية لجأت إلى تضخيمها على نحو غير مسوغ لإثارة ما يسمى "بالتهديد الصيني" فالصين مع كل نموها الاقتصـادي الحـديث معرضـة في أن تواجـه ضـغوطاً عـلى قدرتها على مواصلة بناء قوتها العسكرية والاستمرار فيها لتكـون في وضـع تقـارب فيـه الولايـات المتحـدة القادرة على تطوير أنظمة أسلحتها القتالية بشقيها التقليدي والاستراتيجي بما يضعف الحفاظ على طبيعة الفجوة التقنية في ميدان الصناعات العسكرية.[3]

وانطلاقا من الدور القيادي للولايات المتحدة في تحديد قواعـد معينـة لعمـل النظـام الدولي فأن عليها تشجيع كل من الصين وروسيا عـلى الالتـزام بـذلك. كـما أنـه يجـب عليهـا

(1)ناهض حسين جابر، أهم القضايا المعاصرة في العلاقات الأمريكية - الصينية، مصدر سبق ذكره ، ص96.

(2) محمد سعيد أبو عامود، العلاقات الأمريكية - الصينية، مجلة السياسة الدولية، العدد 145، يوليو 2001، ص99.

(3) عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص26.

أن تراعي عند تعاملها مع الصين ذلك الإحساس الصيني بأنها دولة عظمى وذلك من خلال اعترافها بأهمية الصين ومشاركتها في قضية الرقابة على التسلح والاعتراف بدورها في نظام مراقبة تقنيات الصواريخ أو مجموعة الدول المزودة بالمواد النووية (وهي المجموعة التي تنظم تصدير المواد النووية) أو المجموعة الاسترالية الخاصة بالأسلحة الكيمياوية والبيولوجية..الخ.[1] ومع لجوء الولايات المتحدة إلى انتهاج سياسة الانفتاح تجاه الصين في تلك المدة إلا أن هناك هامشاً خلافياً كان لا يزال واضحاً بين الطرفين ومن أهم معالمه:

أ- فشل الولايات المتحدة في أن تنتزع من الصين تعهداً مطلقاً بعدم نقل تقنيات صناعة الصواريخ إلى المناطق المضطربة في العالم وإن كانت بكين قد وافقت على فرض قيود أكثر على صادراتها من هذه النوعية إلى دول العالم الثالث ذات التطلعات النووية.[2]

ب- إخفاق الجانبان في الاتفاق على انضمام الصين المبكر إلى منظمة التجارة العالمية (W.T.A) وذلك على أثر إعلان الولايات المتحدة بأن الصين لاتزال أمامها العديد من الخطوات لكي تستوفي عدداً من الشروط خاصة في مجال فتح أسواقها ومجالات الصناعة والزراعة والخدمات.*

(1) Richard Bemstein and Ross Munro ،op. cit ،p.32 .

(2) محمد سعيد ابو عامود، مصدر سبق ذكره، ص97 .

(*) لقد تمت المصادقة على انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، 11-12-2001 لتصبح العضو 143 ولتلحقها بالعضوية تايوان في اليوم الثاني. نقلاً عن: صحيفة العرب، العدد 6291، 2001/12/12.

توجهات العلاقات الامريكية – الصينية بعد الحرب الباردة

1/ السياسة الامريكية تجاه الصين خلال عهد الرئيس بوش الاب للمدة (1989-1993)

عند وصول جورج بوش الأب إلى رئاسة الحكومة الأمريكية عقب الرئيس ريغان تعامل مع الصين في بداية رئاسته بشكل متشدد وذلك بفعل انهيار القطب المنافس " الاتحاد السوفياتي" فعلى الرغم من الخلفية المعروفة للرئيس جورج بوش كونه كان سفيراً في الصين في وقت سابق ورئيساً لجهاز المخابرات ونائباً للرئيس الأمريكي السابق "رونالدريكان" إلا أنه بدأ رئاسته بأزمة مع الصين عبر محاولة فرض رؤيته على النظام الدولي الجديد واستهداف الصين من بوابة حقوق الإنسان والديمقراطية ،فكانت حادثة "الميدان السماوي" * الفرصة التي حاولت الادارة الامريكية استغلالها للضغط على الصين فتعرض (بوش الاب) لضغوطات من الكونغرس والرأي العام الأمريكي المعبأ بغرور الانتصار في الحرب الباردة .مما قاده إلى فرض عقوبات اقتصادية على الصين ألا انه لم يلغ التعامل التفضيلي التجاري معها، كما انه لجأ إلى الدوبلوماسية السرية لتحسين الأوضاع مع الإدارة الصينية (فقام على سبيل المثال باستخدام حق النقض على قرار الكونغرس بوقف قروضه للمؤسسات الامريكية العاملة في الصين، فضلا عن موافقة إدارته على بيع ثلاثة أقمار صناعية للصين). غير أن هذه الإجراءات لم تستطع تطمين الجانب الصيني الذي أعلن وقوفه ضد النظام الدولي الجديد الذي بشر به بوش حتى أن هناك من رأى بان الصين كانت من بين الداعمين لخصمه "بيل كلينتون" الرئيس الأمريكي السابق في الانتخابات الرئاسية لعام 1992 . [1]

(*)وقعت في الصين في 15 ابريل 1989 وتمركزت في ساحة تيانمين اهم ميادين العاصمة بكين والتي كانت محتلة من قبل طلاب جامعيين صينيين طالبوا بالديمقراطية والاصلاح ورفض حكم البيروقراطية فاقدم الجيش الصيني على قتل مالا يقل عن 1000 من العمال والطلاب المعتصمين خلف المتاريس في تلك الساحة، وتم اعتقال 4000 شخص في الاسابيع التالية.http;//www.socialst party.org.uk/articles/7402 :

(1) ظافر طاهر حسان، تنامي الاقتصاد الصيني وخشية الولايات المتحدة منه في العلاقة بينهما، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد35 ، 2008،35 -7 .

لقد تميزت سياسة بوش الاب تجاه الصين بالمظاهر الآتية:

أ. على الصعيد السياسي والاستراتيجي

بعد التوصل إلى الوفاق بين الولايات المتحدة والصين بدأت هذه المرحلة بوضع إدارة بـوش الأب معادلة لتحريك العلاقات مـع هـذا البلـد الاسـيوي وتحسـينها لتتكيـف في عقـد التسـعينات مـع المحـيط الاستراتيجي الاقليمي والدولي المتغير . وقد جاء هذا التعـديل في الصـورة الإسـتراتيجية في منطقـة المحـيط الهادي الآسيوي نتيجة عدة أحداث والتي أهمها:

- ظهور اليابان كقوة اقتصادية كبرى
- نشوء كوريا الجنوبية وتايوان كقوة اقليمية ذات اقتصاد عالمي
- انحسار طموح هانوي للسيطرة على شبه جزيرة الهند الصينية بكاملها
- ظهور إشارات مبكرة لدور هندي أكثر فاعلية في جنوب شرق آسيا
- وأخيرا نمو الصين المتسارع اقتصاديا وبلوغها الأسواق العالمية[1]

وكان من المفترض أن تساعد هذه السياسة الامريكية في المحافظة على أجواء إقليمية سـليمة تعـد ضرورية لأهداف التوسع الاقتصادي الصيني،ولكن وبعـد تفكـك الاتحـاد السـوفيتي بـدأ اعتبـار العلاقـات الامريكية الصينية مفيدة للمنطقة في ترويج الأمن والاستقرار من خلال توازن استراتيجي عالمي.وبناء عليه فان محيطا استراتيجيا متغيرا لايضع بالضرورة حدا للتعاون الصيني الأمريكي بل على العكس يعطيـه افاقـا جديدة وبالتالي يؤدي إلى ازدهاره.

ب. على الصعيد الاقتصادي: لقد أخذت العلاقات الاقتصادية الامريكية – الصينية في عهد الـرئيس جورج بوش الاب اتجاهين :

الاتجاه الأول ويتمثل بالخلافات التجارية بين الولايات المتحدة والصين

(1)العلاقات الامريكية الصينية من سياسة الالتواء الى العلاقات الاستراتيجية البناءة ، مجلة الدفاع الوطني ، على الموقع http;\\www.lebarmy gov. ib \ ar\ news \ 4388#.42c2yhaalu.1\10\ 1998

تعرضت العلاقات الاقتصادية بين هذين البلدين في عقد التسعينات من القرن الماضي إلى حالة حرب تجارية مرتين، وكانت الولايات المتحدة هي السباقة في المرتين بدعوى أن الصين تتبع سياسات اقتصادية غير عادلة تجاهها مثل (غلق السوق الصيني أمام المنتجات الزراعية الامريكية، وسرقة الحقوق الفكرية للامريكيين، فضلا عن تشغيل المسجونين الصينيين في إنتاج سلع تصدر للولايات المتحدة بأسعار زهيدة لايمكن منافستها) .(1)

الاتجاه الثاني:الصين ومنظمة التجارة العالمية(w.t.o) ويتمثل بدفع الصين إلى تغيير سياستها التجارية من خلال ضمها إلى منظمة التجارة العالمية.

لقد اقترح المراقبون للنمو الاقتصادي الصيني ضم الصين إلى منظمة التجارة العالمية اثر التوقعات التي أكدت على أن الصين سوف تصبح المصدر الأكبر والوحيد للعجز التجاري الأمريكي من خلال اتخاذها العديد من التدابير التجارية غير العادلة تجاه الولايات المتحدة(كما تم ذكره في النقطة السابقة)، وذلك بغية فرض تغييرات كبيرة في أسلوب التجارة الصيني وكان هذا في عام 2001.(2) ومن هنا نخلص إلى الاتي ان العلاقات الامريكية - الصينية كانت قد استندت في العقدين الاخيرين من الحرب الباردة إلى ثلاثة مبادئ أساسية تم الاتفاق عليها في بيان صدر في شنغهاي عام 1972 وهي :

المبدأ الأول إن كلا الطرفين يعترفان بوجود خلافات أساسية بينهما في مجالات السياسة الخارجية والأنظمة الاجتماعية، وقد نجح هذا النهج في تجنب الحرب الايديولوجية بينهما .

المبدأ الثاني: والذي نص على اندماج الصين في المؤسسات الإقليمية والدولية (وخير دليل على ذلك دخولها إلى منظمة التجارة العالمية كما ذكرنا سابقا) وقد

---

(1) د.عمرو عبد الكريم، مستقبل العلاقات الامريكية – الصينية ، على الموقع http;\\www.almoslim.net\node\ 85818.14\9\ 2008

(2) د.عمرو عبد الكريم، مستقبل العلاقات الامريكية – الصينية ، المصدر السابق نفسه .

اكسب هذا المبدأ الصين القدرة على التعامل مع الدول الأخرى في إطار القواعد والقوانين الدولية

أما المبدأ الثالث فيشير إلى ضرورة أن يسعى الطرفان إلى توفير الظروف المؤدية إلى حل المشاكل الناجمة عن تقسيم الصين بالطرق السلمية. وقد نجح هذا النهج على استعادة الصين لهونج كونج،إلا أن استعادة تايوان لاتزال تشكل قضية ساخنة بين هذين البلدين.

2 / السياسة الامريكية تجاه الصين خلال عهد الرئيس بيل كلينتون خلال المدة (1993 - 2001)

اقتضت الواقعية السياسية الامريكية أن تعيد النظر في الإستراتيجية الامريكية تجاه الصين،اذ تراجعت تهديدات الولايات المتحدة الأمريكية واشتراطاتها السابقة على تطبيع علاقاتها مع الصين عبر الزيارة التاريخية لزيمين في اكتوبر 1997، إذ اعترف كلينتون صراحة خلال تلك الزيارة بان مستقبل العالم وتطوره في القرن القادم يتحدد وبدرجة كبيرة وفقا للتطورات والسياسات الصينية . وبالتالي لم يكن غريبا ان يقطع الطرفان وبسرعة فائقة المسافة بين التطبيع والشراكة ، اذ مثلت الزيارات المتبادلة اللاحقة تكريسا لشعار الشريك الآسيوي الأكبر الذي أكده الرئيس كلينتون خلال زيارته لبكين.[1]

إن النجاح الأساسي لإدارة كلينتون يتمثل في بسط الهيمنه الامريكية على اوراسيا وكان ذلك مهيئا بفعل المتغيرات الآتية:

1.المتغيرات الاقتصادية: فقد حظيت الولايات المتحدة بانتعاش كبير في عقد التسعينات في الوقت الذي عانا فيها كل من اقتصاد اليابان وألمانيا من أزمة كساد وركود حادة لم يواجهانها منذ ثلاثينات القرن الماضي.[2]

2.المتغيرات العسكرية: كما تأكد تفوق الولايات المتحدة الاقتصادي بفعل اللجوء إلى القوة العسكرية وهذا ما تبين من خلال اعتماد حلف الاطلنطي على القوة العسكرية

---

(1) امريكا والصين : التعاون والصراع ، على الموقع

http;\\www.arabic-military.com\ t4 – topic .20 \8 2007

(2) الاستراتيجية الامريكية بعد الحرب الباردة، على الموقع :

http;\\www.e-socialists.net\node\1794

الأمريكية في حل معظم النزاعات التي تقع في مجاله الخلفي في البلقان[1] وقد تميزت الرؤية الكليـة لإدارة كلينتون من خلال دعوته إلى أهمية إدماج الصين في النظام الاقتصادي العالمي من خلال الاتصال والتعاون في مختلف المجالات[2] .

3/السياسة الامريكية تجاه الصين خلال عهد الرئيس بوش الابن (2001-2009)

بدأت إدارة بوش بتضخيم دور الصين كمنافس للولايات المتحدة والميل نحو استخدام لهجـة أكـثر تشددا تجاهها خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والانتشار النـووي نتيجـة تـأثير تيـار المحـافظين الجـدد الذي انتقد سياسة كلينتون تجاه الصين واتهمها بالضـعف والمهادنـة[3] وبـذلك فقـد سـعت إدارة الـرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش الإبـن) عـلى النقـيض مـن إدارة كلينتـون إلى وضـع اللمسـات الأخـيرة عـلى إستراتيجيتها في الاحتواء الدولي في خلق قواعد الإسناد والتزويد المستقبلي لما تحتاجه من نفط وتسـهيلات جغرافية وسياسية ضد إمكانية الظهور المرتقب لقوى أخرى تنافسها في مركز الصـدارة والقيـادة والهيمنـة مثل (حالة الهند والصين على وجه الخصوص) خاصة مع زيادة معدلات درجات تطورهـا الاقتصـادي.[*] أن كلا من الصين والولايات المتحدة مجبرتان عـلى أن يكونـا أعـداء مختلفـين بسـب تطـور قـوة الصـين فـإن إستراتيجية الإدارة الأمريكية في مجال الأمن القومي تتحدد وبوضوح باللجوء إلى القوة العسكرية للسيطرة على إجماليـة المنتجـين المتنـوعين في العـالم لصـالح أكـبر مسـتهلك في هـذا العـالم وهـو الولايـات المتحـدة

(1) الاستراتيجية الامريكية بعد الحرب الباردة، المصدر السابق نفسه .

(2)جيهان شريف الحديدي ، احتواء ام ترابط : تاثير التيارات الفكرية الامريكية في سياسة واشنطن تجاه الصين ، عرض : محمد صلاح العلقامي، مجلة السياسة الدولية ، على الموقع :

www.siyassa.org.eg/newsq/2298.aspx

(3)جيهان شريف الحديدي، احتواء ام ترابط : تاثير التيارات الفكرية الامريكية في سياسة واشنطن تجاه الصين ، مصدر سبق ذكره ، ص22 .

(*) لقد حققت الصين أعلى معدل للنمو الاقتصادي بين القوى الكبرى في العالم حيث تراوح في الثمانينات والتسـعينات من القرن الماضي ما بين 8% و 14% ثم استقر خلال السنوات الأولى من القـرن الحـادي والعشريـن إلى حـوالي 10% سنوياً. للمزيد من التفاصيل أنظر: د. هدى ميتيكس، الصعود الصيني التجليات والمحاذير، مجلة السياسـة الدوليـة، العدد 167، يناير 2007 .

الأمريكية كوسيلة لعرقلة وتأخير هذا التطور المحتمل زيادته في الوقت الذي كانت هنالك أكثر من إشارة إلى أن الصين ليست هي الدولة المؤهلة لتحدي الولايات المتحدة.[1]

4/السياسة الامريكية تجاه الصين خلال عهد الرئيس الحالي باراك اوباما خلال المدة (2009- إلى الوقت الحالي)

سعى الرئيس الأمريكي باراك أوباما في مدة رئاسته الأولى إلى ضرورة احتواء إمكانية التشنج في العلاقات مع القوة الآسيوية الصين من خلال بدأ وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" بزيارة إلى الصين تحقيقاً لتطلعات أوباما في تصحيح علاقات بلاده مع بكين وتقليص حدة التوتر معها، وأن تفلح دبلوماسية كلينتون الذكية حيال الصين من خلال مقايضتها بمسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان بشؤون الاقتصاد والأمن الشيء الذي تجاوبت معه الصين إلى حدٍ بعيد في أفق بلورة سياسة اقتصادية وأمنية مشتركة بين البلدين.[2] فمنذ عام 2006 صار الحوار الاستراتيجي الاقتصادي هو الإطار الذي تناقش فيه الصين والولايات المتحدة علاقاتهم الاقتصادية الثنائية والذي وضع أسسه الرئيسان هوجين تاو وباراك اوباما، إذ انتهجت إدارة اوباما سياسة جمعت بين "القوة الناعمة" التي دعى إليها بيل كلينتون و"القوة الخشنه" التي تبناها جورج بوش الابن.وان اول من طور هذه الفكرة هو (جوزيف ناي)* الذي كان يدعو إلى تعزيز التحالف الأمريكي الياباني ويؤيد التعاون الصيني الياباني. وبهذا تكون الإدارة الامريكية ساعية إلى إتباع سياسة براغماتية تجاه الصين وبشكل تدعم من خلاله التعددية والاندماج في شرق آسيا، وفي ذات الوقت تقوم بدعم قيام تعاونا ثلاثيا (امريكيا – صينيا – يابانيا). وعليه فقد بشرت تلك السياسة الجديدة التي اتبعتها إدارة اوباما تجاه الصين بتحول ايجابي واضح وهو الأمر الذي انعكس من خلال لقاء هوجين تاو مع

---

(1) جيهان شريف الحديدي ، المصدر السابق نفسه ، ص23 .

(*) الاستاذ بجامعة هارفرد ومساعد وزير الخارجية الامريكي سابقا

(2) د. مغاوري شلبي علي، الصين والاقتصاد العالمي، مقومات القوة وعوائق الاندماج، مجلة السياسة الدولية، العدد 67، يناير 2007.

اوباما في لندن ومحاولة تعريفهما للعلاقات القائمة بينهما في كونها تتسم بالنشاط والايجابية والشمول.[1]

مكونات الرؤيا الامريكية تجاه الصين

في ظل إستراتيجية الزعامة العالمية التي لطالما تمسكت بها الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة وخصوصا في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، فقد دخلت في تشكيل الرؤية الامريكية للصين ثلاثة مكونات[2] وهي :

أولاً: المكون الأمني والعسكري:

فمع تنامي القوة الصينية وظهورها على الصعيد العالمي ظهر هناك تيارين رئيسيين في الولايات المتحدة الامريكية .

- التيار الأول يدرك ضرورة دخول الولايات المتحدة في حوار مع الصين حول تصعيد قدراتها العسكرية من حيث الكم والانفاق خاصة مع تزايد لهجة التهديد الواضحة الموجهة من قبلها تجاه تايوان التي تربطها مع الولايات المتحدة مصالح مشتركة، بغية الا يؤدي ذلك الوضع إلى نشوب صراع بين كل من الولايات المتحدة والصين.[3]

إن دوافع الولايات المتحدة الامريكية لتدعيم علاقاتها مع الصين ستراتيجيا وعسكريا كانت نابعة عن العامل الاستراتيجي والعسكري إذ يتمثل هذا العامل برغبة الولايات المتحدة في منع انتشار الأسلحة النووية خاصة في آسيا والشرق الأوسط بينما تهتم الصين اهتماماً كبيراً بإنتاج الأسلحة والمعدات وبيعها وتصدير التكنولوجيا لما يحققه

---

(1) د. عامر هاشم جواد، طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما "دراسة لاحتمالات العلاقات الأمريكية تجاه كل من روسيا والصين"، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 49، ص10.

(2) http;//www.foreign affairs.com/Kissinger .

(3) فوزي حسن حسين ، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بيروت العربية ، 2008، ص34 .

لها ذلك من عائد ضخم يتيح لها فرصة لتحسين أوضاعها الاقتصادية والحصول على منتجات متقدمة تعتبرها ضرورية لدفع عملية التنمية الاقتصادية بقوة .[1]

- التيار الثاني: والذي يصور أن هناك فرصة لإقامة علاقة شراكة إستراتيجية مع الصين، إذ أضحت الصين اليوم قوة كبرى لايمكن تجاهلها.[2]

ثانياً: المكون الاقتصادي:

إن التطور الاقتصادي الصيني وما نتج عنه من إقامة تكتلات اقتصادية ذات ثقافة صينية كالتكتل الاقتصادي الذي أقيم بين كل من الصين وتايوان وسنغافورة،كان سببا في حرص الولايات المتحدة على تدعيم علاقاتها مع الصين وذلك نتيجة لحاجتها الاقتصادية لها من منطلق علمها بأنها تتعامل مع دولة تمثل خمس سكان العالم وصاحبة المركز الأول على العالم في حجم اقتصادها[3] وهذا الأمر اختلف بشأنه تياران هما:-

- التيار الأول يرى بان نهضة الصين سببا في زيادة قوتها التي بدورها سوف تدفعها لمهاجمة جيرانها و يذهب بعض من أنصار هذا التيار إلى أن الانتعاش الاقتصادي الصيني سوف يساهم في ازدياد محنة الاقتصاد العالمي.

- التيار الثاني: ويرى ضرورة تقبل الصين الناهضة والسعي من اجل مساعدتها وهم يركزون في ذلك على أن نهضة الصين تصب في مصلحة الغرب اقتصادياً وعسكرياً وأنها ستحرر الصين من هيمنة القوميين لصالح الديمقراطيين.[4]

---

(1) زيبيغنيو بريجينسكي ، الاختيار السيطرة على العالم ام قيادة العالم ، ترجمة:عمر الايوبي، (بيروت:دار الكتاب العربي) ، 2004 ، ص238 .

(2) زيبيغنيو بريجينسكي ، نفس المصدر السابق، ص239

(3) لواء أ. ج. طه المجدوب الهيمنة الأمريكية والقارة الآسيوية "الصين - الشرق الأوسط- إيران"، الامبراطورية الأمريكية صفحات من الماضي والحاضر، ج3، (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2000)، ط1، ص150 - 151.

(4) د. خضر عباس عطوان ، مستقبل العلاقة الأمريكية- الصينية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره ، ص140 .

هذا فضلا عن إدراك الولايات المتحدة بأن الصين متجهة نحو إقامة ما يسمى بـ (الصين الكبرى)* وهي في هذا ساعية إلى التكامل الاقتصادي والانفتاح على اقتصاديات الوحدة الثقافية الصينية وما رافق ذلك من بناء مفردات القوة الصينية.[1]

ثالثاً: المكون الحضاري

وفيه لن تكون الرؤية الأمريكية للصين بعيدة عن تأثير العامل الحضاري والثقافي اذ تسعى الصين إلى ترسيخ العامل الثقافي والحضارة الصينية في قارة آسيا - المحيط الهادي حيث أخذت الصين تستعرض وبشكل متزايد ملامح القوة في تاريخها وثقافتها وحضارتها القديمة.[2]

واستناداً إلى ما تقدم نستطيع أن نخلص إلى أن النظرة الأمريكية للصين وطبيعة العلاقات بينهما سوف تكون مرهونة إلى حد بعيد بطبيعة الدور الصيني في آسيا ودور الصين كمجتمع وشعب الذي بأ بانفتاحه على العالم الجديد وخرج من عزلته القديمة، اذ تتبع الولايات المتحدة على صعيد علاقاتها الدولية مع الصين دور المسيطر على العالم من خلال محافظتها على مكانتها كقطب واحد بالمجتمع الدولي. كما يلاحظ ان النمط السائد الذي يربط السياسة الخارجية الامريكية والصينية تجاه بعضهما هو نمط الاعتماد المتبادل، حيث يرتفع مستوى المشاركة الخارجية لدى الدولتين بجميع المسائل الدولية إلا انه تتبقى مشاركة الولايات المتحدة هي الأمثل والأوسع والأكثر فاعلية في التغيير من توجهات هذه المسائل وذلك لقوة أدواتها السياسية وتوسعها العالمي .

(*) تتسم السياسة الامريكية تجاه الصين بالطابع العملي والبراغماتي، اذ تتغلب على المصالح المشتركة وخاصة الاقتصادية منها على التناقضات الايديولوجية القائمة بينهما. الا ان هذا الامر لا يعني عدم ظهور تاثير لتلك الافكار بين الحين والاخر على طبيعة السياسة الامريكية تجاه الصين . وهذا ما بدى واضحا من خلال محاولاتها المستمرة في احتواء القوة العسكرية المتصاعدة للصين خاصة في اوقات الازمات .

جيهان شريف الحديدي، مصدر سبق ذكره، ص26

(1) فوزي حسن حسين، مصدر سبق ذكره، ص37.

(2) المصدر السابق نفسه ، ص38 .

المطلب الثالث:

الإدراك الصيني للعلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة

أن المنهج الذي يحرك الفكر الصيني في كل الاتجاهات هو أن "التناقض جوهر الوجود" وهذا المبدأ لا يعتمد على ضرورة تفجير المتناقضات من أجل توليد تركيبة أو صيغة جديدة، فالمتناقضات لا تنتهي وإنما صيغ الصراع هي التي تتغير باستمرار. ولذلك فإن الصين لا تجد غضاضة في التعامل مع عدد كبير من أنماط التناقض الدولية دون الإحساس بضرورة تغيرأياً من القوى الفاعلة. ورغم أن الرؤية الصينية تحدد التناقض الرئيسي في عصرنا بالصراع بين تحكم وهيمنة القطب الواحد بالعنف ونشأة نظام عالمي متعدد الأقطاب والمراكز، إذ أن الصين تقبل بوجود واستمرار الولايات المتحدة كقطب دولي وتحتفظ بعلاقات تجارية قوية معها بل أنها تسعى للاستفادة من مخرجات التقدم الأمريكي وفي شتى المجالات[1] وفي نفس الوقت تسعى الصين إلى منافسة هذا القطب الدولي وتعمل بأسلوب هادئ على احتواء نفوذه وتقليل فرصة الإضرار بمصالحها من خلال النقاط الآتية:

1. احتواء النفوذ الأمريكي في كل من آسيا واميريكا اللاتينية*: فقد إقامت الصين علاقات قوية مع كورية الجنوبية حليف الولايات المتحدة القوي في آسيا ، فضلا عن علاقاتها القوية مع كوريا الشمالية ولذلك فمن المتوقع أن تكون الصين الحليفة الرئيسية لهذه الدولة.كما أنها حرصت على إقامتها لعلاقات قوية مع كل من كوبا والتي تمدها بالسلاح ، وفنزويلا من اجل ضمان حصولها على النفط.[2]

2. اعتماد الصين على التأثير المعنوي والابتعاد عن مسألة التلويح بالقوة الاقتصادية أو العسكرية في تقوية علاقاتها مع المراكز الآسيوية "روسيا واليابان والهند" متجاوزه بذلك الخلافات الحدودية والحروب التاريخية التي كانت ناتجة فيما بينها.[3]

(1) عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص66

(2) N. D Kristof، The Rise of China، http:// weekly، China-Foru orq.

(3) ccfq 332. 1htm1.. IBID; P

3. اعتماد الصين لأسلوب مغاير في تعاملها مع الدول الأفريقية عن الذي تعتمده الولايات المتحدة تجاهها. ففي مقابل فتح السوق الأفريقية الهائلة أمام المنتجات الصينية وتأمين الحصول على النفط منها، تتسم الصين وبشكل جدي في تطوير القارة الأفريقية وذلك عن طريق بناء شبكات واسعة من البنية التحتية والمستشفيات. وعليه فقد اقترن الوجود الصيني في أفريقيا بمبدأ البناء وليس الاحتلال أو السيطرة إذ أنها لا تسعى إلى فرض قيم معينة أو للتدخل في الشؤون الداخلية لدول هذه القارة.[1]

أن الصين تسعى لإقامة علاقات تعاونية مع القوى الإقليمية والعالمية من خلال إعلانها وعلى لسان قادتها بأن الولايات المتحدة قوة عظمى ولها مصالح في جميع أنحاء العالم وأن الصين تحترم هذه المصالح شريطة عدم مساسها بسيادتها وحقوقها في تحقيق الوحدة الوطنية وان على الولايات المتحدة أن تحترم العلاقات والمصالح المتبادلة بينهما وأن تلتزم بعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، فقد وجدت الصين بأن إقامتها لعلاقات من هذا النوع سوف تساعدها على:

أ - ضمان واستمرارية التطورات التي حققتها الإصلاحات الاقتصادية والتحول عن السوق الاشتراكي من خلال زيادة التبادل التجاري وتشجيع الاستثمارات الغربية.

ب - التقليل من الضغوط الخارجية على توجهاتها الإستراتيجية بقدر تعلق الأمر بتحديث قدراتها العسكرية واستئناف برنامج استيراد تقنية المفاعلات النووية من الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

ج- فضلا عن أن الصين ومن خلال إقامتها لعلاقات تعاونية مع الولايات المتحدة سوف تقلل من دعمها لتايوان الأمر الذي لو استمر سوف يشكل عائقاً أمام عودة تايوان إلى السيادة الصينية.

---

(1)مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، التوجهات العالمية للصين في القرن الحادي والعشرين (أفريقيا أنموذجاً)، الملف السياسي، العدد 69 ، ، نيسان 2012، ص22

(2) ناهض حسين جابر، أهم القضايا المعاصرة في العلاقات الأمريكية الصينية، مصدر سبق ذكره ، ص98.

د - إمكانية تسوية مختلف القضايا الإستراتيجية والتي من أهمها قضية انتشار الأسلحة النووية.[1]

مجالات العلاقات الامريكية الصينية

أن العلاقات الأمريكية - الصينية تعاني من حالة المد والجزر المستمرة غير أن هذه العلاقة حظيت ولا تزال باهتمام خاص من قبل الجانبين وعلى مختلف المجالات[2] والتي هي:-

- **النطاق الاقتصادي:** تعد العلاقات الاقتصادية - التجارية مهمة للجانبين ففي الوقت الذي ترى فيه الولايات المتحدة بأن الصين تمثل لها الحل الأمثل لمشكلات الاقتصاد الأمريكي سواء من الناحية الاستثمارية أو التصديرية نجد بأن الصين ترى في الولايات المتحدة الأمريكية الدولة التي تمكن الاستفادة منها من الناحية التقنية في شتى المجالات. وتظهر أهمية هذا الجانب من خلال اللجوء المستمر للولايات المتحدة الأمريكية في استخدام الإدارة الاقتصادية في مواجهة الصين حينما تتعارض المصالح في بعض المواقف السياسية.[3]

- **النطاق السياسي:** لقد سعت الصين منذ نهاية الحرب الباردة لأن يكون لها إسهام واضح مع الولايات المتحدة الأمريكية في حفظ السلام والأمن الدوليين والمشاركة الفاعلة القائمة على قاعدة المساواة في حل المشكلات الدولية وذلك لرغبتها في أن تكون دولة ذات مكانة ضمن تشكيلات مراكز القوى في النظام الدولي وهذا ما بدى واضحاً من خلال استخدامها لحق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن ضد الخطة الأمريكية في

(1) نفس المصدر السابق ، ص99 .

(2) ابتسام محمد عبد، العلاقات الصينية الأمريكية، 1949-1999، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1999، ص78.

(3) زلماي خليل زاوه، التقييم الاستراتيجي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (أبو ظبي، عام 1996)، ص213.

إرسال (155 مراقباً دولياً لمتابعة تنفيذ اتفاق السلام في gwateemala) وذلك بسبب علاقتها مع تايوان.[1]

- **النطاق الأمني:** يعتقد الأمريكيين أنه يجب أن تقابل طموحات الصين القومية وتنامي مـؤشرات قوتها الاقتصادية بتأكيدات من جانب الولايات المتحدة في التركيز على قدرات الصين العسكرية ونشـاطاتها الدبلوماسية وذلك لتنشئ حزاماً ساحلياً يحيط بأوراسيا يمتد من "اليابـان عـبر منطقـة آسـيان إلى منطقـة الشرق الأوسط" [2] فالصين ترى بأن الولايات المتحدة تعمل لجعلها عدواً لها مهما زعمت أن لديها رغبة في التعاون معها فإن ذلك الأمر لايكشف عن النوايا الحقيقية لهـا. إذ تعـد الصـين للامـريكيين عـدواً محـتملاً ومنافساً استراتيجياً بعدما غاب الاتحاد السوفياتي عن الساحة الدولية. ولذلك فإن تحركات واشنطن تبـدو للناظر الصيني بأنها ليست سوى مناورات غرضها تطويق الصين واحتوائها، سواء من خـلال دخولهـا معهـا في علاقات ثنائية متبادلة أو عبر علاقات تعقدها مع قوى خارجية أخرى[3] ، وذلك من اجل أن تـدفع بهـا لكي تأخذ الصين في نهاية المطاف بضرب من الانفتاح أي وصولها إلى تكوين حكومة تمثيلية حقيقية [*].

إن الإدراك الصيني لطبيعة وأهمية العلاقة التي تربط بين كل من الولايات المتحدة والصين ينطلق من عدة حقائق والتي أهمها:

1. وزن وثقل الصين السياسي والسكاني والعسكري والاقتصادي، الأمر الذي يجعلها قادرة لو أرادت على انتهاج أسلوب عدائي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية (كما كان عليه الحال خلال الحرب الباردة).

---

(1) زلماي خليل زاوه ، المصدرالسابق نفسه ، ص218 .

(2) أبو بكر الدسوقي، تطور العلاقات الأمريكية الصينيةن مجلة السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000،ص183.

(3)كاظم هاشم نعمه، مصدر سبق ذكره، ص 341 .

(*) لقد جاء ضمن تقديرات كونداليزارايس بشأن علاقة الولايات المتحدة مع الصين فقد حرصت بانه من الاهمية بمكان تحسين التحول الداخلي عبر العلاقات المتبادلة الاقتصادية وفي نفس الوقت محاولة احتواء الصين وطموحاتها .

2. لقد لعبت الصين بكل مقوماتها الجغرافية والتاريخية والاقتصادية ولاتـزال تلعـب حتـى وقتنـا الحاضر دورا مؤثرا قادرا على الامتداد مستقبلا في مساحة تبدأ من شبه الجزيرة الكوريـة مـرورا بكـل مـن فيتنام وكمبوديا والهند وباكستان وإيران وصولا حتى ملامستها لمياه الخلـيج[1] وعليـه فـان الصـين لاتـرى هنالك ضرورة تحدها على كتم طموحها السياسي وان من حقهـا أن تكـون احـد الـدول المشـاركة في إدارة النظام العالمي والتخطيط لمستقبله.

ومن اجل تحقيقها لهذا المطلب فإنها باشرت بإتباعها الخطوات الآتية:

1. البحث عن تحالفات صينية مضادة لسياسات الاحتواء الأمريكي وذلك من خلال قيامها بتقويـة علاقاتها مع روسيا حتى وصلت تلك العلاقة إلى نوع من الشراكة الاستراتيجية تـوجزت في قمـة يلتسـن – جيانج التي عقدت عام 1996 .

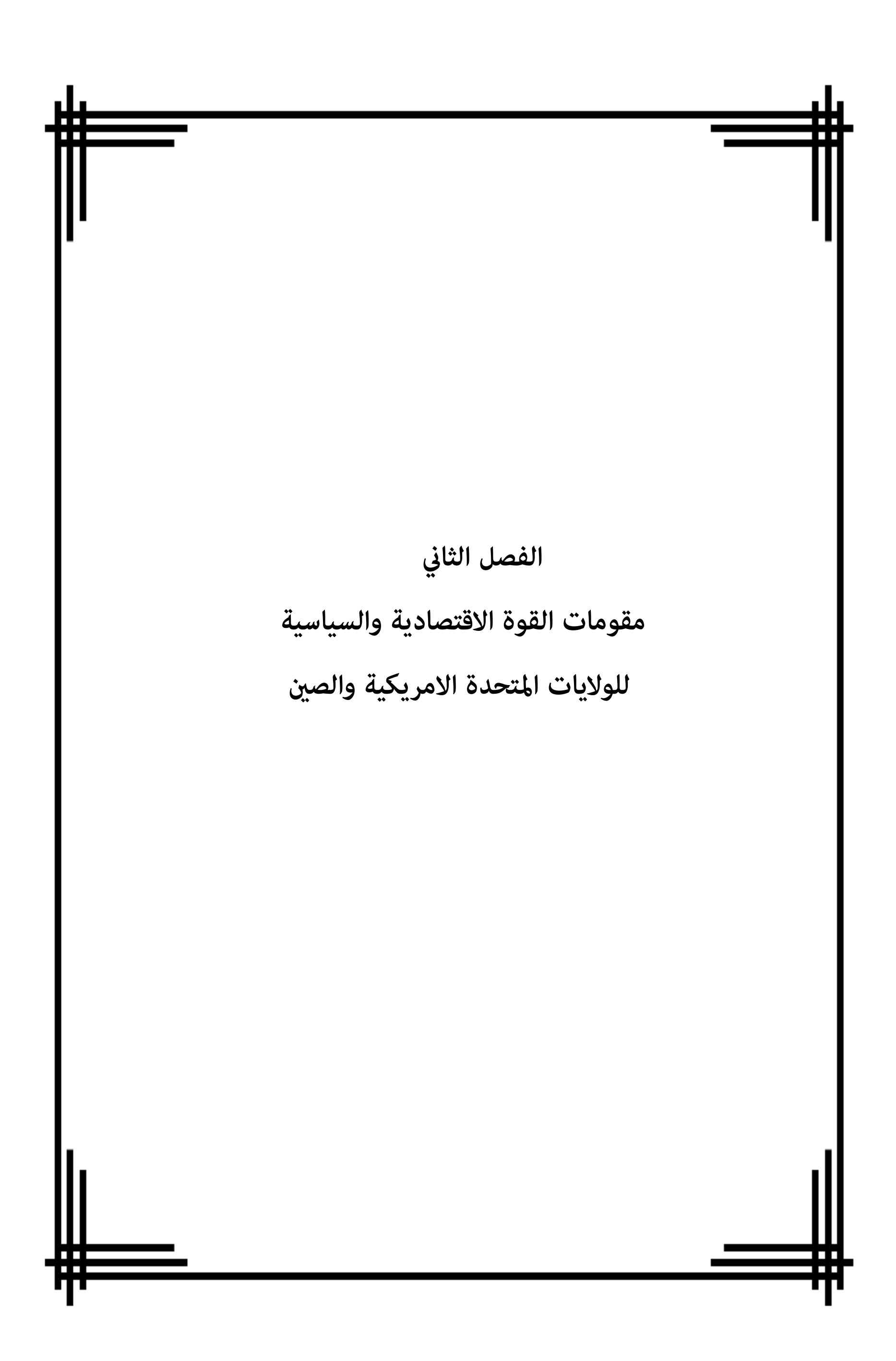
2. ظهور معالم هيمنه صينية على دول المنطقة بما تحمله الثقافة الصينية من طموحات قوية هذا فضلا عن إمكانياتها البشرية والاقتصادية ومحاولاتها المستمرة لتطوير ترسانتها العسكرية.

3. تحقيقها لمطلب مشاركتها في إدارة النظام العالمي ، أي قيامهـا بتحديـد لمجالهـا الحيـوي الـذي ستتحرك فيه من اجل استرداد المناطق التي انسلخت منها سابقا.[2]

واستناداً إلى ما تقدم نخلص إلى أن الصين تطمح للوصول إلى مرتبة القوة العظمى أسوة بالولايات المتحدة الأمريكية وهي لازالت جاهدة في ذلك وأن تكون بالفعل لها مصالح حيوية في جميع أنحاء العـالم شريطة أن تكون العلاقة بينها وبين الولايات المتحدة قائمة على أساس الاحترام المتبادل مع ضرورة أن تدرك الصين أن هنالك مجالاً لحدوث خلافات مع الولايات المتحدة إلا أنها في نفس الوقـت عليهـا أن تقنـع بـأن مثل هذه الأمور يمكن التغلب عليها دوبلوماسياً وبعيداً عن استخدام القوة العسكرية والدخول في دوامـة صراع لا تنتهي .

(1)د. عمرو عبد الكريم ، مصدر سبق ذكره .

(2) المصدر السابق نفسه .



الفصل الثاني

مقومات القوة الاقتصادية والسياسية

للولايات المتحدة الامريكية والصين

الفصل الثاني

مقومات القوة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة الامريكية والصين

تمهيد

تتوافر لدى الولايات المتحدة الامريكية والصين عناصر القوة والإرادة السياسية للقيام بدور عـالمي متميز ، فالولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم ترغب في الاحتفاظ بهذا الموقع المتميز لأطول مدى زمني ممكن ، بالمقابل فان الصين بثقلها الديموغرافي والاقتصادي والسياسي والعسكري المتزايد تسعى للوصول إلى مرتبة القوة العظمى القادرة على التأثير في حركة التفاعلات العالميـة في القـرن الحـادي والعشرين

وفي ضوء ذلك سيتم تسليط الضوء في هـذا الفصـل عـلى مبحثـين تنـاول الأول مقومـات القـوة الامريكية على الصعيد الاقتصادي والعسكري والعلمي (التكنولوجي) والسياسي ، أمـا المبحـث الثـاني فقـد تناول ذات المقومات من الجانب الصيني .

المبحث الأول

مقومات القوة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة الامريكية

لقد استطاعت الولايات المتحدة الامريكية ومنذ الحرب العالمية الثانية أن تسيطر على مجمل الاقتصاد العالمي وتتحكم فيه إذ تمكنت من بناء نظام اقتصادي دولي يحترم مصالحها، كما أنها نجحت في تأهيل اقتصادها ليكون الأكثر قوة واستقرار على الصعيد الدولي من حيث طاقة الإنتاج والاستثمار، والتبادل التجاري الدولي ، هذا فضلا عن تمكنها من اختراق كل اقتصاديات بلدان العالم ومع انهيار الاتحاد السوفيتي أصبح الوضع مناسبا للولايات المتحدة الامريكية لكي تبسط هيمنتها وتفرض زعامتها على الساحة الدولية ، وهي الزعامة التي تكرست في أعقاب أزمة الخليج الثانية التي احتكرت الولايات المتحدة الامريكية دواليب ادارتها ، ففي هذه المدة بالذات تحدث الرئيس الأمريكي جورج بوش الاب لأول مرة عن بزوغ عصر جديد وزمن السلام لكل الشعوب ، ونظام دولي جديد متحرر من الإرهاب قوي في البحث عن العدل وأكثر أمنا في طلب السلام "، ومنذ ذلك الحين تمحورت الإستراتيجية الامريكية في المحافظة على هذا النظام الدولي الذي تحتل فيه مركز القيادة ، عبر تعزيز أمنها العسكري الذي تعتمد عليه في إنجاح سياستها الخارجية وتطوير اقتصادها وتعزيز حضورها العسكري والدبلوماسي والاقتصادي الوازن والمكثف على الساحة الدولية. وعليه فان الولايات المتحدة الامريكية امتلكت أقوى اقتصاد وأكثر النظم الاقتصادية تنوعا وتقدما في العالم من خلال استنادها على مبادئ اقتصاد السوق وهيمنها عليه . كما استطاعت الولايات المتحدة من خلال ما احتلته من موقع ريادي على كافة دول العالم بعد نهاية الحرب الباردة من توظيف كافة مقوماتها السياسية والعسكرية والتكنولوجية من اجل إحكام سيطرتها على النظام الدولي والمحافظة على مكانتها، إذ تعزز القوة الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة الامريكية من قدراتها السياسية وذلك لوجود علاقة جدلية واضحة بين ملامح قوتها الاقتصادية والعسكرية وبين مكانتها الدولية وقدرتها على التأثير دوليا.

وفي ضوء ذلك سيتناول هذا المبحث ثلاثة مطالب اختص الأول باستعراض مرتكزات قوة واستقرار الاقتصاد الأمريكي، أما المطلب الثاني فقد جاء لتناول المقوم التكنولوجي والعلمي والعسكري الأمريكي ، في حين جاء المطلب الثالث ليسلط الضوء على المقومات السياسية الامريكية .

المطلب الأول مرتكزات قوة واستقرار الاقتصاد الأمريكي

تعد الولايات المتحدة الامريكية قوة عالمية بفعل تكامل مجموعة من العوامل منها الطبيعية والبشرية والتنظيمية مما جعلها تهيمن على العالم في عدة مجالات، وتتمثل هذه العوامل بالاتي :

أولا: المقومات الطبيعة والبشرية:

أ. المقومات الطبيعية، وتشمل:

1. العامل الجغرافي: ويشمل

الموقع والمساحة: تبلغ مساحة الولايات المتحدة الأمريكية نحو (9.862.675كم2) أي نحو (1.9) مليار فدان تقريباً. وبهذا فهي تأتي بالمرتبة الرابعة من حيث المساحة بعد كل من روسيا والصين وكندا[1] تقع الولايات المتحدة في قارة امريكا الشمالية وتحدها من الشمال كندا والمكسيك وخليج المكسيك جنوبا والمحيط الاطلسي شرقا والمحيط الهادي غربا.[2]

التضاريس : تتميز التضاريس في الولايات المتحدة بأنها متنوعة ومنتظمة التوزيع وتقسم حسب الموقع الجغرافي إلى جبال الابلاش والسهول الوسطى التي تشكل الجزء الأكبر من تضاريس الولايات المتحدة[3] ، ومن أهم السهول المنتشرة فيها هي السهول الكبرى في الوسط والسهول الساحلية الشرقية والغربية.كما أن لموقع الدولة واطلالها

---

(1) شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

(2) خليل محمدخليل بوعلان، توزيع القوى الاقتصادية في العالم" الولايات المتحدة الامريكية والصين وروسياالتحادية واليابان كقوة اقتصادية عظمى" بحث مقدم الى جامعة حلوان كاية الداب والعلوم الانسانية، مصر ، 2009، ص 8

(3) رشيد احمايمي، الولايات المتحدة الأمريكية: قوة اقتصادية عظمى، على الموقع:

http://www.khayma. com/vachidgeo/usa%20.htm.

على البحار والمحيطات والخلجان الذي يمثل طول سواحلها أهمية على خارطة النظام الدولي، ويبلغ طول سواحلها البحرية نحو (120) ألف كم بما يؤهلها للانفتاح على قارتي اوربا وإفريقيا شرقا وقارة آسيا واستراليا غربا في حين تنفتح على أمريكا الجنوبية جنوبا.ويبلغ طول حدودها مع كندا نحو (5. 526) ميل اي (893 .8 كم)، والمكسيك نحو(2.076) ميل اي (327 .3 كم).[1] أما بالنسبة لمرتفعات الغرب الأمريكي فهي تتضمن كل من سلسلة جبال الروكي والسلاسل الساحلية والهضاب العليا [2] .

المناخ: يتميز مناخ الولايات المتحدة الامريكية بالتنوع ويتأثر بالتوزيع الطولي للتضاريس مما يؤدي إلى تعرض البلاد إلى الرياح القطبية في الشتاء والرياح المدارية في الصيف. ويسود المناخ القاري مجالات شاسعة من البلاد في حين يسود المناخ المداري في الجزء الجنوبي الشرقي للبلاد، إذ تسقط الأمطار الغزيرة على هذا الجزء في فصل الصيف ونظرا لخصوبة التربة وتوفير شبكة مائية هناك نجد بأن الزراعة قد حلت محل الغابات فيه[3].أما المناخ الصحراوي الجاف فانه يشمل الجزء الجنوب الغربي منها، ويسود المناخ المحيطي المتوسطي في السواحل الغربية من البلاد والذي ساهم بانتشار الغابات في الشمال والنباتات المتوسطية في الجنوب منه [4].

الأنهار والبحيرات: وتمتلك الولايات المتحدة شبكات أنهار عملاقة من أهمها نهر المسيسبي بالوسط ونهر الكولورادو في الغرب كما أنها تمتلك مجموعة من البحيرات الكبرى العملاقة في الشمال على الحدود مع كندا، ومما زاد من أهمية هذه الشبكة زراعياً إقامة العديد من السدود لري الأراضي الجافة خاصةً في الأراضي الغربية منها[5]. ويقدر

---

(1)خليل محمدخليل بوعلان،مصدر سبق ذكره ، ص9 .

(2)رشيد احمايمي، نفس المصدر السابق .

(3) الولايات المتحدة الأمريكية: قوة اقتصادية عظمى، على الموقع:

http://www. Stavtimes.Com/f.aspx?t=4347.

(4) الولايات المتحدة الأمريكية: أسس القوة الاقتصادية على الموقع:

http//bondina. Voila.Net/902 htm.

(5) الثروات الطبيعية في أمريكا، على الموقع:

http//forum. Arabia 4serv. Com/t52427.html.

الاستخدام اليومي من المياه فيها بـ (1،500) بليون لتر يذهب نحو (10%) للاستخدامات المنزلية، بينما يستخدم معظم الجزء الباقي منه في الصناعة والزراعة وتوليد الطاقة [1].

2- **موارد الطبيعة (الموارد الاقتصادية):** لقد تميزت الولايات المتحدة بكونها غنية بالموارد الطبيعية سواء كانت ثروات منجميه أو زراعية منها أو مصادر الطاقة والتي لاتزال جزء منها غير مستغلة (المتواجدة في الاسكا)، وان هذه الثروات في تزايد ولا توجد أي مؤشرات لنضوبها على المدى القريب[2].وتقسم هذه الموارد إلى الآتي :

الأراضي الزراعية: تمثل الولايات المتحدة أول قوة زراعية على المستوى العالمي سواء من حيث إنتاجها، أو من حيث صادراتها، فضلاً عن تميز الزراعة الأمريكية بأراضي خصبة ومناخ مناسب. ومن أهم قطاعات الزراعة فيها زراعة الحبوب، والذرة، والقمح، والشعير، وفول الصويا)، فضلاً عن النباتات الصناعية مثل (القطن والفول السوداني والتبغ) [3] .

وتصدر الولايات المتحدة بمفردها حوالي نصف صادرات الحبوب في العالم البالغة200مليون طن سنوياً وبقيمة تزيد على 50 مليار دولار سنوياً. [4] كما انها تمتلك مساحة كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة والتي تبلغ نحو(177) مليون هكتار أي انها تغطي 21% من المساحة العامة للبلاد. [5] وتغطي الغابات نحو ثلث مساحة

---

(4) http://geocharafi. Voila. Net/ usazas. Html

(2) زيبيغينو بريجنسكي، رؤية استراتيجية، أمريكا وأزمة السلطة العالمية، ص75 ، على الرابط :

http://docs.google.com/file/d/0B_YCCVPZpe-7ZU1sMjExOXBwVms/edit?usp=sharing

(1) http:// ar. Wikipedia. org/ wiki

(4) ادريس لكريني ، الزعامة الامريكية في عالم يتغير، مقومات الريادة واكراهات التراجع ، الحوار المتمدن ، العدد 1558، في 2006/5/22، على الموقع :

http;// www.aheare.orgldebat/ show.art.asp/ aid;6547

(5) الولايات المتحدة الأمريكية: أسس القوة الاقتصادية، على الموقع:

http:// www. Boudina. Voila. Net/902.htm.

http://alfrasha.maktoob.com/alfrash125/thread1028976 : كذلك.

الولايات المتحدة وهي غابات ذات موارد كثيرة إذ يأتي حوالي ثلث الإنتاج القومي من الأخشاب من غابات منطقة الشمال الغربي للمحيط الهادي. وتستخدم معظم أخشاب المناطق الجنوبية في صناعة الورق وتمتاز غابات الابلاش ومنطقة البحيرات العظمى بصلابة أخشابها التي تستخدم في صناعة الأثاث[1] أما بالنسبة للثروة الحيوانية، فإن الولايات المتحدة تنتج سنوياً نحو (4،5) مليون طن من المنتجات البحرية واهم مناطق الإنتاج فيها هي خليج المكسيك وكل من المحيط الأطلسي والهادي وبهذا تكون قد احتلت المركز السادس عالميا في صيد الأسماك، كما أنها احتلت المركز الثالث عالميا في إنتاج الأبقار لكونها تعد من أهم الدول في تربية الماشية والأغنام والمنتشرة في منطقة جبال الابلاش، وتتميز بإنتاج الأبقار المتخصصة لإنتاج الحليب والتي تنتشر بشكل خاص في الجزء الشمالي الشرقي منها [2]

المعادن: إن للولايات المتحدة مكانة مرموقة بين الدول الرئيسة المنتجة للمعادن في العالم. إذ أنها احتلت الولايات المتحدة الامريكية المركز الثاني عالمياً في إنتاج كل من النحاس والذهب والفضة والرصاص ، والمركز الرابع في إنتاج الزنك، والسابع في إنتاج الحديد والفوسفات. كما أنها تمتلك معادن أخرى مهمة مثل اليورانيوم والنيكل والموليديوم والزنك والزئبق والتجستن واليوكسيت والبوتاس.[3]

مصادر الطاقة: تعد الطاقة وطريقة إدارة صناعتها واستهلاكها من أهم الملفات السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية في الولايات المتحدة الامريكية، وقد بلغت نسب استهلاك الولايات المتحدة لمصادر مختلفة من الطاقة نسبة إلى الاستهلاك العالمي نحو النفط 37% والغاز الطبيعي 24% والفحم 23% والطاقة النووية 9% والطاقة المتجددة 7% كما يشكل النفط أهم مصدر للطاقة فيها، إذ أنها تستهلك نحو 7،20 مليون

(1) الولايات المتحدة الأمريكية قوة اقتصادية عظمى، على الموقع:

http:// geographic. Alafdal. Net/t16- topic. 2010. 10. 28

(2)http: www. kenana online. Net(page/20u9) .

(3) http:// forums. Moheet. Com/ showthread. Php? t= 17630 .

برميل يومياً في عام 2011 .[1] في الوقت الذي بلغ فيه إنتاجها منه في نفس العام نحو (23،9) مليون برميل يومياً. كما أنها تملك احتياطي نفطي مؤكد يقدر بـ 68،20 بليون/برميل (استناداً لتقديرات عام 2012)[2] ، وبهذا فقد احتلت المركز الحادي عشر من احتياطات البترول العالمي منذ ذلك العام .[3]

أما بالنسبة لثروتها من الغاز الطبيعي فقد بلغ إنتاجها نحو (3،651) بليون متر مكعب في عام 2012، في حين بلغ احتياطها المحقق للغاز حوالي 716،7 وبهذا تكون قد احتلت المركز السادس في معدل الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي لنفس العام.[4] وتحتل الولايات المتحدة المركز الأول عالمياً في إنتاج الطاقة الكهربائية والنووية لكونها اكبر منتج ومستهلك للكهرباء، إذ بلغ إنتاجها من الكهرباء في عام 2008 حوالي 369،4 ليتراواط /ساعة كإنتاج سنوي تليها في ذلك كل من الصين واليابان وروسيا والهند ، في حين وصل إنتاجها إلى (12،4) تريليون كيلوواط /ساعة في عام 2010[5] .

ب. المقومات البشرية:

إن الولايات المتحدة الأمريكية تعد من الدول التي تملك نسبة سكانية عالية اذا ما قورنت بغيرها من الدول المتقدمة مما جعل هذه النسبة تشكل عامل دفع لعجلة التقدم الذي حققته الولايات المتحدة منذ استقلالها عام 1778[6]. وتتمثل المقومات البشرية الأمريكية بالآتي:

1- التعداد السكاني: تشكل الولايات المتحدة الأمريكية قوة سكانية مرتفعة نسبياً إذ بلغ عدد سكانها 475،315 مليون نسمة (حسب آخر إحصائيات عام 2013)

---

(1) http;// www. Aawsat .com / details.asp?I ssuen0= 10992& article = 543292#.uem sexti qn60

(2)http:// www. Moqatel. Com/ openshare/ Behath/ Dwal. ModnI/ U.S.A/ seco5. doc cvt. htm

(3) http:// forums. Moheet. Com/ showthread. Php? t= 17630

(4)Ibd

(5) IEA statistics and balance ،retrieved.2011.5.8 .

(6)مكسيم لوفابفر ، السياسة الخارجية الامريكية ، عويدات للطباعة والنشر ، 2004 ، ص137.

وبهذا تصبح الولايات المتحدة ثالث أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان بعد كل من الصين والهند[1] ، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى 358 مليون عام 2025 و93،403 مليون عام 2050[2] .

2- الكثافة السكانية: بلغت نسبة الكثافة السكانية في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي (20،34) ن/كم2، إذ يتركز نصف السكان في الولايات المتحدة في المنطقة الشرقية والشمالية والوسطى الواقعة جنوب البحيرات العظمى [3] .

3- معدل النمو السكاني: لقد بلغت نسبة النمو السكاني في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين (1999-2010) حوالي 0.9% (حسب تعداد عام 2012) وهي أعلى بكثير من تلك التي في أوربا الغربية واليابان وكوريا الجنوبية [4] . اذ بلغ عدد المواليد فيها حوالي 7،13 من كل 1000 وهو اقل بثلاثين بالمائة من المتوسط العالمي وفق تقديرات 2012، في حين وضع معدل الوفيات بين الرضع الذي وصل إلى 6 حالات في الـ (1000) فان الولايات المتحدة تأتي في المركز الثاني والأربعين من أصل 221 دولة أي خلف كامل دول أوربا الغربية.[5]

4- التركيب السكاني: تعد الولايات المتحدة من الدول التي لا تعاني من نسب الشيخوخة السكانية أو التدهور السكاني المتوقعين في الدول المتقدمة الأخرى. إذ تشكل فئة السكان الذين أعمارهم فوق سن الـ 65 سنة نحو (5،13%) منها فقط حسب تقديرات عام 2012، وهي في هذا متميزة على العديد من الدول ومن بينها الصين . [6]

---

(1) المصطفى قصباوي، الولايات المتحدة الامريكية قوة اقتصادية عظمى ، على الموقع :

http://www.achamel.anfo/Lyceens/cours.php?id=123

(2) الاحصائيات والتقديرات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة لعام 2013.

(3) جغرافياً الولايات المتحدة على الموقع:

http:// www. Wekapedia. Org/ wiki

(4)إحصائيات الصادرة من الأمم المتحدة " تقرير التنمية البشرية الصادر عن المم المتحدة لعام 2011" ، ص221 .

(5)المصطفى قصباوي، مصدر سبق ذكره .

(6)مكسيم لوفابفر، مصدر سبق ذكره، ص140.

مما يؤدي بالنتيجة إلى المحافظة على حيوية الاقتصاد الأمريكي [1] هذا فضلاً عن التنوع العرقي في تركيبة الشعب الأمريكي نتيجة الهجرة التي شهدت معدلات متصاعدة بعد الحرب الباردة [2] .

5- التوزيع السكاني: يتباين التوزيع الجغرافي لسكان الولايات المتحدة، إذ ترتفع الكثافة السكانية في المنطقة الشرقية والساحل الغربي بسبب ملائمة الظروف الطبيعية وأهمية النشاط الاقتصادي في المقابل تكون الكثافة السكانية تكون ضعيفة في الغرب الداخلي أمام قساوة الظروف الطبيعية وقلة النشاط الاقتصادي. ويعيش حوالي 82% من الأمريكين في المناطق الحضرية (تشمل هذه المناطق، الضواحي ايضاً)، إذ يعيش حوالي نصف هؤلاء السكان في المدن ذات التعداد الأكثر من (50،000) نسمة. [3]

6- مستوى المعيشة (خط الفقر) : تعد الولايات المتحدة دولة رفاه اجتماعي ، فالفقر النسبي والفقر المطلق فيها منخفض بنسبة أقل بكثير من المتوسط بالنسبة للدول الغنية على الرغم من النفقات الاجتماعية العامة والخاصة للمواطن الواحد ، ويعد 15% من الأمريكيين تحت خط الفقر في كل عام (استناداً إلى تقديرات عام 2010)، كما بلغ معدل الدخل الأمريكي طبقاً لتقديرات عام 2012 نحو 702،47 الف دولار[4] لقد حافظ الرئيس الأمريكي باراك اوباما على النزاهة في مجال الرعاية الاجتماعية، إذ تحول الحكومة اليوم 98 برنامجاً للرعاية الاجتماعية والتي تشكل فاتورة تكلفتها مجتمعة تريليون دولار من موازنة الحكومة الفدرالية سنوياً، أي حوالي ثلث الموازنة الأمريكية ومن المتوقع ان تشهد تلك الموازنة زيادة ملحوظة بحلول عام 2022 إلى حوالي 57،1 تريليون

---

(1)http:// forums. Moheeet. Com/ shuwthreed. Php? T: 17630 .

(2) زيبيغينو بريجينيسكي، رؤية استراتيجية مصدر سبق ذكره، ص96 .

(3) http:// www.wikipedia.org\ wiki.1\ 4 2011.

(4)http:// www. Hoaatal. Com/ open shave/ Behoth Dwal – modn 1/ usa/ co5- doc –cvb- htm

دولار[1] وذلك من اجل حماية الاقتصاد الأمريكي من الدخول في حالة من الركود إذا ما عزمت الحكومة على تقليص الإنفاق وما سوف يصاحبه من زيادة تلقائية في الضرائب[2]

7- المستوى التعليمي: لقد بلغت نسبة التعليم في الولايات المتحدة حوالي 99% ويحصل حوالي 38% من السكان على درجه التعليم العالي وهو أكثر مما هو الحال عليه في معظم دول منظمة التعاون والتنمية ما عدا كندا واليابان وبنسب بلغت (44%، 37%) على التوالي ، كما ساعدت الأبحاث القومية والتمويل الحكومي الكبير على أن تتصدر الكليات والجامعات الأمريكية أهم المراكز من بين أهم جامعات العالم المرموقة *

مما جعلها الأكثر جاذبية بشكل خاص للطلاب وأساتذة الجامعات والباحثين في السعي لتحقيق التفوق الأكاديمي [3] كما أن التعليم الأمريكي في أحسن أحواله إذ أن كثير من الجامعات والشريحة العليا من نظام التعليم الثانوي يستوفي المعايير العالمية أو بالأحرى هو من يضع هذه المعايير[4] .

---

(1) راندا موسى، النفط والسلاح، تحديات وآفاق الاقتصاد الأمريكي، مجلة السياسة الدولية، العدد المنشور على الموقع

http:// digital. Ahram. Org- egl articlesaspx? Serial 11870 n7: & eid = 7526

(2) اوباما يرفض مقترح الجمهوريين بشأن الميزانية، على الموقع :

http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2012/12/4/

(*) فوفقاً لتصنيف جامعة شنغهاي جياد توقع الأكاديمي لجامعات العالم تتواجد 30 من أصل أفضل 45 جامعة وكلية في الولايات المتحدة (استناداً الى توزيع الجوائز ونتائج البحوث).وهناك 17 جامعة امريكية من بين ارقى 20 جامعة عالمية بحسب تصنيفها ولم تشمل هذه الدراسة اية جامعة صينية. كما تحتل الجامعات الأمريكية مكانة مرموقة وفقاً لترتيب ديبوماتركس والتصنيف الأكاديمي لجامعات العالم. كما تحتل عدد من الجامعات الأمريكية أولى المراتب حسب التصنيف منها جامعة هارفارد وستانفورد واسبرنتون وكولومبيا وكاليفورنيا وغيرها.

المصدر : دراسة اقامتها جامعة شنغهاي ، على الموقع : shangahai jiao tong university

(3) The CIA World Fact book ،2008 .

(4) جوزيف ناي وهيلاري نكلينتون وتيم دون ، مستقبل القوى الأمريكية ، دراسات عالمية ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية ، العدد 105 ، ط1 ، 2011 ، ص16-17 .

ثانيا - الناتج الكلي:

إن الشكل (2-1) يمثل اتجاه الناتج القومي الإجـمالي للولايـات المتحـدة خـلال المـدة (2013-2000) ويتبين من الجدول اعلاه والشكل (2-1) الذي يوضح طبيعة العلاقة بين الناتج القـومي الأمـريكي والـزمن أن الدالة المقدرة * أخذت اتجاها تصاعديا ، وان الناتج القومي الأمريكي ينمو بمعدل (1.54%) خلال مدة الدراسة ، وانـه في ارتفـاع مسـتمر إذ ازداد مـن (9.951.5 تريليـون دولار) في عـام 2000 ليصـل إلى (15 تريليون دولار) في عام 2013 وبمعدل قدره (15) ، وتعد سنه 2012 اكبر قيمـة في جـدول النـاتج القـومي الأمريكي حيث بلغ نحو (15. 684.800) تريليون دولار. فتصدرت الولايات المتحدة الامريكيـة دول العـالم بأعلى قيمة للناتج القومي الإجمالي سجلته في هذا العام ومـن المتوقـع أن يصـل إلى 18 تريليـون دولار في عام 2020[1] .

(*) y=exp(0.046)

S 0.02

T 39.77 18.88

R2= 0.58   f= 348.4*

*هذه المعادلة من عمل الاستاذة المشرفة

(1)حيدر علي حسين ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكة ومستقبل النظام الدولي ، مصدر سبق ذكره ،ص196-197.

الجدول رقم (2-1) حجم الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي للمدة

(2013-2000)

السنة	المعدل بالتريليون دولار المعادل للقوة الشرائية
2000	9515،9
2001	2،286،10
2002	3،642،10
2003	2،142،11
2004	3،853،11
2005	623،12
2006	2،377،13
2007	300،256،14
2008	300،219،14*
2009	300،898،13**
2010	400،419،14
2011	300،991،14
2012	800،684،15
2013 المعدل	15

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على

1. إحصائيات البنك الدولي لعام 2013 المنشورة على الموقع الأتي :

http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.PP.CD.20.10.2013.

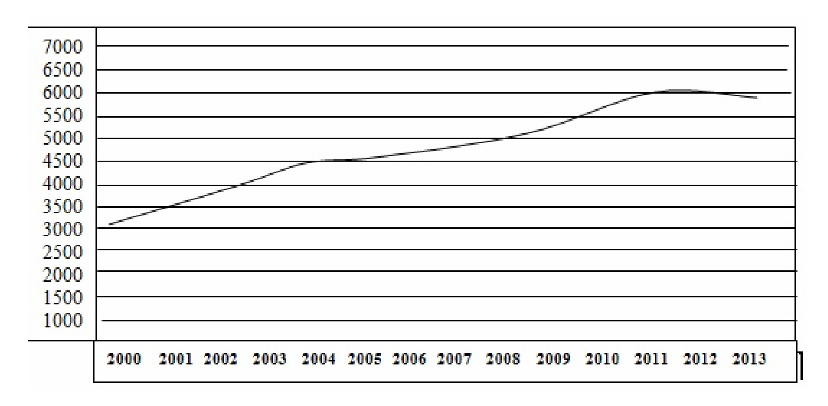
2. د. جواد كاظم البكري،ماقبل الكارثة ..ازمة المنحدر المالي الامريكي2012، اصدارات مركز حمورابي2013، ص76

* تعرض حجم الناتج المحلي الاجمالي في الولايات المتحدة الامريكية لانخفاض واضح خلال عام 2008- 2009 اثر الازمة العالمية لعام 2008

** اي ما يعادل 21% من مجموع الانتاج العالمي استنادا إلى معدل القوة الشرائي

الشكل رقم (2-1) **حجم الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي للمدة**

(2013-2000)



المصدر:

من إعداد الباحثة اعتمادا على بينات الجدول رقم (1-2)

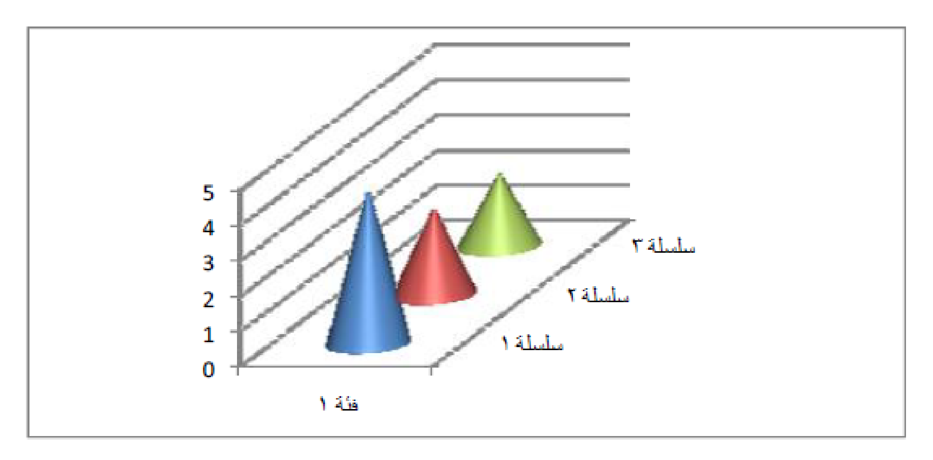
ويمكن تقسيم الناتج القومي الأمريكي إلى مكوناته الحقيقية استناداً إلى القطاعات المكونة لاقتصاد الدولة وهذا الحال ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية كأية دولة أخرى ويمكن استعراضها كما يلي :

حجم القطاعات الاقتصادية الامريكية المساهمة في الاقتصاد الأمريكي

من اجل توضيح مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج القومي الأمريكي كما في الشكل (2-2) يتبين أن الناتج القومي الأمريكي يأتي من ثلاثة قطاعات (الزراعي – الصناعي – وقطاع الخدمات)، إذ يتصدر قطاع الخدمات أعلى نسبه في هذا الناتج والتي بلغت 79.7% "استنادا إلى نظرية التطور التي جاء بها كولاين كلارك فان هذه النسبة تعد مؤشر تقدم وتطور يحسب للولايات المتحدة الامريكية " في الوقت الذي بلغت فيه مساهمة قطاع الصناعة نحو 19.1% والزراعة 1.2%. مع الأخذ بعين الاعتبار الحجم الكبير لحجم الناتج القومي الأمريكي ونسبة مساهمته في الناتج العالمي.

الشكل رقم (2-2)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الأمريكي .



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على

(1) http://ar.wikipedia.org/wiki.12.4.2011.

(2) imf. Worid economic outlook ، septembar 2011،p.196-201 .

(3) http://www.moqatel.com.

أ . قطاع الخدمات: وهو القطاع الذي يشمل كل الأنشطة غير الصناعية والزراعية إذ يعد الاقتصاد الأمريكي من نوع الاقتصاد مابعد الصناعي إذ يساهم قطاع الخدمات بنسبة بلغت 9،79% من إجمالي الناتج المحلي (حسب إحصائيات عام 2012)، إلا أن هذا لايخفي حقيقة مفادها أنها لاتزال تتصدر القوى الصناعية الكبرى في العالم [1] كما يعد قطاع الخدمات الأمريكي من القطاعات المتنوعة والمتجددة وسريعة النمو ويقدم خدمات المعلوماتية، العلمية، القانونية، الترفيهية، التجارية وكذلك الإدارية". [2] وتسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على النشاطات العالمية الأساسية وخاصة في قطاع الخدمات، إذ انها تملك (35) مؤسسة أمريكية من مجموع (100) مؤسسة عالمية تعمل في هذا

---

(1) http://ar.wikipedia.org/wiki.12.4.2011.

(2) imf. Worid economic outlook ،septembar 2011،p.196-201 .

القطاع . حتى بدا ان قانون الأعمال يتأثر وبشكل كبير بالولايات المتحدة الأمريكية من حيث "أساليب الإدارة الحديثة المتبعة في هذا القطاع " [1]

ب . القطاع الصناعي: بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الولايات المتحدة ما يقارب (1،19%) من إجمالي الناتج المحلي فيها عام 2012 [2] فقد حقق الإنتاج الصناعي الأمريكي نجاحاً كبيراً فبلغ حوالي (550) مليار دولار سنوياً *

وهو ما يشكل ضعف إنتاج الصين واليابان والتي احتلت المركز الثاني بعد الولايات المتحدة في هذا المجال وبإنتاج سنوي بلغ حوالي (300) مليار دولار. [3]

كما تحتل الولايات المتحدة موقع الصدارة من حيث صادراتها من الآليات التكنولوجية العالية الدقة التي تصل إلى حوالي (150) مليار دولار سنوياً، إذ تتحكم الشركات الأمريكية عالميا بحوالي 73% من صادرات الصناعة المعلوماتية وحوالي 75% من المبيعات المرتبطة بالصناعات الفضائية وصناعة الطيران المدني والعسكري[4].وتعدّ الولايات المتحدة من الرواد في تصنيع المنتجات الكيمياوية، كما أنها والأولى في إنتاج الكهرباء والطاقة النووية والغاز الطبيعي السائل وغيرها من مصادر الطاقة والمعادن هذا فضلا عن أنها ثالث أكبر دولة منتجة للنفط في العالم [5] .

إن الولايات المتحدة ذات إنتاج ضخم ومتنوع للغاية يكتسح بقوة أسواق العالم، إذ تسيطر فوائض الإنتاج الصناعي الهائلة على مجمل أسواق العالم، لا بل أنها تعدّ الأولى في العالم من حيث التنوع والتطور الصناعي. وهي تقسم إلى ثلاثة أجيال:

---

(1) مكسيم لوفابفر، مصدر سبق ذكره ، ص132.

(2) http://www.moqatel.com

(*) هذا المعدل يشمل الإنتاج بشقيه أي "السلع والخدمات".

(3) غادة محمود ، الولايات المتحدة والنظام العالمي الجديد ، بحث دبلوم في العلاقات الدولية والدبلوماسية ، كلية الحقوق ، جامعة بيروت العربية ، 2005 ، ص11 .

(4) بشير عبد الفتاح، هيلاري كلينتون اعادة صياغة العلاقات الامريكية الصينية، ملف الاهرام الاستراتيجي ، العدد 172، المجلد الخامس عشر ، (القاهرة: مركز الاهرام ، ابريل 2009) ، ص49 .

(5) http://ar.wikipedia.org/wiki.12.4.2011.

1. صناعات الجيل الأول وتشمل صناعات التعدين والنسيج، وركيزتها الأساسية هي طاقة الفحم الحجري.

2. صناعات الجيل الثاني: وتشمل صناعات السيارات والتجهيزات الكهربائية وصناعة المواد الكيميائية، وركيزتها طاقة النفط والكهرباء .

3. صناعات الجيل الثالث: وهي الصناعات التي تتفوق فيها الولايات المتحدة على كل دول العالم والتي تشمل صناعات الطائرات والمراكب الفضائية والأقمار الصناعية والالكترونيات والأسلحة والآلات الدقيقة، وتعدّ التكنولوجيا العالية والطاقة النووية هي ركيزتها الأساسية [(1)].

ج. القطاع الزراعي: على الرغم من أن الزراعة لا تسهم سوى بـ 1.2% من الناتج القومي للبلد [(2)] ولا تشغل سوى 2.7% من الأيادي العاملة الأمريكية (حسب إحصائيات عام 2012). إلا أن الولايات المتحدة الامريكية تعد أكبر مصدر زراعي في العالم وذلك بقيمة تزيد على (50) مليار دولار سنوياً بل أن محاصيلها الزراعية تكفي لإطعام نصف سكان الأرض، وبهذا فإنها مرشحة بان تكون في المستقبل القوة المتحكمة في إنتاج الغذاء في العالم[(3)] ، إذ تتحكم الولايات المتحدة في 9% من صادرات العالم من الذرة و45% من صادرات العالم للصويا، و 24% من صادرات العالم للقمح [(4)]

إن من أهم المؤشرات الدالة على حجم الناتج القومي لأية دولة ماهي إلا نسبة نمو الناتج، والقوى العاملة (إنتاجية العمل) .

1. معدل نمو الناتج القومي: يتضح من الجدول رقم (2-2) الذي يمثل نسبة نمو الناتج الإجمالي القومي الأمريكي خلال المدة (2002-2013) إن معدل نمو في الناتج

---

(1) http://www.achamel.info/Lyceens/cours.php?id=511 .

(2) http;\\www.moqatel.com\openshare\behoth\dwa\modn1\usa\sec05.doc- crt.htm\ 16- 2- 2013.

(3) تشارلي كويمبي، الولايات المتحدة، في (المستقبل العربي)، العدد 349، آذار مارس 2008، ص81 .

(4) http:// www. Aljazeera. Net. 112-9 .

القومي الأمريكي مستويات مرتفعة تراوحت ما بين 9،4% و6،5% في المدة من 1994-2000 و3.5% و4% في عامي 2005 و2006على التوالي. وذلك على ضوء التكاليف العالية التي كان سببها الحرب في العراق وأفغانستان. إلا انه سجل أدنى قيمة له في عام 2010 عندما بلغ نحو 2% وذلك بسبب الأزمة المالية التي مر بها الاقتصاد الامريكي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الناتج القومي الأمريكي كبير جدا وان نسبه 2% قد تعادل العديد من نمو إنتاجها القومي لذلك فانه لا يجب النظر إلى النسبة بشكل مجرد وإنما تقترن بكمية إنتاجها. ثم عاودت هذه النسبة بالارتفاع حتى وصلت إلى أعلى قيمة له والتي بلغت نحو 3.6% في عام 2011 وبمعدل بلغ 2.972 % .

الجدول رقم (2-2)

نسبة نمو الناتج الإجمالي الأمريكي للمدة (2003- 2013)

السنة	النسبة
2003	5،%2
2004	5،%3
2005	5،%3
2006	%4
2007	5،%2
2008	6،%2
2009	8،%2
2010	%2
2011	6،%2
2012	0،%3
2013	*7،%2*
المعدل	9،2

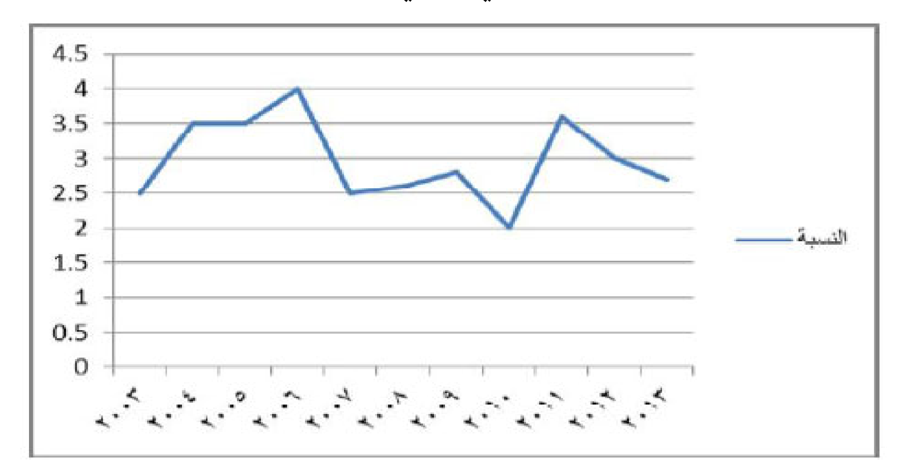
المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على :

1. صندوق النقد الدولي ، والإحصاءات الخاصة لعام 2013.
2. صندوق النقد الدولي ، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي ، ابريل2010، ص295

* من المتوقع أن تستمر هذه النسبة بنفس هذا المعدل للمدة مابين(2014-2016)استنادا إلى التقديرات الصادرة عن صندوق النقد الدولي لعام 2013

(2-3)

نسبة نمو الناتج الإجمالي الأمريكي للمدة (2003- 2013)



المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على بينات الجدول **رقم (2-2)**

2. القوى العاملة: تملك الولايات المتحدة أعلى حجم في (القوى العاملة) في العالم، فقد بلغ مقدار القوة العاملة الأمريكية في عام 2012 نحو 1،154 مليون شخص(بما فيهم العاطلون عن العمل).ويشكل القطاع الحكومي ما نسبته (82،13%) من مجمل العمالة الامريكية اذ يوظف 2،21 مليون[(1)]

وهناك العديد من المؤشرات التي ترتبط بالناتج القومي الإجمالي منها التضخم والبطالة .

أ. **البطالة:** يتبين من الجدول رقم (3-2) إن الاقتصاد الأمريكي كان قد شهد اقل نسبة للبطالة في عام 2006 والتي بلغت نحو 4.6% (3) في الوقت الذي بلغت فيه أعلى نسبها في عام 2010اثر الأزمة الاقتصادية الامريكية إذ بلغت هذه النسبة نحو 10% خلال المدة من (2006- 2012) وبمعدل بلغ 7.27 % وعلى الرغم من هذه النسبة العالية لمؤشر البطالة خلال هذا العام ، إلا أن ذلك لم يؤثر على مستوى معيشة

(1) http: cev.wikipedia. org/wiki. 12.4.2011 .

المواطن الأمريكي بشكل كبير (العاطل عن العمل) وذلك لان الحكومة الامريكية تقوم بمنحهم إعانات بطالة حتى يتمكنوا من الحصول على عمل من اجل الحفاظ على التوازن الاجتماعي في البلد، كما أن الولايات المتحدة تبقي أحيانا جزءا من البطالة بشكل متعمد حتى لا يصل الاقتصاد الأمريكي إلى مرحلة الاستخدام الكامل (وفقا للنظرية الكينزية)* وتسحب هذه البطالة في حالة إعلان الحكومة عن إعلان رغبتها في رفع نسب النمو الاقتصادي في البلد[1]. كما شهدت نسب البطالة في الولايات المتحدة الامريكية تراجعا ملحوظا خلال المدة (2011-2014)، إذ وصلت هذه النسبة إلى نحو 8،6% في عام 2014 وإلى نحو 6% في عام 2015 ، الأمر الذي دل على تعافي الاقتصاد الأمريكي[2]

وقد بلغ إجمالي عدد العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة في بداية الأزمة نحو مليون شخص عاطل، في الوقت الذي بلغ فيه 8،4 مليون 12 مليون شخص عاطل في عام 2012 ونحو 71،3 مليون شخص عاطل في بداية عام 2013[3] .

(*) لنظرية الكينزية : اسس هذه النظرية الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز وتركز على دور القطاعين العام والخاص في الاقتصاد اي الاقتصاد المختلط حيث يختلف كينز مع السوق الحر (دون تدخل الدولة) اي انه مع تدخل الدولة في بعض المجالات.

http://ar.wikipedia.org/wiki/

(1) ينظر : ادريس لكريني، الزعامة الأمريكية في عالم يتغير، مصدر سبق ذكره .

كذلك : سليم كاطع، مقومات القوة الأمريكية واثرها في النظام الدولي، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 42، تشرين الأول ، 2009 ، ص164 .

(2) http;// www.aawsat .com/ details- asp/

(3) Istoiregeo klibit unisie. Blogspot. Com/ 2010. 11.8-30 html.

جدول رقم (3-2)

معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية للمدة (2006 – 2015)

السنة	النسبة %
2006	4.6
2007	1،6
2008	5،6
2009	8،6
2010	10
2011	6،9
2012	9،8
2013	4،7
2014	8،6
2015	6
المعدل	7.2

المصدر : من اعداد الباحثة استناداً إلى المعلومات المنشورة على المواقع الاتية :

(1) Istoiregeo klibit unisie. Blogspot. Com/ 2010. 11.8-30 html.\

(2)http://www.aawsat.com/details.asp?ection.2013.5.10.

(3)http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/dwa/modn1/USA/ seco5. doc-cvt.htm.\

ب. التضخم: هو الارتفاع المتزايد في أسعار السلع والخدمات، سواء كان هـذا الارتفـاع ناتجـاً عـن زيادة كمية النقد، بشكل يجعله اكبر من حجم السلع المتاحـة، أو العكـس أي النـاجم عـن ثبـات الإنتـاج وارتفاع الأسعار، مما سبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، فضلا عن الدور المغذي للتوقعـات التضـخمية[1] وتقـدر نسبة التضخم المقبول بنحو(4%) الأمر الذي لا يمكن عده نذير سوء، ولكن في حالة تجاوز معدل التضخم لهذا المعدل فإن هذا يعني وجود خلل اقتصادي كبير[2] .

(1) http;// www. Alameron.com/ 914 .html .

(2)http;// ar.wikipedia.org / wiki .

ومن خلال الجدول رقم (4-2) فقد سجل مؤشر التضخم في الولايات المتحدة أعلى قيمة له قدرت بنحو(2.9%) عام 2007، ثم شهدت هذه النسب انخفاضا حتى بلغت نحو (1%) في عام 2010 (وهي تعد اقل نسبة وصل اليها مؤشر التضخم) وبمعدل بلغ نحو 1.94 %. [1]

كما أصدر البنك الفيدرالي تقريراً خاصاً بالنمو والتضخم والبطالة وضح فيه ان نسب التضخم الأمريكي، لن تتجاوز ال 2% العام 2015 ، وذلك حسب تقديرات هذا التقرير. [2] وهي ضمن النسب المسموح بها ، اذ لا تشكل هذه النسب خطرا على الاقتصاد الأمريكي بل على العكس من ذلك فهي تعد عاملا داعما له .

---

(1)Arabic.euronews-com/2012.9.14/USAand-eurozan-inflation-rise-in-august.

(2)Arabic .euronews.com / 2012.8.15/ 45- industrial – output- rises .

الجدول رقم (4-2)

نسبه التضخم في الولايات المتحدة للمدة (2006-2015)

السنة	النسب ٪
2006	3،%2
2007	9،%2
2008	2،%2
2009	1،%1
2010	%1
2011	%2
2012	%2
2013	6،9-1،%1
2014	6،0-1،%2
2015	8،%2-1

المصدر :

من أعداد الباحثة استناداً إلى الإحصاءات والتقديرات الصادة عن :

1. **إحصاءات البنك الفيدرالي الأمريكي لعام 2012 ،**

2. **صندوق النقد الدولي ،التقرير السنوي ، 2011 ، ص210 ، والمنشورة على الموقع :**

p.196-201،September 2011،worid economic outlook،Imf

ثالثاً : نصيب دخل الفرد

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية في توليفتها الاقتصادية الفردية خاصية الجمع بين الحجم الكلي للناتج الإجمالي المحلي وحصة الفرد الكبيرة منه، مما أدى إلى عجز العديد من القوى الاقتصادية الأخرى حتى عن الاقتراب من مستوى الولايات المتحدة في هذا المجال[1] وعليه يعدّ دخل الفرد الأمريكي إذا ماقورن مع الدول الغنية الأخرى في العالم مرتفع جداً، إذ وصل متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة استنادا إلى الجدول

(1) زيبيغينو بريجنسكي، مصدر سابق، ص69-70.

رقم (5-2) إلى نحو 42 ألف دولار في عام 2005 وهي اقل قيمة له، الأمر الذي جعلها الدولة الأولى في العالم من حيث الاستهلاك الفردي الذي بلغ حوالي 67% من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي [1] كما أشارت الإحصائيات الصادرة عن البنك الدولي إلى أن نصيب الفرد الأمريكي من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة كان قد بلغ في عام 2006 (45.594) ألف دولار [2] .

وقد استمر مؤشر نصيب الفرد الأمريكي من الدخل القومي في الولايات المتحدة بالارتفاع الملحوظ حتى وصل إلى أعلى قيمة له في عام 2012 حيث قدر بنحو (50.610) ألف دولار[3] وبمعدل بلغ 46.893 ألف دولار .

الجدول رقم (5-2)

نصيب الفرد الأمريكي من إجمالي الدخل القومي (بالأسعار الجارية للدولار) للمدة من (2005-2012)

الدولة	2005	2008	2009*	2010	2011	2012
الولايات المتحدة الأمريكية	42	320،47	390،45	220،47	820،48	610،50

المصدر : من إعداد الباحثة: اعتماداً على البيانات الصادرة عن البنك الدولي (2008-2012)، المنشورة على الموقع data albank aldawli.org.

* لقد تعرض مستوى الدخل الفردي في معظم الدول ومن ضمنها الولايات المتحدة الامريكية إلى الانخفاض في عام 2009 نتيجة للازمة المالية العالمية التي شهدها العالم عام 2008 .

رابعاً: رأس المال الثابت والاستثمارات

الاستثمار يشير إلى التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولمدة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم وذلك مع

(1)محمد عبد الشفيع عيسى، المواقع الراهنة للقوى في النظام الاقتصادي العالمي، قراءة في التقارير الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، يوليو 2008، ص56.

(2) http://ar.wikipedia.org/wiki.2012.3.10.

(3)http://data.albank aldawli.org/indicator/NY.GAP.PCAP.PP.CD.

توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هـذه التـدفقات، وباختصـار فإن الاستثمار يشير إلى التضحية المؤقتة بأموال حالية من اجل أموال مستقبلية .[1]

لقد تحول التدفق المالي أبان عقد التسعينات إلى عنصر ثابت في الاقتصـاد الأمـريكي، إذ تصـاعدت وتيرته من (88) بليـون دولار عـام 1990 إلى (865) بليـون حتـى عـام 2001 وذلـك نتيجـة لتمتـع الولايـات المتحدة بمنظومة اقتصادية استطاعت امتصاص الربح العالمي[2] كما شكّل رأس المـال الأمـريكي مـا نسـبته 40% من حجم رأس المال العالمي المتحرك والمتداول، إذ احتلت الولايات المتحدة المرتبـة الأولى بـين الـدول المصدّرة للمال في العالم[3] كما أنها تعدّ الأولى عالمياً من حيث عدد الأغنياء الذين يملكون ثروة تقدر بـأكثر من مليار دولار وذلك حسب آخر الإحصائيات الامريكية[4]

فقد سجلت هذه الاستثمارات أدنى قيمة لها في عام 2003 إذ بلغت نحو 96 مليـار دولار وبمعـدل زيادة عن السنوات السابقة بلغت نسبته 62%[5] ، في الوقت الـذي بلغـت فيـه أعـلى قيمـة لهـا في عـام 2013 حين بلغت نحو235.867 تريليون دولار[6] .

---

(1) http://www.miciq.com/index.php/2013-02-23-07-40-51/2013-02-23-07-41-33/1756-2011-10-26-16-57-11.html .

(2) إيمانويل تود، مابعد الامبراطورية..، ترجمة: محمد زكريا إسماعيل، ط1، دار الساقي، 2003، ص120 .

(3) جوزيف تاي، تناقض القوة الأمريكية، ترجمة: حسين باكير، (نيويـورك، 2002)، ص41؛.كـذلك : حيـدرعلي حسـين ، مصدر سبق ذكره، ص196.

(4) بشير عبد الفتاح، مصدر سابق، ص48.

(5) http://www.ahewar.org/debat/show-art.asp?aid=48238/11.5.2003.

(6) Arabic.people.com.cn/32966/204032/705430/7861774.html.2012.71 .

*تم اعتماد بيانات البنك الدولي حول تكوين رأس المال الذي يتكـون مـن مجمـل النفقـات عـلى زيـادة الاصـول الثابته للاقتصاد مضافا اليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات ، وحيث ان الاستثمار يشير الى تكوين راس المال الثابت مضافا اليه التغير في المخزون ولما كان البك الدولي قد اعتمد التغير المخزوني كاحد بنود احتسـاب تكـوين راس المال لذلك تم اعتماد هذه البيانات لتحل محل الاستثمار المحلي الامريكي .

إن الاستثمار الأمريكي يضم كل من الاستثمار المحلي* والاستثمار الأجنبي فبالنسبة للاستثمار المحلي فقد بلغت قيمته في عام 2010 (2.843) وقد ازداد معدل الاستثمار المحلي في الولايات المتحدة بوتيرة متصاعدة في المدة 2011، 2012، 2013 حيث بلغ (32.326، 2.948 ، 157.2) على التوالي. وجاء هذا الارتفاع الكبير نتيجة انتعاش الاقتصاد الأمريكي بعد الأزمة المالية لعام 2010.

ويتبين من الجدول رقم (6-2) إن نسبة نمو إجمالي تكوين رأس المال في الولايات المتحدة الامريكية من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي قد بلغت (19، 19 ، 20 ، 20%) للسنوات الواردة في الجدول أعلاه على التوالي، وهذه النسب تشكل نسبة كبيرة نظرا لضخامة حجم الناتج المحلي الأمريكي وقد ظهرت نتائج هذه النسب على إجمالي الناتج المحلي الأمريكي إذ بلغ في عام 2013(768) تريليون دولار* .

الجدول رقم (6-2)

نسب نمو أجمالي تكوين رأس المال في الولايات المتحدة الأمريكية خلال المدة من (2010-2013)

إجمالي تكوين رأس المال	2010	2011	2012	2013
الاستثمار المحلي الأمريكي	2.843	2.948	2.948	157.2
نسبة تكوين رأس المال من الناتج القومي	19%	19%	20%	20%
معدل نمو تكوين رأس المال	9.5	2.9	6.1	3.0

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على :

البيانات الصادرة عن البنك الدولي لعام 2014 ، والمنشورة على الموقع :

http:// data.albankaldawli.org/indicator/ny.gdp.mktp.cd.13/12/2014

وقد حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على تصدرها لقائمة أكبر الدول حول العالم اجتذاباً للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2010 وبقيمة بلغت 228 مليار دولار

وتليها في ذلك الصين بالمركز الثاني بقيمة 6،1 مليار دولار ومن ثم هونغ كونغ وبلجيكا والبرازيل وألمانيا والمملكة المتحدة وروسيا [1] كما سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبة زيادته 17% في عام 2011 واستمرت في تسجيل هذا المعدل من الزيادة خلال عام 2012. إذ بلغت التدفقات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2011 حوالي 509،1 تريليون دولار وبنسبة زيادة 28% عن المستوى المسجل في عام 2009، وذلك وفقاً للتقرير الصادر عن "منظمة الأونكتاد التابعة لهيئة الأمم المتحدة". كما أفاد التقرير الصادر عن هذه المنظمة بأن تلك الاستثمارات الأجنبية المتوجهة إلى الولايات المتحدة كانت قد زادت خلال عام 2012 بمعدل بلغ 1،6 تريليون دولار [2] وبهذا أصبحت الولايات المتحدة هي الأولى عالمياً في مجال تلقيها للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتليها في ذلك الصين وبمعدل بلغ 121مليار دولار [3] ، إذ شكلت تلك الاستثمارات نحو 12.9% من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي في نفس العام وبقيمة بلغت 2.824 تريليون دولار[4] وتتشكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الولايات المتحدة الامريكية من الاستثمارات الصينية والأوربية ، إذ سجلت الاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة نمواً سنوياً بنسبة بلغت 53% خلال المدة(2005-2010) وبمجموع وصل إلى (6) مليارات دولار خلال هذه المدة [5] .

وتم توقيع عقود استثمار بين كل من الولايات المتحدة والصين بقيمة 3.4 مليار دولار بين الشركات التي شاركت في الدورة الثانية لمنتدى مدن الولايات المتحدة- الصين حول التعاون الاقتصادي والاستثماري لعام 2010 التي كان عددها 85 شركة أتت من 21 مدينة صينية و20 مدينة أمريكية .

---

(1)مؤشر الاستثمار الأجنبي لعام 2010 استناداً إلى التقرير الخاص بالاستثمار العالمي لعام 2011، ص8.

(2) http://www.alarabiya.net/articles/2012/1/25/190407.html.

(3) http://www.alittihad.ae/mobile/details.php?id=67632@Y=2013.

(4) http:Arabic.people.com.cn/31659/1065057.html.2012.7.4

(5) http:Arabic.people.com.cn/31659/1065057.html.2012.7.4 .

إذ أعلنت أربع شركات صينية من بين هذه الشركات عن مشاريعها الاستثمارية في الولايات المتحدة والتي بلغت قيمتها 70 مليون دولار. إذ استلمت الولايات المتحدة في عام 2010 حوالي 1.39 مليار دولار من الاستثمارات الصينية [1] .

أما بالنسبة لدول الاتحاد الأوربي، فقد استثمرت مايقارب (113) مليار يورو في الولايات المتحدة في عام2007 بعد أن كان لايتجاوز الـ 79 مليار يورو في عام 2006 [2] ثم بلغت تلك الاستثمارات في عام 2008 نحو (121.4) بليون يورو وبزيادة بلغت (8.4) مليارات يورو [3]إلا أن الأزمة المالية العالمية لعام 2008 كانت قد تسببت في انخفاض معدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام وبواقع بلغ 37% في عام 2009 عن العام الذي سبقه، غير أن حجم الاستثمارات الموجهة إلى الولايات المتحدة بقيت هي الأعلى على المستوى العالمي . [4]

خامساً: الدولار الأمريكي

تتمتع الولايات المتحدة بـ"امتياز الدولار" كعملة نقدية تعدّ مرجعاً للاقتصاد العالمي حسب اتفاقية بريتون وودز التي اقتضت بان يكون الدولار هو العملة الرئيسية للمبادلات التجارية الدولية ، وان قوة الدولار تستمد من القوة الدولية والقانونية المبنية على مبادئ هذه الاتفاقية.

مصادر دعم الدولار:

أ. يعد البنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة هو المسؤول عن توجيه السياسة النقدية بهدف تحقيق الاستخدام الكامل ومحاربة التضخم . الأمر الذي يؤدي إلى خلق تعاون بين السلطات النقدية على الرغم من استقلاليتها مع السلطات السياسية وبالشكل الذي يقود إلى تمكين السلطات السياسية لاستخدام النقد كسلاح اقتصادي [5]

---

(1) http://www.alukah.net/culture/1085/36179.22.11.2011 .

(2)http://www.lahona.com/show-new.aspx?nid:126116@pg=18.

(3) مؤشر الاستثمار الأجنبي لعام 2010 استناداً إلى التقرير الخاص بالاستثمار العالمي لعام 2011، صادر عن ص9.

(4) Arabic.people.com.cn/32966/204032/705430/7861774.html.2012.71.

(5) مكسيم لوفبفر ، مصدر سبق ذكره ، ص135 .

ب . يستمد الدولار قوته من مصادر أخرى فضلاً عـن بنـك الاحتيـاط الفيـدرالي مثـل الـدعم الـذي يقدمه له مساهمة قطاعي لزراعة والصناعة. إذ تعد الولايات المتحدة من أضخم منتجـي المـواد الغذائيـة عالمياً، وهي أيضاً من أكبر الدول الصناعية في العالم في ذات الوقت، فقد أصـبحت الولايـات المتحـدة تنـتج 25% من حجم الناتج الإجمالي العالمي وتشارك بنسبة بلغت 20% من حجم التجارة العالمية [1].

أهمية الدولار في قوة الاقتصاد الأمريكي

من الأمور التي لا تقبل الشك أهمية ودور الـدولار في دعـم الاقتصـاد الأمـريكي ، وهـذا مـا يبـدو واضحا من خلال المؤشرات الآتية :

أ. عندما يكون الدولار منخفض السعر ومعدلات الفائدة متدنيـة، فـإن هـذا الوضـع يشـجع عـلى زيادة الصادرات وفي نفس الوقت لايرفع من أسعار المستوردات من موارد الطاقة والمـواد الأوليـة المحـررة بالدولار وبشكل واسع.

ب. عندما يكون الدولار قوياً ومعدلات الفائدة عالية تكون قـوة الـدولار المترافقـة مـع معـدلات الفائدة العالية عاملاً مساعداً في جذب الرساميل الضرورية لتمويل حالات العجز.

ج. يتم اعتماد الدولار كعملة عالمية حسب اتفاقية بريتون وودز التي تنص على أن الدولار عملـة عالمية وان الولايات المتحدة ملزمة بإصداره من اجل تغطية الفعاليات الاقتصادية العالمية، فعلى الرغم من التطور الذي تشهده العملة الأوربية الموحدة "اليورو"، إلا أن الدولار يبقى يشكل النقـد العـالمي الأول[2] ، وهذا مايبدو واضحاً من خلال العديد من المؤشرات وهي:

- استعمال الدولار في التدفق التجـاري العـالمي 40% في حـين لايتجـاوز اسـتخدام اليـورو في هـذا المجال نسبة تتراوح مابين 10-15% منه.

---

(1) د.حيدرعلي حسين، مصدر سبق ذكره ، ص200

(2) د. حيدر علي حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص136- 137 .

- يمثل الدولار حوالي ثلثي احتياط العملات الصعبة في البنوك المركزية في الوقت الذي يشكل فيه اليورو نسبة بلغت أقل من 20% من هذه الاحتياطات[1] وعليه يعدّ الدولار هو العملة الأجنبية الأولى من احتياطي العملات الأجنبية في الدول الأخرى.[2]

ومن المؤكد أن عملية إغراق العالم بالدولار الأمريكي لم تكن خارج الحسابات الأمريكية للتحكم بالعالم اقتصادياً. فالصين رغم قوتها الاقتصادية لايمكنها تجاهل قوة الدولار وأضحى اقتصادها يتأثر بصعوده ونزوله رغم أن عملتها هي اليوان الصيني. لذلك نراها تبذل جهودها للمحافظة على الخزين الاحتياطي من العملة الصعبة الدولار. وهي وحدها تملك أكبر احتياطي نقدي من الدولار يقدر ب(2 تريليون دولار) حتى عام 2008 وهو ما يربو على ثلثي إجمالي الناتج السنوي للصين آنذاك. لذا فمن مصلحتها عدم تقويض الدولار لأن ذلك يعرض احتياطيها للدمار[3]

إن الولايات المتحدة استطاعت توظيف مسألة هبوط قيمة الدولار نتيجة الأزمات المالية التي مرّ بها "الاقتصاد العالمي بشكل عام والأمريكي بشكل خاص" وبشكل إيجابي باعتبارها هي المتمكنة من السيطرة على الاقتصاد الدولي من خلال كونها مركز إصدار العملة العالمية التي يستند عليها هذا الاقتصاد وبشكل أساسي وهي الدولار. إذ اتجهت أموال العالم كلها نحو الولايات المتحدة، وعمدت المصارف والمستثمرون سواء كانوا مؤسسات أم أفراد على شراء الدولار مما مكّنه من الاحتفاظ بسعر صرف مرتفع[4]وعليه سيظل الدولار مهيمنا في إطار التجارة الدولية والمدفوعات وتدفقات رؤوس الأموال مستندا في ذلك على أسواق مالية امنه وذات تشريعات جيدة كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية،وستحافظ الشركات الامريكية على تفوقها في مجال الأعمال

(1) محمد سعدوني، الوحدة النقدية الاوربية واشكالية اليورو، النشرة المصرفية العربية ، العدد 2، صندوق النقد العربي ، 2008، ص 22 .

(2) تشارلي كويمبي، الولايات المتحدة الأمريكية، في المستقبل العربي، العدد 349، آذار/ مارس، 2008.

(3)د.وائل محمد إسماعيل، التغير في النظام الدولي، مصدر سبق ذكره ، ص180 .

(4) بطرس عازار، الولايات المتحدة بين الأحادية وتعدد الأقطاب "العراق أنموذجاً للمدة 1992-2005"، مصدر سبق ذكره، ص41.

رغم قلق البعض، كما سيستمر المدراء في العالم اجمع في السعي لامتلاك السندات واسهم الشركات الامريكية على الرغم من تأرجح الطلب الأجنبي الخاص. إذ أن النمو السريع للثروة المالية العالمية ستسمح بزيادة نسبة الأصول الامريكية المملوكة من قبل الأجانب.أما بالنسبة إلى المصارف المركزية الأجنبية فسوف تبقى سندات الخزينة الامريكية والودائع مع الفوائد المصرفية المرتفعة في المستقبل المنظور أهم مصدر للاحتياطات السائلة [1] .

المطلب الثاني:

المقوم التكنولوجي والعلمي والعسكري الأمريكي

لقد وظّفت الولايات المتحدة الأمريكية جهودها من أجل الحفاظ على المكانة التي أحرزتها بعد انتهاء الحرب الباردة وذلك عبر وسائل عديدة تتقدمها الوسائل العسكرية والعلمية والتكنولوجية، إذ عمدت الولايات المتحدة إلى عملية إعادة انتشار في إطار دولي إلى جانب اهتمامها بزيادة درجات تفوقها التكنولوجي والعلمي الذي أفرزته ثورة المعلومات في البيئة الدولية الجديدة.

وانطلاقاً مما سبق سيتناول هذا المطلب جوانب القوة والتفوق الأمريكي في كل من الجانب التكنولوجي والعلمي والعسكري مما جعلها تعدّ الدولة الأولى في هذه المجالات إلى جانب تفوقها السياسي والاقتصادي، من خلال ثلاث محاور وهي المقوم التكنولوجي أولا، والمقوم العلمي ثانياً، في حين أن المحور الثالث سيتناول المقوم العسكري.

أولا: المقوم التكنولوجي

لقد أصبحت القدرة التكنولوجية من أهم معايير القوة إذ أن الصناعات المستقبلية هي صناعات المادة الرمادية والتي تتضمن " المايكرو- اليكترونيك، البايو- تكنولوجيات،برامج الكومبيوتر، والرقائق المعلوماتية والروبوتات، والاتصالات. ولاجل ذلك تمارس تقنية المعلومات دور التغيير في الحقبة الجديدة من السياسة العالمية ، اذ انها

---

(1) فنسان الغريب،مازق الامبراطورية الامريكية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط1،اذار\ مارس 2008 ،ص233-234 .

تدفع بعملية الإصلاح والعولمة نحو الأمام وتشكل أهمية متزايدة للقوة القومية ومـن ثـم تعيـد تشـكيل العلاقة بين السياسة والقوة بصيغة جديدة [1]

وبالنسـبة للولايـات المتحـدة الأمريكيـة فإنهـا تتصـدر قائمـة الـدول التـي دخلـت في عصر ثـورة المعلوماتيه في ريادتها لتكنولوجيا المعلومات في المجالين المدني والعسكري وفي ميدان الاتصـالات والفضـاء. وهذا التقدم الذي حققته الولايات المتحدة في مجال التكنولوجيا هو نتيجة لتوظيفها الصحيح لإمكانياتهـا التي خرجت بها بعد الحرب العالمية الثانية وقد وظفت جهدها من اجـل الحفـاظ عـلى هـذه المكانـه في البيئة الدولية عبر وسائل عديدة تتقدمها الوسائل التكنولوجية والعلمية فضلا عن العسكرية والاقتصادية. وقد ازداد الاهتمام بالتقدم التكنولوجي والعلمـي بعـد الحـرب البـاردة [2] إذ أنهـا تعـد الدولـة الأسرع في مجالي الابتكار واسـتغلال التقنيـات التكنولوجيـة الحديثـة، كـما أنهـا تمتلـك نظامـا للعلـوم والتكنولوجيـا والبحوث لايضاهيه أي نظام آخر في العالم مما أعطى القيادة التكنولوجية في العالم إلى الولايات المتحـدة الأمريكية وبلا منافس [3] وقد بدا هذا الأمر واضحاً من خلال العديد من المؤشرات وهي :

أ- تميزت الولايات المتحدة بارتفاع نسبة الاستثمار الأمريكي في عمليـات البحـث والتطـوير ، فقـد خصصت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من (168) مليار دولار لعام 2011 من دخلها الصافي في مجالات البحث العلمي أي حوالي (32%) من مجمل مـا ينفقـه العـالم للحفـاظ عـلى مكانتهـا المتقدمـة في المجـال العلمي*

---

(1) سـيف نصرت توفيـق الهرمـزي ، ،مقتربـات القـوة الذكيـة كاليـة مـن اليـات التغيـير الـدولي(الولايـات المتحـدة الامريكيــة انموذجــا)،اطروحــة دكتــوراه غــير منشــورة،جامعة النهرين،كليــة العلــوم السياســية،2014،، ص113

(2) بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة "معالم هيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين" في العرب والعولمة والمستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 229، بيروت، 1998، ص213.

(*) لقد قدر إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوربي عـلى البحـث والتطـوير بمـا يقـارب 417 بليـون دولار لعام2011 وهو ما يتجاوز ثلاثة أرباع إجمالي الإنفاق العـالمي بـأسره عـلى البحـث العلمـي، إذ تـأتي اليابـان بعـد الولايات المتحدة بـ130 بليون دولار أي ما يوازي أكثر من 24% من إنفاق دول العـالم ثـم تـأتي بعـد ذلـك ترتيـب دول

ب - احتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى في مجال الصناعات المعتمدة على درجة عالية من التكنولوجيا "الالكترونيات" وبنسبة بلغت 40% من مجمل الصناعات العالمية مقابل 27% لليابان [1].

ج) تهيمن الولايات المتحدة أيضاً على إنتاج البرامجيات وتطويرها، إذ انها عدّت أكبر منتج للبرامجيات في العالم ، فقد تجاوز انتاجها 40%من الانتاج العالمي في هذا المجال ، يليها في ذلك كل من دول الاتحاد الأوربي وآسيا واليابان. وبنسب بلغت 23% و 18% على التوالي في عام2010. [2]

د- أصبحت الولايات المتحدة الأولى عالمياً وباعتراف أكبر منافسيها من حيث التطور العلمي والتكنولوجي خصوصاً بعد هيمنتها شبه المطلقة على ميدان الفضاء الخارجي والذكاء الاصطناعي، والحاسبات الفائقة الذكاء ومستويات التطور التقني في مختلف مجالات الحياة المدنية الأخرى [3] إذ أنها تحظى بالنصيب الأكبر في الاستثمارات العالمية في مجال الكومبيوتر والتكنولوجيا المعلوماتية، وتستوعب 40% من الاستثمارات في هذا القطاع وأصبحت تسيطر على مواقع شبكة الانترنيت العالمية [4] كما أنها تحتل مركز الصدارة في إنتاج الحواسيب وبنسبة بلغت نحو 45% من العالم في عام 2012.

العالم المتقدم: المانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وكندا" ليكون مجموع ما تنفقه الدول السبع أكثر من 420 بليون دولار. وفي هذه الدول السبع مليوني و265 الف باحث يمثلون أكثر من 66% من مجموع الباحثين في العالم ويكلف كل باحث منهم حوالي 185 الف دولار في السنة. المصدر : د.فهد العرابي الحارثي، أزمة البحث العلمي والتنمية ، على الموقع http://www .Star Times .com/ f.aspx?t=3268290.

(1) عدنان العزي، المشهد الاستراتيجي الدولي بعد 11 ايلول 2001، مقالات استراتيجية مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد32، 2001، ص31.

(2)احمد ثابت، مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي ، "دور القوة والتوازن الدولي الجديد"،مجلة السياسة الدولية،القاهرة ،العدد171،يناير2008، على موقع الاهرام

(3) رأفت رضوان، موقع الوطن العربي على خريطة العالم الجديد، مجلة قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد 12، السنة الثانية، نوفمبر 2001، ص21.

(4) ديفيد جومبرت، الحرية والقوة في عصر المعلومات،في : الدور المتغير للمعلومات في الحرب ، مجلة دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي،العدد 53،2004، ص12

ويعادل سوقها من أجهزة الحواسيب الصغيرة (اللاب توب) حوالي 36% من حجم السوق العـالمي [1] ومـن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة تسعى وبشكل مستمر إلى تطوير قدراتها في هذا المجال حتى أصـبحت الدولة رقم واحد في العالم في امتلاكها لكل مقومات العلم وإمكانيات توظيف التكنولوجيا الحديثة في بناء قوتها الاقتصادية والعسكرية [2] .

هـ- حافظت عـلى موقـع الصـدارة في ميـدان صـناعات المعـدات الثقيلـة كالمكـائن المعقـدة ذات الكفـاءة التكنولوجيـة المتطـورة "كالطـائرات والكيميائيـات الصـناعية والزراعيـة والمحركـات والتوربينـات والآلات المكتبية والإحصائية، في حين احتلت المركز الثاني في صادرات الأدوات الكهربائية والمواد البلاستيكية والعقاقير الطبية [3] .

ويأتي هذا الاهتمام في إطار إدراك الولايات المتحدة لأهمية التكنولوجيـا الحديثـة باعتبارهـا أحـد أهم عناصر القوة التي تساهم في خلق مزيد من فرص الترابط العالمي [4] .

إن هذه المؤشرات تعد إشارة واضحة إلى أن السيادة الامريكية التكنولوجية غـير متوقعـة الـزوال في الأمد القريب لما تملكه من مؤهلات ساعدتها عـلى تنفيـذ جميـع أبعـاد الـدور الاسـتراتيجي العـالمي في صورة شاملة وقوية .

ثانيا: المقوم العلمي للولايات المتحدة الامريكية

أما على الجانب العلمي يلاحظ بأن الفوارق المعرفيـة تظهـر بـين دول وأخـرى في مجال الإنفاق على قطاع البحث والتطوير الذي ترتبط به الابتكارات والاختراعات ارتباطاً مباشراً في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يشكل هذا القطاع نحو 30% من الناتج المحـلي الإجـمالي وتتلقـى الشركـات مسـاعدات مهمـة في هـذا المجـال مـن الجامعـات الكـبرى

(1) صحيفة الشرق الاوسط،25 اكتوبر، 2007

(2) صاموئيل جيه باليسانور، المشروع العالمي للتكامل، ترجمة: حسام حسـني بـدار، مجلـة الثقافـة العالميـة، المجلـس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 125، فبراير 2009، ص30.

(3) سليم كاطع ، مصدر سبق ذكره ، ص165

(4) بريجينيسكي ، الاختيار السيطرة على العالم ام قيادة العالم ، مصدر سبق ذكره ، ص112 .

مثل هارفارد أو MIT[1] ويبلغ عدد براءات الاختراع السنوية في الولايات المتحدة 30 من أصل كل ألف نسمة ولايصل هذا العدد إلى النصف في أوربا. لقد بات النمو الاقتصادي للدول مرتبطا بالمعرفة حتى أن الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون بنفسه كان يقوم بمراقبة قيمة الاستثمارات في قطاع البحث والتطوير r&d (research and development) وهناك أكثر من مليون باحث اميريكي ، ووصل عدد براءات الاختراع إلى 80.000 في عام 2007 وهو ما يفوق دول العالم مجتمعة.[2]

لقد بلغ الإنفاق الأمريكي على الأبحاث العلمية وتطبيقاتها التكنولوجية حوالي (9) مليارات دولار في عام2001، في حين بلغ في أوربا حوالي ثلاثة مليارات دولار ومليار في باقي دول العالم مما يجعل تحقيق التقارب في الأمد القصير فيما بينها وبين الولايات المتحدة أمراً مستبعداً[3] وتتفوق الولايات المتحدة على باقي دول العالم في الإنفاق على التعليم العالي الذي يعد نجاحاً اقتصادياً للولايات المتحدة فهي تنفق على التعليم ضعف إنفاق فرنسا وألمانيا واليابان.[4] ، هذا فضلاً عن حصول مواطني الولايات المتحدة على أكبر عدد من جوائز نوبل، كما أن معدل النشر العلمي فيها

أعلى من أي دولة أخرى وهو ما يعزز القوة الصلدة والناعمة للولايات المتحدة الأمريكية[5]. وتقوم هذه الجامعات بتزويد الولايات المتحدة الأمريكية المعرفة التكنولوجية اللازمة للحفاظ على التفوق الاقتصادي والعسكري عبر زيادة منتجات

---

(1) لمى محمد ترو، الهيمنة في الاقتصاد العالمي ، بحث دبلوم في العلاقت الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بيروت العربية ، 2006، ص16-17.

(2) عمرو عبد العاطي ، اللاقطبية وتحولات النظام الدولي تهدد الهيمنة الأمريكة ، مجلة السياسة الدولة ، على الموقع: http://www.siyassa.org.eg/newscontent/5/25/157/1/20 .

(3) سجيتي دولارماني، الاقتصاد الأمريكي الجميل والقبيح، من الامبراطورية الأمريكية وصفحات من الماضي والحاضر، ج3، مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2002، ص328.

(4) Joseph S. Nye، The future of American power، Foreign Affairs، Nov./Dec. 2010، Vol.89، Issue.5

(5) Joseph S. Nye ،The future of American power.p.6

المستقبل وصناعاته، ورفد التراكم المحلي لرأس المال البشري من خلال تحفيزها لأساتذة ممتازين ومهندسين ومبادرين خلاّقين المتواجدين في كل أرجاء العالم على الهجرة إليها من أجل تفعيل طاقاتهم التعليمية والاقتصادية الكامنة وتحويلها إلى واقع ملموس. (1)

وتساهم عدة أطراف في توفير هذه الموارد المالية المرصودة لهذا الجانب والتي منها (القطاع الخاص والمؤسسات الصناعية ، الجامعات ومعاهد البحث، فضلا عن الدولة).(2)

إن هذه المؤشرات وغيرها ماهي إلا إشارة واضحة إلى ان السيادة الأمريكية "التكنولوجية" غير متوقعة الزوال في الأمد القريب لما تملكه مؤهلات ساعدتها على تنفيذ جميع أبعاد الدور الاستراتيجي العالمي في صورة شاملة وقوية. إذ تنفق الولايات المتحدة الامريكية على التعليم العالي نسبة من إجمالي ناتجها المحلي تساوي ما تنفقه كل من فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة مجتمعة، كما أن الأمريكيين عالميا هم الأكثر فوزا بجوائز نوبل، والأكثر نشرا للدراسات العلمية في المجلت العلمية المحكمة (وهم في ذلك ثلاثة أضعاف الصينيين) ، ومما يعزز هذه الانجازات قوة الدولة الاقتصادية وقوتها الناعمة معا. (3)

ثالثاً: المقوم العسكري

تعد الولايات المتحدة الأمريكية في المجال العسكري قوة لايمكن مساواتها مع أي دولة أخرى وهذا يوفر لها إمكانية الاحتفاظ بمركز مؤثر في السياسة الدولية. فقد اعتمدت السياسة الأمريكية على ركن أساس هو القوة العسكرية يعدها أداة أساسية للحفاظ على التفوق الأمريكي، فالقوة العسكرية الهائلة والقدرات العسكرية الضخمة التي تحظى بها وفرت لها إمكانية الاحتفاظ بتوازن معقول بين متطلبات بقائها داخل النظام الدولي

---

(1) سجيتي دولارمافي ، مصدر سبق ذكره، ص 331

(2) http://jilali pro.blogspot.n1.8.9.2012 .

(3) جوزيف ناي وهيلاري كلينتون وتيم دون ، مستقبل القوة الامريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص16-17 .

وعلى رأس النظام الرأسمالي والضامن الأكيد للسلام العالمي [1].وسيتم استعراض المقوم العسكري للولايات المتحدة الامريكية من خلال تقسيمه إلى المحاور الآتية:

1. مقومات التفوق العسكري الأمريكي

أ. إستراتيجية الأمن القومي: لابد من الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة لاتستخدم رسمياً مصطلح المذهب أو العقيدة العسكرية. وإنما تستبدله بمصطلح: إستراتيجية الأمن القومي وهو مفهوم يتسم بالشفافية أو المطاطية وهو مايعني حماية مصالح أمريكا الموجودة في الخارج وحماية حلفائها في أوربا وإسرائيل [2] .

وعليه فقد سعت هذه الإستراتيجية (والتي سبق أن تم الإشارة إليها في المنظور الاستراتيجي الأمريكي في الفصل الأول) وبشكل دائم إلى جعل استعمال القوات المسلحة متوافقاً مع مصالح الولايات المتحدة الأمنية والسياسية وهذا مايمكن ملاحظاته وبوضوح شديد في أدبيات التفكير الاستراتيجي الأمريكي، إذ أصبح التوجه العسكري يشكّل الوسيلة الأساسية في السياسة الأمريكية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية الجديدة وتضمن بقائها متفوقة بشكل انفرادي من خلال عدم سماحها بظهور قوى دولية جديدة تنافس مكانتها، لكن هذا الأمر لايعني عدم اللجوء أحياناً إلى الوسائل الأخرى غير العسكرية (الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية). [3]

كما شكّل مبدأ الدفاع عن الولايات المتحدة الأولوية العسكرية الأولى بعد أحداث أيلول/2001، إذ ان الجيوش الأمريكية التي كانت مبنية بهدف ردع الجيش أثناء الحرب الباردة عليها أن تتحول لتركّز أكثر على كيفية اعتداء العدو بدلاً من التركيز على مكان وتوقيت الاعتداء [4]

---

(1) بول كندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط1، 1998 ، ص312.

(2) محاضرات للدكتور نزار الحيالي، ألقيت على طلبة الدكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، لعام 2012.

(3) غسان الغريب، مآزق الامبراطورية الأمريكية، ط1، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص202-203.

(4) غالب زيدان، الاستراتيجية الأمريكية في ظل المحافظين الجدد، دبلوم في العلاقات الدولية والدبلوماسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، 2004-2005، ص73.

ب. المؤسسة العسكرية:

لقد وصل التعداد النشط للقوات المسلحة في عام 2008 إلى (1.483.800) حسب الإحصائيات الأخيرة لوزارة الدفاع الامريكية وهم موظفين في الخدمة الفعلية. في الوقت الذي يصعد احتياطي الحرس الوطني بإجمالي عدد القوات إلى (2.3) مليون فرد، هذا فضلاً عن أن وزارة الدفاع الأمريكية تقوم بتوظيف (700.000) من المدنيين "باستثناء المقاولين". [1]

ج. القدرات العسكرية: وتشمل

1. القوات البرية: هي أكبر فرع من القوات المسلحة في الولايات المتحدة مثل كل الجيوش في العالم، اذ يبلغ عدد هذه القوات (480.000) . [2] في عام 2012 ويقع تحت خدمة القوات البرية الامريكية (17000) دبابة و(38000) عربة مدرعة ، واكثر من (3000) سيارة نقل ذات قدرات قتالية [3] في أي سنه كما أنها تحتفظ بأكثر من مليون جندي مسلحين من الرجال والنساء في أربع قارات [4] .

2. القوات البحرية: وتعد الأكبر في العالم وأقواها بالنسبة إلى العدد والعتاد إذ يبلغ عددها (551000) مقاتل في أي سنه، وتعمل تحت خدمة البحرية أكثر من (18)غواصة مسلحة بنحو 432 صاروخ عابر للقارات بإجمالي (2160) راسا نوويا ، فضلا عن امتلاكها ل (16) حاملة طائرات متنقلة [5] وتتحمل بحرية الولايات المتحدة مسؤولية بناء وتطوير أسلحة وسفن قادرة على أداء مهامها [6] فقد جرى حديثا الاتفاق

---

(1) http://www.army.mil/cmh.pq/fag/birth.htm .

(2) سليم كاطع، مصدر سابق، ص163.

(3) سيف نصرت الهرمزي ، مقتربات القوة الذكية كالية من اليات التغيير الدولي " الولايات المتحدة الامريكية انموجا"، مصدر سابق ذكره ، ص105 .

(4) مؤسسة راند الامريكية ، تطويق الكرة الأرضية بقواعد الانتشار السريع ، ترجمة : مجموعة خبراء بيت الحكمة ، مجلة الحكمة ، بغداد ، العدد 22 ، كانون الثاني ، 2003 ، ص73 .

(5) سامي ريحانا ، العالم في مطلع القرن الحادي والعشرين ، دار نوبليس للطباعة والنشر ، ط1 ، بيروت – لبنان ، الجزء الثاني ،2009 ، ص15 .

(6) http://www.army.mil/cmh.pq/fag/birth.htm .

بشأن تطوير نوع جديد من "السفن القتالية الساحلية" من خلال إدخالها حيز التنفيذ (حيز الخدمة) بحلول عام 2020 [(1)] . وتضم البحرية الأمريكية الكثير من الأسلحة المتطورة والتي يتم العمل على تطويرها بشكل يومي ومنها الأنظمة الصاروخية "بجميع أصنافها". [(2)]

3. القوات الجوية: وتعدّ الأكبر والأكثر تكنولوجيا بين كل قوات الجو الموجودة في العالم فهي تمتلك (395000) جندي وحوالي (300) طائرة قاذفة استراتيجية و(6000) طائرة قاذفة مقاتله و (11) الف طائرة عامودية قتالية، كما تمتلك (11) سرب قاذفات إستراتيجية بإجمالي 220 طائرة [(3)] وتصنف الطائرات الأمريكية إلى أنواع عديدة والتي تضم "الطائرات الهجومية، وقاذفة القنابل، والطائرة الالكترونية، والطائرة المقاتلة، وطائرة التدريب" [(4)] فضلاً عن امتلاكها لقاذفات ذات المدى الطويل، وطائرات "خفية"، تفلت من كشف العدو وطائرات بدون طيارين [(5)] وتتمتع الولايات المتحدة باحتكارها لقدرات الاطلاع بالأقمار الفضائية فضلاً عن قدرتها على التنصت على الاتصالات المعادية التي لاتعادلها أية قوة أخرى [(6)] .

4- الجهاز الاستخباراتي: أما بالنسبة لميدان المخابرات الأمريكي فعلى مايبدو أن التفوق الأمريكي في هذا المجال متفرداً، ويعدّ أحد العوامل الأساسية التي تعطي دافعاً قوياً لتربع الولايات المتحدة على قيمة الهرم الدولي، إذ يقوم نظام المعلومات

---

(1) http://www.army.mil/cmh.pq/fag/birth.htm .

(2) Americas Navy : Trident Fleed Ballistic Missile . 2012،5.10 .

(3) سليم كاطع علي ، مقومات القوة الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص160 .

(4) http;//www.armyg1.army.mil/HR/docs/demographics/FY/08%20Army%20pr ofile.pdf .

(5) مكسيم لوفايفر ، مصدر سبق ذكره ، ص132 .

(6) المصدر السابق نفسه ، ص128-129 .

الاستخباراتي بدعم الموقع السياسي الفريد الذي اتخذته السيطرة الامريكية على النظام الدولي ، وكذلك يعد داعما أساسيا وضروريا لها على المستوى العسكري[1]

5- القوات النووية: تعد الولايات المتحدة الدولة الأولى في العالم على مستوى الكم والنوع من الأسلحة النووية بفعل التقنية العالية المستخدمة فيها. وهذا ما يبدو واضحاً من خلال عدد من المؤشرات والتي أهمها:

- تحتفظ الولايات المتحدة بأكبر عدد من الرؤوس النووية التي وصل عددها إلى حوالي (15) ألف رأس نووي.

- كما أنها تمتلك أكبر عدد من الغواصات النووية في العالم تصل إلى (500) غواصة نووية [2]

- هي الأولى من حيث عدد القاذفات الإستراتيجية البعيدة المدى التي يزيد عددها على (500) قاذفة إستراتيجية بعيدة المدى أي أنها تشكل نحو 95% من القوة النووية الضاربة التابعة للغرب بأكمله.

- كما أنها الدولة الوحيدة، التي تمتلك برنامج حرب النجوم الذي يوفر للولايات المتحدة دون غيرها من دول العالم حماية ضد أي هجوم نووي من الخارج. [3]

- امتلاك (مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي) من أجل تطويق العالم عسكرياً وتعزيز التفوق العسكري الأمريكي الكاسح، الأمر الذي أتاح لها إمكانية الانتشار العسكري في جميع دول العالم. [4]

---

(1) برادلي أ.تاير ، السلام الأمريكي والشرق الأوسط " المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول ، ترجمة : د. عماد فوزي شعيبي ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2004 ، ص28-29 .

(2) بشير عبد الفتاح ، أزمة الهيمنة الأمريكية ، ط1 ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، يناير ، 2010 .

(3) أحمد ثابت ، مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي ، دور القوة والتوازن الدولي الجديد ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 171 ، يناير ، 2008 ، ص64 .

(4) ياسمين ضيف ، عن كتاب كل من : عالم السياسة الإيطالي انتوني نجري " "Negri، وأستاذ الأدب الأمريكي مايكل هاردت " "Hardtالمعنون بــ (الإمبراطورية) ، 2007 ، ص136 .

(*) للمزيد من التفاصيل حول هذا المشروع أنظر:

تطور الاستراتيجيات النووية الأمريكية من ترومان إلى أوباما، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، مجلة مقاسات "مجلة غير دورية"، تعنى بالشؤون والقضايا السياسية والإنمائية، العدد 17، 2011، ص22-23-24

وتمتلك الولايات المتحدة الامريكية ترسانه نووية ضخمة إذ أنها أقامت مع روسيا شكلا من الاستقرار الاستراتيجي بعد توقيعهما في عام 2002 على اتفاق استراتيجي مشترك بينهما (أي بعد اتفاقي ستارت 1 وستارت 2) اذ حدد هذا الاتفاق سقفا من 1700 إلى 2200 راسا نوويا، فضلا عن 1950 راسا حربيا استراتيجيا و 2000 راسا حربيا غير استراتيجي تنتشر حتى عام 2012 وقد أعلنت الولايات المتحدة وبشكل رسمي إثر قيامها ببناء مشروع "الدرع المضاد للصواريخ" * عن احتمال استخدامها لأسلحة نووية تكتيكية على ساحة الصراع، فضلاً عن إطلاقها لمحاولات استكمال تركيز أسلحة نووية صغيرة وقادرة على تدمير أبنية تحت الأرض .[(1)] والملحق رقم (1) يوضح القوات النووية الأمريكية لعام 2011 .

6- الأقمار الصناعية والمعلومات : لقد قررت الولايات المتحدة الاستفادة من الثورة التكنولوجية في الميدان العسكري من أجل تقليل الخسائر البشرية وتقليل نسبة الإنفاق على النواحي التقليدية من أجل تحقيق الأهداف المرسومة بشكل دقيق وذلك من خلال استخدام أحدث أنظمة السلاح مثل الصواريخ الذكية الموجهة بأشعة الليزر وكذلك الأقمار الصناعية الخاصة بكشف الأهداف وللإنذار المبكر وأنظمة المعلومات والاتصالات الالكترونية المتقنة[*] فضلاً عن الأسلحة غير المحلية القادرة على إحداث الشلل في معدات وجنود الخصم من دون قتلهم[(2)]. إذ يرى العديد من خبراء الإستراتيجية العالمية إن حروب الأسلحة في طريقها للانقراض والحروب الآتية هي حروب معلومات والتي يرون بأنها ستكون أكثر قساوة وضراوة من الحرب التي عرفناها

---

(1) مكسيم لوفابفر،مصدرسبق ذكره ص122-124. من كتاب نزع السلاح لعام 2011

(*) فقد تمكنت الولايات المتحدة من إطلاق أكبر قمر صناعي في تاريخها وذلك بواسطة أكبر وأثقل الصواريخ وأكثرها تطوراً في ترسانة القوة الصاروخية الأمريكية وهو صاروخ (delta) IV.من على الموقع الخاص بالمنتدى العربي للدفاع والتسليح. على الموقع الآتي:

http://defense-arab.com/Vb/Showthread.php?t=47551

(1) تطور الاستراتيجيات النووية الأمريكية من ترومان إلى أوباما، مصدر سبق ذكره ، ص28

على مر التاريخ لكونها تنصب في الغالب على هوية وثقافات وقيم وثوابت الشعوب الأمر الذي يتطلب الوقت والجهد الكبيرين لإعادة الإصلاح (هذا إن أمكن ذلك). إذ شنّت الولايات المتحدة حربا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 باعتبارها الدولة التي تفوقت على كل دول العالم في تقنية المعلومات الحديثة في المجال العسكري ولكونها تملك الأجهزة المتخصصة لإدارة هذا النوع ومن أهم تلك الأجهزة:

أ . الصناعات الفضائية:

تمتلك الولايات المتحدة شركات عملاقة في هذه النوعية من الصناعات والتي من أهمها "شركة بوينغ" وهي الشركة الأولى في العالم في هذا المجال وتندمج هذه الشراكات في إطار مركبات صناعية عسكرية (مثال اندماج شركتي بوينغ ولوكيد مارتن) ويتميز إنتاج الصناعات الفضائية بالتنوع، إذ انه يشمل صناعة الطائرات المدنية والعسكرية وكذلك الأسلحة الصاروخية ومعدات الاتصال والسيطرة على من خلال امتلاكها الفضاء "أقمار صناعية ومركبات فضائية".[1]

ب . صناعات المعلوماتية :

وتسيطر هذه النوعية على نسبة بلغت 10% من الناتج المحلي العام للولايات المتحدة الأمريكية لعام 2012 ، إذ انها تملك في هذا التخصص العديد من الشركات عابرة القارات العملاقة والتي من أهمها شركة مايكروسوفت [2] .

2. الإنفاق العسكري الأمريكي "معدلاته واتجاهاته":

تأتي الولايات المتحدة الامريكية في المرتبة الأولى في الإنفاق العسكري على الأسلحة وتطويرها بما يتوافق مع الثورة التكنولوجية المتسارعة [3] ، وهذا ما يتوضح من خلال البحث في المؤشرات العالية لهذا الإنفاق ، ووفقا إلى الجدول رقم (7-2) فقد بلغ

(1) الأقطاب المتحكمة في المجال العالمي "الولايات المتحدة الأمريكية"، على الموقع:

http://forunes.moheet.com/showthread.php?t:17636.

(2) http://www.achamel.info/lyceens/cours.php?id=511.

(3) التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، تعريب عمر الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي ، مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، المعهد السويدي بالاسكندرية ، الكتاب السنوي لعام 2011، ط1 ، ص229

معدل الإنفاق العسكري الأمريكي خلال المدة (2004- 2012) نحـو (96444،481) وان انفاقهـا شـهد زيـادات مستمرة اذ بلغ في عام 2004 نحو (454.38) مليار دولار بما يشكل نسبة 46.6 من مجموع الإنفـاق العـالمي البالغ (975) مليار دولار[1] ووفقاً لخطة الدفاع السنوي للمدة (2007-2011) فقد تم التخطيط لرفع سلطة الميزانية للدفاع الوطني بالأسعار الحقيقية من (443.1) مليـار دولار في السـنة الماليـة 2007 إلى (482)مليـار دولار في السنة المالية 2009[2] .

ثم تصدرت الولايات المتحدة المركز الأول من بين الـدول الخمـس الأولى الأكـثر إنفاقـاً لعـام 2010 وبمعدل بلغ (492) مليار دولار تليها كل من الصين وبريطانيا وفرنسا وروسيا بالمعدلات الآتية (119) مليار دولار، (59.6) مليار دولار، 59.3 مليار دولار، و58.7 مليار دولار) على التـوالي[3]. وبـذلك تكـون الولايـات المتحدة قد استحوذت على نسبة 43% من الإنفاق العسكري للعالم ، أي انها تنفق بمعدل أكـثر مـن سـت مرات مما تنفقه الصين[4]. كما خصصت الولايات المتحدة الأمريكية (502.3) مليار دولار لميزانية الـدفاع لعام 2011 بنسبة بلغت نحو (4.8%) من الميزانية الامريكية وبزيادة بلغـت (10.2) مليـار دولار عـن العـام 2010 مما يوضح وبلا شك ضخامة القوة العسكرية الأمريكيـة وضـخامة ترسـانتها العسـكرية. وفي الوقـت الـذي بلـغ فيـه الإنفـاق العسـكري الأمـريكي لعـام 2012 مايقـارب 682 مليـار دولار "وفقـاً لتقـديرات معهـد سـيبيري لعـام 2013"[5] فقـد انخفـض معـدل النفقـات العسـكرية الأمريكيـة إلى نحـو (618)

(1) مكسيم لوفابفر ، مصدر سبق ذكره ، ص122 .

(2) التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، تعريب عمر الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي ، مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، المعهد السويدي بالاسكندرية ، لكتاب السنوي لعام 2007، ط1 ، ص311

(3) عبد الجليل زيد المدهون:

http:www.alriyadh.com/article73761.html.2012.4.27.

(4) وذلك استناداً إلى إحصائيات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام لعام 2010 على موقع صحيفة الشعب اليومية :

http://www.shaabnews.org.2013.6.8.

(5)http://www.alyaum.com/News/art/79105.htm.2013.4.15.

مليار دولار(2)، ولكنها لا تزال تشكل نسبة قدرت بنحو 4% في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 ، وهي تعد نسبة كبيرة اذا ماقورنت بحجم الناتج القومي الأمريكي.[1]

الجدول رقم (7-2)

معدلات الإنفاق العسكري الأمريكي للمدة(2004- 2012)

العام المالي	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الموازنة	38،454	1،400	3،419	1،443	4،462	0،482	1،492	3،502	682

المصدر: عادل سليمان، توجهات ميزانية الدفاع الامريكية لعام 2006 ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة، العدد 163، يناير 2006، ص158 .

وقد شهدت الميزانية العسكرية الامريكية (كمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي) زيادة واضحة للمدة من (2008-2011) إذ أنها شكلت نسبة تقدر بنحو 4.4% في عام 2008 وذلك نتيجة تأثير الأزمة المالية على العديد من المؤسسات الامريكية ، في حين بلغت في عام 2011 نحو 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي ووفقا لتقديرات معهد سيبيري لعام 2013 فقد تجاوزت هذه النسبة 4% .[2]

وهنالك مؤشرات أخرى توضح ارتفاع معدل الإنفاق العسكري الأمريكي في الجانب العسكري ضمن مجال تطوير أسلحة الفضاء وبناء المؤسسات الخاصة بهذا النوع من التسلح من أهمها :

أ. إن معدلات الإنفاق الأمريكي الخاص بتطوير بحوث السلاح ومنظومات الدفاع الصاروخية الفضائية التابع للمؤسسة العسكرية الأمريكية بلغت عام 2007 ما

---

(1) روسيا تتصدر قائمة الدول المصدرة للاسلحة لعام 2013

http://www.i24news.tv/ar/36935-140711

(2) http://arabic.news.cn/topic/132299675.htm.2013.3.25.

(3) ملف الولايات المتحدة ، ويكيبيديا ، على الموقع:

http;// ar.wikipedia.org / wiki

يقارب الـ (66.8) مليار دولار بينما بلغت حـوالي (72.4) مليـار دولار عـام 2009 وارتفعـت إلى مايزيـد عـلى (290) مليار دولار اي ما يمثل 40% من النفقات العالمية غلى البحث والتطوير [1]

ب. امتلاك الولايات المتحدة لوكالة فضاء متخصصة وهـي "ناسـا" والتـي اسـتحوذت عـلى معظـم النشاط العلمي في الفضاء وهي تسعى إلى تحقيق السيادة فيه من خلال مشـاريع عسـكرة الفضـاء ونشر الأقمار الصناعية المعنية بالرصد والتجسس والمراقبة[2] .

ج. أحدثت الولايات المتحدة تحولاً نوعياً في أنظمة التسلح ونوعية التقنية العسكرية المسـتخدمة في الحروب الحديثة "حروب المستقبل". وكذلك في أنظمة توزيع القوات والانتشار العسـكري ضـمن إطـار (الاستراتيجية الأمريكية الحديثة)، وذلك من خلال امتلاكهـا لأكـبر عـدد مـن الأقـمار الصـناعية الـدائرة في الفضاء الخارجي والتي تنوعت مابين ماهو مخصص للأغراض العسكرية والمدنية، وكذلك لأغراض التجسس الأمر الذي وفر لها القدرة على الوصول لأهدافها.

د) اهتمام صاحب القرار الأمريكي بتوظيف التكنولوجيا واستخدامها في الميدان العسكري من أجل بناء جيش محترف يكون دليلاً على نجاح الأنموذج الأمريكي[3] .

مما تقدم نستنتج:إن مايجعل الولايات المتحدة تتمتع بمثل هذه القدرة العسـكرية لايعـود فقـط إلى حجم الإنفاق العسكري الكبير الذي تميزت به عن غيرها من دول العالم المتقدمة وتطويرهـا لمؤسسـتها العسكرية، وإنما يعود ذلك إلى الغاية النهائية من هذه الإسـتراتيجية العسـكرية العليـا الراميـة إلى فـرض هيمنتها على النسق الدولي والتأثير الفاعل في البيئة الدوليـة وبمـا يخـدم مصـالحها ونظرتهـا الإمبراطوريـة المستقبلية .

---

(1) حنان دويدار ، الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ، مصدر سبق ذكره،ص 121

(2) رأفت رضوان، مصدر سبق ذكره، ص20-24 .

(3) د.حيدر علي حسين، مصدر سبق ذكره، ص208.

3. المشاركة في سوق السلاح العالمية:

تحتل الولايات المتحدة مركزاً متقدماً بين دول العالم في مجال صادرات الأسلحة لأنها اتخذت من قضية التسلح وتصدير الأسلحة أحد الوسائل الأساسية الداعمة لزعامتها وهيمنتها على سوق السلام العالمي. فهي المتحكمة بتجارة الأسلحة في أوربا ودول الناتو، إذ أن شركاتها أخذت بالدخول في تكتلات عملاقة مع شركات غربية أخرى لصناعة الأسلحة أي "إنتاج أجيال جديدة من الأسلحة المتطورة"، إذ ساهمت إحدى الشركات الأمريكية بنسبة 64% من إجمالي مبيعات الشركات العالمية البالغ عددها نحو (100) شركة تقريباً لعام 2010 [1]. وبذلك احتلت إحدى عشر شركة أمريكية موقع الصدارة بين أكثر عشرين شركة من حيث مبيعات الأسلحة على مستوى العالم في نفس المدة.[2] كما عدت الصادرات التسليحية الأمريكية إلى العالم مصدراً ضخماً للسلاح في العالم، إذ بلغت قيمة صادراتها 30% من الصادرات العالمية لعام 2012 في حين بلغت نحو 23% لروسيا و 11% لألمانيا و 7% لفرنسا [3]

ويتضح من الجدول رقم (8-2) يتضح بان قارة اسيا تستورد ما قيمته %44 من مجموع الأسلحة الامريكية المصدرة يليها في ذلك الشرق الأوسط بنسبة بلغت 28% في حين جاءت اوربا بعدها بنسبة بلغت %19، وبهذا فقد احتلت صناعة الدفاع الأمريكية المرتبة الأولى عالمياً في إنتاج وتصدير الأسلحة [4] .

(1) بوبي اومبينوغن واليزابيث سكونر، بيانات الإنفاق العسكري نظرة أفق على أربعين عاماً، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2006، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص460 .

(2) مالك عوني ، صناعة الدفاع واستراتيجية الولايات المتحدة الامريكية، "تحولات مابعد الحرب الباردة"، مجلة السياسة الدولية،العدد138،اكتوبر1999، ص77

(3) التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مصدر سبق ذكره ، 2011، ص395.

(4)سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية وأثرها على النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 42، تشرين الأول 2009، ص158 .

الجدول رقم (8-2)

الدول المصدرة لها الأسلحة الأمريكية ومعدل نسبها من مجمل صادرات الولايات المتحدة الامريكية للمدة (2006-2010)

الجهة	النسبة %
آسيا	%44
الشرق الأوسط	%28
أوربا	%19

المصدر: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، تعريب عمر الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي ، مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، المعهد السويدي بالاسكندرية ، الكتاب السنوي لعام 2010، ط1 ، ص394 .

مما تقدم نستخلص بأن أهمية العنصر العسكري كمقوم للزعامة وبسط الهيمنة لاتاتي من خلال امتلاك الولايات المتحدة لهذه الإمكانيات فحسب، ولكنها تأتي أيضاً من خلال القدرة على توظيف هذه القدرات والإمكانيات في إدارة العلاقات والأزمات الدولية والإقليمية بشكل مباشر أو غير مباشر خدمةً للمصالح القومية والوطنية على الوجه الأكمل وهو ما تنفرد به الولايات المتحدة الأمريكية دون سواها حتى الوقت الحاضر.

المطلب الثالث:

المقومات السياسية الامريكية

مع وصول الولايات المتحدة الامريكية إلى ذروة المناعة والسيطرة اثر التفكك الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة ،أصبح من الضروري الاهتمام بمتابعه التوجهات السياسية لهذه الدول العظمى .فتبلور النظام الدولي في ظل التحولات التي شهدتها البيئة الدولية في أعقاب انتهاء الحرب الباردة وتغير معادلة التوازن الدولي مرتبطاً بدرجه كبيرة بطبيعة الدور الذي تضطلع به الولايات المتحدة والسياسات التي تتبناها في ظل نظام

أحادي قطبيه. اذ يرى الفكر الاستراتيجي الأمريكي إن العالم يبحث عن قائد سياسي وان امريكا هي القائد، كما انه من الواضح أن الولايات المتحدة قد قطعت اشواطا طويلة لبناء مكانها الاستراتيجي في النظام الدولي جاعلة لكل حقبة تاريخية بعد معين يتناسب والحاجة الدولية .

ومن هنا سيتناول هذا المطلب المقومات السياسية للولايات المتحدة الامريكية وذلك من خلال تسليط الضوء على محورين سيتناول الأول المؤسسة السياسية الامريكية والثاني يتناول طبيعة التوجهات السياسية الامريكية والذي بدوره سوف يتم تقسيمها إلى مرحلتين الأولى هي ما بعد الحرب الباردة، والثانية هي ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001

أولا: المؤسسة السياسية الامريكية تضم جزئين:

الأول : الحكومة الفيدرالية

الثاني: البرلمان الامريكي

وتضم الحومة الفيدرالية ثلاثة فروع :

الفرع الأول السلطة التشريعية: ويمثلها الكونغرس الأمريكي الذي يتكون من مجلسين هما "مجلس الشيوخ ومجلس النواب".

أما الفرع الثاني فيتمثل بالسلطة التنفيذية: وهي تتكون من الرئيس وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة فضلا عن العديد من الضباط والوزراء المدنيين الذين يديرون وينفذون السياسات والقوانين الفيدرالية .

في حين أن الفرع الثالث يمثل السلطة القضائية: المتمثلة بالمحكمة العليا والمحاكم الفدرالية الأخرى. [1]

إن تعيين القضاة يتم من قبل الرئيس وبموافقة مجلس الشيوخ وهم يفسرون القوانين ويسقطون تلك التي يرونها غير دستورية. وتخضع جميع القوانين والإجراءات

(*) لقد تم تعديل الدستور سبعة وعشرين مرة شكلت التعديلات العشرة الاولى وثيقة الحقوق في حين حدد التعديل الرابع عشر الحقوق الضرورية الاساسية للأمريكيين .

المصدر: رشيد حمايمي، الولايات المتحدة قوة اقتصادية عظمى، مصدر سبق ذكره

الخاصة بحكومة الدولة والحكومة الفيدرالية للمراجعة القضائية وأي قانون تعده المؤسسة القضائية انتهاكا للدستور يعد باطلا*، ويحكم الولايات المتحدة الامريكية منذ زمن بعيد نظام الحزبين، الحزب الجمهوري الذي يعد حزب من يمين الوسط أو(محافظا)، بينما يعد الحزب الديمقراطي حزبا من يسار الوسط (ليبراليا) طبقا للثقافة السياسية الامريكية [1].

ثانيا: التوجهات السياسية للولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب الباردة

لقد أصبحت السياسة الامريكية تشكل محور اهتمام واضح عند العامة والنخب على حد سواء جراء الحضور السياسي والدبلوماسي الفعال الذي اكتسبته منذ نهاية الحرب الباردة والذي تعزز مع حرب الخليج الثانية فضلا على العديد من الأزمات مع الدول الأخرى. كما أسهمت القدرة الامريكية على التدخل في بعض المناطق وضبط ومراقبة بؤر التوتر الخطيرة واحتوائها للجماعات الدولية المعادية لمصالحها [2].

وعليه فقد اتبعت الولايات المتحدة الامريكية أدوات سياسية عديدة من اجل تحقيق هذه الأهداف، وكان من أهم هذه الأدوات.

1. السيطرة على المنظمات الدولية

لقد أوكلت الولايات المتحدة الامريكية لنفسها مهمة القيادة في بناء نظام سياسي واقتصادي للعالم الحر مع ضرورة توفير الظروف التي تكفل سلامة وفاعلية هذا النظام ضد كل من يهدد فاعليته واستمراريته وكل ذلك يتم خارج إطار منظمة الأمم المتحدة.[3] إذ تلتزم الولايات المتحدة ضمن سياستها بدعم مؤسسات ثابتة والسعي نحو الهيمنة عليها إلى بسط هيمنتها على العديد من تلك المؤسسات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية وحلف شمال الأطلسي ومنظمة الدول الامريكية هذا فضلا على هيمنتها على أهم تلك المؤسسات وهي هيئه الأمم المتحدة باعتبارها المرجع الشرعي

(1)لمى محمد ترو، الهيمنة في الاقتصاد العالمي ، مصدر سبق ذكره ، ص 12 .

(2)د. حيدر علي حسين /سياسة الولايات المتحدة الامريكية ومستقبل النظام الدولي ؛دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع ؛مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ؛(ط2013)؛(ص211) .

(3)لمى محمد ترو، الهيمنة في الاقتصاد العالمي ،بحث دبلوم في العلاقات الدولية ، كلية الحقوق ، العلوم السياسية ،جامعة بيروت العربية ، ص 12 .

الدولي وذلك من خلال تقديم الدعم لها والترويج لدورها الفعال على الساحة الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار مسالة وضع المحددات لهذا الدور "من اجل أن تكون هذه المنظمة أداة طيعه بيدها لتنفيذ سياستها وتحقيق أهدافها التوسعية."[1]. فأصبحت الأصوات تسمع من هذه المنظمة عندما تكون هناك مصلحة لها في استعداد وتطبيق القرارات وتغييب تلك الأصوات إذ اقتضت الدول المهيمنة على هذه المنظمة وعلى رأسها الولايات المتحدة.*وهي في سعيها هذا تعتمد على قوتها العسكرية من اجل ضمان استمرارية تفوقها الذي يمكنها من مواجهة التهديدات الرامية إلى إلحاق الضرر بمصالحها العليا من خلال تحقيقها لعنصر الانسجام في عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية ذات المنحى الدولي الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى تعزيز مكانتها الدولية داخل نسيج النظام الدولي النابع من ثبات وقوة قدرتها السياسية إزاء اتخاذ العديد من القرارات التي تخص المشاكل الدولية [2] فهي تدرك أن تحديات جديدة مثل إدارة العلاقات الدولية تتطلب منها أن تكون مقبولة عالميا، وبهذا نجدها على الدوام تسعى من اجل أحكام سيطرتها على إقامة نظاما عالميا ذات بناء سياسي محكم لاتتوانى يوما عن قيادته .

---

(1)الولايات المتحدة كأداة لهيمنته الدول المتقدمة على الموقع : www.rtv.gov/special reports spv-0024/sr- 2005.5.12

(*) لقد تمكنت الولايات المتحدة في اطار حربها على الارهاب من استصدار العديد من القرارات من مجلس الامن التي يمكن استعمالها كادوات ضاغطة لتكييف سلوك الدول حسب توجهاتها، منها على سبيل المثال اتخاذ القرار رقم 1566 في 8 تشرين الثاني عام 2004 بموجب الفصل السابع والذي اوجب على الدول التعاون التام لاسيما مع الدول التي يرتكب فيها او ضد مواطنيها اعمال ارهابية على العثور على اي شخص يقوم بدعم الاعمال الارهابية او الاشتراك في تمويلها او توفير ملاذات امنه لمرتكبيها .كل ذلك بدون ان يتمكن المجتمع الدولي من اقناع الولايات المتحدة الموافقة على تعريف للارهاب يكون اساسا واضحا لمحاسبة كل مرتكب لهذه الجريمة.

(2)شفيق المصري .امبراطورية الى ان يحين موعد الاسئلة العاصفة ،مجلة الوفاق العربي ،لندن، السنة الثالثة ،العدد32 ،فبراير ،2004،ص40 .

وهكذا استطاعت الولايات المتحدة أن تتناول بأساليبها السياسية ما عجزت عن تحقيقه الترسانة العسكرية الحديثة [1] وأصبح الدور المطلوب الذي تؤديه هذه المنظمة من وجهة نظر أمريكية هو مجرد أن تكون أداة لاستكمال ودعم المبادرات الامريكية السياسية منها والعسكرية ، وخلاف ذلك فان الولايات المتحدة تستطيع أن تستغني عنها وان تعمل بمفردها على الساحة الدولية كما فعلت في كوسوفو. وبهذا فقد حولت الولايات المتحدة الامريكية هذه المنظمة من دورها الحقيقي في أن تكون "الحكومة العالمية" إلى مجرد منظمة إنسانية من خلال إنشائها لبعض المؤسسات الدولية التابعة لها لترعى هذه القضايا مثل " اليونيسيف، والانروا، ومنظمة الصحة العالمية oms" والعديد من المنظمات الأخرى. [2]

كما تمارس الولايات المتحدة الامريكية دورا فعالا داخل مجلس الأمن الدولي الذي تتمتع فيه بحق النقض (الفيتو).من ممارساتها لسياسة الترغيب تارة والترهيب تارة أخرى في مواجه الأعضاء الدائمين بالشكل الذي تستطيع من خلاله إضفاء الشرعية الدولية على استعداد وتمرير العديد من القرارات التي تخدم مصالحها [3].

2. السيطرة على المؤسسات المالية والنقدية الدولية

لقد فرضت الولايات المتحدة هيمنتها على سائر دول المنظومة الرأسمالية في المراكز ولأطراف من خلال استخدامها لمبدأ الحماية من معاودة الخطر الشيوعي وصادرت مسارها السياسي وأجبرتها على أن تنطوي في إطار استراتيجيتها الدولية ،بل أنها فرضت عليها شعبية مطلقة على صعيد سياستها الدفاعية سواء كان ذلك عن طريق وضعها تحت مظلة حلف شمال الأطلسي أو بإدخالها في صيغة اتفاقات تعاون عسكري مما جعل أراضي وقواعد دول عديدة من العالم تحت تصرف المؤسسة الدولية الامريكية [4]

(1)احمد عبد الحليم ،الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة ،السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،(القاهرة: الأهرام)،يناير،2002،على الموقع:

http:/www.siyassa.avg.eg/asiyassa/ahram/2002/1/1 Mili1.htm

(2)غادة محمود زيد ،الولايات المتحدة والنظام العالمي الجديد ،مصدر سبق ذكره ، ص151 .

(3)شفيق المصري .امبراطورية الى ان يحين موعد الاسئلة العاصفة ، مصدر سبق ذكره ، ص38 .

(4)غادة محمود زيد ، مصدر سبق ذكره ، ص153

إذ ادعت الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة أن العالم قد تغير وانه في حالة تحول نظام دولي جديد، وحاولت أن تقنع العديد من دول العالم بان هذا النظام الدولي الجديد يحتكم بدوره إلى الشرعية وسلطة القانون الدولي مستنداً في ذلك إلى مرجعية الأمم المتحدة .

ولكن سرعان ما اكتشف العالم بان هذا النظام الذي اعتمدته الولايات المتحدة ، واتخذت لنفسها مكانة القيادة فيه ليس سوى نظام اعتمدت فيه الولايات المتحدة سياسة الكيل بمكيالين وإتباع المعايير المزدوجة في الحكم على العديد من المشاكل التي تحيط بدول العالم ، وخير دليل على ذلك هو ما قامت به من عمليات عسكرية وحصار اقتصادي على العراق بحجة احتلال الكويت وامتلاكه أسلحة الدمار الشامل في الوقت الذي تقف متفرجة إن لم تكن مؤيدة لاحتلال إسرائيل لأراضي فلسطين العربية وامتلاكها السلاح النووي ".[1]

3. الدخول في التحالفات والشراكة الدولية

وفي ضوء القناعة الامريكية القائمة على "إن ما من دوله يمكنها بناء عالم أفضل وأكثر امان بمفردها ".فالاحلاف والمؤسسات المتعددة يمكنها مضاعفة قوة الدولة المحبة للحرية. وعلى هذا الأساس فقد حرصت الولايات المتحدة على توفير هذه المركزية للنظام العالمي الجديد من خلال أشكال وصيغ مختلفة من الشراكة مع الآخرين هذا ما يتبين من خلال الآتي :

أ. إقامة شراكة أمنية - دفاعية مع دول الخليج من جهة ومع دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ من جهة أخرى .

ب. وهي في شراكة "أطلسية " مع دول أوربا الغربية لكي تبقي للمركزية الامريكية الإدارة المقررة في المجالين السياسي والعسكري في أوربا .

ج. كما أنها في شراكة من اجل "السلام" مع دول أوربا الشرقية لكي تحفظ لنفسها موازيين عملية في علاقاتها مع دول الاتحاد السوفياتي سابقا .

(1)احمد عبد الرزاق شكارة ،الفكر الاستراتيجي الامريكي والشرق الاوسط في النظام الدولي الجديد ،في العرب وتحديات النظام العالمي ،سلسلة كتب المستقبل العربي 16، (بيروت :مركز الدراسات الوحدة العربية)،1999ص223

د. وهي في شراكة إستراتيجية "نووية" مع روسيا لكي تحمل الدول الأخرى المنشقة من الاتحاد السوفياتي "اوكرانيا، روسيا البيضاء ،كازاخستان" على التخلي عن اسلحتها النووية [1] .

ه. وهي في شراكة اقتصادية مع الدول الأوربية الغنية واليابان من خلال مجموعة الدول الثمانية (G8)

و. وكذلك هي في شراكة مع دول شمال أمريكا "كندا والمكسيك"NAFTA " *

ي. أن الولايات المتحدة في شراكة إستراتيجية مع إسرائيل لكي تضمن ل "اسرائيل" التفوق النوعي الذي تستطيع من خلاله ضبط دول الشرق الأوسط ،فضلا عن تحقيقها لتسهيلات اقتصادية كبرى معها[2]

وعليه فان نظام ما بعد الحرب الباردة لم يكن نظام للتوازن في المصالح ولا نظاما لقانون دولي مقوم من قبل الأمم المتحدة يسعى إلى تحقيق السلم والاستقرار وإنما هو في حقيقته نظاماً تكرست فيه هيمنة القطب الأمريكي الواحد على سائر الأقطاب مسنودا بمرجعية عسكرية مستعدة لإعلان الحرب المفتوحة ضد أي قوة تعترض مصالحها وأداتها في تحقيق هدفها هذا هو حلف شمال الأطلسي .

مما تقدم نستنتج أن الولايات المتحدة الامريكية سوف تبقى ذات أسس اقتصادية مهيمنه على العالم بالرغم من صعود بعض الدول لمصاف القوى الاقتصادية الكبرى، لتمتع الاقتصاد الأمريكي بامتيازات إستراتيجية كبيرة منها امتداد حجم الولايات المتحدة على معظم أراضي القارة (باستثناء كندا والمكسيك) ذات موارد اقتصادية كبيرة ومنها

(1)بلقزيز عبد الاله ،السياسة الخارجية للولايات المتحدة ،المستقبل العربي ،مركز ودراسات الوحدة العربية، العدد22 ،2001،ص34 .

(*) نافتا: اتفاقية التجارة الحرة لشمال امريكا " north American free trade agreement" وهي معاهدة لانشاء منطقة تجارية حرة ما بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ، وقد وقعت اتفاقية التبادل الحر لامريكا الشمالية في عام 1992 واصبحت سارية المفعول في يناير 1994.المصدر:

http;//ar.wikipedia.org/wiki

(2) لما محمد ترو ، مصدر سبق ذكره ، ص17

الموارد الطبيعية العديدة، فضلا عن أهمية مواردها البشرية من حيث العدد والنوعية كما يعد السوق الأمريكي سوقا جاذبا للأيدي العاملة ذات الجودة العالية حول العالم. ويشكل اقتصادها اكبر سوق موحد في العالم، إذ أنها تملك اكبر ناتج محلي، وأعلى متوسط للدخل الفردي في العالم وهي بهذا تتفوق على كل القوى العالمية بحجم ناتجها المحلي ونسب نموه المرتفعة ونصيب الفرد من هذا الناتج ، هذا فضلا عن اكتسابه لامتيازات هائلة نتيجة لهيمنته على النظام العالمي والنقدي الدولي . كما انه يعد قاعدة للعديد من الشركات التكنولوجية الرائدة عالميا وذلك نتيجة لقوة مقوماتها التكنولوجية والعلمية ، وتصدرها لقوى العالم في المجال العسكري من حيث العدد والعدة والتسليح ومعدلات الإنفاق. واخيرا فإنها تعد الرائدة في مجال إدارة العلاقات الدولية وقيادة النظام الدولي من خلال امتلاكها لمقومات سياسية داخلية وخارجية تتعلق بإستراتيجيتها في إدارة النظام الدولي .

المبحث الثاني:

مقومات القوة الاقتصادية والسياسية للصين

تمثل الصين القوة الاقتصادية والبشرية والعسكرية والسياسية التي بدأت قوتها بالظهور في تسعينات القرن الماضي مع سقوط الاتحاد السوفيتي كقوة اقتصادية نامية لكنها تسعى إلى أن تكون منافسا للولايات المتحدة الامريكية، وعنصرا مهما في توازن النظام الدولي القائم .

وعليه سيتناول هذا المبحث القدرات التي تمتلكها الصين والتي جعلت لها دورا مهما على الساحة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة عن طريق إتباعها لسياسات وإصلاحات اقتصادية وسياسية مكنتها من أن تكون محط لاهتمام المجتمع الدولي لما إثارته من انجازات كبيرة في جميع الميادين وخاصة في المجال الاقتصادي .وفي ضوء ذلك سيذهب هذا المبحث إلى تسليط الضوء على ثلاثة مطالب اختص الأول في عرض مراحل تطور الاقتصاد الصيني، أما المطلب الثاني فقد تناول مقومات القوة الاقتصادية الصينية، في حين عرض المطلب الثالث مقومات القوة السياسية في الصين.

المطلب الأول

مراحل تطور الاقتصاد الصيني ((المقومات التنظيمية))

قام ماوتسي تونغ ببناء اقتصاد جمهورية الصين الشعبية منذ تأسيسها عام 1949 وحتى أواخر عام 1978، من خلال قيادته للبلاد نحو مجتمع حديث شيوعي صناعي وزراعي وإطلاقه لمشروع "القفزة العظمى للأمام" . حيث دخلت الصين في عام 1978 مرحله جديدة في مسيرتها من خلال تطبيقها لسياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على العالم والتي عدت بداية لمرحلة جديدة في مسيرة النهضة الصينية *. وقد أكمل هذه الإصلاحات وطورها شورنجي إذ انه بدأ بإصلاحات جديدة وواسعة استمرت من (1990 - 2003) . وكان من أهم مميزات هذه التجربة هو تطبيقها لمنهج التدرج في مسيرة الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الصينية " سياسة المشي على القدمين"** ، الأمر الذي أعطاها حصانة ضد الفشل الذي أصاب غيرها من التجارب في هذا المجال ، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المطلب في محورين ، تناول المحور الأول الإصلاحات التي قامت بها الصين خلال المدة مابين (1978- 1990) ، والثاني تناول الإصلاحات التي طبقت ما بعد عام 1990

أولا: الإصلاحات التي تمت في المدة (1978 – 1990) (مرحلة الانفتاح والإصلاح***) في عهد دينغ كيسياوينيغ خلال انعقاد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني، حيث تم الاتفاق على القيام بالإصلاحات الاقتصادية [1]وذلك ضمن

(*) لقد ادت الاصلاحات التي بدات منذ عام 1978 في الصين الى تحقيق نسبة نمو عالية لم يسبق لها مثيل اذ وصلت الى 8% للمزيد من التفاصيل انظر http://www.arabic.cri.com.cn/arabic/2002/oct.173423.htm

(**) وهي فلسفة اقتصادية استندت على مقولة ماوستي تونغ التي تقول (السير على القدمين) والتي تعني ان الاهتمام ينبغي ان يتركز في تنمية وتطور قطاعي الصناعة والزراعة مع اعطاء الاولوية لتنمية الصناعات الثقيلة وتطوير المشاريع الصناعية الكبيرة والمتوسطة وحتى الصغيرة مع اشتراط وجود تعاون وتقسيم للعمل تحت ادارة قيادة مركزية ونظام تخطيط شامل .

(***) ويتضمن البرنامج الاقتصادي على السياسات الاربعة الاتية

- اعادة تقويم الاقتصاد
- اعادة البناء الاقتصادي
- تعزيز الفعالية الاقتصادية

(1)وليد سليم عبد الحي ، المكانه المستقبلية للصين، مصدر سبق ذكره، ص62-63 .

برنامج التحديثات الأربعة التي شملت (الزراعة – الصناعة – الجيش – العلوم والتكنولوجيا ووفق ثلاث نقاط أساسية كان على الصين إتباعها وهي: دعم العمل من اجل حكومة نظيفة، فضلا عن بذل المجهود من اجل تضييق الفجوة بين شرق الصين وغربها في موضوعة التنمية الاقتصادية، وأخيرا ملاحظة الضغوط المتزايدة للتضخم المحتمل.[1]

لقد تم تنفيذ خطة الإصلاح عام 1978 في الريف *، ومن ثم انتقلت عام 1984 إلى المدينة. وفي عام 1992 أعلنت الحكومة الصينية نهاية برنامج التثقيف وأبدت اهتمامها بالإسراف في جهود الإصلاح والانفتاح الاقتصادي الخارجي والتركيز على العناصر الاقتصادية الرأسمالية في برنامج الإصلاح الاقتصادي.[2]

لقد تميزت هذه المرحلة بأنتهاج سياسة اقتصادية جديدة للتنمية بإدخال بعض الإصلاحات الليبراليه على الاقتصاد والانفتاح على الخارج وذلك من خلال:

1- تفكيك أراضي الكومونات الشعبية وإقامة مقاولات فلاحية مختلطة من خلال السماح بالملكية الخاصة للأراضي ووسائل الإنتاج .

2- تحديث الاقتصاد الصيني باستيراد التكنولوجيا الغربية

3- تخفيف احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي والسماح بإنشاء مقاولات خاصة في قطاعي الصناعة والتجارة .

4- إعادة تنظيم مقاولات الدولة بمنحها الاستقلال المالي والإداري .

(*) وذلك من خلال تعميم مسؤولية الانتفاع من الاراضي على العائلات الفلاحية والغاء الحكومة لنظام توحيد الشراء وتحديد الحصص والغاء الكثير من السياسات الحكومية لنظام توحيد الشراء للفلاحين بتنشيط الاقتصاد المتنوع وانشاء المؤسسات الريفية الامر الذي اثار حماس الفلاحين في الانتاج الى حد كبير فرانسوا لوموان ، ص12 .

(1)د. حميد الجميلي، الصين والعهد الاقتصادي الجديد، بغداد ،مجلة شؤون سياسية ، العدد4، 1995،ص36

(2)د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز ، التجربة الصينية: دراسة ابعادها الايديولوجية والتاريخية والاقتصادية، القاهرة(ام القرى 1997)، ص51

5- تشجيع المبادلات التجارية مع الخارج .

6- إعطاء حوافز لجلب الاستثمارات الأجنبية إلى الصين[1]

لقد استفاد قادة برنامج التحديثات الأربعة للإصلاح من جملة مزايا في الاقتصاد الصيني والتي من أهمها :

1- رخص الأيدي العاملة ووفرتها مما يؤدي إلى انخفاض كلفة الإنتاج .

2- تنامي الاستهلاك الداخلي في الصين بسبب ارتفاع القدرة الشرائية للمواطن الصيني .

3- ارتفاع معدل الادخار لدى المواطن الصيني بنسبة 30% .

4- دور الصينيون في الخارج والذي أدى إلى ربط الاقتصاد الصيني باقتصادات الدول التي يعيشون فيها .

5- القدرة الكبيرة على استيعاب التدفقات المالية الخارجية [2] .

إن هدف عملية الإصلاح والانفتاح حدد بثلاث مراحل تبدأ بتحقيق مضاعفة مجمل قيمة الإنتاج القومي خلال السنوات العشر من عام (1980– 1990)، من اجل حل مشكلة الغذاء والكساء للسكان. وذلك من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الشعب سواء عن طريق رأس المال الوطني أو الأجنبي بأسلوب اشتراكي الهدف رأسمالي الوسائل والإدارة. وقد تم بالفعل تحقيق هذا الهدف . ثم تحقيق مضاعفة لمجمل قيمة الإنتاج القومي مرتين أخريين للمدة (1990 – 2000) غير أنهم حققوا هدفهم في خمس سنوات ضمن المدة (1990 – 1995). مما يتيح تحقيق عصرنة الاقتصاد الصيني في أواسط القرن الحادي والعشرين، والوصول به إلى مستوى الدول المتقدمة في أفق العام

---

(1)د. حميد الجميلي ، الصين والعهد الاقتصادي الجديد ، مصدر سبق ذكره، ص37 .

(2) يونس محمد، الصين الجديدة في ظل سياسة الاصلاح والانفتاح، الجزء51،القاهرة، ابحاث منشورة في مجلة الكتب،وجهات نظر،الموسوعة العربية العالمية،مقالات نوفمبر2002،ص9

2050 [1] ولكن على مايبدو أن الصين عازمة على تحقيق هذا الهدف قبل الموعد المقرر له. كما استطاع دينغ الحصول على موافقة المؤتمر الحادي عشر على إجراء الإصلاحات والمؤتمر الرابع عشر على الإسراع بعملية الإصلاح الاقتصادي . وكانت تلك الإصلاحات المتجسدة في اقتصاد السوق متمثلة في تخفيض مساهمة الوحدات المملوكة للدولة في الصناعات التحويلية من 34% عام 1991 إلى 3% عام 1994، وانضمام الصين إلى المؤسسات النقدية والمالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) ومن ثم إلى منظمة التجارة العالمية .

إن عمليات الإصلاح الاقتصادي جاءت من داخل الحزب وليس من خارجه مع عدم التخلي عن أولوية القطاع الزراعي لصالح القطاع الصناعي . كما تمت موافقة الحزب على تطبيق برنامج جيانج زيمين القاضي ببيع النسبة الغالبة من الوحدات الصناعية المملوكة للدولة للقطاع الخاص [2]، فضلا عن تطبيق نظام اللامركزية والإصلاح الجذري للشركات والمصانع المملوكة للدولة من اجل حل معظم المشاكل التي تعاني منها تلك المؤسسات كذلك السماح بظهور الملكية الخاصة إلى جانب الملكية العامة والتعاونية، وعمل موزانة فيما بينها ضمن الهيكل الاقتصادي للصين.* كما دعت الإصلاحات إلى إقامة أسواق المال والتكنولوجيا والمعلومات على أسس حديثة [3] .

ثانيا : إصلاحات شورنجي منذ عام 1990

---

(1)فتوح ابو الدهب ، نموذج التنمية ((الصين حدود وامكانيات التطبيق خليجياً)) ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، العدد30 ، 2002 ، ص68

(2)د. محمد السيد سليم ، الصين في ظل نظام القطبية الثنائية ، في العرب في الاستراتيجيات العالمية ، (عمان : مركز الدراسات الاستراتيجية) ، 1994 ، ص32 .

(*) وقد شملت تلك الاصلاحات بنودا في الايديولوجية الشيوعية والتي سمحت بالملكية الخاصة للاراضي ووسائل الانتاج وتمليك اراضي الكومونات وتحويلها هذا فضلا عن تحقيق احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي والسماح للقطاع الخاص الحل في قطاعي الصناعة والتجارة ، كذلك اقامة القطاع المختلط بين الدولة والقطاع الخاص في القطاع واخيرا فتح باب الاستيراد وخاصة استيراد التكنولوجيا الغربية

يونس محمد، الصين الجديدة في ظل سياسة الاصلاح والانفتاح، مصدر سبق ذكره ، ص11

(3)فتوح ابو الدهب ، مصدر سبق ذكره ، ص69

لقد ساهمت إصلاحات المرحلة الأولى في التمهيد للانفتاح الاقتصادي ،وفسحت المجال للمرحلة الثانية للتعاون الاقتصادي مع العالم الرأسمالي وتبادل التكنولوجيا ليصبح التنظيم الاقتصادي الصيني تنظيماً مختلطاً ((اقتصاد السوق الاشتراكي)) [1] .

ويمكن إيجاز أهم البرامج الإصلاحية التي أجراها شورنجي على الاقتصاد الصيني بما يأتي :

1- إصلاح الجهاز الحكومي والإداري : ويتم من خلال

- تقليص عدد موظفي الحكومة المركزية والحكومات المحلية إلى النصف ، فظلاً عن تقليص المناصب الحكومية والإدارية من (8 ملايين) منصب إلى (4 ملايين) منصب.

- تقليص عدد الوزارات من (40) وزارة إلى (29) وزارة ، وأصبح دور الدولة يقتصر على مسألة التملك فقط وذلك من اجل التهيؤ للانتقال بنظام حكومي ((بعد الاشتراكية)) لتحقيق متطلبات الاقتصاد الحر .

2- إصلاحات مالية وضريبية : وتمثلت بالاتي

- إعادة العمل بالنظام المركزي في مسألة فرض وتحصيل الضرائب والشؤون المالية . وذلك بعد ملاحظة تدني مداخيل الدولة من (30%) عام 1978 إلى (107%) عام1997 .

- إعادة تنظيم المصرف المركزي للدولة وفروعه المحلية ،وإنشاء فرق محلية لمراقبتها في مسائل الفساد والرشوة والحيلولة دون تمويل مشاريع غير مضمونة الأرباح .[2]

3- إصلاح شركات الدولة : لقد ركز شورنجي على الشركات الكبرى إذ قام بدمجها للتهيؤ لمنافستها الشركات العالمية في عالم الاقتصاد الحر، وبهذا خلف تكتلات اقتصادية كبيرة استطاعت تحقيق نتائج اقتصادية يعتد بها ((كشركة هايبر لإنتاج المكيفات))

---

(1)الصين ، قوة اقتصادية صاعدة ، على الموقع :

http://Ar.wikipedia.org/wiki

(2)كونراد زايتس ، الصين عودة قوة عالمية ، (ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية) ، 2003، ص459

4- تحديث البنى التحتية ((الاتصالات والمواصلات والسدود الكبيرة))، وخصخصة قطاع السكن والبناء مما أدى إلى زيادة النمو وارتفاع معدل الاستهلاك المحلي.[(1)]

5- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين فالتنمية الاقتصادية من خلال المحافظة على سرعة نمو الاقتصاد الوطني السريع نسبياً .

6- تحسين هياكل الصناعات وترقيتها إلى مستوى أعلى ، وتعزيز القدرة التنافسية الدولية في عام 2005 .

7- رفع نفقات البحوث والتنمية في جميع البلاد إلى أكثر من 5،1% من مجمل الناتج الوطني ، ويتم تعزيز قدرة إبداع العلوم والتكنولوجيا وتسريع التقدم التكنولوجي.

8- تعزيز إستراتيجية توسيع السوق الداخلي لكونه احد أهم عناصر القوة في الاقتصاد الصيني، وقد جاءت هذه الخطة متوافقة مع رغبة الدولة في تعزيز اقتصاديات السوق وتعريف الإصلاح الاقتصادي لدخول منظمة التجارة العالمية من منطقة القوة.[(2)]

9- إعطاء أولوية للقطاع الزراعي .

10- ازدياد معدل نصيب الفرد في الدخل لسكان المدن والأرياف إلى نحو 5% مع السعي إلى زيادة معدل نصيب الفرد من المساحة السكانية إلى 22م .[(3)]

11- إدخال التكنولوجيا الحديثة .

12 - الاستعداد للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

أما العوامل الاجتماعية فتشمل كل من:

1- السيطرة على سرعة زيادة عدد السكان الطبيعية..

---

(1) فوزي حسن ، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية ، مصدر سبق ذكره ، ص75 .

(2) فتوح ابو الدهب ، مصدر سبق ذكره ، ص70

(3) فتوح ابو الدهب ، مصدر سبق ذكره ، ص71 .

لمزيد من التفاصيل انظر المعلومات الموجودة على الموقع

http://vb.monarty.com/showthread-php?t=760

2- تطوير العمل الثقافي وتعزيز التقدم الأيديولوجي.

3- الالتـزام بمرونـة الفكـر الاقتصـادي المتحـدث عـن اقتصـاد السـوق الاشـتراكي والمطبـق للفكـر الاقتصادي الرأسمالي [1].

واستناداً إلى ما تقدم تخلص إلى أن التجربة الصينية تعد نموذجاً للدول الأخرى لاسيما النامية منها، وتجربة فريدة من نوعها وخاصة بعد ما أحدثته من كم كبير في التحولات على شعب يزيد عدد سكانه على (1.3) مليار نسمة كما دل عليه نمو نسب الناتج القومي الإجمالي وارتفاع نسب الصادرات ومستويات المعيشة. وهذا ما سيتم تناوله في المطلب الثاني من استعراض لمقومات ومؤشرات القوة الاقتصادية والعسكرية والتكن لوجبة والسياسية التي كانت سبباً في إحداث النهضه الصينية إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية والسياسية .

المطلب الثاني:

مقومات القوة الاقتصادية الصينية

تعد التجربة الصينية أنموذجاً للدول النامية التي حققت نموا اقتصاديا وكونت قوة اقتصادية صاعدة منافسة للقوى الاقتصادية الكبرى في العديد من الميادين . لقد استفادت في تحقيق ذلك مما تمتلكه من مؤهلات طبيعيه وبشرية واقتصادية وعلمية وتكنولوجية وعسكرية وتوظيفها لتلك المقومات من خلال اعتمادها على اقتصاد السوق . وترتيبا على ما تقدم سيتم استعراض مقومات القوة الصينية في ستة محاور اختص المحور الأول باستعراض الموارد الطبيعية والبشرية في حين ناقش المحور الثاني الناتج الكلي الصيني أما الثالث فكان متوسط دخل الفرد وتناول الرابع تكوين رأس المال الثابت والاستثمارات ، وقد جاءت القوة العسكرية الصينية بالمحور الخامس ليتبعها بعد ذلك القوة العلمية والتكنولوجية في المحور السادس .

---

(1)محمد عبد الغني ، التجربة الصينية الفريدة في التنمية الاقتصادية ، (ابو ظبي : مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية) ، العدد 103 ،سبتمبر/اكتوبر 2002 ، ص37 .

أولا: الموارد الطبيعية والبشرية

أ .المقومات الطبيعية: تملك الصين من المقومات الطبيعية ما يمكن أن يؤهلها للتحتل مركزا مهما في النظام الدولي والتي تضم المقومات الجغرافية ، فضلا عن الموارد الاقتصادية كالمعادن و مصادر الطاقة:

1. العامل الجغرافي: ويشمل

الموقع و المساحة: تعد الصين من اكبر دول العالم مساحة،إذ تمثل مساحتها (9.640.821) مليون م2 أي ما يعادل ربع إجمالي آسيا ، ونفس المساحة الكلية للدول الاوربية الثلاثين. وهي بهذا تأتي في المركز الثالث في العالم بعد روسيا و وكندا من حيث المساحة.[1]

تحد الصين منغوليا شمالا ،وروسيا وكوريا الشمالية من جهة الشمال الشرقي،والبحر الأصفر وبحر الصين الشرقي من جهة الشرق ،أما من جهة الجنوب فهي محاطة بكل من فيتنام ولااووس وبورما(مينمار) والهند وبوتان والنيبال، وتحدها الباكستان من جهة الجنوب الغربي وأفغانستان وقيرغستان من جهة الغرب ، كما تحد الصين بعد البحر الأصفر كل من كوريا الجنوبية واليابان ،أما الفلبين فتقع وراء بحر الصين الجنوبي[2]

يتجاوز طول الخط الساحلي للصين (14000) كم ويبدو الخط الساحلي بشكل هلال يبرز إلى المحيط و السواحل الصينية نوعان الأول هو السواحل الجنوبية : وهي في معظمها حجرية ، أما الثاني فيشمل السواحل الشمالية : وهي في معظمها منبسطة وطينيه ورملية والسواحل الحجرية لا تتجمد، لذا يمكن فتحها أمام الملاحة المائية طول السنة، والسواحل المنبسطة الرملية صالحة لتطوير السياحة والسواحل الطينية صالحة لصناعة الملح البحري، حيث توفر المواد الخام للصناعات الكيمياوية وللصين حوالي (ستة آلاف) جزيرة على طول السواحل الصينية أكبرها جزيرة (تايوان) وتليها جزيرة (هاي

---

(1) توفيق عبد العزيز السويلم ، نوذج الصين الاقتصادي وتفعيل العلاقات معه ، تجارة الرياض ، العدد 510 (الرياض الغرفة التجارية الصناعية ، مارس 2005) ص75

(2)http:// geography.abaout.com \ library \ cia \ blccina.htm

نان)، إذ تبلغ مساحتها (36) ألف كم 2 (34) ألف كم 2 على التوالي .وتوجد ايضا ارخبيلات أخرى هامة كارخبيل (مياو داو) وارخبيل (تشانغ شان) . [1]

التضاريس: تتميز تضاريس الصين بتنوعها وتباينها وهذا مايبدو واضحاً من خلال ارتفاع ارضها غرباً وانخفاضها شرقاً . [2]

المناخ: يتسم مناخ الصين بالتنوع فهناك((المنطقة الاستوائية، المدارية، شبه المدارية، المعتدلة الدافئة، المعتدلة، المعتدلة الباردة)) [3] وتنخفض كميات الأمطار من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي حسب درجة الرطوبة ويتباين معدل كمية تساقط الأمطار في مختلف المناطق، إذ يصل معدل التساقط في سواحل الجنوب الشرقي إلى أكثر من (15000) ملم، وفي المناطق الداخلية للشمال الغربي اقل من (200) ملم[4]

الموارد المائية: تأتي الصين في المرتبة الأولى في العالم في مجال الثروات المائية، إذ تشكل المياه فيها (2.8%) من مساحتها الكلية وتقوم باستغلالها كمورد أساسي للطاقة، حيث تصل الطاقة المائية الكامنة في أنهارها إلى (680) مليون كيلو وات، وتشكل مياهها نحو (5.8 %) من مجمل المياه العذبة في العالم ، وتصل مساحة انهارها وبحيراتها إلى نحو (16.64) مليون هكتار مربع منها (5.03) مليون هكتار صالحة لتربية الأسماك والنباتات المائية(3). فضلا عن أنها تملك حوالي (3) مليون / م3 من المياه الإقليمية ((حسب اتفاق قانون البحار التابع للامم المتحدة)). [5]

ويمكن تقسم الأنهار الصينيه إلى قسمين :

الأول : ويضم الأنهار التي تصب في المحيطات وتحتل مساحة أحواضها 64% من مجمل مساحة المياه الصينية أما الثاني: فهي التي تصب في البحيرات الداخلية أو تختفي في

(1)وزارة الخارجية الصينية ، الجغرافيا .1998-2005، بكين 2003/2/26

(2) المصدر السابق نفسه .

(3)فاروق عمر عبد اللـه العمر ، دول القوى ودول الضعف ، (القاهرة ، المكتبة الاكاديمية 2005) ص61

(4) وزارة الخارجية الصينية ، مصدر سبق ذكره .

(5) موقع ويكيبديا الالكتروني، مصدر سبق ذكره .

الصحراء و الأراضي الملحية، وتحتل مساحة احواضها 36% من مساحة اليابسة بالبلاد.[1]

ويعد نهر اليانغسي أطول نهر في الصين وثالث انهار العالم بعد نهر النيل في افريقيا و نهر الامازون في أمريكا الجنوبية ، اذ يبلغ طوله (6300) كم وهو غني بموارد الطاقة المائية وهو الشريان الرئيسي للمواصلات المائية إذ يربط بين شرق البلاد و غربها ويسمى (مجرى الماء الذهبي)[2] اما البحيرات الرئيسية في الصين فهي بحيرة يويانغ، ودونغتينغ ، و تايهو ، و هونغسته وغيرها[3]

2. الموارد الاقتصادية: وتشمل

الأراضي الزراعية : إن الصين تضم أراضي صالحة للزراعة والتي تنتج المحاصيل الزراعية وتربية الحيوانات وتنتشر هذه الاراضي في مساحات واسعة في السواحل والأراضي الزراعية و أراضي الغابات . وتتركز الأراضي الزراعية في سهول شرقي الصين وتنتشر المروج بصورة رئيسية في شمالها وغربها، أما الغابات فتنتشر في المناطق الحدودية لشمال الصين والشرقي وجنوبها الغربي بصورة رئيسية وتمتد الأراضي الزراعية في الصين على مساحة قدرها (130.4) مليون هكتار، إن مساحة الغابات والأراضي السهلية المزروعة تقدر بنحو (108) مليون هكتار. وتنتج الصين العديد من المحاصيل الزراعية منها (القمح و الذرة و فول الصويا و الكتان والقطن والارز وغيرها).[4] وعلية تعد الصين من أغنى دول العالم في موارد النباتات [5]. كما تعد بيئة الصين صالحة لرعي وتربية الماشية و الحقول و الأبقار و الأغنام إذ يمتد العشب على مساحة تفوق (400) مليون هكتار منها (319) مليون هكتار من المروج الخضراء، وبهذا

---

(1) فوزي حسن حسين ، مصدر سبق ذكره ص33

(2) مركز المعلومات و الدراسات ، الصين ، تقرير شامل (الرياض وزارة الخارجية ،2005) ص13 .

(3) المصدر السابق نفسه ، ص15 .

(4) فاروق عمر عبد اللـه العمر ، مصدر سبق ذكره ، ص63 .

(5) وزارة الخارجية الصينية ، الجغرافيا ، مصدر سبق ذكره .

فهي تعد من الدول الغنية بإعداد و أنواع الحيوانات البرية إذ تعيش على أرضها أكثر من 15% من حيوانات العالم .[1]

المعادن: فقد تم في الصين تحديد احتياطي أكثر من (156) معدناً ويحتل مجمل احتياطيها المركز الثالث في العالم، ويأتي احتياطي (الفحم و الحديد و النحاس و الألمنيوم و الانيتمون و المولبيدنوم و المنغنيز و القصدير و الرصاص و الزنك و الزئبق) وغيرها من المعادن الرئيسية في مراكز الصدارة في العالم[2] ، وتحتل الصين المرتبة الثانية عالميا في إنتاج الحديد والأولى في إنتاج الزنك والثالثة في إنتاج الفوسفات والخامسة عالميا في إنتاج اليوكسين، فضلاً عن احتياطيها من الطين الزيتي والفسفور والكبريت وغيرها من المعادن، أما بالنسبة لمعادن الاتربة النادرة فاحتياطيها أكثر بكثير من مجملها لدى بلدان العالم الأخرى[3] .

مصادر الطاقة: وتشمل

- **الفحم:** تتوفر في الصين عدة مناجم لاستخراج الفحم الحجري بالنصف الغربي للبلاد، وهي تحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاج الفحم.

- **النفط والغاز الطبيعي:** تحتل الصين مراتب متقدمة على الصعيد العالمي في إنتاج النفط إذا تحتل المرتبة السادسة عالميا ، أما بالنسبة للغاز فهي تحتل المرتبة السادسة عشر عالمياً ، إلا أن إنتاجها لايسد حاجتها لذلك فهي تستورد ما تحتاجه من دول الشرق الأوسط والقارة الإفريقية.

---

(1) ابراهيم الاخرس ، التجربة الصينية الحديثة في النمو : هل يمكن الاقتداء بها ؟ (القاهرة: ابتراك للنشر و التوزيع ،2005) ، ص6 .

(2) 11-Barry tumev ،the state year book ،the politics ،Cultures and Ecnomies of the world ، (op.cit):318

(3) عبد الرحمن العيتبي ، التنين الصيني وازمة بحر جنوب الصين ، على الموقع :

http://www.ahmedwahban.com/aforum/viewtopic.php?f=24&t=3016

- **الطاقة الكهرومائية:** تعد الصين الأكبر في العالم من حيث امتلاكها للطاقة الكهرومائية، كما تحتل المرتبة الثانية عالميا في إنتاج الكهرباء إذا تبلغ (1640.5) كيلووات في الساعة حيث تنـتشر في الصـين عـدة مراكز لتوليد الطاقة الكهرومائية [1].

ب. المقومات البشرية: وتشمل

1. عدد السكان: يبلغ تعداد سكان جمهوريـة الصـين الشـعبية حـوالي (1.339.724) مليـار نسـمة * وبهذا يشكل أكثر من عدد سكان اوربا و إفريقيا معاً كـمـا يفوق عدد سكان الولايات المتحدة الامريكية بحوالي أربعة أضعاف، فقد سجلت الصين زيادة قدرت ب (73.9) مليـون نسـمة* خـلال العقـد المـنصرم وذلك استناداً إلى آخر تعداد سكاني أجرته السلطات الصينية[2] ، وهي بهذا تحتـل المركـز الأول عالميـاً مـن حيث التعداد السكاني .[3]

(1) المصدر السابق نفسه.

(*) وذلك حسب بيانات الاحصاء الرسمي للتعداد السكاني السادس عام 2010 أي حوالي 19،9%من سكان العالم وتضـم الصين 21% من سكان العالم ويتوقع ان يبلغ عدد سكانها (1.448.447.149) نسمة في عام 2025 . المصدر.

(*) اشارت التقارير الى ان قارة اسيا سوف تصبح القارة الاولى من حيث القدرة السكانية في العالم حيث سيصـل عـدد سكانها الى 5.1 مليار نسمة في عام 2050 وان الهند ستتفوق على الصين من حيث مقدار عـدد سـكانها الـذي يصـل الى 7.1 مليار نسمة مما يمثل 18% من تعداد السكان في 2060 بينما سيصل مقدار سكان الصين 2.1مليار نسمة مـما يمثـل 13% من سكان العالم :

She rouk news.com / news / view . aspx? Cade: 15012013

(2) CIA Fact Book – Encarvta encyclopedia 2005- The IMF.

(3) http;\\www.stats.gov.cn\english\newsandcom in gevents\t20110428-402722244.htm

2. **الكثافة السكانية:** الصين هي البلد الأكثر سكانا في العالم،ولكن كثافته السكانية ليست عالية جدا وتبلغ (137 نسمة لكل كم 2) وهناك بضعة ملايين من السكان تسكن الجزء الغربي والشمالي، في حين يعيش الغالبية من سكان الصين في الجزء الشرقي منها وأكثرهم يتواجد في السهول الخصبة في الشرق اذ تبلغ الكثافة السكانية هناك 320.6 نسمة لكل كم 2[(1)]

3. **معدل النمو السكاني:** قد وصل معدل الخصوبة إلى ما يقارب (2) طفل لكل امرأة.[(2)] حيث بلغت نسبة الولادات13%، في الوقت التي شكلت فيه نسبة الوفيات (6%). [(3)]

4.التركيب السكاني: إن الصين تتمتع بموارد بشرية هائلة من الأيدي العاملة وان نسبة الشيخوشة و الطفولة هي الأقل قياسا بنسبة الشباب والكبار (الناضجين) أما متوسط العمر في المجتمع الصيني فقد بلغت نسبته نحو (32%) ، ووفقا لتعداد السكان لعام 2010 فقد شكلت نسبة الأعمار التي تتراوح مابين (14) عاما من مجمل السكان حوالي (16.6%) بانخفاض (6.29 %) من تعداد عام 2000 ، وبلغت نسبة الاعمار التي تتراوح مابين (15-64) عام حوالي (71.4%) في الوقت الذي بلغت نسبة الاعمار التي تتراوح من (65) عاما فما فوق مايقارب (7.7%).[(4)]

5. **التوزيع السكاني:** أما بالنسبة إلى الهجرة من الريف إلى المدينة فقد تزايدت نسبة الهجرة من الريف إلى الحضر بشكل مستمر بحثا عن فرص العمل واملا في تحسين مستوى المعيشة ، إذ بلغ معدل سكان المناطق الريفية من إجمالي عدد السكان نحو 65 %

---

(1) www.S6da.com/vb/showthread.php?t=441

(2)الصين قوة اقتصادية صاعدة ، مصدر سبق ذكره .

(3)فرانسواز لوموان، الاقتصاد الصيني ، مصدر سبق ذكره ، ص27 .

(4) bbc.co.uk.\newsworld-ssia-pacific-13218733

للمدة من (1997-2000)، ثم تنـافص حتـى وصـل إلى 49% في عـام 2011 [1] كـما ان الحكومـة المركزيـة انفقت (299.6) مليار يوان أي مايعادل (47.7) مليار دولار في عام 2012 لصالح أعـمال الحـد مـن الفقـر وبزيادة قدرت بـ(31.9%) عن العام السابق [2]

6. **مستوى المعيشة:** اما معدل الفقر في الصين فقد انخفض عدد الفقـراء في عـام 2012عـما كـان عليه في عام 2011، اذ بلغ عدد السكان الذين يعانون من الفقر في المناطق الريفية (98.99) مليون نسـمة في نهاية عام 2012 وبانخفاض وصل إلى (23.39) مليون نسمة مقارنة مـع العـام 2011 ، وذلـك وفقـا لما ذكره مكتب الحد من الفقـر التـابع لمجلـس الدولـة الصـيني، ويشـكل عـدد الفقـراء في المنـاطق الريفيـة (10.2%) من اجمالي عدد سكان الارياف في البلاد وبانخفاض من (2.5) نقطة مئوية عن الرقم المسـجل في عام 2011. [3]

7. **المستوى التعليمي:** أما فيما يتعلـق بالاميـة في الصـين فهنالـك (90%) ممـن أعمارهـم (15) عـام يجيدون القراءة و الكتابة، الأمر الذي يعني أن في الصين طاقات شبابية متعلمة تدعم قطاع العمـل و الإنتـاج و الأبحاث وان الصين قد سجلت انخفاضاً إلى حد كبير في مستوى الامية والتي بلغت (4.8%) مما جعلها تتبوأ المركز الأول عالمياً في مجال الموارد البشرية [4] . فضلا عن ذلك فقد أظهرت آخر الإحصـاءات انـه مـن بـين كـل

---

(1)محمد عطية محمد ريحان ، التجربة الاقتصادية الصـينية وتحـدياتها المستقبلية،رسـالة ماجسـتير منشـورة، جامعـة الازهر – غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، 2012، ص82

(2) Barry turnev،The state year book،the politics،cultures and Economies of the world op.cit313

(3) انخفاض عدد السكان الفقراء في المناطق الريفية بالصين: على الموقع:

2001.5.9،7374421.htm،Avabic.peopledaily.com .cn/31664

(4) كتاب حقائق العالم ، لوكالة المخابرات المركزية الامريكية ، في باب الصين / السكان، www.cia.orc

(100) ألف شخص من الأفراد المقيمين في بكين هناك (31499) ألف شخصا لديهم مؤهلات دراسية جامعية مما يؤهله لان يحتل مراكز متقدمة على مستوى الدولة [1].

ثانيا: الناتج الكلي الصيني (بالأسعار الثابتة)

من اجل تسليط الضوء على النشاط الاقتصادي الصيني سيتم استخدام مؤشر حجم الناتج المحلي ومعدل نموه ، ومقدار مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج القومي، فمن خلال الجدول رقم (2-9) والشكل رقم (2-4) يتضح أن حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين في ارتفاع مستمر خلال المدة (2000- 2013)، وبمعدل بلغ 3.980 تريليون دولار، فقد ازداد الناتج المحلي الإجمالي للصين من (728) مليون دولار في عام 2000 وهي اقل قيمه سجلها خلال هذه المدة إلى (14) تريليون دولار في عام 2013 وهي أعلى قيمة سجلها حجم الناتج المحلي خلال نفس المدة ، ومن المتوقع أن يصل إلى(29.6) تريليون دولار عام 2020 [2] .

جدول رقم (2-9) حجم الناتج المحلي للصين خلال المدة

(2000- 2013) بالتريليون دولار

السنة	الناتج المحلي بالتريليون دولار	السنة	الناتج المحلي بالتريليون دولار
2000	198،1	2007	494،3
2001	324،1	2008	521،4
2002	453،1	2009	985،4

(1)الكتاب الاحصائي السنوي في الصين للعام 2006 / قسم التعليم / والذي يعد رسمياً من الحكومة الصينية / المكتب الوطني للاحصاء في الصين ، على الموقع الرسمي للمكتب الوطني للاحصاء في الصين ، على الشبكة الدولية للمعلومات كذلك انظر اختلاف التوزيع السكاني في بكين .

(2) Avabic. .news.cn/economy/2013-2-28/c-13219877.htm

2003	640،1	2010	7،5
2004	931،1	2011	9،4
2005	256،2	2012	61،5
2006	712،2	2013	14

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على :

1. احصائيات البنك الدولي ، المنشورة على الموقع :

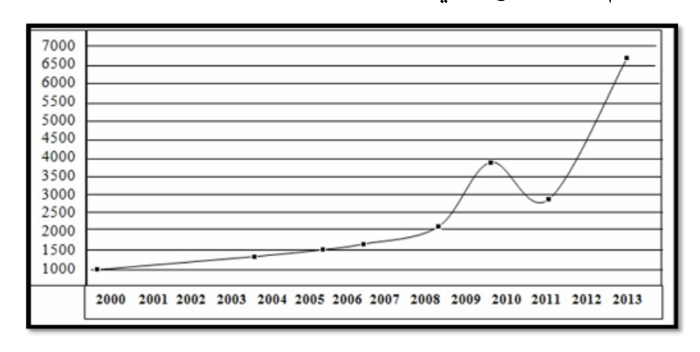
HTTP;\\DATA،ALBANKALDAWLI.ORG\INDICTOR\TMVAL.ICTG.2S.UN

2. زينه عبد الكريم إبراهيم النجار ، التنافس الاقتصادي بين الاتحاد الأوربي وانعكاساته العالمية للمدة (1990-2010) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة نهرين ، رسالة ماجستير غير نشورة ، 2012 ، ص49.

.3) WWW.SKYNEWS ARABIA.COM\WEB\ARTICALE\50871\74(

. ARABIC.CNN.COM\BUISNESS\11\12\ G20.GDP 4)(

الشكل رقم (4-2) الناتج المحلي للصين للمدة من (2000 – 2013) بالتريليون دولار



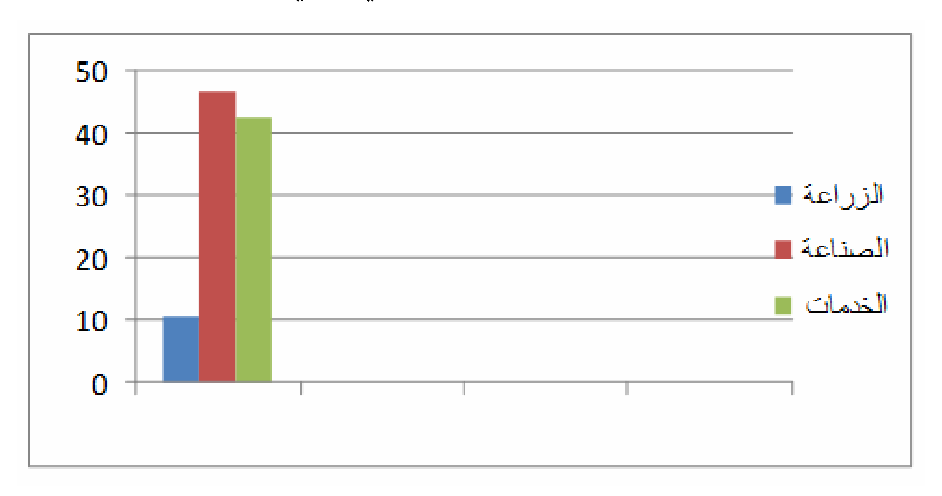
المصدر : من اعداد الباحثة

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الصيني

يتضح من الشكل رقم (5-2) يتضح ان الناتج القومي الصيني ياتي من مجموعة قطاعات انتاجية وهي ثلاثة قطاعات (الزراعي – الصناعي – وقطاع الخدمات)، اذ يتصدر قطاع الصناعة اعلى نسبه في هذا الناتج والتي بلغت 47% ، في الوقت الذي بلغت فيه مساهمة قطاع الخدمات نحو 43% والزراعة 10%. مع الاخذ بعين الاعتبار الحجم الكبير للسكان في الصين .

الشكل رقم (5-2)

نسب القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج القومي الصيني



المصدر : من إعداد الباحثة

أ. قطاع الصناعة

بدأت الصناعة الصينية تتطور سريعا اعتبارا من بداية الخمسينات من القرن الماضى. وبعد قيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949، بدأت الصناعة الصينية تمر بمرحلة الانعاش والتنمية الشاملتين. وحتى تطبيق الاصلاح والانفتاح، اسست الصين بصورة اولية نظام الصناعة المتكامل نسبيا. وخلال المدة (1979 - 2003) ، فقد بلغ معدل النمو الصناعى السنوى اكثر من 10%.وفى عام 2003، اذ بلغت القيمة المضافة للانتاج الصناعى الصينى 5.3612 تريليون يوان صينى، بزيادة 12.6% عما كان عليه في عام 2002 [1] ويُعد الإنتاج الصناعي مؤشر جيد للقطاع الصناعي الذي يمثل 47% من الناتج المحلي الإجمالي[2] أما اليوم فلا تستطيع الصين إنتاج الطائرات والسفن والسيارات فحسب، بل تستطيع إنتاج الأقمار الصناعية ومعدات الصناعة الحديثة ايضا ، وقد تشكل في الصين نظام صناعي مستقل ومتكامل الأقسام والمجالات، وستطبق الصين في المستقبل إستراتيجية تطوير التصنيع اعتمادا على تطوير القطاع المعلوماتي من اجل

(1) http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter3/chapter30203.htm

(2) http://arabic.peopledaily.com.cn/31659/7858398.html

الإسراع بالنمو الاقتصادي الصيني. ومن المتوقع أن يواصل القطاع الصناعي انتعاشه الحالي، في حالة لم تشهد الاقتصادات المتقدمة انهياراً. إلا أن البرنامج يركز حالياً على انتعاش الاقتصاد المحلي، بدلاً من النشاطات الصناعية المرتبطة بالتصدير، والتي تمثل جزءاً كبيراً من الاقتصاد المتنامي[1] .

ب. قطاع الخدمات

شهد قطاع الخدمات الصيني تطورا قياسيا منذ أواخر السبعينات من القرن الماضي.وقد أظهرت آخر الإحصاءات أن مردود قطاع الخدمات من إجمالي الناتج المحلى الصيني قد بلغت 43% ، وبحسب تقرير عمل الحكومة الصينية لعام 2011، فقد شهدت محتويات قطاع الخدمات ذات الصلة زيادة بشكل ملحوظ، كما لا يزال توسيع الطلب المحلي و تعزيز النمو الاقتصادي بحاجة إلى إستراتيجية طويلة الأجل في نفس الوقت، فإن الالتزام بسياسة ترمي إلي النهوض بالعمالة والحماية من البطالة، واتخاذ تدابير لحفز وتوسيع نطاق الاستهلاك، تدعى إلى تسليط الضوء على الأهمية المتزايدة للخدمات. ومن جهة أخرى، فإن تطوير قطاع الخدمات يحتاج إلى خطة جيدة لتطويره، وتنفيذ سياسة التنمية الاقتصادية، الإصلاح والابتكار في قطاع الخدمات .[2] كما سجل قطاع الخدمات في الصين زيادة في النمو في شهر أكتوبر عام 2012 حسب المؤشرات الأخيرة التي تبشر بإمكانية انتعاش الاقتصاد الصيني[3]كما شهد قطاع الخدمات الصيني تطورا سريعا في السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت نسبة القيمة المضافة لقطاع الخدمات في

---

(1)الاقتصاد الصيني يستعيد عافيته...بعد طول انتظار ، وضع مريح للشركات المنفتحة على التجارة الآسيوية خلال الأشهر الأولى من عام 2013، العدد 162931 ، 1فبراير 2013م ، على الموقع

http://www.alriyadh.com/806574

(2) الصين تدخل عصر صناعة الخدمات في عام 2015 ، 9/10/2010

http://arabic.people.com.cn/96604/7161066.html2010/10/9

(3)الاقتصاد الصيني: زيادة نمو قطاع الخدمات، 5 نوفمبر/ تشرين الثاني، 2012 .

http://www.bbc.co.uk/arabic/business/2012/11/121104_china_service_sector.shtml

إجمالي الناتج المحلي 7،2 نقطة مئوية في عام 2012، والذي خلق فرص عمل أكثر للمجتمع الصيني.

وأظهرت أحدث الإحصاءات الصادرة عن مصلحة الدولة للإحصاء أن حصة قطاع الخدمات في إجمالي الناتج المحلي الصيني بلغت (44.6%) في عام 2012، والذي يقترب من (45.3%) للحصة الصناعية [1] ووفقا لأحدث توقعات الأكاديمية الصينية للعلوم فان مردود قطاع الخدمات من إجمالي الناتج المحلى سيرتفع بنسبة 4 نقطة مئوية لتصل إلى (48%) من الناتج المحلي الإجمالي متجاوزة الصناعات الإنتاجية في عام 2015 .كما يتوقع أن تدخل الصين عصر الخدمات في عام 2015 وبالرغم من ارتفاع مردود قطاع الخدمات من إجمالي الناتج المحلى الصيني إلا أن مستوى الخدمات المحلية لا تزال متخلفة نسبيا مقارنة مع مستوى الخدمات في دول العالم المتقدمة،حيث يتمثل من ناحية في النطاق المطلق ،ومن ناحية أخرى يتمثل في نسبة مردود قطاع الخدمات من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.وقد ظلت نسبة مردود قطاع الخدمات المحلية بنحو 40% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي طيلة السنوات الأخيرة، بينما نسبة مردود قطاع الخدمات المحلية في الدول المتقدمة تمثل أكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي،وحتى المستوى المتوسط في العالم يصل نسبة مردود قطاع الخدمات المحلية بنحو 60%. إن قطاع الخدمات المحلية لها مساحة تنمية كبيرة جداً، وقوة دفع جيدة للنمو. وبموجب خطة التنمية الصينية، فبحلول عام 2020، سترتفع نسبة مردود قطاع الخدمات في إجمالي الناتج المحلى الصيني إلى أكثر من 50%، بالإضافة إلى تطوير الخدمات الحديثة، التجارة بالتجزئة والمال والتأمين والمعلومات والنقل والمواصلات وغيرها. [2]

ج. قطاع الزراعة

---

(1)حصة قطاع الخدمات في الاقتصاد الصيني قد تتجاوز الحصة الصناعية في عام 2013

http://arabic.news.cn/topic/2013-03/23/c_132256481.htm . 23-03-2013

(2)الصين تدخل عصر صناعة الخدمات في عام 2015، مصدر سبق ذكره

إن الصين دولة يمثل عدد الفلاحين أغلبية تعداد سكانها، ويتحلى قطاع الزراعة بمكانة هامة جدا في الاقتصاد الصيني .[1] إذ تشغل الزراعة % 64 من اليد العاملة النشيطة و تشغل باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى مجتمعة % 36 من اليد العاملة النشيطة و بذلك تحتل الزراعة الصينية المرتبة الأولى من حيث التشغيل [2] ومع أن المساحة البرية في الصين تبلغ 6،9 مليون كيلومتر مربع، غير أن مساحة الاراضى الزراعية تبلغ 27،1 مليون كيلومتر مربع فقط، محتلة 7% من اجمإلى مساحة الاراضى الزراعية في العالم. وتتركز الاراضى الزراعية فى مناطق السهول والاحواض شرق الصين.[3] ولكن رغم إرتفاع عدد العاملين بالقطاع الزراعي وكذلك كونها الحرفة الرئيسية لغالبية السكان فإن هذا القطاع لا يساهم الا 10%من الدخل الخام الوطني الصيني و بالتالي لا يحتل سوى المرتبة الثالثة في الإقتصاد الصيني بعد قطاع الخدمات والصناعة . [4]

لقد بدأت الزراعة الصينية تنمو سريعا بعد تطبيق الإصلاح في الأرياف عام 1978. وخلال العشرين عاما الماضية، حطم الإصلاح في الأرياف قيود النظام التقليدى وعملت الصين على إيجاد شكل جديد لاقتصاد نظام الملكية الجماعية في ظل اقتصاد السوق. وأثمر الإصلاح عن فوائد حقيقية للفلاحين وحرر وطور القوى الإنتاجية الريفية، فضلا عن دفع النمو السريع للزراعة وخاصة لإنتاج الحبوب الغذائية وتحسين الهيكل الزراعي باستمرار. الأمر الذي أدى إلى تحقيق نتائج مرموقة في الزراعة. وفى الوقت الراهن، تحتل الصين صدارة العالم في حجم إنتاجها لكل من الحبوب الغذائية والقطن وبذور الشلجم وأوراق التبغ واللحوم والبيوض والمنتجات المائية والخضروات. وخلال السنوات الأخيرة، ظلت الحكومة الصينية تعد تنمية الزراعة أهم أولوياتها،

(1) http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter3/chapter30202.htm

(2) http://benmalek.yoo7.com/t1872-topic

(3) http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter3/chapter30202.htm

(4) http://benmalek.yoo7.com/t1872-topic

وزادت باستمرار استثماراتها في الزراعة من اجل رفع دخل الفلاحين وتحقيق التوازن التنموى في المدن والارياف بصورة تدريجية.[1] .

معدل نمو الناتج القومي الأمريكي

ويمثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مستوى النمو الاقتصادي المتحقق خلال مدة زمنية تقدر بسنة عادة ويعد مؤشرا يعتد به في دراسة الاقتصاد الكلي لبلد ما، ويلاحظ من الجدول (10-2) والشكل (6-2) المرفق له أن الاقتصاد الصيني الذي بلغ معدل النمو فيه خلال المدة مابين (1992- 2013) 9.511% كان قد سجل أعلى قيمة له في عام 1993 وهو 13.4%[2] ، متفوقا بذلك على جميع اقتصادات العالم نتيجة لزيادة معدل السكان الذي نتج عنه نزايد نسبة الطلب على المنتجات السلعية. حتى أن صندوق النقد الدولي كان قد أشار وقتها إلى ((أن الصين لا زالت تواصل لعب دور القائد الايجابي للنمو الاقتصادي العالمي)) ، إلا انه وصل إلى أدنى قيمة في عام 1999 حيث بلغت نحو(7.1%) وذلك كان نتيجة لقرار الحكومة الصينية بضرورة تخفيض هذا المعدل لأسباب اقتصادية. ، الا انه عاود التعافي والنمو خلال المدة ما بين (2003- 2010) حتى بلغ نحو 11.9% في عام 2007.غير انه استمر بتسجيل معدلات منخفضة منذ بداية عام 2012 اذا ما قورن بالسنوات السابقة والتي وصل فيها إلى نحو 7%، الا انه استقر على نحو 8% خلال عامي 2013و2014 كاساس سنوي[3] والذي يعد نسبة مرتفعة قياسا بعام 2012

ويعود السبب للنمو المنخفض نسبياً للاقتصاد الصيني في الفصول الثلاثة الأولى من العام 2012 إلى عدة عوامل أهمها تضرر الصادرات الصينية من تباطؤ الطلب

(1) http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter3/chapter30202.htm

(2)صندوق النقد الدولي يقول ان الصين (بقعة مشرقة) في الاقتصاد العالمي. على الموقع :

Arabic@ people daily.com.cn 21\1\2011

(3) مؤشرات تعافي الاقتصاد الصيني في عام 2013 بدعم مبيعات التجزئة ، على الموقع :

seyassah .com / article view / tabid / 59 / smid/ 438/ article ID /228217/ www.al-http;//

reftab/36/default.aspx . 28 /1 / 2013

العالمي، مما أدى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي. ومن ناحية أخرى، تأثر الاقتصاد المحلي أيضاً بانخفاض أرباح الشركات، وضعف القطاع الاستهلاكي.ثم جاء التحسن الذي شهده معدل النمو الاقتصادي خلال عامي 2013 و2014 بسبب قيام الحكومة الصينية بتوسيع السياسة النقدية وزيادة الإنفاق المالي، وخصوصاً على مشاريع البنية التحتية .

جدول رقم (10-2)

معدلات النمو الاقتصادي في الصين للمدة (1992 – 2013)

السنة	نسبة النمو الاقتصادي%	السنة	نسبة النمو الاقتصادي %
1992	12	2006	6،11
1993	4،13	2007	9،11
1995	5،10	2008	4،10
1997	8،8	2009	2،9
1999	1،7	2010	3،10
2001	3،7	2011	2،7
2002	8	2012	9،7
2003	1،9	2013	8
2005	9		

المصدر : من اعداد الباحثة :اعتمادا على

1.THE MILITARY BALANCE، LONDON،OXFORD UNIVERSITY PRESS 1992.P.186

2. 1.THE MILITARY BALANCE، LONDON،OXFORD UNIVERSITY PRESS2000.P.194

3.THE HNTERNATIONAL MONETARY FUND(IMF)،WORLD ECONOMIC OUTLOOK;DATA BASE،SEPTEMBER 2012

4.حمدي مبارز،و- جورنال: الاقتصاد الصيني في ازمة على الموقع :

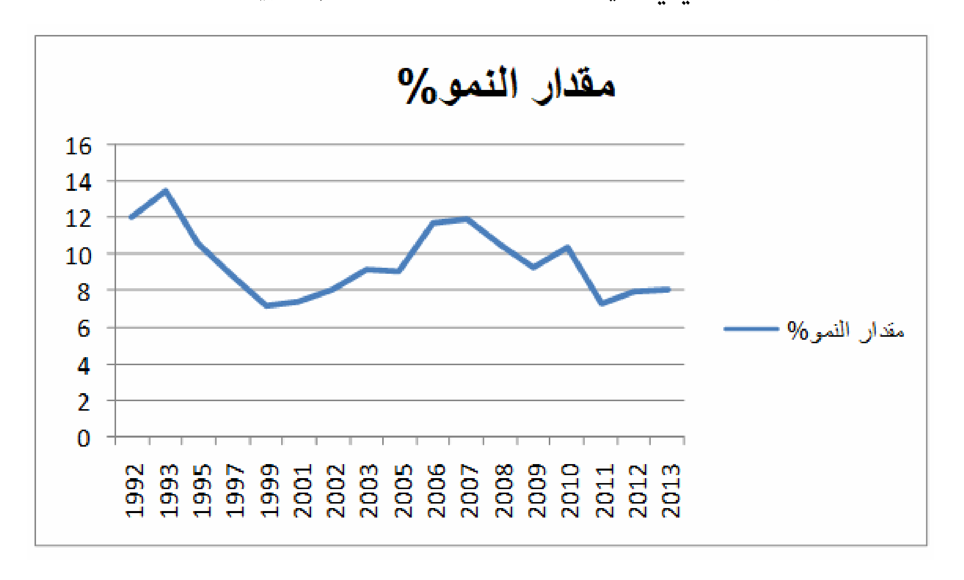
WWW.ALWAFD.ORG\2012.9.3

5.بيانات صندوق النقد الدولي ، المنشورة على الموقع:

STUDIES.ALJAZEERA.NET\REPORT\2013.7.20.HTM

الشكل رقم (6-2)

مقدار النمو الاقتصادي في الصين خلال المدة (1992- 2013) نسبة مئوية%



المصدر : من اعداد الباحثة

ومن دراسة بعض المؤشرات التي ترتبط بالناتج الكلي الصيني والتي تضم كل من التضخم والبطالة يتبين مايلي :

أ. التضخم: إن النمو الاقتصادي في أي اقتصاد يترافق معه ارتفاع معدلات التضخم وهذا ما حصل في الصين .[1] ومن خلال الجدول رقم (2-11) نجد بان معدل التضخم قد وصل إلى مستويات مرتفعة جداً في منتصف عقد التسعينات من القرن العشرين إذ بلغ نسبه قدرها (24.3) في عام 1994 وكان ذلك نتيجة حتمية للزيادة في الطلب الكلي على المنتجات (السلع المنتجة) مع ارتفاع مستويات المعيشة، في حين قدر بنحو (14.7) في عام 1993 ونحو(16.7) في عام 1990. الأمر الذي دفع بالحكومة الصينية لتعزيز سلطتها المركزيه في القرار الاقتصادي ، بغرض كبح ذلك الارتفاع دون التاثير على نسبة النمو، وهو ما قاد إلى انخفاض بنسب التضخم بعد هذا العام ليقدر

(1) تدسي فيشمن ، تدسي فيشمن ، الصين شركة عملاقة ، كيف يتحدى ظوهر القوى القادمة كل من أمريكا والعالم ، ترجمة : هالة النابلسي ، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ، دار العبيكان ، ط1 ، 2009 ، ص241 .

بـ (2.8%) عام 1997.[1] وقد حافظت الحكومة الصينية على مساعيها المستمرة لضبط التضخم على الرغم من ارتفاع النمو بنسب عالية غير انها تمكنت من تحقيق مستوى تضخم منخفض بلغ في عام 2009 نسـبة قدرها (0.7%)[2]

مما تقدم نستنتج ان مؤشر التضخم الناتج عن تصاعد معـدلات النمـو والتـي تـؤثر بـدورها عـلى الناتج الكلي في الصين لم يكن يوماً مؤشراً سلبيا الأثر على حجم الاقتصاد الصين الكلي (الناتج الكلي للصين) بل على العكس من ذلك كان إحدى مظاهر تصاعد ونمو الاقتصاد الصيني بعد تطبيـق آليـات الإصـلاحات علية ودخوله ضمن مجال اقتصاد السوق المفتوحة .

جدول رقم (11-2)

نسبة التضخم في الصين للمدة (1991 – 2014)

السنة	نسبة التضخم	السنة	نسبة التضخم
1991	6،3	2004	9،3
1992	4،6	2006	5،1
1993	7،14	2008	9،5
1994	3،24	2009	7،0
1995	7،16	2010	9،1
1996	4،8	2011	1،2
1997	8،2	2012	7،2

(1) سامر خير احمد ، العرب ومستقبل الصين " الانموذج التنموي والمصاحبة الحضارية ، مؤسسة محمـد بـن راشـد آل مكتوم ، ط1 ، 2012 ، ص178 .

(2)زينة عبد الكريم ، مصدر سبق ذكره . ص 55 .

2000	3،0	2013	10،2
2002	8،0	2014	55،3

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على :

1. هناء عبد الغفار السامرائي ، الاستثمار الأجنبي المباش والتجارة الدولية " الصين أنموذجاً " ، بغدا ، بيت الحكمة ، ط1 ، 2002 ، ص334 .

2- WWW.ICN.COM\ER\5\IDERNEWSTYPE\3.12.2012

ب.البطالة: تعد البطالة من المؤشرات الرئيسية التي يمكن ان تترتب على اعادة هيكلة البنية الاقتصادية للقطاع العام ، لقد حددت التقارير الرسمية الصينية نسبة البطالة في المدن الصينية بحوالي (2.5 %) في عام 1990 وهو يعد ادنى قيمة لها ، ثم دخلت الصين القرن الجديد بنسبة بطالة قدرها (3.6%) في عام 2001[1] في الوقت الذي بلغت فيه نحو (4.15%) في عام 2013[2] ، ومن المتوقع ان تبقى مستقرة عند (4.20) خلال عام 2014 وبمعدل بلغ 3.821%. وبذلك تكون قد سجلت اعلى نسبة لها في عام 2014 وهذا ما يوضحه الجدول رقم (12-2) ، الا ان تلك النسب مع ما شهدته من تصاعد فهي لا تزال ضمن المعدل المقبول ولا تشكل فيه اية مخاطر اذا ما تمت مقارنته بعدد نفوس الصين الكبير .

الجدول رقم (12-2)

نسبة البطالة في الصين للمدة (1990 – 2014)

السنة	نسبة البطالة	السنة	نسبة البطالة
1990	5،2	2005	2،4
1995	9،2	2006	1،4
1999	1،3	2007	4،4
2000	1،3	2008	2،4

(1)وليد سليم عبد الحي ، المكانه المستقبلية للصين ، مصدر سبق ذكره، ص67

(2)سامر خير احمد ، الصين ومستقبل العرب ، مصدر سبق ذكره ، ص184 .

1،4	2011	6،3	2001
1،4	2012	0،4	2002
15،4	2013	3،4	2003
* 20،4	2014	2،4	2004

المصدر: من إعداد الباحثة: اعتمادا على الأرقام المنشورة على الموقع:

1.arabic.people.com.cn،bbc arabic.co

2. زينه عبد الكريم النجار، مصدر سبق ذكره، ص57 استنادا إلى:

imf، international finacial statics xearbook،washington d.c.،2001،p.354،p355،2004،p.237

3. www.elnashere finace.com\news\28.5.2012

4.arabic.people.com.cn\31659\7887448

* استهدف الحكومة الصينية بقاء معدل البطالة حول 5% خلال المدة (2011-2015)

ثالثا: متوسط دخل الفرد

لقد بلغ معدل نمو دخل الفرد في الصين خلال المدة (1979 - 2006) نحو 8% سنوياً وهي نسبة مرتفعه مقارنة بمعدل ارتفاع دخل الفرد في العالم خلال الربع الأخير من القرن العشرين و البالغ نحو 1.3% سنوياً . [1] ومن الجدول (13-2) يتضح بان الصين قد حققت أرقام لا سابق لها في الدخل المحلي للفرد ففي الوقت الذي سجل فيه ادنى قيمة له في عام 1992 والذي بلغ نحو (241) دولار فقد أعلنت لجنة بكين للتنمية والإصلاح في يناير 2010 بان معدل النمو الاقتصادي قد حقق ارتفاعا ليوصل في نسبته المئوية إلى أكثر من (9.5%) وبهذا يكون نصيب الفرد من الدخل القومي قد تجاوز الـ (4) الاف دولار، ثم وصل إلى (5.423) الف في عام 2011 وبمعدل بلغ نحو

(1) عبد القادر محمد فهمي ، مصدر سبق ذكره، ص24- 25

47.595 الف دولار . على الرغم من تأثر الاقتصاد الصيني سلبيا بالأزمة المالية لعام 2009 اذ حققت بكين ارتفاعا في معدل ايراداتها المالية المحلية وصل إلى (10.3%) [1] .

جدول رقم (13-2)

نصيب الفرد الصيني من الدخل القومي للمدة (1990- 2013)

السنة	نصيب الفرد من الدخل	السنة	نصيب الفرد من الدخل
1990	330	2004	490،1
1992	241	2005	760،1
1993	282	2006	070،2
1995	530	2007	490،2
1996	528	2008	414،3
1997	540	2009	650،3
1998	610	2010	434،4
2000	949	2011	432،5
2002	4،939	2012	890،10
2003	270،1	2013	850،11

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى:

1. احمد محمود عبد المجيد العبدلي، مصدر سبق ذكره، ص205

2. ظافر طاهر حسن، تنامي الاقتصاد الصيني وخشية الولايات المتحدة منه في العلاقة بينهما، مصدر سبق ذكره، ص13 .

3.http;\\en.wikipedia.org\wiki\historical-gdp-of-the-peoples-republic- china

http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.PP.CD 4.

واستمر مؤشر دخل الفرد الصيني بالارتفاع حتى حقق أعلى معدل له في عام 2013 حين وصل إلى نحو 11.850 ألف دولار. وقد طرح المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب اقتراحاً هدفه مضاعفة إجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد من الدخل عام 2020

(1) الصين قوة اقتصادية صاعدة ، مصدر سبق ذكره .

بالمقارنة مع العام 2010.[1] . إلا انه وعلى الرغم من ضعف متوسط الدخل الفردي في الصين (نصيب الفر من الدخل القومي) إلا أن ما تقدمه الحكومة من دعم للمواطن في مجالات (الصحة، التعليم، السكن، التعليم، النقل)يقلل الحاجة إلى وجوب توافر معدلات الدخل العالية.

رابعاً: تكوين رأس المال الثابت والاستثمارات

إن الاستثمار الكلي هو ناتج لكل من الاستثمار المحلي، والاستثمار الأجنبي. اذ أن الصين تعتمد وبشكل كبير على الاستثمارات الأجنبية في إحداث عملية التنمية ، ولذلك سوف يتم التركيز على الاستثمارات الأجنبية في الصين لكونها اللاعب الرئيسي والعامل المؤثر في النمو الاقتصادي للصين. لقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين تصاعداً مستمراً منذ بداية الانفتاح على العالم الغربي وزيادة الاستثمار الأجنبي في الصين والذي أدى إلى ارتفاع احتياطي الصين من النقد الاجنبي[2] فقد اكد المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني في دورته الرابعة لعام 1996 وعبر خطة التنمية الوطنية البعيدة الامد إلى العام 2010 ، على تحقيق الجهود الجادة في حماية الشركات ذات التمويل الاجنبي و الاقرار بشرعية حقوقها ومصالحها وتوجيه الاستثمار الاجنبي ضمنت السياسات الصناعية الحكومية وتشجيع المستثمرين الأجانب للمشاركة في بناء الصناعات والبنى التحتية الاساسية للبلد ، كما اوجب هذا المشروع على هذه الشركات ضرورة الخضوع للأنظمة و القوانين وان تدير أعمالها وفقاً للقانون الصيني من اجل توظيف أموالها لتطوير البنى التحتية في الصين وبذلك تكون هذه الأموال من أهم مصادر تمويل رأس المال الثابت فيها .[3]

ومن اجل الحفاظ على معدل الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة للصين كان ينبغي على الحكومة الصينية أن تقوم بتحسين بيئة الاستثمار و القوانين الاقتصادية و الضوابط المتعلقة بالأعمال التجارية والأجنبية. وعليه فقد قضت الخطة الاقتصادية

(1) مؤشرات تعافي الاقتصاد الصيني في عام 2013 بدعم من مبيعات التجزئة ، مصدر سبق ذكره

(2) عبد القادر محمد فهمي ، مصدر سبق ذكره، ص24- 25

(3) الصين قوة اقتصادية صاعدة ، مصدر سبق ذكره .

الصينية على أن (60%) من القروض الأجنبية سوف توجه إلى تنمية اقاليم الصين الفقيرة وأكدت إلى منح المستثمرين الأجانب امتيازات كبيرة لتشجيعهم على الاستثمار في مناطق شمال غرب الصين الفقيرة وكنتيجة طبيعية لتلك السياسة شهدت معدلات تدفق رأس المال الأجنبي إلى الصين وكما هو موضح في الجدول رقم (14-2) تزايداً فبلغت في عام 1995 (36.8) مليار دولار بعد إن كان لايشكل سوى (18.8) مليار دولار عام 1992[1] . وقد بلغت عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية فيها عام 1995 نحو (237) ألف مشروع وبقيمة (104) مليار دولار مما كان له اثر ايجابياً في رفع معدل النمو الاقتصادي في الأقاليم والمقاطعات الساحلية، إذ انه كان مسؤولاً عن تحقيق نسبة (20.7%) في هذا النمو، وقد بلغ أعلى معدل الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين (243.703) مليار دولار عام 2010 وبنسبة زيادة بلغت (417.27%) عن عام 1995.إلا أن هذا المعدل كان قد سجل انخفاضا خلال عام 2011 اثر الأزمة العالمية الثانية التي مر بها الاقتصاد الأمريكي في عام 2010فوصل إلى نحو (220.143) مليار دولار، ثم عاودت إلى تسجيل سلسلة من الارتفاعات حتى وصلت تلك الزيادة إلى نحو(60.32%) على أساس سنوي في فبراير 2013. ويعد هذا الارتفاع الأول في نسبة تلك الاستثمارات عقب تراجع استمر لمدة ثمانية أشهر متتالية .*

لقد لعبت تلك الاستثمارات دورا اساسياً في بناء القوة الاقتصادية للصين وذلك من خلال:

- تشغيل نسبة مهمة من اليد العاملة
- المساهمة في رفع الإنتاج وحجم الصادرات .

---

(1)علي حسين باكير ، " القوات الصينية المسلحة " ، (شبكة الاسلام اليوم ، 17 / 10 / 2006) .

http : // ww.islatod.net/albasheev/show-articles-content. Cfm ?

id=72&catid=76&artid=8063.

(*) دينغ يو هوا ، رئيس مجلس الإدارة لمجموعة المثلث، أمين لجنة الحزب، رئيس مجلس الإدارة لشركة محدودة المثلث، الرئيس ، عضو اللجنة لاتحاد تحديث التكنولوجيا الاستراتيجي لصناعة الإطار،نائب الرئيس الأول لجمعية المطاط الصينية، الدكتور، عالم الاقتصاد العالي، باحث تكنولوجيا الهندسة.

http://mea.triangle.com.cn/ar/u1278613413873410701.html

كما ساهمت تلك الاستثمارات في تحول الصين إلى بلد صناعي عن طريق منحة المجال لتدفق هذه الاستثمارات.

جدول رقم (2-14)

مقدار الاستثمار الاجنبي الوافد إلى الصين للمدة (1991-2013)

السنة	مقدار الاستثمار الاجنبي المباشرفي الصين(بالمليار دولار)	السنه	مقدار الاستثمار المباشر في الصين
1991	*3487	2003	53
1992	8،18	2004	6،60
1993	8،36	2006	69
1994	8،36	2007	249،156
1995	8،36	2008	534،171
1996	44	2009	057،131
1998	43	2010	703،243
2000	38	2011	143،220
2001	9،46	2012	625،295
2002	7،52	2013	848،347

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المصادر الآتية :

1. د.شانغ جين وبي، العولمة والتجربة الاسيوية في العولمة وادارة الاقتصادات الوطنية ، ابو ظبي،مطبعة شركة الفجر،2000،ص139 ، شبكة الصين ،على الموقع: www.china.org.cn

2.الارقام الخاصة بالبنك الدولي من على الموقع الاتي:

http;\\data.albankaldawli.or

3 .arabic.china،org.cn،21.4.2004

4. bbc، arabic.com، 18.4.2007

5. محمد عطية محمد ريحان ، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية،رسالة ماجستير منشورة، جامعة الازهر – غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، 2012، ص85

http://data.albankaldawli.org/indicator/bx.klt.dinv.cd.wd

مما تقدم نستنتج أن الصين تسعى جاهدة ومنذ دخولها إلى مرحلة الانفتاح على العالم إلى توظيف رؤؤس الأموال القادمة إليها (الاستثمارات الأجنبية المباشرة) من اجل بناء هياكلها الارتكازية والتي تتمكن من خلالها إلى تكوين راس مال الثابت فيها لكي تتمكن من الاستمرار في نهضتها النموذجية .

خامسا: مقومات القوة العسكرية والعلمية والتكنولوجية

1- القوة العسكرية

تبذل الصين جهوداً كبيرة لتحديث جيشها وتطويره وتزويده بالتكنولوجيا الحديثة في المعدات، والآليات، والأسلحة، والرفع من حجم الموازنة المالية الصينية المخصصة للدفاع وتخطط الصين لتكوين جيش منظم ومدرب ومجهز بأحدث القوات العسكرية بحلول العام 2020 .[1] لقد حدث تحول كبير في التوجه الاستراتيجي الصيني أدى إلى نقل الصين من دولة تحتاج إلى قوات برية ضخمة لمواجهة الأخطار المحدقة بحدودها الداخلية إلى قوة قارية وبحرية معاً لديها مجموعة متشعبة من الاحتياجات الأمنية المحلية والخارجية . وقد تجلى هذا التحول في برنامج التحديث العسكري والذي تناول أربعة محاور تمثلت في العقيدة العسكرية وتحديث المؤسسة العسكرية، فضلا عن تطوير القدرات العسكرية والقوة النووية الإستراتيجية، كما سعى هذا المحور إلى تسليط الضوء على تطوير الصناعات العسكرية والإنفاق العسكري.

أ - العقيدة العسكرية: إن العقيدة العسكرية الصينية تتضمن المفاهيم المركزية للحرب المحلية والدفاع النشط في الأطراف، والاستخدام السريع للقوة خارج الحدود وترتكز هذه المفاهيم بدورها على عدة مبادئ إستراتيجية وأساليب قتالية صينية جديدة مثل:

أ- التعريف الموسع للحدود الاستراتيجية ومفاهيم (الرد الاستراتيجي)

ب- اخذ زمام المبادرة

(1)زلماي خليل زاده وآخرون، التقييم الاستراتيجي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، عام 1996 ، ص 223 .

ج- توجيه الضربة الأولى [1]

لقد أدى ظهور العامل التقني كعامل حسم في المعارك العسكرية إلى بطلان عقيدة (ماو) العسكرية التي تستند إلى مبدأ استنزاف العدو بحرب شعبية تخوضها القوات النظامية وقوات الاحتياط فيما تمارس قوات الميليشيا حرب العصابات ضد العدو، وعليه فقد صيغت العقيدة العسكرية الجديدة لتلبي سياسات دفاعية أكثر من كونها هجومية، اذ إن الصين لم تطور مذهباً قتالياً جديداً يقود إلى التورط بعمليات عسكرية في مناطق متباعدة من العالم وذلك انطلاقاً من رؤيتها الأمنية – الإستراتيجية. كما ساهم ظهور العامل التقني في إدراك قادة الصين لمستوى التخلف الذي كان سائداً في الآلة العسكرية الصينية [2] .

وفي ضوء ذلك دعت العقيدة العسكرية الحديثة للجيش الصيني لمعالجة هذا النقص في القدرات العسكرية إلى إقامة عمليات كان الهدف منها تدمير نظام قيادة العدو عن طريق تطوير القدرة على توجيه ضربات هجومية حاسمة لمراكز القيادة والسيطرة والاتصالات والحاسبات[3] من اجل تدمير أنظمة الأسلحة الأكثر تقدماً لدى العدو ، وشل أنظمة الدعم اللوجستي للعدو، وحرمان العدو من قدرته على التواصل " الناتج عن التفوق التقني الذي حصل عليه "[4] . فقد عملت الصين على تطوير الأسلحة البعيدة المدى واقتنائها وإصلاح نقاط الضعف في تدريبات القيادة والسيطرة والاتصالات، وتؤكد على الحرب الالكترومغناطيسية لإضعاف أو تدمير الأنظمة

---

(1) us department of defens ، report to congress 2000، op.cit، p.11 .

(2) مثال مترجم الى العربية ل " بر الحيثي غوبتا بعنوان جيش التنين " ، منشور في موقع صحيفة الشرق الاوسط 31 / 8 / 2007،Asharqalawast.com

(3) التقرير العسكري الرسمي المقدم من قبل وزارة الدفاع الامريكية " البنتاغون " الى الكونغرس عام 2007 عن قدرات الصين العسكرية المنشور على الشبكة الدولية للمعلومات

www.defenselink . mil ، 30 / 5 / 2007

(4) alastair i. johnston ،" prospects for chinese nuclear force modernization : limited deterrence versus multilateral arms control ،"china quarterly ،no. 146 (june 1996) ،p. 562-563 .

العملياتية للعدو لقد كشف تقرير وزارة الدفاع أمريكية لعام 2007عن أن الصين طورت وسائل للتسلل والتحكم في شبكات الكومبيوتر فيما وصفه المسؤولون في وزارة الدفاع الامريكية بأنه تهديد جديد وخطير وأوضح التقرير أن التسلل إلى شبكات الاتصال الامريكية بما في ذلك الشبكات الخاصة بمراكز الأبحاث التابعة لها يبدو أنه انطلق من الصين .[1]

ب - تحديث المؤسسة العسكرية : فلقد بدأ التحديث في المؤسسة العسكرية منذ عهد دينغ*، إذ قام بعدة إصلاحات داخل جيش التحرير** ضمن برامج التحديثات الإصلاحية التي تبناها فعمد إلى تخفيض عدد أفراد الجيش من(4.3) مليون جندي في عام 1984 بمقدار مليون جندي خلال هذا العقد ثم بمقدار نصف مليون مع حلول العام 1997، حتى بلغ (2.37) مليون جندي في عام 2001 وكان هذا آخر تحديث لإعداد الجيش قامت به الحكومة [2] وعلى الرغم من هذا التخفيض إلا انه يعد الأكبر في العالم من حيث العدد ، إذ بلغ إجمالي عدد أفراده في العام 2007 نحو (3) ملايين عسكري، وكان من بينهم (2.3) مليون عسكري نظامي [3] .

---

(1)عبد الرحمن العتيبي ، مصدر سبق ذكره ، جاءت هذه المعلومة في التقرير الصحفي لـ بيتر فورد ، حسب التقرير المعدل الذي اوردته " صحيفة كريستيان ساينس مونيتور" .

(*) يقدر المخزون الاجمالي الصيني للاسلحة النووية في الصين بحسب آخر الاحصائيات الى وجود ما يقارب (240) سلاحاً نووياً ، وعلى الرغم من عدم وجود تقارير موثوقة تشير الى تغير حجم هذا المخزون في السنوات الاخيرة بدرجة كبيرة الا * ان الصين لازالت مستمرة في اضفاء الزيادة على عدد انظمة ايصال الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى . المصدر: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي ، الكتاب السنوي لعام 2011 .

(**) لقد اطلق اول قمر صناعي صيني في نيسان / ابريل عام 1970 محمل اسم "الشرق احمر 1 " ، وكان برنامج الفضاء الصيني قد قام باربع رحلات تجريبية لمركبات فضائية غير مأهولة قبل ذلك كانت الرحلة الاولى في عام 1999 ، والثانية عام 2001 والثالثة في آذار / مارس 2002 اما الرابعة فكانت في كانون الاول / ديسمبر من العام 2002 ايضاً في ايلول / سبتمبر 2008 ، المصدر: avabic . chive org . cn، 29

(2) u.s department of defens،report to congress 2000،op،cit،p.11

(3)مثال مترجم إلى العربية لـ " بر الحيثي غويتا بعنوان جيش التنين" ، منشور على موقع صحيفة الشرق الأوسط http://www.Asharqalawast.com،2007/8/31 .

ج- تطوير القدرات العسكرية: تعمل الصين على تطوير قدراتها العسكرية في عدة مجالات وهي:

1- **القوات البرية:** إن القوات البرية لجيش التحرير الشعبي الصيني اسوة بباقي جيوش العالم تضم عدة أصناف مثل "المشاة ، والمدفعية، والدرع ". وقد بلغ عدد هذه القوات (1.400) مليون جندي بعد التخفيضات الأخيرة في عام 2001. ثم وقد تم تحديث القوات المدرعة وقوات الرد السريع التابعة للجمهورية باجهزة الكترونية معززة وأجهزة تهديف.

2 - **القوات البحرية:** تنتشر معظم القوات البحرية الصينية في شرق وجنوب بحر الصين، أما ما يتبقى منها مخصص لحماية العاصمة "بكين" والسواحل الشمالية للصين . لقد أصبحت الصين قادرة على إنتاج تشكيلات من الغواصات العاملة بوقود الديزل أو بالطاقة الكهربائية، فضلاً عن الغواصات التي تعمل بالوقود النووي، كما أنها قامت بإنتاج سفناً برمائية كبيرة وناقلات عملاقة وأخرى مخصصة للنقل العسكري[1] .

3- **القوات الجوية:** إن مجموع ما تمتلكه القوة الجوية والبحرية الصينية هو (2.325) مليون طائرة مقاتلة "شغالة"، أذ أن الدفاع الجوي الصيني متعدد الأدوار وله دور قتالي ومقاومة الطائرات بأنواعها كافة ، هذا فضلاً عن (470) طائرة قديمة تستخدم للتدريب الأكاديمي و (90) طائرة للمراقبة، وطائرات للاستطلاع والإنذار المبكر لقد ضمت القوة الجوية طائرات القوة البحرية مثل طائرات سو – 27 وجاي – 10 تقدماً كبيراً في القدرات البحرية للجيش الصيني إذا ما قورن بالمقاتلات التي كانت لديه بجيش التحرير الشعبي فضلاً عن سعي تلك القوات القوات منذ تسعينات القرن الماضي إلى شراء نظم التحذير والسيطرة المحمولة جواً AWACS ونظم التزويد بالوقود

(1)التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي لعام 2011 ، مصدر سبق ذكره ، ص 495 .

أثناء الطيران اللازمة للصين، فلقد تمكنت الصين من تطوير أول طائرة مقاتلة صينية 100% وهي ذات جسم أملس "جيان 10" [(1)]

4- القوة النووية الباليستية: وتقسم إلى

أ- القوة الصاروخية النووية *: من الملحق رقم (2) يتضح بان الصين تمتلك الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى (العابرة للقارات) والصواريخ النقالة فقد قررت الصين الاحتفاظ بعدد من الصواريخ البالستية المتوسطة المدى المسلحة برؤوس نووية (من اجل التعاطي مع الأحداث الإقليمية الطارئة).[(2)] إذ أعطت منظومات صواريخ (دي اف 31 – ودي اف 31 أي) رقماً جديداً للقدرة الصينية النووية [(3)] كما سعت الصين إلى الحصول على تكنولوجيا التوجيه والتكنولوجيا النفاثة vamjet المتقدمة من روسيا وإسرائيل، فضلاً عن قيامها بشراء 100 صاروخ روسي ارض – جو من طراز إس أي – 10 الشبيهة بالأنواع المبكرة من نظام بارتويوت الأمريكي.[(4)] ويوجد في الصين خمس وأربعون منجما لليورانيوم، وخمسة مصانع لمعالجة اليورانيوم والبلوتونيوم، هذا فضلا لامتلاكها لقدرة عالية على صناعة المنتجات الاشعاعية والتي تقدر بنحو(1.2) طن سنويا وهو ما يكفي لتموين قرابة خمسه وسبعين رأسا نووية سنويا.[(5)]

ب . برامج الفضاء والاسلحة المضادة للاقمار الصناعية : اخذت الصين مكانتها العالمية في مجالات التقنية خاصة بعدما تمكنت من ارسال اكثر من مئة وعشرين قمراً صناعياً متنوعة في المدة ما بين2001 – 2006 ، وتضم كل من(اقمار للاتصالات واقمار

---

(1)مايكل اي . براون، اوين ار. كوتي ، شين ام. لين- جونز ستيفن اي . ميللر، صعود الصين ، المركز القومي للترجمة، ترجمة: مصطفى قاسم ، (القاهرة، الطبعة الاولى)، 2010، ص 66 .

(2) يونس محمد ، الصين الجديدة في ظل سياسة الاصلاح والانفتاح ، ابحاث منشورة في مجلة الكتب وجهات نظر ، القاهرة ، مقالات نوفمبر 2002، //:www.weghatnazarhttp

(3)الصن تطلق جيلا جديدا من اقمار الاتصالات خلال العام الحالي ، صحيفة الرياض ، العدد13412،(الرياض :مؤسسة اليمامة الصحفية)، في 2005/3/14

(4)التقرير العسكري الامريكي، مصدر سبق ذكره. كذلك " الصين تطلق جيلا جديدا من اقمار الاتصالات خلال العام الحالي"،مصدر سبق ذكره .

(5)عبد الرحمن العتيبي ، مصدر سبق ذكره

للملاحة واقمار للارصاد الجوية واقمار للاستشعار عن بعد واقمار لاستكشاف الفضاء)، وكان معظمها مـن انتاج الصين وبعضها اقمار تجارية لدول اخرى. ويعد هذا الجيل الجديد مـن الاقـمار اكـثر تطـور واطـول ضربة واكبر قدرة. وقد طرح رئيس المعهد الصيني للابحاث وتكنلوجيا الفضاء بان الجيل الجديد من هـذه الاقمار يتجاوز مدى اطلاقه عشرة الاف كم ويبلـغ وزن القمـر الواحـد عنـد اطلاقـه (5100) كغـم وقـدرة خدمته في الفضاء اكثر من 15 عاماً كما طورت الصـين نظـم مقاومـة الاقـمار الصـناعية بواسـطة الاسـلحة الموجهة ليزريا او بواسطة اجهزة التشويش. ان استهداف الاقـمار الصـناعية يعتمـد كثـيراً عـلى معلومـات المركبات الفضائية الصينية (المأهولة) لتحديد مدار القمـر الصـناعي وموقعـه ضـمن المـدار لـكي تـتمكن بالتالي من تحديد الاسلحة المطلوبة لمهاجمة الاقمار الصناعية المعادية اذ يشير العسكريون الامريكيـون ان تجربة الصين في كانون الثاني/2013 لاختبار سلاح مضاد للاقـمار الصـناعية، والـذي تمكـن مـن تـدمير قمـر صناعي صيني قديم لرصد الاحوال الجوية، اظهرت قدرة الصين على مهاجمة الاقمار الصناعية ذات المـدار القريب من الارض، الأمر الذي أثار حفيظـة الحكومـة الامريكيـة حـول كيفيـة اسـتخدام هـذا النـوع مـن الوسائل من قبل الصين في حال نشوب نزاع، خاصة مع التطور الذي شهده حجـم ونمـط الجـيش الصـيني وتعتزم الصين اقامة قاعدة لها في مـدار عـلى سـطح القمـر والقيـام بتطـوير انظمـة التشـويش والتعطيـل لانظمة تحديد المواقع وبناء مركبات تعمل كجسم طفيلي لتـدمير تكنلوجيـا الاقـمار الصـناعية فضـلاً عـن تدعيم امكاناتها في مجال اطلاق الاقمار الصناعية المختلفة [1] .

وعليه فان الهدف الذي توخته الصين من وراء هذا النوع من الانشـطة الفضـائية لم يكن اطلاق سلسلة من " حروب النجوم " ضد الولايات المتحـدة الامريكيـة ، بـل انهـا كانت تسعى إلى تقويض المبدأ العسكري للولايـات المتحـدة عـن طريـق تطـوير اسـلحة يمكن ان تدمر الاقمار الصناعية التي تزود الاستخبارات العسـكرية الامريكيـة بكثـير مـن

(1)مارك ليونارد، فيم تفكر الصين ، ترجمة: هبة عكام ، (مكتبة العبيكان ، الرياض)، ط1 ، 2008، ص 152-153

المعلومات، اي انها ارادت ان تتبني لها نظاما دفاعيا يمكنها من حماية سيادتها في حال الاعتداء عليها .[1]

لقد شهدت الصناعات العسكرية الصينية العديد من التطورات التي تمثلت في قيام الصين ببناء حاملات طائرات متطورة بقدرات ذاتية وبميزانيات عسكرية تصل إلى 20 مليار دولار، كذلك قيامها بتطوير انظمة صاروخية متقدمة لاستهداف الاقمار الصناعية العسكرية وانظمة صاروخية مضادة للصواريخ العابرة للقارات ، هذا فضلا عن قيامها بتوسيع نطاق تحالفاتها العسكرية الخارجية في منطقة جنوب وجنوب شرق اسيا المحيطة بالهند والقريبة من تايوان، الا ان قيام الصين بهذه التحديثات العسكرية كونها تبني السفن والغواصات وتشتري طائرات الجيل الرابع المقاتلة وتوجه (900) صاروخ بالستي إلى تايوان، لم يكن محاولة منها لتقليد النظام العسكري للولايات المتحدة او مجاراته.بل كان الهدف منه هو ايجاد طرق ارخص لتحييد قدرات الولايات المتحدة الامريكية العسكرية اي انه بدلاً من منافستها لها في ارضها كانت ترغب الصين في ان تلعب مع الامريكيين لعبة مختلفة تستطيع بكين ان تكسبها .

اتجاهات الانفاق العسكري

بناءً على تقرير الميزانية المركزية والمحلية الصينية لعامي 2006 و 2007 فقد اعلنت الصين في الرابع من آذار/مارس 2007 عن زيادة حجم مصروفات الدفاع الوطني الصيني لهذا العام وبنسبة 8،17% عن ميزانية عام 2006، إذ نما المتوسط السنوي لهذه الميزانية وحسب تقديرات الصين وصندوق النقد الدولي بحوالي 8،11 % للمدة ما بين (1996 – 2006) ، فوصل إلى ما يقارب الــ 350 مليار دولار (921 مليون يوان) في عام 2007 كما اعلنت الصين في عام 2009 بأنها عازمة على رفع مستوى انفاقها العسكري لهذا العام وبمعدل 9،14% وبمقدار 480 مليار يوان " اي نحو 2،7 مليار دولار ". واستمرت الصين بتسجيل معدلات زيادة ملحوظة في حجم الانفاق

---

(1) الصين تعلن زيادة انفاقها العسكري بنسبة 15% لتعزيز قدرات جيشها ، " صحيفة الشعب اليومية " على الموقع http : // Arabic . people daily.com ، 2009 .

العسكري، فقد بلغ حوالي 119 مليار دولار في عام 2010 في الوقت الذي لم يتجاوز فيه الـــ 5،39 مليار دولار في عام 2000 و الـ 9،72 مليار دولار عام 2006 وبذلك تكون الصين قد احتلت المركز الثاني بين دول العالم في حجم انفاقها العسكري لعام 2010 [1] واستمرت الصين باحتلالها لهذا المركز حتى العام 2013 " حسب تقديرات معهد ستوكهولم الدولي لابحاث السلام "

والجدول رقم (15-2) يوضح ذلك لقد سعت الصين من وراء هذه الزيادات التي سجلتها ولازالت تسجلها في حجم الانفاق العسكري (على الرغم من كونها دولة متنامية) إلى ان تكون لها القدرة العسكرية الكافية التي تساعدها على مواجهة اي اعتداء محتمل في المقام الاول ، وكذلك ان يكون لها القدرة على مهاجمة اية دولة تحاول ان تمس سيادتها او حدودها.

جدول رقم (15-2)

الانفاق العسكري للدول الخمسه الاولى في العالم لعام 2010

المرتبة	الدولة	الانفاق بمليارات الدولارات(باسعار الصرف في السوق)	التغيير%	الحصة العالمية%	الانفاق بمليارات الدولارات(بحسب تعادل القوة الشرائية)
1	الولايات المتحدة الامريكية	698	3،81	%43	698
2	الصين	119	189	(3،7)	(210)
3	المملكة المتحدة	6،59	9،21	7،3	6،57
4	فرنسا	3،59	3،3	6،3	8،49
5	روسيا	(7،58)	4،82	(6،3)	(2،88)

المصدر: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي ، الكتاب السنوي لعام 2011، مصدر سبق ذكره، ص264

2. القوة العلمية والتكنولوجية

(1) التسلح ونزع السلاح والامن الدولي ، الكتاب السنوي لعام 2011 ، مصدر سبق ذكره ، ص 232 .

لقد اعتمد معدل النمو الاقتصادي في الصين بشكل كبير على معدل التطور التكنلوجي على المدى الطويل ومن اجل تعميم الوعي التكنلوجي انتشرت التقنيات على نطاق واسع في الصين وأسست جيلاً من المثقفين يستخدمون التكنلوجيا والمعارف الحديثة، فاصبحت التكنلوجيا في بداية التسعينات معيار التقويم الذي حظي بالقبول العام[1] . حيث ارسلت الصين اكثر من (180 الف باحث) " للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم المتقدمة في الولايات المتحدة وعشرات الالاف إلى المراكز العلمية والبحثية المتقدمة في اوربا "[2] ، الا انها تعد نسبة تعد ضئيلة جدا قياسا بالحجم السكاني الكبير للصين.

ان الصين توجهت نحو اقتصاد المعرفة لانها تجارة المستقبل الاكثر حداثة وجاذبية ، فاقتحمت في 1999 مجال الاتصالات والانترنت ، وأنشأت صندوق الابداع التكنلوجي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأسهم ذلك في استحداث صناعات جديدة ذات منتج عالي الجودة ، ووضعت خطة لتطوير صناعة البرمجيات (Soft ware)[3] .

إذ عمدت الحكومة الصينية إلى تقديم للحوافز والتفضيلات للشركات الكبيرة وعابرة القومية في المسائل المتصلة بادخال التكنلوجيا المتطورة إلى اعمالها في الصين، وبخاصة الاعمال التي تستهدف السوق الصينية لا المخصصة للتصدير وقد ساعدت هذه الاجراءات في اقامة مشاريع كبيرة تستخدم التكنلوجيا المتطورة في صناعات مثل السيارات والطائرات والالكترونيات والاتصالات والكومبيوتر واستخراج المعادن، فضلاً عن الصناعات المعدة للتصدير كالنسيج والاغذية والصناعات الخفيفة كما خططت الحكومة الصينية من وراء نقل التكنلوجيا المتطورة إلى امكانية تصنيعها مستقبلاً في الصين

---

(1) ابراهيم الاخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو، مصدر سبق ذكره ، ص 71 – 72 .

(2) انور عبد الملك، نهضة الصين : " الصعود السلمي في عالم متعدد الاقطاب " ، السياسة الدولية، العدد 161 ، (القاهرة مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، يوليو 2005) ، ص89

(3) صحيفة الشعب اليومية ، على الموقع :

http: // Arabic peopledaily .com .cn. ava74970/ 2004/1/17

كلها او جزء منها، بما يوفر فرصاً تجارية افضل للصين وربما امكانيات تصنيعية وتطويرية ايضاً[1] ولكون الصين حققت اصلاحاً واسعاً في نظامها التعليمي فقد اصبحت اليوم ثاني بلد في العالم بعد الولايات المتحدة في الانفاق على البحوث الصناعية والتطوير (الانتاج العلمي والتقني) وازدادت مقالاتها العلمية المنشورة في المجلات المتخصصة[2].كما اظهر تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية التابعة للامم المتحدة الارتفاع الحاد في عدد الطلبات الصينية لبراءات الاختراع ، والعلاقات التجارية ، وحماية الابتكارات التي تنتجها البحوث الصينية [3] .

وكان من اهم الصناعات التي حضيت باهتمام كبير هي صناعة الالياف البصرية التي حلت محل الاسلاك الصناعية في وسائل الاعلام المتنوعة وفي انظمة الاتصال الرقمية وفي العديد من التكنلوجيات الحديثة الاخرى[4] وتواصل الحكومة الصينية التركيز الشديد على البحث والتطوير من خلال خلق المزيد من الوعي العام للابداع والابتكار واصلاح النظم المالية والضريبية لتشجيع النمو في الصناعات المتطورة ، ولتحقيق الانتقال من اقتصاد قائم على التصنيع وحده إلى اقتصاد يقوم على الابتكار[5]. وتعمل الصين حالياً على تطوير برامجها الالكترونية وانصاف النواقل وصناعات الطاقة بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة مثل" الطاقة المائية، وطاقة الرياح، والطاقة الشمسية " . كما يوجد في الصين حوالي (926 الف) باحث ولا تسبقها في ذلك سوى الولايات المتحدة بنحو (1.3) مليون باحث[6] هذا فضلا عن امتلاكها لشبكة متكاملة للحرب الالكترونية مضادة للاضطرابات الحركية ومصممة ضد التعطيلات التي تصيب شبكات نظم

(1) هناء عبد الغفار ، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص 335 - 336.

(2) اطلبوا الحكمة ولو في الصين ، 25 / 5 / 2013 على الموقع

http : // www. wijhat nadar

(3)Business week ،OECD:china to spend 13 ، billion $ ،3 December 2006 .

(4) الصين الثانية عالمياً في الانفاق على البحوث الصناعية والتطوير 9 / 2 / 2013

http: // blog . itqanbs . com/posts/561

(5) زينة عبد الكريم ، مصدر سبق ذكره ، ص 90 ، 91 .

(6) فوزي حسن حسين، مصدر سبق ذكره ، ص5 .

المعلومات ومؤخراً انشأ جيش التحرير الصيني وحدات خاصة لتطوير(الفايروسات) الهجومية المتطورة التي تؤدي وظائف ازدواجية(التخريب – التجسس) لمهاجمة شبكات وكمبيوترات العدو ، كما انشأ وحدات مخصصة لبناء نظم دفاعية حول شبكاته المعلوماتية غير ان التركيز ظل على تدريب مئات الخبراء على مهاجمة الشبكات.

مما تقدم نستنتج بان الصين قد بلغت مستويات عالية في مجال تكنلوجيا الطاقة الذرية وعلوم الاحياء والطاقة العالية في الفيزياء وتكنلوجيا الاقمار الصناعية والاتصالات ، واصبحت التكنلوجيا العنصر الدافع للبناء الاقتصادي وذلك من اجل ان تحقق الصين اهدافها في الانتقال من كونها دولة نامية إلى مصاف الدول الكبرى من خلال تطويرها لبرامجها العلمية وزيادة انفاقها على برامج البحث والتطوير ، وكذلك من اجل ان تكون متأهبة للدفاع عن سيادتها ضد اي هجوم خارجي .

المطلب الثالث:

مقومات القوة السياسية في الصين

ان الصين تعد حضارة تتخفى في صورة دولة قومية، وان قوتها وازدهارها تجعل من الصعب التنبوء بتطوراتها المستقبلية ، فلم يشهد العالم من قبل حالة مثل الصين الحديثة سواء في سرعة ودرجة واستمرارية صعودها الاقتصادي في ظل نظام سلطوي او في اسلوب الادارة الذي يعتمد على التجريب واللامركزية . وقد كان على حكامها ان يوازنوا دائماً ما بين متطلبات "وحدة الدولة، والتنوع الجغرافي والثقافي والاثني لامتدادها القاري" . ورغم مدة الاضطراب والتفكك التي شهدتها الصين على مدى تأريخها فان عوامل وحدة الدولة تتغلب مرة تلو الاخرى. ولما كان للعامل السياسي من اثر كبير واساسي في تحديد دور ومكانة اية دولة، وفي تقدم دولة من الدول. فقد كان للجانب السياسي دور كبير في النهضة الصينية الحديثة وما وصلت اليه اليوم من تطور وتقدم منذ نشوء الجمهورية الصينية عام 1949. ان جمهورية الصين الشعبية هي دولة اشتراكية تطبق مبدأ المركزية الديمقراطية من قبل الشعب الذي تقوده الطبقة العاملة ويقوم على اساس التحالف بين العمال والفلاحين، وتتخذ هذه الجمهورية النظام الاشتراكي كنظام اساسي لها. اذ ان مقاليد السلطة في الصين محتكرة بيد حزب واحد المتمثل بالحزب

الشيوعي الصيني، وان النظام السياسي فيها هو نظام سلطوي وهو بدوره يخالف الانظمة الغربية التي تدعو إلى الديمقراطية والالتزام بحقوق الانسان .

وفي واقع الحال يعد التزمت الصيني في هذا النظام من الامور التي لايقبل الجدل فيها، فعلى الرغم من الضغوطات الخارجية ولاسيما الامريكية منها على ضرورة ان تقوم الصين بالاصلاح السياسي الا انها لطالما رأت ان الاسرع في هذا الاصلاح وفقا للرؤية الامريكية يهدد الكيان الصيني بحد ذاته وقد يؤدي إلى تفككه، كما ترى الصين ان ظروفها الموضوعية تحتم عليها استمرار النظام السياسي المركزي القائم على سيطرة الحزب الشيوعي على الحياة الصينية وان الاصلاح السياسي يتطلب السيطرة والتدرج.[1]

وعليه سيتناول هذا المطلب مقومات القوة السياسية للصين ، وذلك من خلال تقسيمها إلى محورين رئيسيين :الاول هو المؤسسات السياسية الصينية والثاني هو الاصلاحات السياسية في النظام السياسي الصيني .

اولا: المؤسسات السياسية

هنالك حقيقتين ينبغي ادراكهما قبل التطرق إلى مؤسسات النظام السياسي الصيني

اولهما ان النظم الاشتراكية ومن ضمنها الصين لا تؤمن بمبدأ الفصل بين السلطات وتطرح مبدأ مغايراً له وهو مبدأ (وحدة الدولة) الذي يرفض تقسيم الوظائف التي تقوم بها سلطة الدولة بين هيئات متخصصة . ويرى ان هذا التقسيم الذي تفرضه الضرورة العملية يجب ان يتم في اطار وحدة الدولة[2].

وثانيهما ان التغيرات التي اجراها النظام على مؤسساته السياسية القائمة لم تكن تلامس الجوهر بقدر ما كانت تلامس المظهر . معتمدة في ذلك على الدستور الصيني لعام 1982 وما ادخل عليه من تعديلات عديدة ابتداءاً من عام 1988 ، 1993 ،

---

(1) د. محمد سعيد ابوعامود ، اسيا :التدخل الامريكي من اجل الديمقراطية ،مجلة السياسة الدولية ، العدد155، (القاهرة:مؤسسة الاهرام ، يناير2004)،على الموقع الاتي :http;\\digital.ahram.org.eg

(2) ابتسام محمد عبد ، التحديث في الصين : دراسة في الابعاد السياسية ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، اطروحة دكتوراه لعام 2006 ، ص 156 .

1997 حتى عام 2004 ، والتي ركزت على قضايا الانفتاح وتطبيق نظام اشتراكية السوق .*

وتضم المؤسسات السياسية في الصين ما يلي:

1. **السلطة التنفيذية:** وتتكون من المؤسسات الاتية:

أ. رئيس الجمهورية: ويتم انتخابه هو ونائبه من المجلس الوطني لنواب الشعب[1]

ب. مجلس الدولة : يتكون الهيكل التنظيمي لمجلس الدولة في الصين من رئيس الوزراء واربعة نواب وخمسة وكلاء، ويمثل الهيئة التنفيذية والادارية العليا للدولة ، ورئيسه الحالي (ون جيا ياو) . [2]

ج. اللجنة العسكرية المركزية: وهي التي تتولى قيادة القوات المسلحة في البلاد وتضم اللجنة الرئيس ونوابه واعضاؤه ومدتها خمس سنوات وهي مسؤولة امام المجلس الوطني لنواب الشعب ولجنته الدائمة [3] يضم جيش التحرير الشعبي الصيني.

- الدائرة السياسية العامة.
- دائرة اركان الحرب العامة.
- دائرة السوق العسكرية العامة.
- دائرة التجهيزات العامة .

(*) ان التعديل الذي اجري على الدستور الصيني عام 1993 نص على التمسك بالاصلاح وممارسة اقتصاد السوق الاستراكي بينما جاء تعديل 1997 بالنص على اعتماد العقائد اللتينية – والمادية ، ونظرية (وينغ شياوينغ) كونها تعد اسساً ارشادية للعمل . اما تعديل عام 2004 فقد نص على حماية الملكية الخاصة للمستثمرين الاجانب ، وحماية حقوق الانسان ، للمزيد من التفاصيل حول هذه التعديلات .

James C. F. Wang ،op . cit. ،P. 424 .

(1)جلال عبدالـله معوض ، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية ، دراسة نقدية ، في د. محمد السيد سليم و د. نيفين عبد المنعم مسعد (محرران) في ، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في اسيا ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز الدراسات الاسيوية ، 1993، ص26

(2)فوزي حسن حسني ، مصدر سبق ذكره ، ص 28 . كذلك النظام الاداري المركزي " مقالة منشورة على الموقع:
htt: \\ arabic. people. com. cn

(3) دستور جمهورية الصين الشعبية ، مصدر سبق ذكره ، ص65-66

2. السلطة التشريعية:

والمتمثلة بالمجلس الوطني لنواب الشعب والتي تنقسم إلى :

أ. المجلس الوطني لنواب الشعب ، والذي يعد بمثابة البرلمان في الدول الغربية

ب. اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب ، والتي تمثل اعلى سلطة في الدولة.

ج.- المجالس المحلية لنواب الشعب ولجانها الدائمة[1]

وعلى الرغم من اقرار الدستور الصيني بان المجلس الوطني لنواب الشعب هو اعلى اجهزة السلطة غير ان الحقيقة هي ان الحزب الشيوعي هو الذي بيده السلطة الحقيقية في البلاد .[2]

3. السلطة القضائية: أما بالنسبة للسلطة القضائية الصينية فهي بدورها تقسم إلى قسمين:

أ. المحكمة الشعبية العليا * : وهي الجهاز القضائي الاعلى في البلاد وتخضع مسؤوليته إلى المجلس الوطني لنواب الشعب [4]وتقسم إلى :

- المحكمة الخاصة
- المحكمة العسكرية.

ب. النيابة العامة: والتي تقسم بدورها إلى

- النيابة الشعبية العليا.
- النيابة الشعبية الخاصة.
- النيابة العامة العسكرية.

---

(1) وليد سليم عبد الحي ، المكانه المستقبلية للصين ، مصدر سبق ذكره ، ص 112

(*) ويؤكد الدستور على ان المحكمة تمارس اختصاصاتها بشكل مستقل ولها فروع متعددة لدرجات في المقاطعت والاقاليم

(2) محمد نعمان جلال ، تسليم الراية في القيادة الصينية:الابعاد والدلالات ، مجلة السياسة الدولية،العدد 152،ابريل ،2003،ص29

(3) احمد محمود عبد المجيد ، مصدر سبق ذكره، ص 164-165

الحزب الشيوعي الصيني*

وهو الحزب الوحيد الحاكم في الصين تأسس عام 1921. وقام بدوره بتأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 . ان الحزب الشيوعي هو المتحكم الاول في القرار السياسي فعلى الرغم من المبادىء الاشتراكية التي يعتنقها هذا الحزب في خطابه السياسي[1] وتواجد مجموعة من الاحزاب الصينية التي تشاركه في عملية التنمية والادارة الا ان دورها لا يزال محدودا مقارنة مع دوره[2] . الا ان واقع الحال يشير إلى ان الصين تسير في طريق رأسمالي بحت واقتصاد سوق حر بعيد كل البعد عن الاقتصاد المركزي الأمر الذي يشير إلى تراجع المتغير الايديولوجي لهذا الحزب[3]. فقد قام هذا الحزب بتخطيط وادارة الاستراتيجية التي أعادت الصين إلى مكانتها المرموقة على الصعيد العالمي.

كما أظهر الحزب قدرة فائقة على ((اعادة اختراع)) نفسه، والتحول من حزب يمثل الطبقة العاملة الصينية إلى حزب يمثل الصين كمجتمع ودولة [4] .

لذلك ذهب الحزب إلى تطوير نفسه من خلال:

1- التحول من نخبة التحرير إلى نخبة التحديث: اذ تعد وفاة ماو علامة فارقة على بدء التحولات في بنية النخبة، فقد اعقبها نشوء تناحر قصير المدى على السلطة انتهى باستبعاد القوى التقليدية في الحزب وهذا ما تبين من خلال المظاهر الآتية:

أ- احلال الاجيال: فقد بدأت مرحلة ما بعد ماو باحلال الفئات العمرية الاصغر سناً وبشكل متدرج.

(*) تتركز القوة في النظام الصيني في يد الحزب الشيوعي الحاكم الذي قدر عدد اعضائه في عام 2008 بنحو 73.4 مليون شخص وهو بذلك يعد اكبر حزب في العالم بعد حزب العمال في كوريا الشمالية ، وقد لعب هذا الحزب دوراً محورياً في هزيمة الاستعمار الياباني للصين وفي اعادة وصل الصين الحديثة بماضيها المزدهر فقد اعاد انشاء وتوحيد الدولة الصينية بعد قرن من المهانة والتفكك .

(1) تشي ون ، الصين وي عهدها الجديد ، ترجمة محمد ابو جراد ، دار النشر باللغات الاجنبية ، بكين ، 1996

(2) فوزي حسن حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص27 .

(3) المصدر السابق نفسه ، ص28

(4) كارمن ابو الخير ، مصدر سبق ذكره ، ص 161 .

ب- اعادة الاعتبار للتيارات الحزبية التي طردتها الثورة الثقافية.

2- الزيادة في نسبة التكنوقراط في السلطة: لقد أدت زيادة نسبة التكنوقراط في اجهزة صنع القرار بانها اصبحت اكثر ميلاً نحو البراغمانية.[1]

وكان من بين اهم التكتيكات التي استخدمها ((دنغ)) في التغيير السياسي هو ما يخص الآتي:

1. نظام التقاعد: فقد ادخل الحزب الشيوعي الصيني مبدأ تقاعد القيادات عند بلوغهم سن معينة (65 عاماً) والا يبقى اي مسؤول في منصبه اكثر من مدتين وذلك اعتقاداً منها بان هذا هو احد اهم الاسباب التي ادت إلى انهيار الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي.

2. الانتقال السلمي بين اجيال الحزب : لقد أكدت قيادات الحزب على ضرورة ارساء آليات لانتقال السلطة بشكل سلمي من جيل إلى آخر وان تكون الخبرة العملية الطويلة والكفاءة المهنية هي المعايير الاساسية في اختيار القيادات الحزبية والحكومية [2] .

3. تغيير مكانة الجيش في البنية السياسية: فقد اصاب مكانة الجيش في تلك البنية تغييراً مهماً، أذ تقلصت بنية العسكريين في الهيئات المركزية للحزب[3]

ثانيا: الاصلاحات السياسية في النظام الصيني

لقد شملت الاصلاحات التي حصلت في النظام السياسي الصيني مرحلتين كانت الاولى في عام 1978 والثانية في عام 1993، وسيتم استعراض تلك الاصلاحات لما لها من تاثير على نهج الدولة السياسي داخليا وعالميا.

1. الاصلاحات السياسية لعام 1978 / المرحلة الاولى

ترافقت الاصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الصين منذ العام 1978 مع سلسلة من الاصلاحات السياسية الهادفة بالاساس لخدمة المشروع الوطني الصيني النهضوي.

---

(1)وليد سليم عبد الحي ، مصدر سبق ذكره ، ص 104

(2) كارمن ابو الخير ، مصدر سبق ذكره ، ص 164

(3) وليد سليم عبد الحي ، مصدر سبق ذكره ، ص 105

لكن وتيرة هذه الاصلاحات السياسية كانت اقل تسارعا مــن نظيرتــها الاقتصاديــة واكثـر اخضاعـاً للتجريب، فأنها كانت عملية تعديل وتحسين للنظام السياسي القائم وآلياته وليست عملية تغيير او تبديل جذرية له فقد اتجهت الصين لاصلاح الهياكل والآليات السياسية الداخلية ابتداءاً من التخلي عن سياسة التخطيط المركزي لصالح منح المقاطعات حرية إتخاذ القرارات التي تمس سكانها وصولاً إلى اصـلاح الحزب الشـيوعي الحـاكم وتطـوير دوره وآلياتـه اذ تقـرر احـداث فصـل جـزئي بـين الحـزب والمؤسسـات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال المرحلة الاولى من الاصـلاحات السياسـية. حيـث اعتمـدت الدولـة الصينية الحديثة اسلوباً فريداً في ادارة التوازنـات بـين المركـز والمحليـات، وأدت الاصـلاحات التـي تمـت في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي إلى نقل صـلاحيات اوســع إلى الحكومـات المحليـة فـيما يتعلـق بمجموعة كبيرة من القضايا مثل " الضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية، والتعليم، والحفـاظ عـلى البيئـة " وبينما تضع الحكومة المركزية الاهداف الرئيسية فانها تترك العنان للمحليـات في تطـوير اسـاليب مختلفـة لتحقيق هذه الاهداف وعندما يثبت أحد هذه الاساليب جدارته يتم اعتماده من قبل الحكومـة المركزيـة وتعميمه في مناطق اخرى وكان من بين اهم الاصلاحات السياسية التي حصلت في الصين هـي:

أ. تحديث جهاز الدولة: وذلك انطلاقاً من فكرة مفادها ان كفاءة الحكومة وقـدرتها عـلى الانجـاز هما المعيار الاساسي لشرعيتها وليس طريقة وصولها إلى الحكم .

ب. السماح بالتعددية في الاحزاب السياسية: تحت مبدأ " قيادة الحزب الشيوعي الصيني وتعاون الاحزاب المتعددة "، بمعنى ان يمارس الحزب الشيوعي الحكم فيما تتعاون معه الاحزاب الاخرى. فلا يكون ثمة احزاب معارضة او خارج الحكم [*].

---

* في العام 2008 وجدت في الصين ثمانية احزاب الى جانب الحزب الشيوعي ، حتى تطـورت مشـاركة هـذه الاحـزاب في الحياة السياسية الصـينية بعـد ان ظلـت حكـراً عـلى الشـيوعيين قبـل الاصـلاح . كـما سـمح بممارسـة العمـل السـياسي للمستقلين . وفي عام 2006 ترك الحزب الشيوعي نحو 60% من مقاعـد مجلـس المـؤتمر الاستشـاري السـياسي للشـعب الصيني وثلاثة عشـر مـــن اصـــل اربعة وعشرين مقعداً في لجنته الدائمة للاحزاب الاخرى والشخصيات المستقلة .

(**) لقد اكد الزعيم دنغ زيا وبنغ على ضرورة اصلاح النظـام السـياسي والـذي يعـد عـاملا ضروريـا لاجـل قيـام تنميـة اقتصادية حقيقية اذ رات التيارات الليبرالية ان الوضع في الصين يجب تغييره .

ج. تطوير البنية المجتمعية والاقتصادية: لقد بدأت تركيبة المجتمع الصيني بالتغير وبدا واضحاً ان هناك طبقة رأسمالية قوية ومتمكنة تسيطر على جزء هام من الاقتصاد الصيني، وتعمل على ان تلعب دوراً سياسياً بحجم دورها الاقتصادي وعلى حساب الحزب الشيوعي **.حيث يرى زعماء الصين كما يرى بقية ابناء الشعب الصيني بأن الديمقراطية الصينية ليست هدفاً بل ان هدفهم الاساس ينطبق على تحقيق حياة اقتصادية افضل ، وهو ما تحقق فعلاً للغالبية العظمى من الشعب[1] .

2- الاصلاحات السياسية لعام 1993 /المرحلة الثانية

لقد اطلق الرئيس الصيني السابق " جيان زيمينك " في آب عام 1993 أكبر حملاته، إذ إدعى بان النضال ضد الفساد هو العمل السياسي العاجل للحزب مشيراً إلى ان الفساد بان ينتشر في جسم الدولة والحزب كفايروس مؤذي . وان فشل مهمة محاصرته تعني سقوط سلطة الحزب والدولة، كما عاود الحزب من جديد نشاطه في شباط من عام 1996، إذ عقد مؤتمراً وطنياً لتقييم انجازات الحملة الجديدة[2] ، وقد نتج عن اتباع الحكومة الصينية لسياسة الاصلاحات في جانبها السياسي بعض المظاهر والتي من أهمها :

أ. الديمقراطية التدريجية: ظهرت فكرة "الديمقراطية التدريجية"على يد (يوكبينغ) * في ديسمبر عام 2006، وكانت فكرة ذات صدى متواضع ترفض الانفجار الهائل للاصلاح السياسي، وتؤيد التغيير التدريجي من القاعدة إلى القمة[4] فقد تعززت

---

(1) اشرف ناصر، الصين " كنموذج جديد " ، كلية الحقوق ، جامعة بيروت العربية ، (بحث دبلوم :2006)، ص17

(2) فولفجانج هيرن ، التحدي الصيني ، ترجمة : محمد رمضان حسين ، كتاب العربية (14) ، 2011 ، ص 309

(*) وهو نائب مدير المكتب المركزي للترجمة والتاليف ويقال بانه مساعد غير رسمي للرئيس هيوجينتاو والذي اثارت مقالاته التي اخذت من كتابه " الديمقراطية شيء جيد " عام 2006 جدلاً كبيراً وهو احد الاعلام البارزين في النظرية السياسية الشيوعية الصينية ويعد من أكثر المنظرين الصينيين المهتمين بالنموذج الصيني للديمقراطي ولقد كانت فكرته حول الديمقراطية التدريجية " ذات الصدى المتواضع " ، هي التي ترفض الانفجار الهائل للاصلاح السياسي وتؤيد التغير التدريجي من القاعدة الى القمة . فقد قال يوكبينغ عنها (ان الاصلاح الذي يحدث بين ليلة وضحاها سيكون مضراً للصينيين مثل " علاج الصدمة الاقتصادية ") .

فولفجانج هيرن ، التحدي الصيني ، ترجمة : محمد رمضان حسين ، كتاب العربية (14) ، 2011 ، ص 309 .

(3) مارك ليونارد ، فيمّ تفكر الصين ، مصدر سبق ذكره ، ص85 .

ادعاءات كينغ حول فكرة " الديمقراطية التدريجية " من خلال بحث اجراه العالم الاقتصادي (يانغ ياو) لجامعة بكين، والذي اظهر فيه بان الانتخابات يمكن ان تساعد في معالجة مشكلة الفساد وتحسين الخدمات العامة . إذ وجد يانغ بان دخول الانتخابات إلى القرى كان قد زاد من حجم الانفاق على الخدمات العامة بمعدل 20%، في حين خفف من حجم الانفاق على التكاليف الادارية وبنسبة 18%[1] وعلى أية حال لا تزال القوى الوطنية داخل الحزب تقاتل من اجل حكومة نظيفة وحزب نظيف في المدن والارياف كما أكدت الحكومة الصينية على ضرورة اتخاذ خطوات عملية لاحكام سيطرة المركز على العملية التنموية في البلاد وذلك سعياً وراء سد الفجوة التنموية بين اقاليم البلاد واعادة التوازن [*] .

ثانياً: سياسة القوة الناعمة

لقد انتهجت الصين سياسة القوة الناعمة وهي معتمدة في ذلك على اسلوب الاقناع بدلاً من الإكراه، وتعظيم قدراتها على جذب الآخرين عبر وسائل عديدة ثقافية ودوبلوماسية واقتصادية، فضلاً عن المشاركة في المنظمات المتعدية الجنسيات[3] . وكان من أهم السياسات التي سجلت في اجندة القوة الناعمة في الصين هي الرسالة التي يسعى الصينيون إلى نشرها في العالم ، ففي نيسان من العام 2006 نُظم مؤتمر في بكين لاطلاق "حلم الصين " والذي عد محاولة من قبل الصين لربط الجمهورية الشعبية بثلاث افكار قوية وهي :

---

(1)The New Common ،Economic program : Chinas 11 the five year plan and what It Means Stanford University . Hoover Institution : chian leader ship Monitor . no. 16 (full 2005) .

(**) ان فجوة التنمية القائمة في الصين لم تظهر بين الريف والمدينة فقط،بل انها ظهرت بين مناطق الصين ذاتها .الامر الذي ادى الى حدوث مشكلة عدم توازن في التنمية والتي تركزت معظمها في المناطق الشرقية والجنوبية مقابل تجاهل كبيرللمناطق الشمالية والغربية.ممانتج فجوة في مستوى الدخل والمعيشة بين مناطق الصين وذلك بفعل تهرب المناطق الاكثر تقدما من تطبيق قرارات الحزب والحكومة بشان تقديمها المساعدة للمناطق الاقل تحضرا

(3)عبد الرحمن العتيبي ، مصدر سبق ذكره .

- التنمية الاقتصادية.

- الاستقلال السياسي.

- القانون الدولي.[1]

فقد سعت الصين إلى اظهار الفرق بين ايمانها بالسيادة وحق الدول في التخلص من التدخل في شؤونها الداخلية وبين الولع الغربي بالتدخل لمصلحة خير الانسانية واصلاح احوالها *. ان المراقبين الغربيين مرتابون بشأن المدى الذي احرزته الصين من القوة الناعمة، فاصبح من الصعب المجادلة في ان قوة الصين الناعمة لم تكن قفزة للامام . وذلك لأن الصين بدأت من نقطة الصفر . إذ اعتقد بعض الباحثين الصينيين بأن بكين ستبذل كل ما تستطيع من جهد لتحقيق شرعية عالمية دون احداث تغييرات جذرية في الداخل.

فقد عملت الصين على الاستفادة من اخطاء السياسة الامريكية بدءا برد الفعل البطيء حيال الازمة المالية الاسيوية في عهد الرئيس كلينتون وصولا إلى قصر نظر ادارة الرئيس بوش في مواجهة الارهاب بعد احداث 11 سبتمبر 2001 وأنعكس ذلك في اتباع الصين لسياسة القوة الناعمة، واستخدامها الإقناع بدلا من الإكراه، وتعظيم قدرتها على جذب الآخرين عبر وسائل عديدة، ثقافية ودبلوماسية واقتصادية، فضلا عن المشاركة في المنظمات المتعدية الجنسيات.

أما على الصعيد الاقليمي سعت الصين على امتداد السنوات الاخيرة إلى خلق الظروف المناسبة لتتحول إلى قوة دولية ولتحقيق ذلك لم تعتمد الصين فقط على الدبلوماسية في مستوياتها الرفيعة بل لجأت ايضا إلى ادوات القوة الناعمة ، فقد اوجدت الصين في الأطار الاسيوي فكرة اوسع لتطبيق سياسة " القوة الناعمة " والذي يشمل جميع المجالات بأستثناء المسائل الأمنية ، بما فيها الاستثمار والمساعدات والدبلوماسية

---

(1)مارك ليونارد ، مصدر سبق ذكره ، ص 139 .

(*) اذا كان جينغ بيجيان احد اهم المفكرين الصينيين المثيرين للجدل في مجال السياسة الخارجية والاصلاح السياسي ويقال انه احد المستشارين المقربين من الرئيس الصيني هيوجنيتاو . نظم مشروع لبحث اطلق فكرة النهوض السلمي ووجدت افكاره صدى في مجتمع السياسة الخارجية الصينية الحالي . مارك ليونارد ، مصدر سبق ذكره ، ص142.

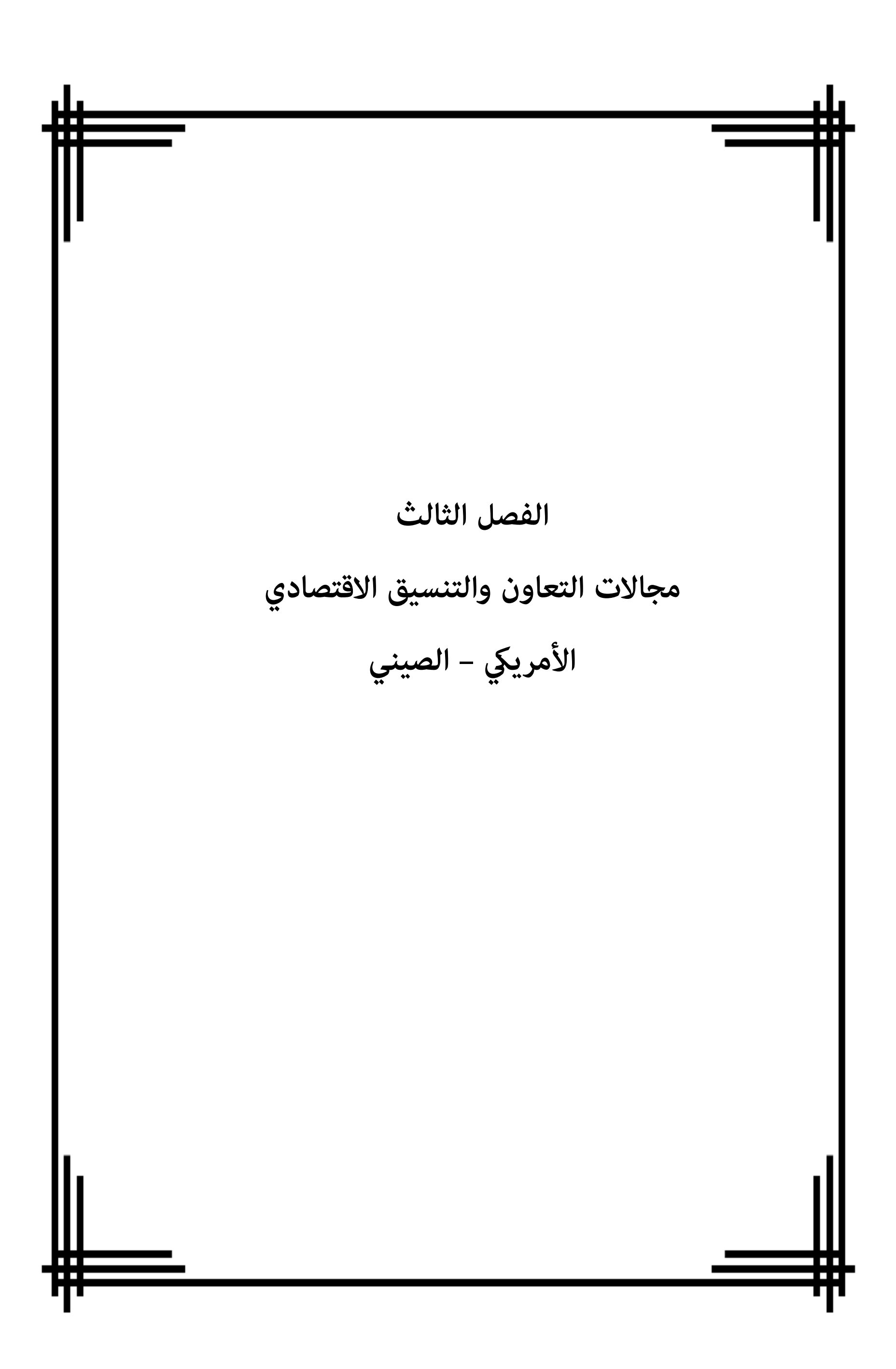
الثقافية . كما بدأت الصين ومنذ عام 1997 باستخدام بعض تطبيقات القوة الناعمة ، اذ دشنت في سياستها استراتيجية توزيع المكاسب الخارجية ما عرف باسم (Win – Win Strategy) واعلنت انها ترغب عبر ذلك إلى الاستماع للدول الاخرى بمنطقة جنوب شرق آسيا ، والزمت نفسها بالعمل على ايجاد طريقة للتعامل المرن في منطقة بحر الصين الجنوبي . وفي هذا السياق عملت الصين على رسم صورة ذهنية محببة لها في الخارج تقوم على تسعة ملامح انها دولة محبة للسلام وضحية للامبريالية ، اشتراكية ، ضد الهيمنة من العالم الثالث ، مساندة لحركات التحرر، مستقلة، وقوية، ومتعاونة[1] ولكي ندرك حقيقة ما أنجزته القوة المرنة الصينية من نجاح على الصعيد الاقليمي لابد من ادراك حالة التشابك بين الاهداف المتعددة للصين بمنطقة جنوب شرق اسيا ، لاسيما تداخل الاهداف الأمنية مع كل الاهداف الاخرى وصعوبة الفصل بينها جميعا .

ونخلص مما تقدم إلى ان الصين تبدو اليوم خالية من اي ايديولوجية فلا توجد شيوعية او اشتراكية او رأسمالية ، ولم يعد يسود هناك سوى البراغماتية . وهذا هو شكل الحكومة التي تهيمن على الصين ، وان قادة الحزب سيكون لديهم من الحكمة والواقعية ما يكفي لمعرفة متى يلزم تقديم بعض التنازلات . فكان التطور السياسي الهام الذي حدث بعد دينغ قد تمثل في تحول ادارة البلاد من الاعتماد على قائد فذ واحد إلى الاعتماد على قيادة جماعية يعبر عنها اعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي ويمثل الرئيس مركزها ، فقد اتجه قادة الصين الجدد إلى مواصلة سياسة دينغ الاصلاحية مع السعي لمعالجة الاثار السلبية التي نتجت عنها في المجتمع . كما ان الصين لا تريد الخروج من اطار الدولة النامية من اجل الاستفادة من المساعدات الامريكية (لكونها تعد من الدول الاولى بالرعاية)، ومن الامتيازات الاقتصادية واالعسكرية الامريكية . فعلى الرغم من امتلاكها للقدرات الاقتصادية الكبيرة الا انها ليس لها القابلية على الدخول في

(1) جوسوا كورلانتزك ، قوة الصين الناعمة.. مقاصدها وأخطارها، على الموقع الاتي :

http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/strategies-futures/83615-2006-07-05%2000-00-00.htm

منافسة او صراع سياسي اوعسكري مع الولايات المتحدة الامريكية لعدم امتلاكها لمقومات القوة السياسية والعسكرية التي تمكنها من الدخول في هذا الصراع .



الفصل الثالث

مجالات التعاون والتنسيق الاقتصادي

الأمريكي - الصيني

الفصل الثالث

مجالات التعاون والتنسيق الاقتصادي الامريكي – الصيني

تمهيد:

تعد الصين الشريك التجاري الاكبر مع الولايات المتحدة الامريكية وثالث اكبر سوق للصادرات الامريكية بعد كندا والمكسيك واكبر مصدر للولايات المتحدة في السنوات الاخيرة ، اذ قامت الصين بتوسيع علاقاتها الاقتصادية بشكل كبير مع الولايات المتحدة الامريكية خلال العقود الثلاثة الماضية وتعزز الاستثمار والتجارة بين البلدين كشريكين تجاريين مهمين بشكل ملحوظ في عام 2011. وكانت الولايات المتحدة الامريكية قد علقت التجارة الثنائية مع الصين عام 1951 اذ قطع معظم التجارة الثنائية بين البلدين وتم استعادة العلاقات التجارية المشروطة في عام 1980. كما عادت الاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة بالنفع على الاقتصاد الامريكي ، وافضت إلى تعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وساعدت على تعزيز التفاهم بين البلدين، هذا فضلا عما يشكله موضوع الطاقة من اهمية كبيرة في التأثير على العلاقة القائمة بين هذين البلدين من خلال محاولة كل منهما للوصول إلى موارد الطاقة وما كان لهذا الدور من دور في ظهور حالة من التنافس تارة والتعاون تارة اخرى بينهما على تلك الموارد خدمة لمصلحة كل منهما. وهذا ما سيتناوله هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث توزعت مابين التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الامريكية والصين والديون الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، والاستثمارات والطاقة المتبادلة بين الولايات المتحدة والصين.

المبحث الأول

التبـادل التجاري بين الولايات الامريكية المتحدة

والصين والديون الخارجية للصين

تعد الولايات المتحدة الامريكية اكبر البلـدان المتقدمـة، والصـين اكـبر البلـدان الناميـة وهـي اكـبر الاسواق الناشئة والتعاون الاقتصادي والتجاري بينهما يحقق فوائد كبيرة لكلا البلدين فقد حققت مراحـل مختلفة من تطوير التعـاون والتجـاري بـين الصـين والولايـات منـافع عديـدة متبادلـة وتعزيـز التنميـة في العلاقات الاقتصادية والتجارية القائمة بين الجانبين . وفي ظل العولمة الاقتصادية وصفت الصـين والولايـات المتحدة المصالح المشتركة وتطوير العلاقات ذات المنفعة المتبادلـة القائمـة بيـنهما حجـر الزاويـة، والمحـرك الاساسي في تنمية العلاقات الثنائية، وفي مقدمتها العلاقات التجارية وما نتج عنها من ديون تراكمـت عـلى الجانب الامريكي اثر السياسات الحمائية التي اتبعتها الصين وكذلك نتيجة عدم التزام الصين بتعويم سـعر صرف عملتها مقابل الدولار الامريكي، وذلك لما لها من اهمية كبيرة ودور واضح في قيمومة تلك العلاقات. وهذا ما سيتناوله هذا المبحث في ثلاثة مطالب تناول الاول الميزان التجـاري بـين البلـدين، امـا الثـاني فقـد تناول الفائض والعجز التجاري بينهما، في حين تناول الثالث الديون الخارجية للصين على الولايات المتحـدة الامريكية.

المطلب الأول

الميزان التجاري بين الولايات المتحدة والصين

بعد أن قررت الصين عام 1978 أتباع سياسـة الانفتـاح الاقتصـادي العـالمي أبـدت الـدول الغربيـه اهتماما ملحوظا بعلاقاتها التجاريه مع ذلك البلد الآسيوي الذي أخذ بالظهور كقـوة اقتصـاديه كـبرى مـن خلال زيادة صادراتها ووارداتها منها واليها. وكانت الولايات المتحده من أهـم هـذه الـدول والتـي أدركـت مدى الفائده التي يمكن أن تجنيها من علاقاتها الاقتصاديه مع بكين الأمر الذي قد يؤدي إلى احتواء الصـين بعيدا عن المعسكر الاشتراكي وعزل شيوعيتها.وعدت المصالح التجاريه بين الولايات المتحـده والصـين بمثابـة

المحرك الرئيسي لتدشين علاقات الشراكه بينهما.[1] ان المنافسه القويه بين البلدين وعلى كافة الأصعده السياسيه والاقتصاديه والتكنلوجيه والعسكريه وماتشهده علاقاتهما السياسيه من مؤشرات الا أن هناك تشابك واضح في طبيعة وحجم المصالح الاقتصاديه بينهما.[2] ومن الجدول (1-3) يتضح ان حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الامريكية والصين قد سجل زياده وصلت إلى (674،191) ملياردولار عام 2003 بعد ان كان لا يشكل سوى و99 ،425مليار دولار عام 1999 وكان منها صادرات صينيه إلى الولايات المتحده بقيمة بلغت481،86 مليardولار مقابل صادرات أمريكيه إلى الصين بقيمة 944،12 ملياردولار.[3] بتضاعف حوالي ستة مرات خلال المده مابين (1990- 2000).[4] وهو مامثل 5،22% من اجمالي تجارة الصين الخارجيه في تلك السنه و90%،45من تجارة الولايات المتحده الخارجيه.[5] وقد جاءت الانطلاقه القويه في حجم التبادل التجاري بين هذين البلدين بعد توقيعهما على الاتفاق التجاري في 1999/11/15 والذي عد الممهد لدخول الصين إلى منظمة التجارة العالميه عام 2001 ، وسببا في سرعة انفتاحها على السوق العالميه[6] وتواصلت الزيادات في اجمالي حجم التبادل التجاري بين البلدين حتى وصلت في العام 2005 نحو 5،243 مليار دولار[7] ،

(1) عبدالرحمن تيشوري ،الحوار المتمدن ، العدد 1332 ،29 ، 9 ،2005 على الموقع :
http://www.Ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=267994

(2)محمود خليفه جوده،مسارات التنافس الأمريكي – الصيني ، الحوار المتمدن العدد3432 ، 20/ 7/ 2011 على الموقع :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=267994

(3)هدى ميتكس وخديجة عرفة،العلاقات الصينية – الامريكية، الصعود الصيني، (مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006)، ص 293 .

(4) محمود خليفه جوده ، التنافس الأمريكي – الصيني ، مصدر سبق ذكره.

(5)هدى ميتكس وخديجه محمد عرفه ، العلاقات الصينيه الأمريكيه ، مصدر سبق ذكره ، ص279.

(6) عبد الرحمن تيشوري ، مصدر سبق ذكره .

(7) حرب التجاره بين أمريكا والصين "بيان حقائق ، تقرير واشنطن ، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات – واشنطن العدد55 ، 2006/4/22. على الموقع www.siironlin.org alabwab/edare/

كما تخطت الصين في عام 2006 اليابان لتحمل اللقب الشريك التجاري الأول مع الولايات المتحده، وأصبح الميزان التجاري القائم بين هذين البلدين يميل بصوره كبيره لصالح الصين بشكل واضح،اذ مكنت الفوائض التجاريه الصين من تملك الكثير من الأصول في مختلف أنحاء الولايات المتحده الأمر الذي جعلها تعد المنافس الاقتصادي الاستراتيجي الرئيسي للولايات المتحده الأمريكيه.

لقد جاء انطلاق الحوار الاستراتيجي – الاقتصادي بين والولايات المتحدة الصين في عام 2009 على أثر التراجع الاقتصادي الكبير للولايات المتحده في عام 2008 واستمرار النمو المطرد في الاقتصاد الصيني بصوره يرى كثير من رجال المال والأعمال في الولايات المتحده انها قد تهدد السياده الأمريكيه على الاقتصاد الدولي التي ترسخت منذ نهاية الحرب العالميه الثانيه.فبعد أن كان الاقتصاد الصيني لم يتجاوز 6%،7من حجم الاقتصاد الأمريكي عند انهيار الاتحاد السوفيتي أصبح اليوم يناهز نصف حجم الاقتصاد في الولايات المتحده.[1] لقد بلغ حجم صادرات الصين إلى الولايات المتحدة الامريكية في عام 2009 نحو 4،296 مليار دولار بعد ان كانت تشكل نحو 8،337 مليار دولار في عام 2008 (وذلك جاء نتيجة ازمة عام 2008) ثم سجلت زيادة واضحة وصلت إلى نحو (364)،9 مليار دولار في عام 2010 و 64،410 مليار دولار عام 2011[2] في الوقت الذي بلغت فيه الصادرات الامريكية إلى الصين نحو(5،71 مليار دولار)عام 2008 و 6،69 مليار دولار عام 2009و 9،91 مليار دولارعام 2010 و 2،109 مليار دولارعام 2011 على التوالي. وأخيرا سجلت معدلات التجاره القائمه بين الولايات المتحده والصين في عام 2013 زياده بلغت نسبتها 8%،5 وهي مستمره في التزايد هذا اذا ما تم مقارنتها مع نسبة الـ 8%،2 التي سجلتها في عام 2012[3] وبذلك يكون حجم التبادل

---

(1) هيثم لي تشن ،تطور العلاقات التجارية الصينية – الأمريكية يبدد مخاوف الشركاء العرب ، على الموقع:
http://arabic .news.cn/world/2011.1.12/c.13687598.htm

(2) المصدر السابق نفسه.

(3) آليات الحوار بين الصين والولايات المتحدة تسهم في تدعيم العلاقات والتعاون.واشنطن ،على الموقع :
http://arabic .people daily.com.cn/2013.7.8

التجاري بين هذين البلدين قد شهد تزايدا ملحوظا بلغ في شهر فبراير من العام 2013 نحو 2،11 مليار دولار بعدما كان يتجاوز الـ 8،44 مليار دولار في ديسمبر من العام 2004.[1]

جدول رقم (1-3)

معدلات التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والصين للمدة (1990- 2013)

السنة	صادرات الصين إلى الولايات المتحدة	الصادرات الامريكية إلى الصين	الميزان التجاري
1990	237.4،15	801.4،4	431.0،-10
1995	543.2،45	753.7،11	789.5،-33
1999	944،12	481،86	-425،99
2000	018.2،100	16.185.2	-83.833.0
2003	152.436.1	367.9،28	-124.068.2
2005	744.4،287	53.673.0	243.101.3
2006	774.4،287	673.0،53	-101.3،234
2007	442.9،321	936.9،62	-506.0،258
2008	772.6،337	62.732.8	-286.039.8
2009	4،296	496.7،62	-877.2،226
2010	952.6،364	911.1،91	-041.6،273
2011	399.371.2	104.121.5	-7،295.249
2012	425.626.2	110.515.6	-315.110.6
2013	440.447.7	121.736.4	-318.711.3
2014	466.656.5	124.624.0	-342.632.5

المصدر: من أعداد الباحثة اعتماداً على :

Foreign trade، amirecan trade in goods with china.

http;// www.census. Gov/ foreign – trade/ balance/c5700 .html

(1) الصين تزيح الولايات المتحدة عن عرش التجارة العالمي باجمالي 3،87 تريليون دولار،مصدر سبق ذكره .

وقد استوعبت الولايات المتحدة الأمريكية نحو 35% من صادرات الصين وبذلك فان الصين تكون قد حققت فائضا تجاريا مماثلا من علاقاتها مع الولايات المتحده والتي بلغت (55) بليون دولارعام 1998، حيث شكلت الصادرات الأمريكيه إلى السوق الصينيه 17% من الصادرات الأمريكيه في عام 1991 و19%من تلك الصادرات في عام 1992 والتي قدرت بحوالي (8 بليون دولار). وكان معظم تلك الصادرات في السلع ذات التكنلوجيه المعقده وبالمقابل فان السوق الأمريكيه"وذلك استنادا للاحصاءات الأمريكيه".[1] كما ارتفعت قيمة صادرات الصين إلى الولايات المتحده للمدة ما بين (1974- 2003) من 123 مليون دولار إلى 255،163 مليار دولار في الوقت الذي ارتفعت فيه وارداتها من (7،8) مليون دولار إلى (419،28) مليار دولار خلال المده ذاتها.[2]

ان الولايات المتحده تمثل الوجهه المفضله للمنتجات الصينيه وفي نفس الوقت تقوم الصين بشراء المزيد من المنتجات الأمريكيه فمنذ العام 2001 احتلت الصادرات الصينيه لأمريكا نحو 21% من اجمالي الصادرات الصينيه مع دول العالم في حين ترتفع الصادرات الأمريكيه للصين وبمعدل السنوي بنسبة 21،5%. ان الصين لم تعد تشكل أكبر بلد مصدر إلى أميركا فقط.بل انها أكثر البلدان نموا للأسواق التي تستورد السلع الأمريكيه،فبعد أن كانت تحتل المركز (11) في عام 2000 في قائمة الدول المستورده من أميركا نرى بانها قد احتلت المركز الثالث ضمن هذه القائمه في عام 2007، اذ ازداد حجم التصدير إلى الصين بنسبه بلغت 465% بين عام (2000-2010) بالمقارنه مع نسبة نمو بلغت 6% بالنسبه للدول الأخرى وذلك وفقا لتقارير "غرفة التجارة الأمريكيه"[3] وكانت الصين منذ العام 2007 السوق الأسرع نموا بالنسبه للصادرات الأمريكيه ومحور

---

(1) هدى متيكس وخديجة محمد عرفه، العلاقات الصينية الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص279

(2) حسن أبوطالب ، السياسه الخارجيه الصينيه في ظل النظام الدولي الجديد في (هدى ميتيكس وخديجه محمد عرفه) محررتان ، الصعود الصيني ، مصدر سبق ذكره ، ص 240- 242.

(3)كريم الوادي ، التجاره بين الصين وأمريكا "حساب الربح والخسارة " على الموقع :

http://www.china asia.rc،org/idex،php?d=49&id=1162

الخطط الأمريكيه لمضاعفة صادراتها الأمر الذي دل على ان التجارة بين هذين البلدين أصبحت تتمتع بأرضيه صلبه . لقد زادت تجارة الصين مع الولايات المتحدة الامريكية في عام 2012 وبنسبة بلغت 5،8 % عن العام 2011، اي انها ارتفعت من نحو 5،80 مليار دولار عام 2011 إلى نحو 8،474 مليار دولار عام 2012 اذ مثلت المنتجات الصينيه حوالي 75% من منتجات السوق الأمريكي عام 2013[1] وبالمقابل فقد احتلت الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة الامريكية نحو 21% من اجمالي الصادرات الامريكية للعام نفسه[2].

وهنا يجب ان يذكر الفارق بين المنتجات التي تصدرها الصين إلى الولايات المتحدة والتي تستوردها منها، اذ تصدر الولايات المتحدة المنتجات الصناعية ذات المواصفات العالية مثل (الصناعات البترولية، السيارات، صناعة الطيران والكهرباء) وذلك نتيجة قدرتها على التجديد، وصدارتها التكنلوجية في الانتاج والتي يقصد بها السلع الراسمالية وهي السلع التي تستخدم في الانتاج اي المكائن والمعدات، وتنوع المنتجات، ووجود الايدي العاملة المؤهلة، وهي على الرغم من كل ذلك تسعى دائما نحو التخصص في قطاع التكنلوجيا الدقيقة المتطورة مثل (الطيران الفضاء، التسلح، الاليكترونيات، الكيمياء الدقيقة)[3] في الوقت الذي لم تشكل فيه وارداتها من الصين سوى السلع الاستهلاكية، وعليه وفقا للنظرية الرأسمالية القائمة على مبدأ التخصص وتقسيم العمل فان الولايات المتحدة لا تزال حتى الوقت الحاضر هي من يحتكر سوق السلع المتقدمة تكنلوجيا والتي لها القدرة على السيطرة على الاقتصاد العالمي باكمله وانطلاقا من هذا فانه وعلى الرغم من حجم الفائض الذي يسجله الميزان التجاري بين الولايات المتحدة والصين لصالح الصين لكن تبقى الولايات المتحدة

---

(1) تقرير اخباري : اليات الحوار بين الصين والولايات المتحدة تسهم في تدعيم العلاقات والتعاون ، على الموقع:

http:// Arabic.cntv.cn\2013\7\9\artii 1373350910265780 .

(2) التبادلات الرئيسية للعلاقات السياسية بين الصين والولايات المتحدة

،http;\\ www.arabsino.com\articales\3\3\2013

(3)ابتهال محمد والي الساعدي، مصدر سبق ذكره، ص110-111، كذلك : سيف نصرت الهرمزي ، مصدر سبق ذكره ، ص121

هي المتحكمة بسوق المنتجات الصناعية والعالية التكنلوجيا العالمية فلا يمكن ان يختل ميزانها حتى مع تسجيلها لعجز تجاري مع الصين ولايمكن ان يمثل هذا الامر تهديدا لها .

المطلب الثاني:

الفائض التجاري والعجز التجاري بين الولايات المتحدة الامريكية والصين

1. الفائض التجاري بين البلدين

لقد تصاعدت معدلات الفائض التجاري الصيني مع الولايات المتحدة الامريكية خلال المدة مابين (1990- 2008) وذلك نتيجة لما تواجهه الولايات المتحدة من صعوبة في غزو الاسواق الصينية من خلال ما تضعه الصين من قيود تعريفية وعوائق كمركية مما يسهم في غلق الاسواق الصينية امام السلع الامريكية ، الامر الذي ادى بالمقابل إلى تزايد العجز التجاري الامريكي تجاه الصين .[1] ومن الجدول رقم (2-3)يلاحظ ارتفاع معدلات الفائض التجاري الصيني تجاه الولايات المتحدة، فقد بلغت قيمة الفائض التجاري في 2011 قرابة 14،155 مليار دولار مقابل 51،181 مليارا في 2010 أي بتراجع نسبته 5،15% كما ارتفع الفائض التجاري الصيني 8،12 بالمئة في عام 2013 حوإلى 259 مليار دولار، في اعلى مستوى له منذ عام 2000 [2] .

---

(1) الفائض التجاري للصين أقل بـ 14.5 ، على الموقع :

http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2012/1/10/

(2) ارتفاع الفائض التجاري للصين بنسبة 14 بالمئة في كانون الثاني، على الموقع: http://www.i24news.tv/ar

جدول رقم (2-3)

الفائض التجاري بين الولايات المتحدة والصين لصالح الصين للمدة(1991-2013) بالمليار دولار

السنه	مقدار الفائض	السنه	مقدار الفائض
1991	15	2002	103
1992	2،18	2003	123
1993	77،22	2004	162
1994	49،29	2005	200
1995	81،33	2006	228
1996	53،39	2007	300
1997	49	2008	266
1998	56	2010	51،181
1999	68	2011	14،155
2000	83	2013	259
2001	9،83		

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على :

1. ابتهال محمد والي الساعدي ، مصدر سبق ذكره، ص112

2. المعلومات المنشورة على الموقع الاتي:

(2) الفائض التجاري للصين أقل بـ 14.5

http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2012/1/10/

3. ارتفاع الفائض التجاري للصين بنسبة 14 بالمئة في كانون الثاني، على الموقع:

http://www.i24news.tv/ar

ب .العجز التجاري الامريكي تجاه الصين

يرجع أحد الأسباب في ظهور العجز التجاري الكبير للتجاره الخارجيه الأمريكيـه إلى عوامـل تخـص اقتصادها ونظامها الأساسيين، فبعد الحرب العالميه الثانيه شهدت ثورة العلوم والتكنلوجيا العالميـه تطـورا كبيرا مما أدى إلى الانتقال الثالث الكبير لتطور الصناعات العالميه اذ نقلـت المؤسسـات الأمريكيـه العـابره للقارات العمل التكثيفي والثروات والقطاعات التي تسـتهلك كثـيرا مـن الطاقـه وتلـوث البيئـه إلى الـدول الناميه، وأقامت نظاما خاصا لتوزيع العمل الأفقي تدريجيا عـلى أسـاس توزيـع العمـل العمـودي والـذي عكس بالنتيجه حجما كبيرا من العجز التجاري بـين الوقـود المعـدني ومنتجاتهـا الجـاهزة في تغيـير هياكـل السلع هذا من ناحيه،أما من الناحيه الأخرى فقد أصبح للمؤسسات الأمريكيه العابره للقـارات فـروع لهـا في أنحاء العالم والتي قامـت بتحويـل الانتـاج الجـاري في الـبلاد أصـلا إلى الانتـاج في فروعهـا خـارج الـبلاد وستتحمل هذه الفروع مسؤولية تصدير منتجاتها التي أنتجتها في خارج بلادها وازدادت مسـتورداتها مـن فروعها واتسع بذلك حجم العجز التجاري للتجاره الخارجيه الأمريكيه.(1)

لكن في نفس الوقت فقد شكل اعتماد الناتج القومي الصيني وبنسبة 80% على الصادرات تحذيرا للصين نفسها والتي يتوجب عليها بناءا على ماتقدم أن تقوم بتنمية قطاعات اقتصادها لأن اعتمادها بهذه النسبه الكبيره على التصدير يعني فشلها في تنمية قاعده استهلاكيه محليه كبيره لهـا تـوازي حجـم نموهـا التجاري الأمر الذي يعرضها بالنتيجه إلى آثار سلبيه كبيره في حالة تعرض اقتصاد الدول التي تمثل سوقا لها لأي اضطرابات اقتصاديه مفاجئه.(2)

---

(1) http://arabic. People daily.com.cn/2003.8.20/ara.67993.htm

(2) علي مغاوري شلبي ، الصين والتجارة الدوليه من التنافس الى الاعتماد المتبادل ، مجلة السياسة الدولية، العدد 173 ،المجلد 43 ،2008 ،ص146 . وكذلك

http://iipoligital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012.5.15185955.htm

ومن الجدول رقم (3-3) يوضح معدلات العجز التجاري الأمريكي للمدة من (2006- 2013) اذ بلـغ اقل معدل لهذا العجز نحو 1،309 مليار دولار وذلك في عام 2009 في الوقت الذي بلغ اعـلى معـدل لـه في عام 2013 وهو 33،1 تريليون دولار وذلك اثر الازمة المالية التي اصابت الاقتصاد الامريكي عام 2010.

وعليه فانه يتوجـب عـلى كـلا البلـدين أن ينظـرا بنظـره كليـه وشـامله لتشـابك المصـالح بيـنهما واعتمادهما على بعضهما اقتصاديا .فقد أدى قيام الصـين باسـتثمار أمـوال فائضـها التجـاري مـع الولايـات المتحده في سندات الخزينه الأمريكيه وغيرها من اصول عملة الدولار إلى تعزيز الاقتصاد القومي الأمـريكي على المدى البعيد.[1]

جدول رقم (3-3)

مقدار العجز التجاري الامريكي للمدة (2006 – 2013) بالمليار دولار

السنه	مقدار العجز
2006	842 مليار
2007	750
2008	9،695
2009	1،390
2010	450
2011	558
2012	*33،1
2013	901

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً إلى :

1. د. جواد كاظم البكري ، ماقبل الكارثة ازمة المنحدر المالي الامريكي 2012، مركز حمـورابي للبحـوث والدراسـات الاسـتراتيجية ،2013مصدر سبق ذكره، ص161

2. د. مغاوري شلبي ، الصين والتجارة الدولية من التنافس إلى الاعتماد.، مصدر سبف ذكره.، ص146

(1) أسس الشراكة الصينية – الأمريكية ، على الموقع :

http://www.alitihad.com/paper.php?namc=News&file=article& sid.75893

3. د. عبد علي كاظم المعموري ، الطوفان القادم ، توالد الازمات في النظام الراسمالي ، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2010، ص61

4. u.s. international trade in goods and services highlights، august 9، 2012 على الموقع :

http;\\ www. Bea.gov\bed\di\home\trade.htm

5 .www.skynews Arabia.com/web/articale/4354/11.10.2012

* تدل على ان القيمة بالتريليون دولار

الديون الخارجيه للصين :

ان هنالك اعتماديه متبادله في العلاقات الأمريكيه الصيينيه، اذ تحولت الصين إلى مصنع العالم تقوم بانتاج كل شيء تقريبا بأسعار لا يمكن لأحد أن ينافسها فيها وهي في ذلك معتمده وبنسبة اكبر من غيرها على السوق الأمريكيه والمستهلك الأمريكي لدعم الطلب على منتجاتها فضلا عن شركائها التجاريين الاخرين ، عليه فاننا نجد بان الصين تمتلك اليوم أكثر من تريليون دولار سواء كان ذلك من الاحتياطات النقديه أو سندات الخزانه الأمريكيه وكلما زاد انتاج الصين من السلع كلما زاد الدين الأمريكي المستحق لدى الصين .[1] ، لقد تطور الدين العام الأمريكي خلال المده من (2000-2010) بمقدار مرتين فبعد أن كان مقداره (67،5) مليون دولار عام 2000 وهو ادنى معدل له حدثت قفزته الكبيره ليصل إلى نحو (13،528،807) تريليون دولار في عام 2010، اذ ارتفعت نسبة هذا الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي من 3،57 % عام 2000 إلى نحو 104% عام 2012 وبمعدل بلغ نحو 16،885،350 مليون دولار .[2] ثم تواصل هذا

(1) مقالة نشرت في سبتمبر لعام 2010 في جريدة الرؤية الاقتصادية تحت عنوان الصين وأميركا المعادلة المستحيلة ، على الموقع :

http://www.nbin.haith.net/nasser

(2)د. جواد البكري ، ماقبل الكارثة ازمة المنحدر المالي الامريكي 2012، مصدر سبق ذكره ، ص46- 47

المعدل بالارتفاع حتى وصل إلى اعلى معدل له في عـام 2012 حـين بلـغ نحـو885،350،16 تريليـون دولار وذلك كان نتيجه للآتي [1] :

1. السياسات الداخليه والخارجيه التي اتبعتها الولايات المتحده الأمريكيه بعد احداث سبتمبر مما أثر على تزايد العجز في الميزانيه الأمريكيه نتيجة لتزايد الانفاق على الحرب وكذلك تزايد الانفاق العسكري لها ،وذلك للقضاء على مايسمى بقواعد الارهاب التي كانت لهـا آثارمـدمره عـلى ماليـة الولايـات المتحـده ومستويات دينها العام .

2. السياسه التي انتهجتها الولايات المتحده للخروج من الأزمه الماليـه العالميـه مـن خـلال ضـخها المزيد من الأموال وبرامج التحفيز الماليه والنقديه مما ضاعف من عجز ميزانيتها. الا ان هذا الامر لم يـؤثر على عليه لكونها تعد الحامية للراسمالية العالمية التي تعمل على تخصيص العمل الـدولي، وتركيـز الامـوال في الولايات المتحدة، وسحب اموال الدول الغنية من خلال بيعها لسندات الخزانه والاستثمار لديها وسحب ارصدتها إلى بنوك الولايات المتحدة .

3. تحمل الحكومه الأمريكيه لتسديد تكـاليف الرعايـه الطبيـه الكاملـه وتخفـيض الضرائـب ،فضلا عن الاجراءات الخاصه بمكافحة التضخم مما أدى إلى زيادة العجز في ميزانيتهـا وتزايـد حجـم الديون.[2] ونتيجه لذلك اضطرت الولايات المتحده إلى رفع سقف دينها العام عدة مرات لكي تتمكن من اقتراض المزيد من الدولارات اللازمه لاسـتيفاء احتياجـات الانفـاق لاقتصـاد ضـخم مثـل اقتصـاد الولايات المتحده بما في ذلك خدمة الـدين نفسـه .[3] فلقـد تخطـى الـدين العـام للولايـات المتحـده حسب أرقام يوليو 2011حاجز الـ (4) تريليـون دولار في 2011/7/31 اذ بلـغ نحـو 222،764،14 مليـار دولار، وتــم التوصــل إلى اتفاقيــه عــن طريــق قــرار الكــونغرس الخاصــه بموازنــة العــام 2011

(1)التقرير الأقتصادي (الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والاوربية)،اعداد مركز البحوث والدراسات،اصدارسنوي العدد19 ،يناير 2011.ص11 .

(2) التقرير الاقتصادي (الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والاوربية)، مصدر سبق ذكره ، ص12

(3)د. جواد البكري، ماقبل الكارثة " ازمة المنحدر المالي الامريكي"، مصدر سبق ذكره، ص99

زاد بموجبها سقف الدين فقط بمافيه الكفايه لعبور عام 2012 وبمقدار الترليون دولار .[1] كما تشير التوقعات إلى استمرار ارتفاع الديون العامه الأمريكيه بمتوسط سنوي يصل إلى تريليون دولار في المده بين عامي 2010- 2019 ليصل اجمالي حجم هذا الدين إلى 23 تريليون دولار في عام 2019،وهو مايفوق حجم الناتج المحلي الأمريكي خلال العام نفسه .[2]

ولكن على الرغم من هذا المعدل المتزايد للدين االامريكي الانه لم يؤثر على الخزانه الامريكية وهذا بسبب الاتي [5]:

- استنادا إلى اتفاقية بريتون وودز فان الولايات المتحدة هي الدولة المكلفة من المجتمع الدولي بطبع الدولار بما يكفي لاداء التعاملات العالمية. في الوقت الذي لاتكلفها هذه العملية الا قيمة الاوراق والاحبار اللازمة للطباعة.

- لا يمكن مطالبة الولايات المتحدة بالدين العام لان ذلك سوف يؤدي إلى انهيار الاقتصاد العالمي باكمله ، هذا فضلا عن تعرض دول العالم إلى خسارة ما لديها من رصيد نقدي. اذ ان كل دول العالم تدفع مقابل تجارتها واستثماراتها بالدولار ما عدا الولايات المتحدة فلا يكلفها الامر سوى التكلفة البسيطة لطبع الدولار.

لقد باءت المحادثات الأخيره التي أجراها الرئيس الأمريكي باراك اوباما مع زعماءالحزبين (الديمقراطي والجمهوري) في25/يوليو/2011حول (رفع سقف الدين العام الأمريكي)* بالفشل مما أدى إلى نشوء مخازن واسعه لدى الدوائر الاقتصاديه في الصين لكونها تعد أكبر دائني الولايات المتحده بما تصل قيمته إلى حوالي 1،2 تريليون دولار .[3]

---

(1) هل تتوقف الولايات المتحدة عن خدمة ديونها ؟ على الموقع :

http://economy of Kuwait .biogspot.com

(2) د.نوار محمد ربيع الخيري ،أثر الأزمة المالية العالمية على أهداف السياسة الأمريكية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،العدد 360،كانون الأول ، 2011، ص43 .

(5) هل تتوقف الولايات المتحدة عن خدمة ديونها ؟ مصدر سبق كره

(3) هل تتوقف الولايات المتحدة عن خدمة ديونها ؟ مصدر سبق ذكره .

اثار الدين الامريكي على الصين

لقد اشارت اراء العديد من الخبراء إلى ان الصين ستكون اكبر الخاسرين من استمرار تلك الازمة ، اذ تعد الصين في مقدمة الدول المتضرره من أزمة الدين الأمريكي فهي لوحدها تمتلك مايعادل أكثر من (3.2) تريليون دولار من احتياطات العمله الصعبه 70% منها بالدولار الأمريكي ومنها حوالي (1.2) تريليون دولار كسندات خزينه أمريكيه.[1] فقد كانت حصة الصين في السندات الماليه الأمريكيه لعام 2009 عند 798.9 مليار دولار وبهذا فقد احتلت صدارة الدول التي اشترت السندات الحكوميه الأمريكيه الطويلة الأجل مما عزز موقعها كأكبر مقرض للولايات المتحده.[2]

ان ديون الولايات المتحدة الامريكية نتيجة اصدار النقد (الدولار) لا يؤثر على اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية (وكما سبق ذكره) لانها هي التي تصدر النقد العالمي وفقا لاتفاقية بريتون وودز التي اعتمدت الدولار كعملة دولية ، وكلفت الولايات المتحدة باصدار الدولار بما يكفي للمعاملات التجارية الدولية وبما يكفي لاحتياج العالم من هذا النقد، اذ ان الولايات المتحدة كراعي للرأسمالية تسعى إلى سحب النقد من الدول النامية وادخالها في العملية التجارية العالمية وتوظيفها في الاقتصاديات الرأسمالية ، كما ان الولايات المتحدة هي من يتحكم باقتصادات العالم من خلال تقويم العملة (الدولار) عالميا وبذلك فهي تحتل مكانة تسمح لها بان تكون مصدرا لتهديد كل ثروات العالم.[3]

وعليه فقد استبعدت بعض وجهات النظر الأمريكيه استخدامها لاحتياطاتها من الذهب البالغة اكثر من ثمانية الالف طن للتخفيف من حدة هذه المشكله وقد كان من أهم تلك المحاولات لكن من المهم أن يتوصل البلدان إلى حل وسط وكان أحد هذه

---

(1)نجيب الخنيزي ، أزمة الديون الأمريكية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي،الحوار المتمدن ، العدد 3476 ، 2011/9/3

(2) the Rich،china Setser،china:creditorto security ،b(2008-4-4)،p.17

the Rich،china Setser ،P. 23

(3) international monetary fund ،press releases،January 2 ،2013 .

الحلول هو رفع سقف الديون المحدد بـ (29،14) تريليون دولار مما يعني زيادة الولايات المتحده من اصدار السندات الأمر الذي يعني زيادة كمية المطروح من العمله الأمريكيـه.[1] فقـد اتفـق الجانبـان عـلى اتبـاع سياسات معينه من أجل الخروج وبشكل نهائي من تلك الأزمه والتـي اسـتمرت بالتصـاعد مـع اسـتمرارية تطور العلاقات الاقتصاديه بينهما وخاصه في مجال التبادل التجاري .

الجـانب الصيــني :

لقد عملت الصين ومن أجل الخروج من أزمة الدين الأمريكي المتفاقم على اسـتغلاله تلـك الأزمـه وخطة التحفيز التي تجاوزت الـ 800 مليار دولار من خلال :

1.محاولتها التقليل من اعتمادها على السوق الأمريكيه.

2. التقليل من اعتماد صناعاتها على أسواق التصدير عن طريق خلقها لشريحة الطلب المحلي عبر التركيز على الطبقه الوسطى التي بدأت بالاتساع في الصين خلال السنوات القليله الماضيه بشكل كبير .[2]

3. ايجاد اسواق اخرى لسلعها .

أما على الجانب الأمريكي :

فقد سعت الولايات المتحده إلى اتباع اليات عديده من أهمها :

1. التقليل من استهلاك السلع الصينيه بشكل خاص أو السلع المستورده عموما.

2. محاولتها لتقليص العجزفي الميزان التجاري مع الصـين والشركـاء التجـاريين الآخـرين مـن خـلال دعمها للصناعات المحليه التي فقدت تنافسيتها لنظيراتها الأجنبيه عموما والصينيه على وجه الخصوص.

(1) الامارات العربية المتحدة والصين الخاسر الأكبر بأزمة الديون الأمريكية ، على الموقع :

http://www.arabic.cnn.com/2011/business/7/27/china.usdebt

(2) مشاكل الديون الأمريكية تـذكي المخـاوف في الصـين عـلى الـرغم مـن رفـع سـقف الديون،مقالـة نشرت في صـحيفة الاقتصادية السعودية على الموقع :

http://www.arabic.chiba.org.cn/2011/8/18

3. محاولتها لخلق صناعه أمريكيه تنافسيه في قطاعات جديده كقطاع الطاقه المتجدده وقطاع التكنلوجيا الحيويه والتي لاتزال تحرز فيها المرتبه الاولى عالميا.[1]

الا ان نجاح تلك المحاولات لايزال مرهونا بطبيعة مستقبليات العلاقه بين الجانبين ،واحتمالية تعرضها لتعقيدات أمنيه واستراتيجيه وثقافيه فضلا عن الظروف الاقتصاديه والسياسيه الدوليه ومدى تأثير تلك العلاقه. فعلى الرغم من تفاقم حجم الدين الداخلي أو الخارجي للولايات المتحده وتفاقم حجم المديونيه الخارجيه للولايات المتحده التي أدت إلى انخفاض قيمة الدولار وهبوط الأرصده الأمريكيه ، وهروب الرساميل تبعا لخروج المستثمرين لتفادي نتائج هبوط الدولار وأسعار الأسهم والسندات بشكل كبير.[2]

مما تقدم نستنتج ان الحكومه الأمريكيه لا تعد نفسها في حالة مديونية سواء كان ذلك تجاه العالم او تجاه الصين لأنها بمجرد أن تعطي وعد بدفع الدولارات مقابل أوراق الدين حتى وان بلغ هذا الدين حجما كبيرا نسبة إلى ناتجها المحلي وإلى مجموع الأصول الماليه العالمية سوف تتخلص من هذه الديون . وعلى فرض انها لم تتمكن من تدوير الدين "بيع ديون جديده لشراء ديون قديمه" فسوف تلجأ للتوسع النقدي وان أدى ذلك إلى تضخم أو خفض سعر صرف الدولار في حينها[3] اذ ان سياسة خفض الدولار تخدم المصالح الامريكية الا انها في ذات الوقت مرفوضة من قبل دول العالم كافة وذلك لانها ومن خلال هذه السياسة سوف تخسر جزء من موجوداتها المالية اولا ، ومن ثم ستخسر سلعها اتجاه السلع الامريكية ثانيا، لان السلع الامريكية سوف تكون ارخص نسبة لباقي سلع الدول الاخرى، لذلك يعد هذا الخيار مرفوض عالميا رغم رغبة

---

(1)ناصربن غيث ، حديث في العلاقة الأمريكية الصينية ،2012/5/8 ،عن مقالة نشرت في جريدة الرؤية الاقتصادية بعنوان : الصين وأميركا والمعادلة المستحيلة ،2010/9/10 على الموقع :

http://www.nbinghaith.net/Nasser/?p=425

(2)فنسان الغريب ،مأزق الامبراطورية الأمريكية ، مركز دراسات الوحدة العربية،ط 1 ،آذار ، 2008 ،ص233 .

(3) د. أحمد البريهي علي ، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،2012 .ص199 .

الولايات المتحدة به. الا انه وعلى الرغم من كل ما تقدم فان مسألة عجز الولايات المتحده عن سداد ديونها يعد أمرا مستبعدا اذ ان ارتفاع كلفة الدين تعني عائدا مرتفعا على الأصول الدولاريه .

المبحث الثاني:

الاستثـــمارات وتبادل الطاقة بين الولايات المتحدة والصين

لقد ادركت الولايات المتحدة الامريكية مؤخرا انها بحاجة ماسة إلى اعادة تقويم وجودها في قارة اسيا التي تعد منجما حقيقيا للثروات البشرية والاقتصادية والمواد الاولية التي تعدها الولايات المتحدة ضرورة حيوية لاستثماراتها القومية وديمومة الانتعاش الاقتصادي للعالم بوجه عام وامريكا بشكل خاص، من جانب اخر فقد شكل موضوع الطاقة والحاجة اليها والبحث عن مصادرها وبالتالي التنافس من اجل الحصول عليها من اهم المسائل التي قادت البلدين إلى ايجاد طرق جديدة من اجل التعاون في هذا المجال بعيدا عن المنافسة والصراع وعليه ومن اجل تحقيق نوع من التوازن والمنفعة المتبادلة بين البلدين كان لابد ان يكون هنالك الية جديدة للتعاون في هذه المجالات وهذا ماسيتناوله هذال المبحث في مطلبين تناول الاول الاستثمارات المتبادلة بين الولايات المتحدة والصين في حين استعرض الثاني االتعاون الامريكي - الصيني في مجال الطاقة .

المطلب الأول

الاستثمارات الامريكية المتبادلة بين الولايات المتحدة الامريكية والصين

يعرف الاستثمار الاجنبي بانه كل استثمار يتم خارج موطنه بحثًا عن دولة مضيفة؛ سعيًا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية، سواءٌ لهدفٍ مؤقَّتٍ، أَمْ لأجَلٍ محدَّد، أمْ لأجيالٍ طويلة. ومن هذا المنطلق سوف يتناول هذا المطلب الاستثمارات الامريكية في الصين ، فضلا عن الاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة الامريكية.

اولا: الاستثمارات الامريكية في الصين

لقد حافظت الصين على مكانتها كقوة جاذبة للشركات الأمريكية، اذ بلغت الاستثمارات الامريكية فيها خلال عام 2012 نحو 2.4 مليارات دولار[1] ، ثم حققت تلك الاستثمارات زيادة ملحوظة خلال عام 2013 حتى بلغت قيمتها نحو 7.4 مليار دولار وبزيادة قدرت بنحو 9.7% على اساس سنوي[2] وقد اتخذت تلك الاستثمارات اشكالا عديدة اهمها:

أ . الاستثمارات التراكمية

يعرف الاستثمار التراكمي على انه إضافة أرباح الشركة إلى رأسمالها من أجل إعادة استثمارها بدلاً من توزيعها على المساهمين، وذلك من خلال شراء عدد كبير من الأوراق المالية أو السلع[3] وكان لهذا النوع من الاستثمارات مساهمة كبيرة في حجم الاستثمارات الامريكية في الصين حيث ارتفع الحجم التراكمي للاستثمار الأمريكي المباشر في الصين ليصل إلى (70) ملياردولار.[4] وذلك خلال المدة مابين (1980 – 2011) عن طريق مساهمة أكثر من 60 ألف شركة، فقد حققت 85% من هذه الشركات الامريكية العامله في الصين ربحا كبيرا عن طريق قيامها بالاستفادة من الايدي العاملة الصينية الرخيصة ومن مواردها الطبيعية وثرواتها المتوافرة، ومن ثم تحول الربح الأكبر إلى شركاتها الأم في أميركا.[5]وزادت المؤسسات الأمريكية العابرة للقارات استثماراتها في الصين خلال الألفية الثالثة، ليصبح ذلك عاملا هاما لاشتداد حدة عدم التوازن

---

(1) ارتفاع حجم التبادل التجاري بين أمريكا والصين ،على الموقع:

http://www.alwafd .org.27.6.2012

(2) هيثم لي تشن ،تطور العلاقات التجارية الصينية الأمريكية يبدد مخاوف الشركاء العرب، مصدر سبق ذكره .

(3)http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&lang_name=&category=&word=

(4)ارتفاع حجم التبادل التجاري بين أمريكا والصين، مصدر سبق ذكره .

(5) كريم الوادي ،صحيفة بكين على الموقع :

http://www.China asia-re.org/index.php?d=49 &id=1182

التجاري في التجارة الثنائية القائمة بين البلدين.فلقد تجاوزت الاستثمارات الأمريكية التراكمية المباشرة في الصين نحو (6.2) مليار دولار خلال عام 2011.[1]

ب . استثمارات المشاريع الامريكية

او ما يطلق عليها الاستثمارات التي تديرهـــا الشركات متعددة الجنسية [*] ويَرجع تمتُّعُ تلك الشركاتِ متعددةِ الجنسياتِ بقدْرٍ مِن وَفْــرَةِ رؤوسِ الأمــوال، والتكنولوجيا المتطورةِ، واتساعٍ للأسواق الدولية، والإنتاجِ كبيرِ الحجْمِ، والارتقاءِ بمستوى الجودةِ إلى التخطيطِ الإستراتيجيِّ والتنبُّؤَاتِ بالمستقبل، في ظل سيناريوهات بديلةٍ، وتنظيمٍ مَرِنٍ وفعَّال، وطبقةٍ من المديرين الفعالين.[2] لقد بلغ عدد المشروعات الاستثمارية بأموال أمريكية في الصين في نهاية اكتوبر من العام 2011 (59) ألف مشروع باجمالي 64، 625 مليار دولار.[3] كما وصل اجمالي عدد المشاريع الأمريكية للتمويل في الصين إلى 212،37 مشروعا حتى نهاية عام 2012 [4]

---

(1) التقدم التجاري يعزز العلاقات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة،على الموقع:

http://arabic.People.com.cn/31660/7234116.htm

(*) يُطلق عليها أيضًا الشركاتُ العابرةُ؛ حيث يمتلك رأسَ مالِها أكثرُ مِن دولة أو شركة، أو مَزيجٍ من الاثنين، ومن النماذجِ الشائعة في حقلِ الأعمال الدولية من هذا النوعِ من الشركات - ما يلي: شركاتُ البترول وبدائلِ الطاقة، شركاتُ البيتروكمياء، شركاتُ الأدوية، شركاتُ الصناعة في جميع بدائلها ومجالاتِها، شركات المقاولات وموادِّ البناء، البنوكُ وشركات إعادة التأمين، شركات التجارة الدولية والمعلوماتِ... وغيرُها.ومن النماذجِ الشائعة في حقلِ الأعمال الدولية من هذا النوعِ من الشركات - ما يلي: شركاتُ البترول وبدائلِ الطاقة، شركاتُ البيتروكمياء، شركاتُ الأدوية، شركاتُ الصناعة في جميع بدائلها ومجالاتِها، شركات المقاولات وموادِّ البناء، البنوكُ وشركات إعادة التأمين، شركات التجارة الدولية والمعلوماتِ... وغيرُها.المصدر : الصيغُ البديلَةُ للاستثمارِ الدولي، على الموقع :

http://www.alukah.net/culture/0/21570/#ixzz3DlJYWZo4

(2) الصيغُ البديلَةُ للاستثمارِ الدولي ، مصدر سبق ذكره

(3) الاونكتاد ، تقرير الاستثمار العالمي، واشنطن ، 2011، ص6

(4)http://arabic.People daily.com.cn/2003.8.20 ara 67993.htm.

ج . الاستثمارات التعاقدية

قد تسعى الدولةُ المضيفة للاستثمارات الوافدةِ إلى اتِّبَاعِ أسلوبِ عقود الإدارة، كَأَخْذِ أشكالِ إدارةِ الأعمالِ الدوليةِ، وخاصةً في مجالاتِ الفَنْدَقَةِ السياحيَّةِ، وبعض الأنشطة الهامة الأخرى، ويترتَّب على عقودِ الإدارةِ عملياتُ تحويلٍ للعُملاتِ الحُرَّة إلى خارجِ الدولة المضيفة متمثِّلَةً في الأجورِ والحوافزِ، وهي تُمَثِّلُ كَسْبًا كبيرًا للإدارة الأجنبية الوافدة.(1) فلقد بلغت قيمة الاستثمارات الامريكية التعاقدية في الصين إلى نحو 76 مليار و 253 مليون دولارخلال عام 2012. وقد خصص الجانب الأمريكي 40 مليارو 379 مليون دولار فعلا مع تطور الاستثمارات الأمريكية في أسواق الصين تطورا عميقا.(2)

ثانيا: الاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة الامريكية

شهدت الاستثمارات المباشره للشركات الصينيه خلال النصف الثاني من العقد الماضي في الولايات المتحدة الامريكية نموا قويا ومساهمه ايجابيه للعماله المحليه.(3) اذ عدت الصين أكبر مستثمر أجنبي على الأراضي الأمريكيه ،فعلى الرغم من رفض الحكومه الأمريكيه المستمر لمحاولة الكثير من الشركات الصينيه والتي معظمها حكوميه لشراء بعض الشركات الأمريكيه التي تتحكم بالموارد الطبيعيه أو التكنلوجيا المتقدمه ،الا ان الاستثمارات الصينيه في الولايات المتحده أخذت بالتنامي وبشكل سريع وذلك كان نتيجة لأسباب عديده أهمها:

---

(1) IMF ،World Economic Outlook ،Globalization and Inflation ،April 2006 ، Statistical Appendix.

(2) http://arabic.People daily.com.cn/2003.8.20 ara 67993.htm .

(3) الولايات المتحدة المستفيد الأكبرمن التعاون الاقتصادي والتجاري مع الصين،على الموقع:

.People.com.cu/96604/7763473.htm.2011.1.17http://arabic

(*) يتم استخدام لفظي الاندماج والاستحواذ كمترادفتين في القرارات الاستثمارية الاستراتيجية ، فعملية الاندماج بين مؤسستين متماثلتين تشمل على انضمام كيانين من نفس المستوى الى بعضهما للاستفادة من افضل الامكانات المتوفرة لدى كل منهما ، اما عملية الاستحواذ فانها تشتمل عاى عملية اسهل كثيرا تتمثل في ضم شركة اصغر حجما الى الشركة المستحوذة. د. صالح السحياني ، الاندماج والاستحواذ .. الاضطراب المالي العالمي والفرص الجديدة ، ديسمبر 2008، على الموقع : http;// content.argaam.com.s3-eu-west-1amazonaus

أ - الفـرص الكبـيرة التـي توفرهـا السـوق الأمريكيـه الضـخمه والتقـدم التكنلـوجي والاداري للمستثمرين الصينيين في صفقات الاندماج والاستحواذ *.

ب - اقامة المصانع من خلال استثمارات صديقة البيئه.

ج - توفير كلفه منخفضه للمرافق والأراضي مما يشجع الاستثمارات الصينيه عـلى مواصـلة النمـو وتحسين قدراتها التنافسيه.[1]

كما تتخذ الاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة الامريكية ايضا عدة صور اهمها :

أ . الاستثمارات التعاقدية

فقد تم توقيع عقود استثمار بين هذين البلدين بلغت قيمتها نحو(4،3) مليار دولارخلال منتـدى اقتصادي عقد في عام 2012، وتأتي هذه الاستثمارات من 42 مشروعا استثماريا، اذ بلغ معدل النمو السنوي للاستثمارات الصينية في الولايـات المتحـده حـوالي 53% في المـده مـابين عـامي (2005 – 2010) و6 مليـارات دولار من اجمالي الاستثمارات خلال المدة ذاتها .[2]

ب . استثمارات المشاريع (استثمارات الشركات متعددة الجنسية)

سرعت الصين في خطواتها في الاستثمار بالولايات المتحده ،اذ بلغت قيمة الاستثمارات المباشره للشركـات الصينيه في الولايات المتحده حوالي (22،4) مليار دولار بنهاية أكتوبر عام 2011 وفي عدة مجالات منهـا " العلـوم والتكنلوجيـا والسـياحة والماليـة " وغيرهـا مـن المجـالات[3] وتشـير العديـد مـن الاحصـائيات إلى وصـول

---

(1) http://www.alittihad.ae/details.php?id=66169

(2) مخاوف أمريكية من تمدد الصين اقتصاديا ، ترجمة وتحرير: خالد مجد الدين محمد،على الموقع http://arabic .People.com.cn/31659/786557.html.2012.7.4

(3) هيثم لي تشن ، مصدر سبق ذكره .

(*) وفي هذا يقول رئيس غرفة التجارة الصينية – الأمريكية "دي أن هوا" ان الاستثمارات الصـينية في الولايـات المتحـدة تعود بالنفع على الاقتصاد الأمريكي وتؤدي الى تعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين ،كما انها تسـاعد عـلى تعزيز التفاهم بين شركات هذين البلدين

الاستثمارات الصينيه في الولايات المتحده إلى حوالي(3،9) مليار دولار في عام 2012 مقابل (88،1) مليار دولار في عام 2007 محققه بذلك نموا بلغ حوالي (5،6) مليار دولار[*] .

واستمرت هذه الاستثمارات بتحقيق نسب زيادة ملحوظة خلال عام 2013 ، وبذلك تكون الولايات المتحده هي أكبر متلقي للاستثمارات الصينيه في الخارج خلال العام 2012 متفوقه بذلك ولأول مرة على الاستثمارات الصينية في أستراليا ، وهذا جاء نتيجة لترحيب المسؤولين الأمريكيين على مستوى الولايات والمدن والبلديات بتلك الاستثمارات اذ لم تشكل تلك الاستثمارات خطرا على الولايات المتحدة الامريكية، لكونها تعمل على خلق فرص العمل لهم وتعزز التنميه الاقتصاديه بمناطقهم.[1] كما ان هذه الاستثمارات وان كبر حجمها الا انها ستظل محكومة بالقرار الامريكي فالحكومة الامريكية تقوم بتوظيف تلك الاستثمارات خدمة لمصالحها وبالشكل الذي يتلائم مع سياستها الاقتصادية .

المطلب الثاني:

التعاون الامريكي - الصيني في مجال الطاقة

لقد باشرت كل من الولايات المتحدة الامريكية والصين بالتعاون في مجال الطاقة في عدة ميادين مثل كفاءة الطاقة، وتقنيات الطاقة، واصلاح قطاع الطاقة الكهربائية، والخزن الاحتياطي للنفط، وموارد الطاقة المتجددة ويتم ذلك عبر العديد من المنتديات مثل الحوار بين الولايات المتحدة والصين حول سياسة الطاقة، اذ عقدت العديد من منتديات التعاون بين هذين البلدين المتعلقة بموضوع الطاقة والتي من اهمها(الحوار الامريكي – الصيني بشأن سياسة الطاقة، والمنتدى الامريكي – الصيني لصناعة النفط والغاز ، اتفاقية الاستخدامات السلمية للتقنيات النووية). وعليه سيتناول هذا المطلب مصادر الطاقة لكلا البلدين والتي من اهمها النفط والغاز الطبيعي، ومعدلات استخدامها فيها والكميات التي يقوم كل منهما باستيرادها، هذا فضلا عن دور التنافس

(1) مخاوف أمريكية من تمدد الصين اقتصاديا ، مصدر سبق ذكره .

القائم بينهما على مصادر الطاقة. وعليه سيتناول هذا المطلب ثلاثة محاور يتضمن الاول مصادر الطاقة في الصين من حيث الانتاج والاستهلاك والاحتياطي والايرادات الخارجية في حين يتناول الثاني مصادر الطاقة في الولايات المتحدة على ذات التصنيف، اما المحور الثالث فقد تناول دورالطلب على مصادر الطاقه في العلاقه بين الولايات المتحدة الامريكية والصين .

أولاً: الطاقة في الولايات المتحدة: وتشمل

1. مصادر الطاقه في الولايات المتحدة

تعد الولايات المتحده من أكبر الدول المنتجه والمستهلكه للنفط في العالم فهي إلى جانب تمتعها بثروه نفطيه ضخمه تحتل مركز الرياده في صناعة النفط العالميه ويعود السبب في ذلك إلى قدرتها التنظيميه والتكنلوجيه والصناعيه من جهه وضخامة شركاتها النفطيه من جهه أخرى.[1] ويمثل الوقود الحفري (النفط – الغاز- الفحم الحجري) نسبة 85% من مصادر الطاقه الأمريكيه ، أما النسبه المتبقيه وهي 15% فانها تتوزع بين الطاقه النوويه وبنسبه بلغت 8% والطاقات المتجدده بنسبة 7%.[2]

وتعتمد الولايات المتحده على النفط بنسبة 40% في توفير الطاقة لها ، وبقيت هذه النسبه ثابته تقريبا منذ عام 1950 وحتى عام 2009.[3] فقد بلغت اعلى معدلات الانتاج الامريكي للنفط خلال المدة ما بين (1980- 2010) نحو(6،10 مليون/ برميل نفط) في عام 1986، في الوقت الذي بلغت فيه نحو 7،(7 مليون /برميل نفط) في عام 2001[4] ، ثم وصل الانتاج الأمريكي من النفط الخام في عام 2008 إلى مستوى منخفض قدره (5 ملايين/ برميل نفط) يوميا بسبب ظروف الازمة المالية العالمية الاولى

(1) محمد الرميحي ، النفط والعلاقات الدولية "وجهة نظر عربية"، سلسلة عالم المعرفة ،الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،العدد52،أبريل 1992،ص38.

(2) www.aleqt.com/2008.10.12/article.158120.html

(3) فيان هادي عبد كاظم، مصدر سبق ذكره ، ص32 .

(4) فيان هادي ، مصدر سبق ذكره ، ص33 .

والتي اثرت بدورها على اسعار النفط العالمية لكنـه عـاود الارتفـاع عـام 2010 اذ وصـل إلى (8،8 مليـون/ برميل نفط) يوميا . كما سجل انتاج النفط في الولايات المتحده زيادة أخرى في عام 2012 وبمعدل وصل إلى (59،10 مليون /برميل نفط) يوميا محققا بـذلك أعـلى مسـتوى لـه منـذ خمسـة عشر عامـا. واسـتنادا إلى التقرير الصادر عن وكالة الطاقه الدوليه (IEA) فان الولايات المتحده ستصبح أكبر منتج للـنفط في العـالم بحلول العام 2020 متجاوزه بذلك المملكه العربيه السعوديه من خـلال انتاجهـا لمـا يقـارب (1،11 مليـون /برميل نفط) يومياً مقارنة بانتاج السعوديه البالغ (6،10مليون /برميل نفط) يومياً .[1]

ويعود الفضل في هذه القفزه التي بلغت نحو 14% خـلال المـده (2008 – 2012) إلى مجموعـه مـن التقنيات الحديثه نسبيا كعمليات الحفر الأفقي والتفتيت الهيدروليكي التي تضم ضخ المياه والكيمياويات والرمل بضغط عال لتكسير التكوينـات الصـخريه الجوفيـه.[2] امـا بالنسـبة للاحتيـاطي النفطـي للولايـات المتحدة الامريكية فقد بلغ نحو (20.970 مليون/ برميل نفط) في عام 2012 وهي بذلك تحتل المرتبة الثانيـة عشر بين دول العالم. [3]

2. الطاقة المستهلكة من الولايات المتحدة الأمريكية

شهدت الولايات المتحدة الامريكية المستهلك الاكبر للطاقة نموا في استهلاكها للنفط بشكل متواصل تقريبا منذ ثمانينات القرن العشرين ، في حين ان انتاج البلاد من النفط بقي ثابتـا وعـلى الارجـح كـان قـد انخفض بشكل طفيف . لقد بلغ معدل الاستهلاك الامريكي للنفط نحو 18،(62 مليون برميل / يوميا) عـام 1997 في حين بلغ في عام 2004 نحو (5،20 مليون/ برميل نفط) يومياً ، في الوقت الذي وصل فيـه اجـمالي الاسـتهلاك العـالمي للـنفط الخـام ومنتجاتـه مـا يقـارب 75 مليـون برميـل يوميـا في العـام نفسـه

(1) الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص213

(2) فيان هادي عبد كاظم ، مصدر سبق ذكره ، ص70 .

(3) الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية ، مصدر سبق ذكره، ص143

[1]، ثم وصل إلى نحو إلى نحو (21 مليون/ برميل نفط) يوميا في عام 2005 كما اكدت ادارة معلومات الطاقه إلى ان الاستهلاك النفطي للولايات المتحده انخفض في عام 2014[2] .

اما بالنسبة لمعدلات الاستهلاك الامريكي من الغاز الطبيعي فقد تمت موازنة الاستهلاك المحلي تقريبا حتى منتصف ثمانينات القرن العشرين من خلال الانتاج المحلي فقد تزايد الاستهلاك المحلي للغاز الطبيعي باسرع من الانتاج الذي يواز به، مما ادى إلى عجز نسبته 15% في عام 2005. ولن يتغير هذا النمط كثيرا اذ انه من المتوقع ان تلبي الواردات نحو 21% من احتياجات الزولايات المتحدة الامريكية المحلية عام 2030 [3]

3. الطلب الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية على النفط

بلغت واردات الولايات المتحدة الامريكية من النفط في عام 2011 نحو (6،11 مليون / برميل نفط) يوميا[4] فقد ازدادت واردات النفط الامريكية من خلال اعتمادها على الاستيراد وبالذات من منطقة الخليج العربي[5] وتؤكد العديد من التوقعات على انخفاض صافي الواردات الأمريكيه من الوقود السائل بمافي ذلك النفط الخام والمشتقات البتروليه إلى نحو (6 ملايين/ برميل نفط) يوميا عام 2014، وبذلك تكون قد سجلت أدنى مستوى لها منذ عام 1978 بما يمثل نصف أعلى مستوى وصلت اليه في المده مابين

---

(1) نفس المصدر ، ص 184

(2) روبرت برايس ، توقعات بتراجع واردات الولايات المتحدة من النفط الى ادنى مستوى لها منذ 25 عاما ، على الموقع:
www.aawsat.com/details.asp?Section=6&article=712874&issueno=12465#.yiywod LQKZE

(3) روبرت برايس ، مصدر سبق ذكره .

(4) حازم علي ، أمريكا تتجه للاستغناء عن نفط الشرق الأوسط في عام 2030 على الموقع :
http://www.alarabiya.net/articles/2012.2.8/193348.html

(5) الولايات المتحدة تتجاوز السعودية في انتاج النفط في عام 2020.على الموقع:
http://www.bbc.UK/arabic business/2012.11.12.Oil gasus Saudi.ieas.html)

(2004 – 2007) والتي بلغ حجم الواردات فيها (12 مليون/ برميل نفط) يوميا اي ما يعادل 60% من استهلاكها للنفط .

اذ ان معظم الاحصائيات تشير إلى ان الطلب الأمريكي على النفط كان قد وصل إلى ذروته عام 2007 عندما سجل 20،(7 مليون/ برميل نفط) يوميا.[1] ثم بلغ نحو22،(7 مليون/برميل نفط) في عام 2010[2] لكنه تراجع في عام 2013 على كافة أنواع الوقود السائل بما فيها النفط إلى نحو (18،7 مليون/ برميل نفط) يوميا وبمعدل بلغ (8،11 مليون / برميل نفط) يوميا . والجدول رقم (4-3) أدناه يوضح كميات النفط المستهلكة والمنتجة والمستوردة في الولايات المتحدة بالمليون برميل/يوميا لعام2013.

الجدول رقم (4-3)

كميات النفط المستهلكة والمنتجة والمستوردة في الولايات المتحدة بالمليون برميل/يوميا لعام 2013

الدولة	الاستهلاك	الانتاج	الواردات
الولايات المتحدة الأمريكية	7،18	59،10	11،8

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على :

(1) أبحاث شركة أسيا للاستثمار عن دانا ستريم ، 2013 على الموقع :

www.asianinvestments.com/research

2) http;// www. argaam.com / articaledetail/ 268733

3) ariation- arab.net/ showthread.php? t- 2753

وبذلك فان الولايات المتحده تستورد حاليا 20% من احتياجاتها من الطاقه من الخارج معتمده في ذلك على العديد من الدول المنتجه لمصادر الطاقه والتي من أهمها

(1) روبرت برايس ، مصدر سبق ذكره

(2) fu jing،" china mulls deregulating energy prices،" china daily ،November 14،2005.

منطقة الشرق الأوسط (دول الخليج العربي على وجه التحديد) وكذلك قارة أفريقيا وأمريكا اللاتينيه وغيرها من الدول .[1]

ولكن على الرغم من ذلك تؤكد الاحصاءات على انه من الممكن ان تشهد هذه الواردات ارتفاعا حتى تصل إلى نحو (20 مليون/ برميل نفط) يوميا اي ما يصل إلى 77% من اجمالي الطلب على النفط بحلول عام 2025 [2] عندئذ ستكون الولايات المتحدة الامريكية مضطرة إلى تامين اكثر من ثلثي احتياجاتها وتحديدا 68% منها بحلول عام 2025 مقارنه مع 55% منها في عام 2001[3] غير انه يتوقع أن تصبح الولايات المتحده مكتفيه ذاتيا في مجال الطاقه بحلول عام 2035 ، وذلك استنادا إلى التوقعات الصادره عن ادارة معلومات الطاقه الأمريكيه التي أشارت إلى امكانية وصول الانتاج الأمريكي للنفط في عام 2020 إلى (7،6 مليون / برميل نفط) أي مايشكل ارتفاعا يبلغ نحو 20%.[4] والشكل رقم (3-3) يوضح في حجم الاستيراد النفطي للولايات المتحدة والصين للمدة (2008-2014).

ثانياً : الطاقة في الصين: وتشمل

1. مصــادر الطاقــه في الصـــين:

تعتمد الصين على النفط باعتباره المصدر الثاني من مصادر الطاقة لديها وتبلغ نسبة استهلاكه نحو 25% من اجمالي الطاقة المستهلكة بعد الفحم الحجري في استهلاك الطاقه والذي يشكل نحو 70% من اجمالي الطاقة المستهلكة ، ويأتي الغاز بالمرتبة الثالثة

(1) خليل العناني، اللوبي النفطي الامريكي ..النفوذ واليات التاثير، مجلة السياسة الدولية، العددة 164، 2006، ص46 .

(2) http://www.alarabiya.net/articles/2013/1/26/262590.html

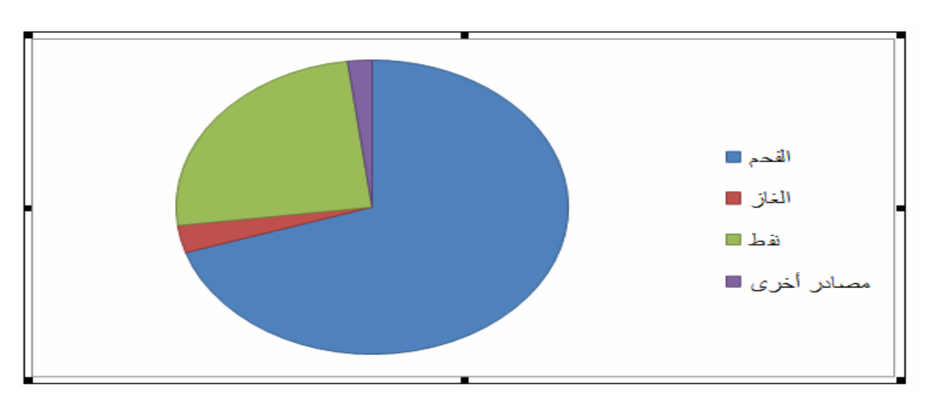
(3) http://www.alarabiya.net/articles/2012.1.15.html

(4) فيان هادي عبد كاظم ، مصدر سبق ذكره ، ص71 .

وبواقع نسبة تبلغ 3% من اجمالي تلك المصادر ثم تاتي المواد الاخرى بنسبة 2% بمافيها الطاقه النوويه التي تغطي نسبة 4،1%.[1] والشكل رقم (1-3) يوضح ذلك .

الشكل رقم (1-3)

نسبة مصادر الطاقة المستهلكة في الصين



المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على :

الاحصائيات الموجودة في المصدر الآتي :

علي حسين باكير،التوسع النفطي الصيني عالميا"الأبعاد والانعكاسات"رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بيروت العربية،2009،ص45

فقد بلغ الانتاج النفطي للصين في عام 2012 نحو (4.6) مليون برميل يوميا بعد ان كان يبلغ في عام 2008 نحو (4) مليون برميل[2]، وتشير التقديرات إلى ان الصين تمتلك احتياطات نفطيه مؤكده تبلغ (16) مليون برميل، وتتركز حوالي 85% من الثروه النفطيه للصين على البر بينما تتركز الكميه الباقيه في المياه الأقليميه .وتؤمن الاستثمارات

---

(1) علي حسين باكير، التوسع النفطي الصيني عالميا "الأبعاد والانعكاسات"رسالة ماجستير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بيروت العربية ،2009، ص44 .

(2) قوان تسيه واي ، صياغة استراتيجية للنفط قائمة على الاعتماد على الذات مع الانطلاق الى الخارج ، في آفاق العلاقات العربية – الصينية في القرن الحادي والعشرين ،(عمان: منتدى الفكر العربي) ،2003 ، ص224 .

الخارجيه للشركات النفطيه الصينيه تدفق حوالي300 ألف برميل من الخارج أي حوالي 10% من اجمالي المستوردات النفطيه.[1]

2. الطاقة المستهلكة من قبل الصين (الاستهلاك الصيني للنفط والغاز)

لقد كانت الصين حتى نهاية القرن الماضي من الدول المكتفيه ذاتيا من مصادر الطاقه المحليه الا ان النمو الاقتصادي المتسارع لها فضلا عن التحول من الفحم إلى النفط والغاز كمصدر للطاقه رفع من حجم استهلاكها النفطي بقفزات غير عاديه.[2] حتى أصبح النمو في استهلاك الطاقه يتفوق على النمو الاقتصادي المتحقق فيها[3] فقد بلغت حصة الصين نحو 6،13% من اجمالي الاستهلاك العالمي للطاقه في عام 2004[4] في الوقت الذي سوف ينخفض فيه مقدار اعتمادها على الفحم الحجري من 69% عام 2004 إلى 56% في عام 2020 [5] .

لقد زاد استهلاك الصين النفطي في عام 2004 بنسبة 15% حين كان انتاجها البترولي لم يزد سوى 2%.[6] كما انها تستهلك مايقارب الـ 7 ملايين برميل في اليوم من النفط في عام 2005 وبزياده قدرت بـ 10% عما كان عليه استهلاكها له في عام 2004[7] حيث سجل معدل استهلاك الصين للنفط زيادة بمعدل سنوي بلغ 9،2% منذ

(1) China Country Analysis Brief،op.cit

(2) زينة عبد الكريم النجار ، التنافس الاقتصادي بين الاتحاد الأوربي والصين ، مصدر سبق ذكره، ص77

(3)The u-s-CHINA Economic And Security Review Commission .WAstitINGTON November 2005،p.166

(4) زينه عبد الكريم ، مصدر سبق ذكره ، ص77 .

(5) Pablo Bustelo ،china and the Geopolitics of oil in the Asianpacific Region ،working paper(wp)38/2005،Elcano Royal Institute،Madrid،5.9.2005،p.6.

(6) Pablo Bustelo،op.cit،p:7

(7)د. السيد أمين شلبي ،دور أفريقيا في صعود الصين، مجلة السياسة الدولية ، العدد 191 ،يوليو 2010، المجلد 45،ص232.

(*) بدء الطلب على النفط بالانخفاض في الصين أثر التباطؤ الذي شهده النمو الاقتصادي في الصين وبقية دول العالم وبنسبة بلغت أكثر من (0.5) مليون برميل يوميا عام 2010 .

العام 2010 وبمعدل انتاج بلغ حوالي (7،3 مليون/برميل نفط) يوميا، اذ بلغ استهلاكها للـنفط في عـام 2012 نحو (10.6 مليون/برميل نفط) يوميا، ومن المتوقع أن يستمر هذا المعدل حتى عام 2015*. واسـتنادا إلى توقعات (EIA) فان استهلاك الصين الكلي للنفط سيزيد بمعدل سنوي يبلغ 8،3% حتى عام 2020.[1] وذلـك في ضوء توقعات تشير إلى ازدياد متوسط معدل النمـو السـنوي في النـاتج المحـلي الاجـمالي وبنسـبة 3،5% خلال المده(2015– 2025).[2] وعليه فان من المتوقع أن تصل حصة الصين من الاسـتهلاك العـالمي للـنفط في عام 2025 حوالي 12% نسبة إلى نحو (2،14% مليون/برميل نفط) تستهلكها يوميا ومن المتوقـع ان يصـبح معدل استهلاك الصين لوحدها من النفط نحو (20 مليون/ برميل نفط) يوميـا بحلـول عـام 2020 اي مـا يعادل الاستهلاك الامريكي من النفط في الوقت الحالي[3] .

كما انه من المتوقع ان ينمو استهلاك الصين الاولي إلى نحو 9،2 مليار طن بحلول عام 2030 اي مـا يعادل نحـو (40 مليـون/ برميـل نفـط) يوميـا وبمـا يسـاوي ضـعفي الاسـتهلاك الحـالي للولايـات المتحـدة الامريكية، اذ انها ستكون مسؤولة عن نحو 18% من مجموع الاستهلاك في اسيا في هذا العام وذلـك نظـرا للنمو الاقتصادي السريع الذي تحققه الصين.[4]

---

(1) China National Energy Stratege and Policy to 2020،Subtide 2:Scenario Analysis on Energy Demand ،Enegy Research Institute،National Development and Reform Commision ،china،May 2004،p.40 .

(2) International Energy out look 2005،July.2005 www.eia doe.govloiafl index.htm .

(3)د. سمير رامجان برادان، العلاقات الخليجية – الاسيوية: نحو تعاون يتجاوز حـدود الاعـتماد المتبـادل، الخلـيج عـام 2008، (مركز الخليج للابحاث، ابوظبي ، 2008)، ص177 .

(4) الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية "التنافس على موارد الطاقة" ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2008 ، ص238- 239.

وعليه فقد أصبحت الصين اليوم ثاني أكبر دوله آسيويه وثالث أكبر دوله في العالم من حيث الاستهلاك النفطي بعد كل من الولايات المتحده واليابان،اذ تشير التوقعات إلى ان الصين ستصبح أكبر مستهلك للنفط في آسيا بحلول العام 2015 وذلك في ظل توقعات تشير إلى ان كمية الاستهلاك المحلي فيها من النفط ستصل إلى حوالي 400 مليون طن في نفس العام، الأمر الذي يعني بأنها سوف تقوم باستيراد مابين 200- 300 مليون طن من النفط سنويا.[1] اما بالنسبة للغاز الطبيعي فقد تزايد استهلاك الصين من الغاز الطبيعي بمعدل سنوي وصل إلى 13% بين عامي 2004- 2005، ولكن على الرغم من هذه الزيادة سيبقى اعتماد الصين على الغاز الطبيعي هامشيا في ضوء غياب بنية الغاز الطبيعي داخل الصين. وتعمل الصين حاليا على تطوير زيادة خطوط انابيب الغاز الطبيعي فيها وتوسعة اسطول ناقلات الغاز الطبيعي المسال الخاص بها ، حيث استقبلت الصين اولى وارداتها من مصادر الغاز الطبيعي المسال من استراليا في المحطة الموجودة في (غوانغدونغ - guangdon) في ايار /مايو 2006 وهناك محطة اخرى لها في (فوجيان - Fujian) والتي تم العمل على انشائها منذ العام 2005 وكان من المقدر لها ان تستقبل الغاز الطبيعي المسال من اندنوسيا ابتداءا من عام 2007، اما ماليزيا فقد بدأت بتزويد شنغهاي بالغاز الطبيعي منذ عام 2009[2] وتقدر حاجة الصين من الغاز الطبيعي بنحو (200 بليون متر مكعب) وذلك بحلول عام 2020[3] .

---

(1) زهانج سانج ،تصورات عن توسيع التعاون الاقتصادي والتجاري الصيني والعربي في القرن الجديد،في آفاق العلاقات العربية – الصينية في القرن الحادي والعشرين،(عمان ،منتدى الفكر العربي ،2003)،ص205 .

وتتوقع وزارة الطاقة الامريكية ان تشكل الواردات من جنوب شرق اسيا والخليج العربي وافريقيا وروسيا 40% من احتياجات الصين من الغاز بحلول عام 2025.الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية ، التنافس على موارد الطاقة ، مصدر سبق ذكره ، ص487 .

(2) الصين والهند والولايات المتحدة، مصدر سبق ذكره ، ص104

(3)مولافي افيشين ، الصين والهند ودول الخليج:طموحات على طريق الحرير الجديد ، مجلة الشرق الاوسط ، (معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات ، واشنطن ، 2011)، على الموقع

sironline.org\ alabwab\maqaat@mahaderat12\897 htm،http;\\www

3. الطلب الخارجي للصين على النفط

لقد ارتفع طلب الصين على النفط من ثلاثة ملايين برميل يوميا عام 1995 إلى نحو (7 ملايين/برميل نفط) يوميا في عام 2005، [1] وعليه فقد ازدادت درجة اعتماد الصين على النفط المستورد منذ عام 2003 ، اذ كان يغطي النفط المستورد نحو 1،36% من احتياجات الصين ووصلت هذه النسبة إلى 40% في عام 2004[2] وكما موضح في الشكل (2-3) ان الصين اضطرت ان تستورد نحو (3 ملايين/برميل نفط) يوميا من النفط لكي تتمكن من مواجهة استهلاكها اليومي البالغ (4،6 ملايين/برميل نفط) يوميا خلال عام 2004. [3] وبما أن قدرة الصين على تأمين احتياجاتها النفطيه من أراضيها مستقبلا محدوده باعتبار أنه قدتم التثبت من أن احتياطات النفط الصينيه تعد قليله قياسا بنسبة استهلاكها فأنه من المرجح وبمعدلات الانتاج الحاليه أن تنفذ هذه الاحتياطات اذ ارتفعت نسبة الجزء المستورد من النفط الصيني المستهلك من 51% عام 2004 إلى 60% في عام 2010 [4]

(1) الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص38 .

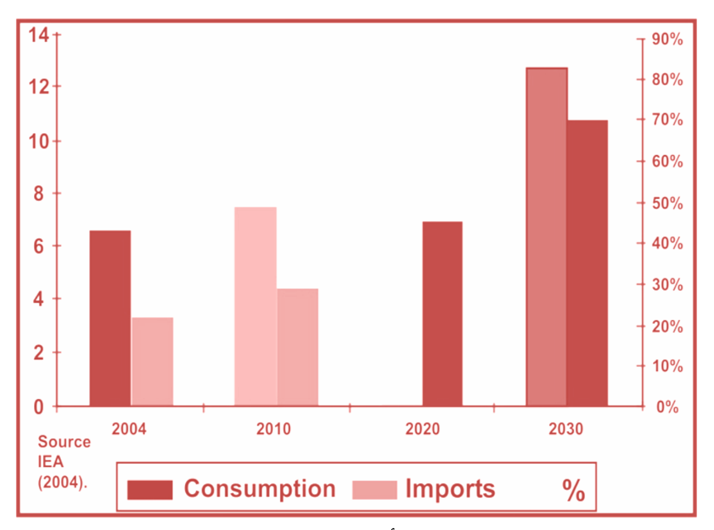
(2) فيان هادي عبد كاظم ، مكانة المتغير النفطي في الاستراتيجية الامريكية مع الشارة الخاصة للعراق ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2009 ، ص152 .

(3) الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية ، مصدر سبق ذكره ' ص142- 144 .

(4) علي حسين باكير،التوسع النفطي الصيني عالميا "الأبعاد والانعكاسات "،مصدر سبق ذكره،ص53 .

الشكل رقم (2-3)

الاستهلاك النفطي للصين



المصدر: علي حسين باكير،التوسع النفطي الصيني عالميا"الأبعاد والانعكاسات"رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بيروت العربية،2009ص54

ان الصين استوردت في عام 2008 نحو 32% من احتياجاتها النفطية اي ما يعادل 7،14% من الاستهلاك العالمي للطاقة [1] في الوقت الذي وصلت فيه نسبة الاستيرادات إلى نحو 30% وذلك اثر الانخفاض في معدل النمو الاقتصادي في الصين اذ انخفض من (4،10) إلى نحو (3،10) كما موضح في الجدول رقم (2-10) سابقا .

فقد وصل اعتماد الصين على النفط الاجنبي في هذا العام إلى نحو 42% ومن المتوقع ان يتجاوز ال 60% خلال العقدين القادمين وبنسبة 15% اي بحلول العام 2020. [2] اذ ان استهلاكها للنفط ينمو سنويا بمعدل سبع مرات تقريبا أسرع من الولايات المتحده . [3] فقد ازدادت واردات الصين من النفط حتى بلغت

(1) الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص213 .

(2) asia's great oil hunt ، business week ، November 15 ،2004 .

(3) محمد السويسي، تفوق الصين على امريكا في استيراد النفط ، على الموقع :

http;\\knol.google.com\ Mohamed-souaissy

(6مليون/برميل نفط) يوميا عام 2013 ويتوقع أن تصل إلى (8.7 مليون/برميل نفط) عام 2020 و(11 مليون / برميل نفط) عام 2030 * اي ما يعادل 9،2 مليار طن من النفطى وبذلك تكون مسؤولة عن 18% من مجموع الاستهلاك في اسيا في عام 2030.[1] ومن المتوقع أن تصل هذه النسبه إلى 66% و85% في عامي 2020 و2030 على التوالي[2] ففي الوقت الذي سيزداد الطلب على الطاقه عالميا خلال المده مابين (2004 – 2030) بنسبة 50% ، فانه سيتضاعف الطلب الصيني على الطاقه خلال المدة ذاتها وذلك وفقا لتوقعات Exxonmobil.[3] اذن فمن المتوقع ان تمثل واردات الصين النفطية بحلول عام 2030 كمية متكافئة لما تستورده الولايات المتحدة اليوم .[4] وعليه قامت الصين باتباع استراتيجيه تعتمد على الحد من الاستهلاك المفرط للطاقه(النفط) وذلك من خلال اعتمادها على بعض السياسات التي اهمها تأمين انتاج الطاقه، وتنويع الاعتماد على مصادر الطاقه، كذلك اعتماد الكفاءه والنظافه العاليه، فضلاعن اعتماد العقلانيه والاقتصاد في الاستهلاك النفطي.[5] وهذا ما يوضحه الشكل (3-3) والذي ذكر سابقاً في الطلب الخارجي الأمريكي للنفط.

(*) لقد بلغ حجم واردات الطاقة في الصين أعلى معدل لها في عام 2009 وبقيمة 8% من اجمالي استخدام الطاقة ،اذ سجلت هذه الواردات زيادة بلغت 3% من اجمالي استخدام الطاقة عام 2000 الى 8% منها في عام 2009 وبزيادة قدرها 166،6% . زينة عبد الكريم ،مصدرسبق ذكره ،ص79.

(1) الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص238 .

(2) علي حسين باكير، التوسع النفطي الصيني عالميا، مصدر سبق ذكره ، ص54 .

(3) 2004 report to congress of the u. s. china economic and security review commission ، Washington ،November 2005،p; 152 .

(4) William mellor and le-min lim ،" china drills where others dare not seek oil " ،international herald tribune ،October 2 ،2006

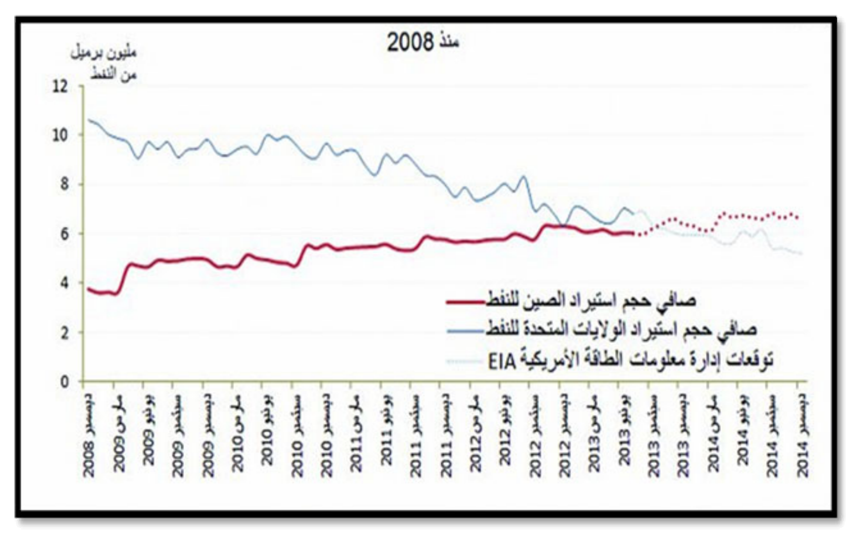
(5) China National Energy Strategy and Policy to 2020،OP.Cit،P:49

كذلك: علي حسين باكير ،النفط والعلاقات الصينية – السعودية المستقبلية ،مجلة آراء حول الخليج ،الامارات،مركز الخليج للأبحاث ،العدد 17،فبراير 2006،ص59.

الشكل رقم (3-3)

صافي حجم الاستيراد النفطي الولايات المتحدة الأمريكية والصين

خلال المدة (2014-2008)



المصدر: أبحاث شركة أسيا للاستثمار عن داناستريم ، 2013 على الموقع :

www.asianinvestments.com/research

اما في عام 2013 فقد بلغ استهلاك الصين للنفط نحو (6،10 مليـون/ برميـل نفـط) كـما موضـح في الجدول رقم (3-5)، في حين بلغ انتاجها نحو (6،4 مليون/ برميل نفط) للعام نفسـه مـما دفـع الصـين إلى استيراد (6 مليون /برميل نفط) وقد انعكس ذلك على معدل نمو الاقتصاد الصيني والـذي بلـغ نحـو (8%) كما موضح في الجدول (8-2) سابقاً .

الجدول رقم (3-5)

كميات النفط المستهلكة والمنتجة والمستوردة في

الصين بالمليون برميل/يوميا لعام 2013

الدولة	استهلاك	انتاج	واردات
الصين	6،10	6،4	6

المصدر : من اعداد الباحثة أعتماداً على :

(1) أبحاث شركة أسيا للاستثمار عن دانا ستريم ، 2013 على الموقع :

www.asianinvestments.com/research

2) http;// www. argaam.com / articaledetail/ 268733

3) ariation- arab.net/ showthread.php? t- 2753

المطلب الثالث:

دور الطلب على مصـادر الطاقـه في العلاقـه بين الولايات المتحدة الامريكية والصين(التنافس على مصادر الطاقة)

على الرغم مما تشهده العلاقـات الامريكيـة الصـينية في مجـال الطاقـة مـن تنـافس، الا ان هنـاك مصلحة مشتركة تجمع بين كل من الولايات المتحدة والصين في ادارة ملف الطاقة عالميا تتمثل في الاتي:

- تجنب حدوث انقطاع في الامداد العالمي.
- تسريع وتيرة تطوير موارد نفطية وغازية جديدة.
- زيادة تنويع امدادات الطاقة.
- توسعة وتحسين اتفاقيات تقاسم النفط في مجال الطوارئ [1] .

(1) xiaojun ma، " east asia energy strategy ;conflict or cooperation; speech to the institute for international strategic studies، ccps، aei\ ndu conference،Washington،dc،may9،2005 .p.112

الا ان ردود افعال الولايات المتحدة الامريكية على صعود الصين في مجال الطاقة كان سلبيا وغير مجد في كل مرة، وبالمقابل كان رد فعل الصين غالبا بالقدر نفسه من السلبية وعدم الجدوى، فالتصورات التي كونتها الولايات المتحدة حول دبلوماسية امن الطاقة الصينية يشوبها الغموض الشديد نتيجة غياب الثقة الاستراتيجية الشديد جراء نوايا الصين الاستراتيجية الطويلة الامد تجاه الولايات المتحدة [1] وتظهر هذه الرؤيا الامريكية تجاه الاستراتيجية الصينية في مجال الطاقة من خلال علاقتهم مع الدول المصدرة للنفط لهم.

أولاً: القارة الأفريقية

لقد أصبح النفط الإفريقي محوراً للتنافس بين القوى الدولية، خصوصاً أن معظمها يواجه موقف الاعتماد على الورادات لتوفير الاحتياجات من الطاقة [2] .

أ. توجه الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول أفريقيا

تعد للولايات المتحدة الامريكية اكبر مستهلكي ومستوردي النفط في العالم إذ تمدها افريقيا بنحو 25% من حاجتها للنفط علما بأن أكبر الدول المصدره للنفط هي (نايجيريا والسودان واللذان في الوقت نفسه يعدان من أكبر متلقي المساعدات الأمريكيه)[3] لقد بدأ الاختراق الامريكي وبشكل واضح نحو القارة الافريقية في مجال الطاقة بعد تحرك الشركات الصينية للحصول على استثمارات داخل هذه القارة مما استدعى ذلك وجود قوة امريكية في المنطقة تتمركز حاليا في جيبوتي[4] فكان احتلال العراق بحكم موقعه سيساعدها على السيطرة على هذه المناطق الحيوية ، اذ رأى مخططوا

---

(1) xiaojun ma ،" east asia energy strategy .p.113

(2) د. أيمن شبانة، النفط الإفريقي .. عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد،7/ 2012/6، على الموقع http://muntada.sawtalummah.com/showthread.php?2516

(3) كمال سر الختم ، مصدر سبق ذكره .

(4) فيان هادي عبد كاظم ، مصدر سبق ذكره ، ص169 .

الاستراتيجية الامنية في الولايات المتحدة ان القرن الافريقي مع اوراسيا يصنعان معا دائرة من المصالح الامريكية النفطية والامنية [1]

وتنظر الاستراتيجية الامريكية إلى السودان من زاوية مخطط يقوم على ان بترول الجنوب السوداني بجانب بترول نيجيريا يكون ثروة نفطية كبيرة معتمدة في ذلك على ازمة دارفور لكي تكون البوابة لدخولها عبر حجة تحقيق الامن والسلام . وقد قامت دول القاره الأفريقيه بالمقابل بتقديم شروط سهله نسبيا للشركات متعددة الجنسيه والتي ضمنت لها دخولا مكثفا إلى حقولها النفطيه.[2]

ويعود اهتمام الولايات المتحدة الكبير بالقارة الأفريقية ومشاكلها إلى مجموعة من الأهداف ومن اهمها:

أولاً: وضع اليد الأمريكية على مخزونات القارة السوداء من النفط وخاصة في المناطق الغربية المطلة على المحيط الأطلسي.

ثانياً: الحصول على النفط بأسعار مخفضة ذلك أن النفط الأفريقي فالساحل الغربي لأفريقيا يقع على مسافة قريبة نسبياً من الساحل الشرقي للولايات المتحدة، ونفقات الشحن أقل من نفقات شحن النفط من الشرق الأوسط، وبحر قزوين وروسيا وغيرها من مناطق الإنتاج في العالم، كما أن طرق الشحن البحرية أكثر أماناً من طرق الشحن من الخليج.

ثالثاً: تنويع مصادر الولايات المتحدة من النفط

ان استيرادات الولايات المتحدة من مجمل القارة الأفريقية نحو 15% من استهلاكها ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة في المستقبل إلى 20% وقد تتضاعف إلى 30% في عام2020.[3]

---

(1) عمرو كمال حمودة ، النفط في السياسة الخارجية الامريكية ، مجلة السياسة الدولية العدد 164، 2006، ص53، في فيان 170 .

(2) عبد العظيم مناف، مجلة الموقف العربي ، الصادرة في 22 / 11/ 2006 على الموقع :

http;\\ www.elmawkef alar.com. p. 3

(3) عبد الكريم حمودي، على الموقع

http://www.alarabnews.com/alshaab/GIF/11-10-2002/n2.htm

وتؤكد العديد من الأرقام والإحصاءات الصادرة من الإدارة الأمريكية لشؤون النفط والطاقة على ان الولايات المتحدة تقوم بعمل كافة الترتيبات لرفع نسبة استيرادها من النفط الأفريقي إلى 50 % من مجموع النفط المستورد بحلول العام 2015. فالولايات المتحدة تريد تحقيق هدفين معاً من خلال سعيها إلى احكام سيطرتها على النفط الافريقي وهما: تأمين حصولها على النفط ضمن ظروف وشروط تدعم النمو والازدهار الاقتصادي الأمريكي، وضمان عدم ارتهان صادراتها من النفط للدول المنتجة.[1]

وعليه فان هناك عدة أسباب ترجح التفوق الصيني علي الولايات المتحدة في أفريقيا بصفة خاصة من بينها أنها تعد دولة من دول العالم الثاني، كما أنها لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية ولا تعرض مشروطيات مثل الولايات المتحدة حينما تقدم المساعدات والمنح ثالثا أنها تشارك بقوات لحفظ السلام في مناطق النزاع الأفريقية علي عكس الولايات المتحدة رابعا أن العلاقات الصينية الأفريقية تسير وفقا لتوصيات المنتدي الصيني الأفريقي الذي يسمح للدول الأفريقية بعرض طلباتها وانتقاداتها كل عامين علي الجانب الصيني وذلك علي عكس الولايات المتحدة أن التنافس الصيني الامريكي علي أفريقيا في ظل عدم وجود إرادة أفريقية مشتركة تفرض علي الجميع احترام استقلال القارة وتكاملها ووحدتها ومصالح شعوبها فسوف يكون التكالب والتنافس علي حساب أفريقيا وليس لصالحها كما يمكن أن يكون مقدمة لإعادة استعمار القارة[2] .

(1) Rob Crilly ،Oil from Africa Comes with political Instability،USA TO DAY،30-4-2006 على الموقع:

www.usa to day.com/money/world/2006.4.3- Africa- oil-usatx.htm

(2) ياسين صبرى ، تنافس أمريكي صيني علي موارد أفريقيا

http://www.dar.akhbarelyom.com/issuse/detailze.asp?mag=ak&field=news&id=11533. 18/03/2014

وفي خضم هذا التنافس بدأت الولايات المتحدة تضع استراتيجيات للسيطرة علي المناطق الرئيسية للبترول في افريقيا ومن اهمها خليج غينيا اذ بدأت الولايات المتحدة الامريكية منذ 2007 تخصص قيادة عسكرية خاصة بأفريقيا من أجل حماية مصالحها وهي «الأفريكوم» وبدأت التوجيهات لوزير الدفاع الامريكي لتفعيلها ابتداء من 2008 بالتشاور مع الدول الأفريقية وتحويل مقرها الراهن من شتوتجارت في ألمانيا إلي مكان آخر داخل أفريقيا كما بدأت بتطوير مناطق عمليات الحرب علي الإرهاب وخاصة في منطقتي القرن الأفريقي والساحل الأفريقي [1] .

لقد شكلت القاره الأفريقيه أكثرالجهات أهميه سواء للجانب الصيني أو الأمريكي على حد سواء في هذا المجال وذلك لعدة اسباب اهمها :

1. ان ظهور إفريقيا كمنطقة للطاقة لا يشكل اتجاهاً للأجل القصيربالنسبة للولايات المتحدة [2] وهذا ما يبدو واضحا من خلال تزايد حجم الاستثمارات الأمريكيه الموجهه إلى هذا القطاع في تلك القاره "مثل شركة تولو النفطيه في غانا واوغندا"، وهذا فضلا عن سعي الصين للحصول على امتيازات التنقيب عن النفط في الصومال. فعلى مايبدو ان هناك ظهور واضح للشركات الصينيه وغيرها من شركات النفط الآسيويه للحصول على تراخيص انتاج النفط والغاز في أفريقيا واستعداد الشركات الغربيه بالمقابل من أجل السيطره على النفط الأفريقي. [3]

2. ان الولايات المتحدة تخطط بمنتهى الدأب لكي ترفع وارداتها النفطية من إفريقيا من 16% حالياً إلى 25% بحلول العام 2015م؛ بهدف التحكّم في إنتاج النفط العالمي وأسعاره وتشكل واردات الولايات المتحدة الأمريكية من خام النفط الأفريقى ما يقدر بحوإلى 20% إلى 25% من وارداتها النفطية من دول الشرق الأوسط ، ومن المتوقع

(1) Rob Crilly ،ibd

(2) صراع الاقطاب لتأمين نفط افريقيا، مصدر سبق ذكره .

(3) خالد حنفي ،النفط الأفريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي ،مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ،الأهرام،العدد 164،أبريل 2006،ص 87

أن تزداد هذه النسبة إلى 35% خلال السنوات القادمة، و تستورد الولايات المتحدة بما يقدر بحوإلى (800 مليون/ برميل نفط) من النفط سنويا من إفريقيا أي مايعادل نحو (1،2 مليون/ برميل نفط) يوميا حسب احصائيات عام 2013[1] اذ يعد حوض سرت في ليبيا أكبر موقع نفطي، حيث يضم 20% من الاحتياطي النفطي لهذه القارة، البالغ (300 مليار/ برميل نفط). أما بقية ذلك الاحتياطي فهي في 10 أحواض كبرى، بما في ذلك تلك الخاصة بنيجيريا، أنغولا، الجزائر، ومصر. ومن المتوقع أن تزداد أهمية أنجولا، ونيجيريا في مجال إنتاج النفط، بسبب كميات الاحتياطي النفطي الكبرى تحت المياه العميقة [2] .

3. كما يمثل السودان بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية أهمية استراتيجية كبري لموقعه المتميز فهو أكبر دولة في إفريقيا وقد ازداد اهتمام أمريكا بالسودان بعد أن تمكن السودان من استخراج نفطه وتصديره رغم حروبه الأهلية وعدم استقراره، ومقاطعة أمريكا له وفرض عقوباتها عليه، فأمريكا لن تنسى ولن ترضى بحقيقة أن نفط السودان الحالي الذي تستمتع به الشركات الصينية والآسيوية الأخرى قد أتي من الحقول التي سبق إكتشافها علي أيدي الخبراء الأمريكان، واستباق الصين لأمريكا أثار حفيظتها وأجج صراعاً خفيا بينهما، إذ لم يكن وارداً في حسابات أمريكا علي الإطلاق أن شركة من الشركات يمكن أن تأتي لتأخذ بترول السودان، ومن أجل ذلك اشتدت حملة أمريكا وحلفائها لإيقاف بعض الشركات الكندية للعمل في آبار السودان[3] وتعتمد الولايات المتحدة على سياسة المبعوثين إلى السودان للضغط على الحكومة ولمحاولة وضع موطىء قدم نفطي لشركاتها الكبرى هناك. كما في مناطق مختلفة من العالم، حيث أنسحب

---

(1) عاطف زايد ، حرب باردة بين أمريكا والصين سببها بترول السودان، على الموقع :

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=111504&eid=508

(2) صراع الاقطاب لتأمين نفط افريقيا ، مصدر سبق ذكره .

(3) خالد حنفي ،النفط الأفريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي ، مصدر سبق ذكره ، ص88 .

التنافس الاقتصادي بين والولايات المتحدة الصين إلى صلب أزمات السودان ولا سيما في دارفور[1]

وعليه فان الولايات المتحده ترى في هذا النفوذ الصيني المتزايد في قارة أفريقيا خطرا على نفوذهـا في هذه المنطقه يجب تطويقه والحد من تأثيره مستقبلا،خاصة وان هذا الانتشار الذي جاء ضمن منـاطق تمركز النفط في تلك القاره قد جاء ضمن استراتيجية تتضمن عددا مـن العنـاصر الأساسـيه التـي تتمثـل في تزويد دول القاره المنتجـه للبـترول بالسـلاح الـذي كانـت أمريكـا حظـرت تصـديره إلى بعضـهم ،وتقـديم المعونات الماليه المطلوبه مع تسهيلات كبيره فيما يتعلق بسـدادها واسـتثمارات اقتصـاديه وتعـاون مميـز للصين مع هذه الدول[2].

وبناءا على ماتقدم فقد قررت الولايات المتحده التحرك بشكل أكبر تجاه النفط الأفريقـي وذلـك عبر ثلاثة محاور أساسيه هي:

1. تكثيف التعاون العسكري في خليج غينيا.
2. ايجاد بيئه سياسيه مستقره من خلال تسوية الصراعات "وذلـك عـلى غـرار ماحـدث في أنغـولا 2002والكونغو الديمقراطيه ثم جنوب السودان في 1995"
3. تطوير حجم التجاره بينها وبين القاره وزيادة استثماراتها فيها وزيادة حجم المساعدات بشـكل أكبر[3].

ب.توجه الصين إلى دول افريقيا

لقد زودت هذه القارة الصين بنحو ثلث وارداتها من النفط العالمي[4] وبمـا ان مـا يقدر بنحو 35% من واردات الصين من النفط تستورد من قارة إفريقيا بالمقارنـة بحـوالي

(1) المبعوث الامريكى للسودان على شفا ازمة دارفور، على الموقع Www.cnnarabic.com

(2) خالد حنفي ، مصدر سبق ذكره، ص89 .

(3) www.almethaq.influ\news.articale 2204.htm،developed by the design group- www.dgymen.com

(4) د. السـيد أمـين شـلبي، دور أفريقيـا في صـعود الصـين ،مجلـة السياسـة الدوليـة ،العـدد 191،يوليـو2010 ،المجلـد 41،ص232.

50% من إجمإلى ما يصلها من منطقة الشرق الأوسط، نجدّ أن الصين أصبح لها تواجد مكثـف في أفريقيـا حيث يشكل النفط ضرورة قصوى لها لتـأمين إحتياجاتهـا المتزايـدة مـن الـنفط ولمسـاعدتها عـلى تحقيـق سياسة أمن الطاقة الصينية القائمة على رفع نسبة التوزيع الجغرافي والتنويع لمصادر الطاقة وللاستفادة من خصائص النفط الأفريقي في ظل عدم توافر المصافي الكافيـة لتكريـر الـنفط الثقيـل المسـتورد مـن منطقـة الشرق الأوسط [1] .

وسوف يتم الاشارة هنا إلى اهم تلك الدول بالنسبة للصين في مجال تصديرها للنفط:

1. السودان

تعـد الصـين المسـتورد الأول للـنفط السـوداني اذ أن 80% مـن احتياطـات الـنفط السـوداني المقدرة بأكثر من ستة مليـارات برميـل تقـع في بـاطن الأراضي الجنوبيـة مـما دفـع الصـين إلى تغيـير صورتها كحليـف للخرطـوم في أنظـار جنـوب السـودان [2] ، وتسـتورد الصـين ثلثـي الإنتـاج النفطـي السوداني، وتعد السودان أكبر مشروع نفطي لها ما وراء البحار. لذلك تمده بالسلاح الذي يحتاج إليه في حروبه، وبالإعانة التي يحتاج إليها في مجلس الأمن لأي مشروع لا يتوافق مع مصـلحته. [3] ويعـد السودان من بين الدول الأفريقية التي ينظر الغربيون بقلق لعلاقتها التجارية مـع الصـين، لاسـيما في مجال النفط، اذ يحظـى السـودان بنسـبة 7% مـن إجـمالي الــ25% المشـار إليهـا للـنفط الأفريقـي المصدر للسوق الصيني، الذي تعد ثاني مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتبلغ حصة

---

(1) حسـين عبـاس ، دراسـة أمريكيـة: الصـين تصـبح لاعبـا بـارزا في قطـاع الـنفط بجنـوب السـودان، عـلى الموقـع: http://www.alquds.co.uk/?p=83344، 11.9.2013

(2) محمد الحسن عبد الرحمن الفاضل ، التنافس الدولى حول الموارد فى السودان ،على الموقع:

http://www.arrasid.com/index.php/main/index/33/29/contents

(3) الإسلام اليوم، 14 يناير 2011 ،على الموقع

http://islamtoday.net/albasheer/artshow

المؤسسة الوطنية الصينية للبترول 40% في شركة النيل الكبرى للبترول السودانية، التي تسيطر على حقـول النفط [1] .

وتسيطر الصين على شريحه لايستهان بها من حقول النفط في السودان فقد بلغ حجم استثماراتها فيها مايفوق 4 مليارات دولار[2] وتظهر احصائيات الجمارك الصينية، أن الصين استوردت (92 مليون/برميل نفط خام) من السودان عام2011 ، اي ما يمثـل نحـو 5% مـن احتياجاتهـا[3] وقـد بلـغ متوسـط صـادرات السودان من النفط الخام والمكثفات في عام 2011 نحو (337 ألف/برميل نفط)، وكانت حصة الصين منهـا نحو (260 ألف/ برميل نفط) يوميا منها خلال نفس العام . ولكن في عام 2012 انخفضت هذه النسـبة إلى أقل من 1% بسبب إغلاق آبار الإنتاج في جنوب السودان، ورغم ذلـك فـإن الصـين مازلـت تسـحوذ عـلى حوالي 80% من صادرات النفطية السودانية أي مايعـادل نحـو (8،1 مليـون / برميـل نفـط) يوميـا وذلـك حسب احصائيات عام 2013[4] وتشير التوقعات الصـادرة عـن الوكالـة الدوليـة للطاقـة أن ترتفـع واردات الصين النفطية لتصل إلى ما يقدر بحوإلى 13،(1 مليون/ برميل نفط) يوميا فى عام 2030 .[5]

2. انجولا: أصبحت أنجولا التي تعد أسرع دول إفريقيا تطوراً في إنتـاج الـنفط، المـزود الـرئيسي للصـين بـالنفط خـلال السـنوات الأخـيرة، عـلى الـرغم مـن مليـارات

---

(1)كمال سر الختم ، بروفة حرب بين الغرب و الصين على نفط جنوب السودان.. صراع موارد، 26 / يناير / 2012، على الموقع :

http://www.majalla.com/arb/2012/01/article55231174

(2) صراع الأقطاب لتأمين نفط أفريقيا ، شبكة البنأ المعلوماتية ، على الموقع:

http://www.annabaa.orglnba news/7/053.htm.2008.5.1

(3) كمال سر الختم ، بروفة حرب بين الغرب و الصين على نفط جنوب السودان ، مصدر سبق ذكره

(4) حسـين عبـاس ، دراسـة أمريكيـة: الصـين تصـبح لاعبـا بـارزا في قطـاع الـنفط بجنـوب السـودان، عـلى الموقـع: http://www.alquds.co.uk/?p=8334411.9.2013 ،

(5) إبراهيم الغيطاني، النفط في السودان وجنوب السودان: حقائق وأرقام ، على الموقع

http://alphabeta.argaam.com/article/detail/939120 2014/01/02 ،

الدولارات التي تستثمرها شركات النفط الغربية متعددة الجنسيات في القطاع النفطي البحري في هذه الدولة[1] فاصبحت بذلك ثاني اكبر دولة مصدرة للنفط إلى الصين في إفريقيا ، فقد بلغت استثمارات شركات النفط الصينية في افريقيا وانجولا نحو (14%) لشراء حق استخراج حقول النفط .[2]

3. نايجيريا: تسعى شركة النفط كونوك المملوكة للحكومة الصينية وهي واحدة من ثلاث اكبر شركات نفطية صينية لشراء حصة ضخمة من النفط النيجيري تقارب الستة مليارات برميل من النفط، أي ما يعادل سدس الاحتياطي النفطي المؤكد في نيجيريا قد تمكن بكين من تأمين احتياجاتها من النفط الخام في الخارج . ويعكس اندفاع الصين للحصول على موطئ قدم بارز في قطاع النفط النيجيري حجم طموحاتها لتأمين مدخل إلى مصادر الطاقة عبر العالم وعلى المدى الطويل، بعدما كانت معظم استثماراتها تقتصر على التنقيب عن النفط .[3]

4. تشاد : حصلت الشركات الصينية على استثمارات نفطية على رغم أن النظام في نجامينا له علاقات دبلوماسية بتايوان، غير أن المصالح الاقتصادية تعلو مبدأ (صين موحدة) الذي تتمسك به الصين وتضعه معياراً حاكماً لعلاقاتها الدولية.[4] هذا فضلا عن توصلها إلى العديد من اتفاقيات التنقيب التي تم عقدها بين الصين والكونغو الديمقراطية وأثيوبيا.[5]

---

(1) صراع الاقطاب لتأمين نفط افريقيا، مصدر سبق ذكره .

(2) وليد الطيب، التسابق الصيني ـ الأمريكي على أفريقيا ، على الموقع،

http://islamtoday.net/albasheer/artshow-14-8349.htm12.1.2006

(3) عبدالحميد حنفي ، المحدد النفطي في السياسة الصينية تجاه القارة الإفريقية، على الموقع:

http://www.alwasatnews.com/mobile/news-314165.html

(4) http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2009/9/29/

(5) وليد الطيب ، التسابق الصيني – الامريكي على افريقيا ، مصدر سبق ذكره .

ثانياً: منطقة اسيا الوسطى

تتشكل المنافسة الدولية الراهنة على نفط بحر قزوين من اربعة لاعبين رئيسيين هم: الولايات المتحدة، اوروبا، روسيا والصين، يليهما لاعبان يشكلان قوتين على المستوى الاقليمي هما ايران وتركيا، ثم تأتي الدول النفطية ذاتها والدول المحيطة بها كمعابر في الدرجة الثالثة [1] .

أ . توجه السياسة الامريكية في منطقة اسيا الوسطى

على الرغم توسع النفوذ الروسي والصيني في منطقة اسيا الوسطى، الا ان الولايات المتحده كانت قد رأت أن تواجدها العسكري في هذه المنطقه الحيويه قد ساهم في صد النفوذ الصيني والايراني الذي كان يسعى ولازال للتغلغل في هذه المنطقه .الأمر الذي صب بالنتيجه في صالح الولايات المتحده، وعليه فقد قررت بدورها الابقاء على جميع قواعدها العسكريه الأخرى فيها مع ضرورة قيامها بدعم تلك القواعد بين مده وأخرى.[2] وهناك مصالح لدول عديدة في منطقة أسيا الوسطى أثرت بطبيعة الحال على التوجهات الأمريكية فيها ، وعليه ستيم استعراض أهم التحركات الدولية التي شهدتها منطقة أسيا الوسطى من قبل العديد من الدول في سبيل تأمين حصولها على مصادر الطاقة ومن أهمها :

- التوسع الصيني والروسي: حققت سياسة الولايات المتحدة تجاه اسيا الوسطى اهم نجاح لها مع الانتهاء من خط انابيب نفط باكو- تبليسي - جيهان العابر لاذربيجان وجورجيا وتركيا وذلك في عام 2005 على الرغم من المعارضة الروسية القوية والمشكلات البيئية والسياسية على طول مسار خط الانابيب.[3] لقد نشطت الشركات

(1) النفط والجيوستراتيجية المعاصرة التنافس الدولي على النفط والغاز، على الموقع:

http://www.almadapaper.net/sub/10-227/p04.htm

(2) علي حسين باكير" ، الصين تسبق الجميع وتحاول التهام نفط أفريقيا "، على الموقع :

http://www.almadapaper.net/sub/10-227/p04.htm

(3) baku- Tbilisi- ceyhan oil pipeline;milestones along the way " ،mees ،vol xlix no. 29(july 17،2006) ،p.32 .

الامريكية في الاستثمار في قطاع النفط بدول هذه المنطقة، اذ تقتضي سياسة الولايات المتحدة الامريكية بتشجيع نمو طاقة بحر قزوين، ويكمن مرد تلك السياسة في تشجيع استقلال هذه الدول الغنية بالنفط للحد من سيطرة روسيا على نقل النفط من هذه المنطقة ، وبصراحة لترويج امن الطاقة الغربي من خلال تعدد مصادر التموين[1] .

لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى المشاركة بقوة في أهم وأكبر مشروعات النفط والغاز في آسيا الوسطى والقوقاز، لكي تقطع الطريق على روسيا والصين، ومنها مشروع خط أنابيب (باكو – جيهان)*، وفي مجال الغاز الطبيعي، شاركت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً في إنشاء خط أنابيب الغاز الطبيعي الذي ينقل (100 تريليون قدم/ مكعب) من الغاز الطبيعي من حقل "دولت آباد دونميز" بتركمانستان إلى أفغانستان، ومنطقة جاوادار الساحلية في باكستان، حيث تبني إسلام آباد هناك ميناء

كبيراً، وسيتم تحويل غاز تركمنستان إلى غاز طبيعي سائل . فقد اِملت الولايات المتحدة بنقل الغاز من تركمنستان إلى تركيا وبعدها إلى اوروبا من دون المرور بالأراضي الروسية وذلك بهدف التخفيف من اعتماد اوروبا على مصادر الطاقة الروسية [2]

- التوسع الايراني: ساعد تصاعد التوتر في العلاقات الامريكية – الايرانية على زيادة دور واهمية بحر قزوين في صنع السياسة الخارجية الامريكية وترسيخ احتكاراتها النفطية اذ ، تعد ايران (الدولة النفطية التي تشكل احتياطاتها من النفط والغاز نحو 14%

---

(1) عماد فكري ، التنافس الدولي على منطقة بحر قزوين، على الموقع:

http://islamtoday.net/albasheer/services/saveart-12-10515.htm

(*) الذي يمتد من العاصمة باكو على ساحل بحر قزوين، ماراً بمنتصف أذربيجان من الشرق إلى الغرب، ثم يقطّع جورجيا في منتصفها تقريبًا من الشرق إلى الغرب، قبل أن يتجه جنوباً ليشق جبال الأناضول التركية، بشكل مائل من ناحية الشمال الشرقي نحو الجنوب إلى مدينة جيهان على ساحل البحر المتوسط، ومنها إلى موانئ أوربا والولايات المتحدة . المصدر

baku- Tbilisi- ceyhan oil pipeline;milestones along the way. Opp.33

(2) هبة حسن ، اسيا الوسطى ، 2-1-2008، على الموقع :

http://kamelwazne.org/newsdetails.php?id=7

و 36% مـن احتياطـات الشرق الاوسـط، و 9.3% و 13.1% مـن احتياطـات العـالم عـلى التـوالي)، العـدو الاقليمي الاول للولايات المتحدة الامريكية. وتهدف الولايات المتحدة لمنع تحولها لوسيط لوجسـتي ومركـز لتخزين ومرور الطاقة . وتستطيع ايران ان تلعـب دور تركيـا بالنسـبة لـنفط وغـاز اسـيا الوسـطى، الا ان المشاريع الامريكية هدفت للالتفاف حول ايران عبر طرق اطول من خلال تركيـا لحصـارها ومنـع التعـاون بينها وبين دول المنطقة [1]

- **التحالف الصيني – الايراني:** تقوم العلاقات الصينية - الإيرانيـة الراهنـة عـلى معادلـة تبـدو بسيطة وهي" مقايضـة السـلع والخـدمات والتكنولوجيـا الصـناعية الصـينية، في مقابـل الـنفط والغـاز الطبيعي من إيران". لكن هذه المبادلة التي تبدو اعتياديـة تختلـف جـذرياً عـن غيرهـا مـن المبـادلات التجارية بين الدول، بسبب تداعياتها المباشرة على النظام الدولي فعلى خلاف الأدوات الروسـية للنفـاذ إلى معادلات المنطقة وأهمها السياسة الخارجية ومبيعات السـلاح، فـإن الصـين تـدخل الشرق الأوسـط حالياً عبر التجارة واتفاقات الطاقة الضخمة وهنا ينفتح الباب واسعاً أمام تعاون صيني - إيراني بسـبب الرغبة الصينية المعلومة لمصادر الطاقة؛ والحاجة الإيرانية الواضح إلى الاستفادة من الصـين كثقـل مـواز للولايات المتحدة الأميركية في المواجهة المحتدمة بسبب الملف النـووي[2] . وتتعـزز أهميـة إيـران، رابـع أكبر منتج للنفط وثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، لدى الصين بسبب طبيعة النموذج الاقتصادي الصـيني والأخـير يعتمـد عـلى التصـدير وعـلى تحقيـق معـدلات عاليـة مـن التنميـة والتشـغيل للمواطنين الصينيين، ما يشترط - ابتداءً - تأمين الطلـب المتزايـد عـلى الطاقـة. ولأن الصـين تسـعى إلى تنويع مصادرها من الطاقة، وفي شكل يجعلها لا تعتمد عـلى نفـط الشرق الأوسـط فقـط، فإنهـا تـدعم مواقعها في آسيا الوسطى حتى تستطيع النفاذ إلى منطقة بحـر قـزوين وتقـدم الجغرافيـا الإيرانيـة لهـا

---

(1) محمد النعماني، آسيا الوسطى والقوقاز والصراع القادم في العالم، الحوار المتمدن، العدد 4245، 2013/10/14 ، على الموقع :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=382372

(2) العلاقات الايرانية – الصينية 2014 ، على الموقع :

http://www.academia.edu/6003364

الميزيتين معاً "حقول الجنوب الإيراني المطلة على الخليج تؤمن جزءاً معقولاً من نفط الشرق الأوسط، أما الشمال الإيراني فيمنح الصين فرصة الإطلالة الممتازة على بحر قزوين الغني بالطاقة هو الأخر".

هكذا أصبحت الصين الغطاء الدولي لإيران في مجلس الأمن منذ احتدام الأزمة النووية، التي ترافقت مع إبرام الصفقات الضخمة في قطاع الطاقة بين بكين وطهران، والتي بلغت حوإلى 120مليار دولار، إذ صارت الصين الرابح الأول من الأزمة النووية الإيرانية حتى الآن.[1]

وعليه فان حجم المصالح التي تتقاطع فيها العلاقات الايرانية الصينية هي كبيرة جدا، وهي من النوع القابل للاستثمار السياسي، كما ان الطرفين يعرفان تماما مدى الحاجة المتبادلة وبخاصة في الازمات الدولية الكبيرة، كما ان الهاجس المشترك من مواجهة الولايات المتحدة الامريكة تجعل من علاقات البلدين اكثر تماسكا ودقة، وبخاصة ان الولايات المتحدة الأمريكية باتت على حدود البلدين وان مشروع الشرق الاوسط الكبير لن يقف عند حدود ايران او افغانستان من الوجهة الامريكية .

هذا فضلا عن العلاقات الاقتصادية التي تربط بين الولايات المتحدة الامريكية وكل من تركيا واسرائيل في منطقة اسيا الوسطى وخاصة في مجال الطاقة ، مما جعل من هاتان الدولتان يشكلان عنصر تنافسي مع الصين على مصادر الطاقة في هذه المنطقة ، الامر الذي اوجد حالة من التنافس بين كل من الولايات المتحدة والصين نتيجة لمايربط تركيا واسرائيل من مصالح مع الولايات المتحدة .

ومن هنا يستشف بان الحرب على افغانستان لم تكن سوى ذريعة واهية ترتكز على اهتمامات اكثر شمولية وتوسعية متعلقة بتعزيز الهيمنة الامريكية من خلال السيطرة على اوراسيا واسيا الوسطى اذ ان تلك الحرب لم تكن سوى جزء من مخططات السياسة الامريكية في اسيا الوسطى والمستمدة من اطار امبريالي واسع والذي ترمي من خلاله

---

(1) مصطفى اللبّاد، الاقتصاد السياسي للعلاقات الصينية - الإيرانية ولحظة الاختيار الآتية ، بكين غطاء طهران الدولي ... إلى متى؟، اصدارات معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات – واشنطن على الموقع:

http://www.siironline.org/alabwab/derasat%2801%29/460.htm

دعم مصالحها العملية واستثماراتها في المنطقة وخصوصا في مجال الطاقة ، ومن اجل السعي دون ظهور منافس لها على تلك الموارد في هذه البقعة من العالم فانه لزاما على الولايات المتحدة الامريكية ان تتعامل مع القوى المحيطة الاصغر وتتحكم بها مثل (اوكرانيا ، واذربيجان، وايران ، وكازاخستان) كرد مضاد على محاولات روسيا والصين السيطرة على النفط والغاز ومعادن جمهوريات اسيا، وهي (تركمانستان، واوزبكستان ، وطاجكستان ، وكرجيستان) لانه في حال بسطت اية دولة هيمنتها على اسيا الوسطى، فانه قد يشكل ذلك تهديدا مباشرا على السيطرة الامريكية على موارد النفط داخل المنطقة وفي الخليج العربي[1]

ب.توجه السياسة الصينية في منطقة اسيا الوسطى

يعد الهدف الاستراتيجي الصيني في آسيا الوسطى هو تعزيز الثقة المتبادلة مع دول هذه المنطقة، اذ تحتوي المنطقة المحيطة ببحر قزوين على موارد غنية بالنفط والغاز واستغلال هذه الموارد يشكل الدعامة الأساسية للاقتصاد في آسيا الوسطى، كما تعد الصين المستورد الأكثر استقرارا والأكثر موثوقية على المدى الطويل لموارد النفط والغاز في آسيا الوسطى[2] وهذا ما يبدو واضحا من خلال الاتي:

1. كازاخستان: لقد تمحور تركيز الصين القوي على اسيا الوسطى حول الاستحواذ على حصص سهمية نفطية وافرة في كازاخستان سيتم شحنها عبر خط انابيب طويل يجري انشاؤه حاليا وصولا إلى الشطر الغربي من الصين[3]

2. اصبحت روسيا واحدة من اهم مزودي النفط الخام شحناتها المنقولة على السكك الحديدية إلى شمال شرق الصين وهي تخطط لانشاء خط انابيب ضخم للنفط

(1) زيبيغنيو بريجينيسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، الاولوية الامريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية ، ط1، 1999، ص133

(2) محمد بن سعيد الفطيسي ، الحوار المتمدن-العدد: 1921 ، 2007 / 5 / 21 ،على الموقع

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=97198

(3) الصين والولايات المتحدة الامريكية " التنافس على موارد الطاقة"، مصدر سبق ذكره ص489

الخام من شرق سيبيريا إلى الصين. وقد سجلت الصين اول نجاح لها بالحصول على موقع اسـهم نفطيـة في روسيا باستحواذها مؤخرا على (شركة اوردمورتنيفتغاز) [1].

وفيما يخص الغاز فقد استهلكت الصين في عام 2012 نحو (127 مليار م^3) من الغـاز الطبيعـي، منهـا (25 مليارا م^3) استوردتها من آسيا الوسطى، أي ما يعادل 18% من استهلاكها من الغاز الطبيعـي. وفي الوقـت الحالي، هناك خطا أنانبيب نفط تربط بين الصين وآسيا الوسطى فيما تم الانتهاء من الخط الثالث الذي ينقـل الغاز من كازاخستان إلى الصين في عام 2013، وبدأ تشغيله في مطلع هذا العام.[2] ولقد ابرم الـرئيس الصـيني الحالي (شي جين بينغ) في عام 2013 وخـلال جولتـه الاخـيرة في دول اسـيا الوسـطى سلسـلة مـن الاتفاقيـات الثنائية التي ركزت اغلبها حول مد انابيب البـترول والغـاز لتسـهيل بلـوغ مـوارد وسـط اسيا مـن الطاقـة إلى بلاده[3] فقد تم خلال الزيارة التي قام بها الرئيس شي جين بينغ إلى تركمنستان، الاتفاق على إنشاء خـط رابـع بين البلدين. ، اذ ستصدر تركمنستان (65 مليار م^3) من الغاز الطبيعي للصين سنويا عند الانتهـاء مـن إنشـائه وتشغيله. وبإضافة هذه الكمية إلى غاز أوزبكستان الذي يتم ضخه في جزء من هذا الخط والغاز المنقول مـن كازاخستان عن طريق خط الأنابيب الثالث ، ستبلغ واردات الصين من الغاز من هذه الدول الـثلاث 80 مليـار مـتر مكعـب سـنويا، مـا يشـكل تعاونـا مسـتقرا في مجـال الطاقـة بـين الصـين ودول آسـيا الوسـطى، ونمطـا للتعاون تحمل الأهمية الكبرى لاستراتيجيات الطاقة من الطرفين[4] ويتم نقل النفط والغاز من وسط اسـيا إلى

---

(1) Wenrang jiang "beijing's 'new thinkinking' on energy security،"chin brief،the Jamestown foundation،vol.vi،issue8،april12،2006 .

(2)محمد بن سعيد الفطيسي ، مصدر سبق ذكره .

(3) منظمة شنغهاي للتعاون .. هل تصبح قوة دولية فاعلة؟مجموعة عمل العلاقات الدولية ،مجلة حالة العالم(المركـز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية) ، القاهرة، ص8 .

(4) kleveman ،lutz (2004) the new great game: blood and oil in central asia the guardian grove .

الصين يمر عبر خطوط انابيب وليس عن طريق النقل البحري الذي من الممكن ان تتحكم فيه الولايات المتحدة عن طريق فرض حصار بحري او اغلاق الممرات البحرية الحيوية خاصة مضيق ملقا.[1] غير ان هناك "حرب أنابيب" قائمه بين كل من الولايات المتحده والصين في هذه المنطقه، فالاولى تريد توجيه شبكة توزيع للنفط باتجاه الغرب *.والثانيه تريد توجيه شبكة أنابيب باتجاه الشرق[2].

فعلى الرغم من أن منقطة بحر قزوين لم تدخل حتى الآن في معمعة الصراعات الدولية السافرة، فهي قد دخلت بالفعل في هذه المعمعة بطريقة غير مباشرة، وذلك من خلال الشركات النفطية الدولية والتنافسات على مد انابيب النفط والغاز من تلك الدول النفطية المحصورة جغرافياً وجيويوليتيكيا.[3]

ثالثاً: منطقة الخليج العربي

أ. العلاقات الامريكية النفطية مع دول الخليج العربي

اما بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية فقد عمدت إلى السيطرة على نفط الخليج العربي وذلك نتيجة لزيادة معلات استهلاكها من النفط المستورد الذي من المتوقع ان يصل إلى نحو 80% من حاجتها اليه في عام 2030[4] .

---

(1) منظمة شنغهاي للتعاون .. هل تصبح قوة دولية فاعلة؟ ، مصدر سبق ذكره ، ص7 .

(*) الذي يمتد من العاصمة باكو على ساحل بحر قزوين، ماراً بمنتصف أذربيجان من الشرق إلى الغرب، ثم يقطّع جورجيا في منتصفها تقريبًا من الشرق إلى الغرب، قبل أن يتجه جنوباً ليشق جبال الأناضول التركية، بشكل مائل من ناحية الشمال الشرقي نحو الجنوب إلى مدينة جيهان على ساحل البحر المتوسط، ومنها إلى موانئ أوربا والولايات المتحدة .

(2) عاطف عبد الحميد، أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، الأهرام ، العدد164، أبريل2006،ص 80 ، على الموقع

http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=221664&eid=

(3) النفط والجيوستراتيجية المعاصرة التنافس الدولي على النفط والغاز، مصدر سبق ذكره .

(4) سوسن اسماعيل العساف ، النفط واستراتيجية القوى العظمى الوحيدة في القرن الحادي والعشرين ، الراصد الدولي ، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد 70، ايلول 2002، ص3 في فيان ص42 .

1. دول مجلس التعاون الخليجي

لقد أظهرت البيانات الرسمية الأمريكية لعام 2012 أنه لأول مرة منذ العام 2003، تجاوز النفط السعودي ما نسبته 15% من إجمالي الواردات الأمريكية على النفط، أما النفط الخليجي بشكل عام فشكل ما نسبته 25% من إجمالي الواردات النفطية الأمريكية، وهو أعلى مستوى سجلته منذ تسع سنوات أن الارتفاع في الطلب الأمريكي على النفط الخليجي، وخاصة السعودي، يأتي في الوقت الذي تشهد فيه الولايات المتحدة طفرة في إنتاج "الصخر الزيتي"الذي يوفر نفطاً إضافياً للأمريكيين[1] فقد أظهرت الأرقام صادرة عن وزارة الطاقة الأمريكية، ان الولايات المتحدة وبحلول نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2012 استوردت نحو 450 مليون برميل من النفط الخام من المملكة العربية السعودية، أي أكثر من وارداتها من الرياض في 2009، أو 2010، أو 2011 [2]. ومن المتوقع أن يواصل إجمالي الاستيرادات الأمريكية من النفط ارتفاعه ليصل في عام 2025 إلى (2،20 مليون/ برميل نفط) يومياً وان تكون حصة منطقة الخليج من هذا الإجمالي إلى ما يربو على 30% بحلول عام 2025.[3] كما يتوقع أيضاً

---

(1) بيانات جديدة تؤكد أن أمريكا لا تستغني عن النفط السعودي ، العالم العربي، على الموقع :

http://news.nawaret.com

(2) أمريكا والخليج بين إشكالية الاعتماد على النفط وحماية الأمن ، على الموقع :

ww.almala.net/news.php?action=show&id=1461

(3) علولو فوزي ، اهمية منطقة الخليج بالنسبة للاحتياجات الامريكية من الطاقة مستقبلا، على الموقع

http://www.ecssr.com/cda/ar/activities/activitesprogramdetail/0،264-2545،00+en-uss_01dbc.html

(*) ففي داخل أوبك توجد ست دول فقط لديها القدرة على توسيع وتنمية طاقاتها الإنتاجية بحيث ترتفع من نحو 24 مليون برميل يوميا إلى نحو 48 مليون برميل يوميا في عام 2020، ومن هذه الدول ثلاث دول في مجلس التعاون الخليجي، هي السعودية والكويت والإمارات، فيما تمثلت الدول الأخرى في العراق وإيران وفنزويلا. ومن ثم فإن العلاقات بين الولايات المتحدة ودول المجلس سوف تزداد روابطها باعتبارها أكثر المجموعات التي يمكن الاعتماد عليها لتوفير احتياجات السوق النفطي العالمي، وذلك لتأمين حصولها على النفط ضمن ظروف وشروط تدعم النمو والازدهار الاقتصادي الأمريكي، وضمان عدم ارتهان صادراتها من النفط للدول المنتجة.المصدر: العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون .. الحاضر والمستقبل، على الموقع :

http://www.drdawaba.com/drdawaba//tabid/64/ctl/Details/mid/385/ItemID/174/Default.aspx

أن تزداد حصة منظمة أوبك من هذا الإجمالي خلال الفترة ذاتها من 42،1% إلى 60% أو أكثر * .

2. العراق: قامت الولايات المتحدة هي وحلفاؤها بالعدوان الثلاثيني على العراق في عام 1991 من اجل فسح المجال امامها للهيمنه على نفط الخليج العربي[1] فلقد عدت منطقة الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية مركز الثقل النفطي العالمي. [2] وعليه فالقول بأن الولايات المتحدة ستصبح مستقلة في ما يتعلق بمصادر الطاقة المستوردة وتستغني عن النفط الخليجي بات محل شكوك في ضوء عدة اعتبارات اهمها:

الأول أن السوق النفطية عالمية وليس بالإمكان القول إن الولايات المتحدة ستكون مستقلة عن النفط العربي، لأن حسابات شركات النفط الكبرى تشير إلى أنها ستبقى بحاجة إلى استيراد كميات من النفط ربما من مصادر مختلفة.

الثاني: أن استخراج النفط والغاز الصخري يثير تساؤلات عديدة حول الأضرار البيئية على المدى الطويل في بعض الأماكن في أمريكا، الأمر الذي يشكل مجالاً مناسباً لانتقادات جماعات الضغط البيئية [3] فعلى الرغم من تضاعف إنتاج النفط والغاز غير التقليدي بين عامي 2000 و2013، فإن الولايات المتحدة لا تزال تستورد نحو ربع احتياجاتها النفطية من الشرق الأوسط. ولكن في الوقت الذي ستصبح فيه أكثر اكتفاء ذاتيا يتوقع أن تحل الصين وغيرها كبديل للولايات المتحدة. [4]

---

(1) فيان هادي عبد كاظم ، ص129 .

(2) المصدر السابق نفسه ، ص162 .

(3) أمريكا والخليج بين إشكالية الاعتماد على النفط وحماية الأمن ، على الموقع:

http://www.masrawy.com/news/reports/2013/april/29/5602064.aspx

(4) فلورنس عيد ، العلاقات الصينية – السعودية،على الموقع

http://classic.aawsat.com/details.asp?section=6&issueno=12839&article=758518#.u4ct3_uoo7g

وعليه فقد عمدت الولايات المتحدة إلى استراتيجية السيطرة على المواقع المهمة ومركز المواصلات البحرية المحكمة بخطوط الامدادات النفطية لمنطقة الخليج العربي [1] وذلك نتيجة العاملين الاتيين:

1.ان هذه المنطقة اسهمت بالتحولات التي شهدها النظام الدولي بظهور نظام الاحادية القطبية فمن المتوقع اذن ان يكون لها دورا في تحول هذا النظام إلى التعددية القطبية نتيجة لمخزونها النفطي من ناحية ، ولتزايد اعتماد اقتصاديات الدول الفاعلة الرئيسة المرشحة للمنافسة على نفط الخليج والتي من اهمها الصين. [2]

2. ان أكثر مايثير قلق الولايات المتحده في مجال الطاقه هو تلك العلاقه القائمه بين الصين وكل من المملكه العربيه السعوديه وايران ، اذ تثير العلاقات المتناميه بين الصين والمملكه العربيه السعوديه (والخليج العربي بشكل عام) وعلى جميع الأصعده التجاريه والاقتصاديه قلق أصحاب القرار الأمريكي ومراكز الدراسات في الولايات المتحده وذلك لكونها تشكل تهديدا لمصالح الأمن القومي الأمريكي . ان هذه المواقف الأمريكيه المتخوفه بدورها مرتبطه بامكانية أن تكون الصين مستقبلا البديل الاستراتيجي للولايات المتحده في هذه المنطقه [3] وذلك لعدة أسباب والتي من أهمها :

1.ان السعوديه بدأت تشعر بضغوط أمريكيه غيرمسبوقه بعد أحداث 11 أيلول/2001 مما أثار مخاوفها بالنتيجه من احتمالية حدوث تدخل أمريكي في قضاياها الداخليه،الأمر الذي لن يحصل في أية علاقات صينيه – سعودية مستقبلا .

2.استعداد الصين لتقديم كل التكنلوجيا الموجوده لديها عسكريا وصناعيا وحتى نوويا للمملكه العربيه السعوديه، ومساعدتها على التطور بشكل غير محدود. الأمر الذي لم تقدم عليه الولايات المتحده الا بشروط تعجيزيه .

---

(1) قيس محمد نوري ، الامن في الخليج بضوء المتغيرات، مجلة دراسات سياسية ، العدد الاول ، ربيع ، 1999 ، ص56.

(2) محمد جواد علي ، الرؤية الامريكية لامن الخليج ، اوراق استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، العدد 36، السنه الثانية ، ايار 2000، ص13 .

(3)حافظ برجاس"الصراع الدولي على النفط العربي ،بيروت،مكتبة بيسان للنشر والاعلام والتوزيع 2000،ص62.

3.الخوف الأمريكي من احتمالية حدوث انقلاب في الحكم السعودي مستقبلا الأمرالذي مـن شـأنه أن يؤدي إلى تغيير جذري في التحالفات القائمه حاليا خاصـة مـع معرفتنـا بجاهزيـة الصـين دائمـا لتقـديم المساعده مقابل تأمين حاجاتها المستقبليه من النفط مزاحمه في ذلـك الولايـات المتحـده مـن أجـل تـأمين مصالحها في هذه المنطقه . [1]

ب. علاقات الصين النفطية مع دول الخليج العربي

تعد منطقة الخليج العربي من المناطق الاكثر انتاجا للـنفط وتتمتـع كـذلك بوجـود اكـبر مخـزون نفطي في العالم ولهذا فقد وجهت الصين انظارها إلى تلك المنطقة وذلك لتزايد حاجتها إلى النفط من اجـل استمرارية مسيرة عجلة نموها المتصاعد.[2] وعليه فقد سعت الصين إلى عقد العديد من الاتفاقيات الرامية إلى شراء النفط او الاستثمار في حقوله مع الدول المنتجه، هذا فضلا عن عن توقيعها على اتفاقيـات اخـرى مع هذه الدول تهدف إلى تطوير مصافي النفط الصينية لرفع قدراته الاستيعابية وجعلها مناسبة للنوعيات الخفيفة من النفط الخام الذي يأتي من دول مجلس التعاون الخليجي.[3]

1. دول مجلس التعاون الخليجي

تستورد الصين أكثر من نصـف احتياجاتهـا النفطيـة مـن الشرق الأوسـط، 20% منهـا تـأتي مـن السعودية، أكبر مورد لها. ومن المتوقع أن يزداد هذا الاعتماد المتبادل نتيجة القلق بشأن أمن الطاقة في الصين وتحول السعودية نحو الشرق لتكون بـذلك أكـبر عميـل نفطـي للمملكـة. وتـاتي سـلطنة عـمان بالمرتبة الثانية في تصديرها النفطي للصين خلال نفس المدة ، كما اصبحت الصين الوجهة الاولى للـنفط الكويتي، اذ اصبحت الكويت خلال عام 2007 اكبر مورد للنفط الخام إلى الصين فقد ارتفعت صادراتها إلى الصين في هذا العام لتصـل إلى (196 الـف برميـل يوميـا)، اي انهـا زودت الصـين بمـا يقـارب 5.3%

(1) Galluft،US.،China Areon collision course over Oil،LATimes 2004 .2 .2 . on : www.iages.org/la 020204.htm

(2) محمد بن هويدان ، مجلس التعاون لدول الخليج العربيه قضايا الراهن واسئلة المستقبل،سلسـلة كتـب المسـتقبل العربي 59، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2008)،242

(3) ابتهال محمد والي الساعدي ، مصدر سبق ذكره، ص15 .

من اجـمالي واردات الصـين النفطيـة، هـذا فضـلا عـن احـتلال الصـين موقعـا متقـدما في صـادرات الـنفط الاماراتي[1] لقد قامت الصين باستيراد نحو ربع حاجتها النفطية في عام 2011 من خمس دول خليجية وهي (السعودية وسلطنة عمان والكويت وقطر والإمارات) وتستورد الصين حاليا من دول الخلـيج العـربي نحـو (3.1 مليون/ برميل نفط) يوميا، ومن المتوقع أن تزداد الكمية إلى نحـو (3.3 مليـون/ برميـل نفـط) يوميـا بحلول عام 2025 [2] كما انه من المتوقع ان تحصل الصين على نصف الزيادة في الاسـتهلاك العـالمي للـنفط بحلول عام 2035، لترتفع بنسبة 60% خلال هذه المدة..[3] وقد أكدت وكالة الطاقة الدوليـة ان مـا نسـبته 70% من واردات النفط الصينية أصبح بحلول عـام 2015 يـأتي مـن منطقـة الشرق الاوسـط منهـا (30%) لمنطقة الخليج العربي،[4] وهذا ما يوضحه الشكل رقم (4-3) أدناه:

(1) المصدر السابق نفسه ، ص72 .

(2) توقعات بارتفاع واردات الصين من النفط الخليجي لـ 3.1 ملايين برميل يوميا

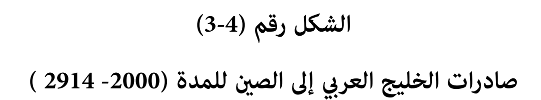
http://www.mubasher.info/EGX/news/2581211

(3) أمريكا تستورد من المنطقة 60 مليون برميل شهرياً ، بيانات نفطية تؤكد أن الخليج سيظل اللاعـب الأهـم بالعـالم، على الموقع:

http://www.akhbar-alkhaleej.com/12990/article_touch/51855.html

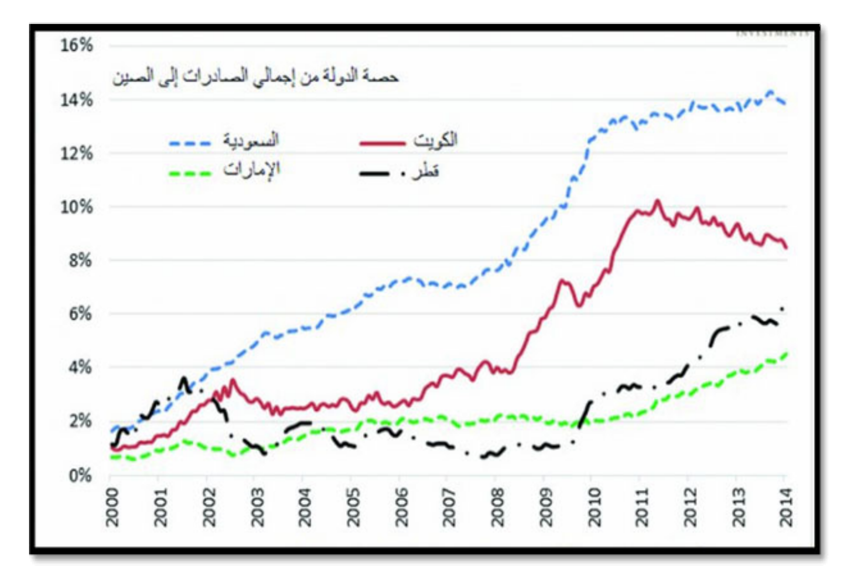
(4) العلاقات السعودية الصينية.. الاتجاه شرقاً ،الصين تستورد من السعودية 20 في المائة من نفطها، على الموقع :

http://www.majalla.com/arb/2013/11/article55248675



الشكل رقم (4-3)

صادرات الخليج العربي إلى الصين للمدة (2000- 2914)



المصدر : بحوث اسيا للاستثمار عن " ايكومونست انتلجنس " والبنك الدولي ، 2014 المنشور على الموقع :

www.asianinvestments.com/research

2. العراق: اصبح العراق ثالث اكثر مصدر نفطي للصين بعد السعودية وانجولا وتقدم على روسيا وسلطنة عمان مع نجاح جهوده للفوز بحصة اكبر في السوق .

مما تقدم نستنتج ان الولايات المتحدة الامريكية وهي التي تعد نفسها "القوة الخارقة في العالم" ترى ان قيام دوله أخرى بمنافستها على مصادر حيوية لا يمكن الاستمرار من دونها كالنفط يعد ذو بعدا مهما لمصالحها الاقتصادية. الا أن هناك نظره متفائله في هذا الموضوع وهي قائمه على الفكره الآتية:

1. أنه لا داعي للخوف من التنافس الأمريكي – الصيني على النفط على اعتبار أن السوق النفطي ستدفع بالصين إلى التأقلم وبدلا من أن يكون هنالك نزاع بين هاتين القوتين. فان حاجة الصين المتزايدة إلى النفط سوف يخلق لديها دافعا جديدا للحفاظ على

استقرار مناطق البترول في العالم التي تستورد الصين أغلب حاجاتها النفطيه منها. الأمر الذي سوف يقربها في النهايه من الولايات المتحده من أجل تحقيق هذا الهدف .

2. ضرورة ان يقوم البلدين بتفادي الدخول في صراع صفري علـى الـنفط في المسـتقبل خاصـة اذا ماعرفنا بأن البنيه التحتيه الصينيه غير متطوره بشكل كامل وتعتمد بشكل أساسي على الفحم على العكس من الولايات المتحده الأمرالذي من شأنه أن يسهل على الولايات المتحده تطبيق سياستها التي تقضي باقناع الصين للجوء إلى وسائل أخرى للطاقه للتخفيف من استيراد النفط واستهلاكه .(1)

ومن هنا فقد توجب على الولايات المتحده أن تنخرط في حوار صريح مع الصين بالمنافع المتبادلـه التي ستتأتى لها من خلال تخطيطاتها لتنظيم حاجاتها النفطيه بالاعتماد عـلى مصـادر أخـرى للطاقـة، وان تعرض عليها المساعده التكنلوجيه والتقنيه اللازمه للاعتماد على تلك المصادر مثل " الغاز والطاقه النوويـه .. وغيرها من المصادر" وقد قامت السياسه الأمريكيه تجاه الصين في هـذا المجـال عـلى ركيـزتين أساسـيتين هما.

1. تشجيع التعاون الفعال مع الصين لاقناعها بتطبيق سياسات وبرامج تؤدي إلى تحقيق اعتمادها على النفط والمركبات الهيدروكاربونيه .

2. اقناع الصين أنه وان كان لابد من الاعتماد على النفط وليتم ذلك عبر الأسواق النفطيـه العالميـه وليس عن طريق العقود والامدادات الخاصه ،الأمر الذي لن يتم الا من خلال:

ـــ تأكيد الولايات المتحده على انها لاتريد الدخول في نزاع معها.(2)

---

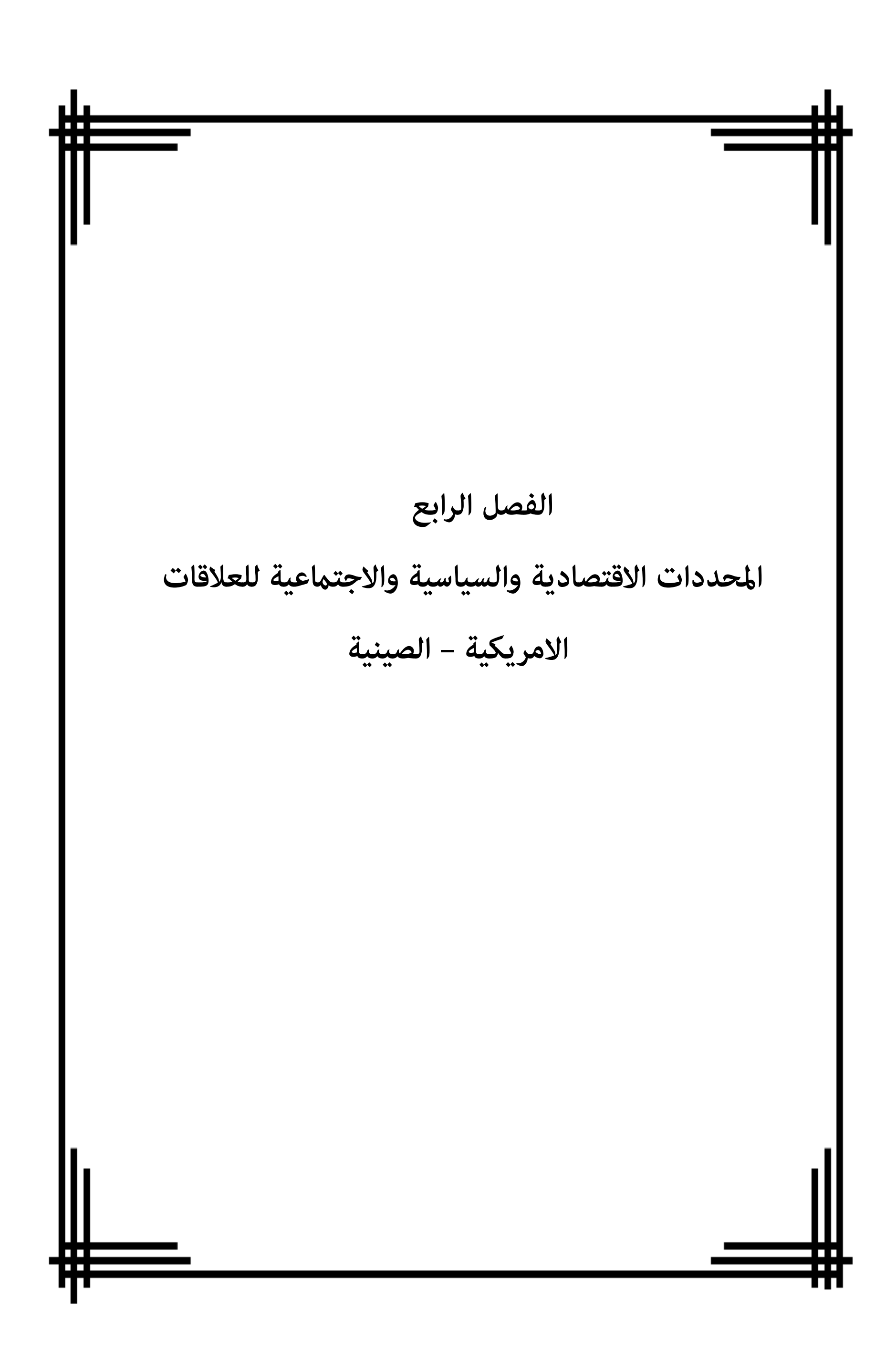
(1) الصين وبدائل الطاقة .على الموقع : www.News Week.14.4.2006

(2) Flynt Leverett and Jeffrey Bader ،Managing China- US competition In The Middle East.The Washington Quarterly ،center for Strategic and International Studies (CSIS)،11.6.2005.P197-199 .

ــ تشجيع شركات النفط الأمريكيه أو على الأقل عدم منعها من الدخول في مشاريع مشـتركه مـع مثيلاتها الصينيه مما سيعطي للصين اعتقاد بأنها شريك للولايات المتحده في البحث عن أمن الطاقه.

ــ تشجيع الولايـات المتحـدة الامريكيـة للصـين عـلى الانضـمام لوكالـة الطاقـه الدوليـه وتسـهيل حصولها على عضوية الوكاله التي لطالما واجهتها العديد مـن المصـاعب "كاشـتراط أن يكـون لـدى العضـو مخزون احتياطي استراتيجي نفطي لديه مايكفي لمدة 90 يوم".[1]

(1) Flynt Leverett and Jeffrey Bader.ibd .



الفصل الرابع

المحددات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للعلاقات الامريكية – الصينية

الفصل الرابع

المحددات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للعلاقات الامريكية – الصينية

تمهيد

حظيت العلاقات الامريكية – الصينية باهتمام كبير كونها واحدة من اهم العلاقات الدولية القائمة في النظام الدولي واكثرها تعقيدا وتشابكا وصعوبة في تحديد مسارها لتداخل المصالح بينهما . حيث تتميز تلك العلاقات بحيوية واهمية وهي عرضة للتوتر والتقلب اكثر من الثبات بحكم التنافس القائم بينهما ورغبة كل طرف في تحقيق مصالحه بناء على رؤية خاصة بها . اذ انه لولا وجود تجارة للصين مع الولايات المتحدة الامريكية لما تمكنت الصين من التمتع بمعدلات النمو العالية التي شهدها اقتصادها ، الا ان العلاقات التجارية بين هذين البلدين تبقى علاقات غير سهلة على الدوام لما يشوبها من ازمات تتجدد باستمرار ومنها ما يرتبط بموضوعة اعادة اصلاح اسعار الصرف ومحاربة القرصنة الفكرية والاختلاف في انماط الاستهلاك وتطبيق سياسة القوة الناعمة ، فضلا عن الازمات السياسية العالقة بين الجانبين مثل قضية تايوان وحقوق الانسان والالتزام بالمعاهدة الخاصة بانتشار الاسلحة النووية في العالم وغيرها من المواضيع الساخنة بين هذين الجانبين .

وانطلاقا مما تقدم سيتناول هذا الفصل مجموعة من المسائل الاقتصادية، والسياسية العسكرية – الامنية، الثقافية المهمة التي تحظى بالاولوية في الاهتمام ضمن اطار العلاقات القائمة بين هذين البلدين لتاثيراتها وتداعياتها الواضحة عليها وذلك من خلال ثلاث مباحث تناول الاول المحددات الاقتصادية بشقيها التجاري والنقدي، وتناول الثاني المحددات السياسية، في الوقت الذي تناول فيه المبحث الثالث المحددات الثقافية والاجتماعية .

المبحث الأول

المحددات الاقتصادية

مع نهاية الحرب الباردة حدث تغيير في طبيعة الفاعلين الرئيسين في النظام الدولي وشكل الاقتصاد والتقدم التكنلوجي العوامل الاساسية المتحكمة في مجمل التفاعلات الدولية ومنها شكل ومضمون النظام الدولي وقد ظهر التنافس الاقتصادي وظهرت معه النزعة الشديدة نحو السيطرة على القرار الاقتصادي الاستراتيجي، واصبح الاقتصاد المحرك الحقيقي للعلاقات الدولية، وعليه فقد عاش النظام الاقتصادي العالمي ولازال مرحلة انتقالية اذ ان الصعود المتنامي للدول الناشئة من وتيرة التحول التدريجي في خريطة النمو العالمي من الدول المتقدمة نحو الدول الصاعدة بما يعيد هيكلة الاقتصاد العالمي الامر الذي ادى إلى نشوب علاقات متوترة بين اهم الاقتصادات عالميا وهو اقتصاد دولة تتربع على عرش النظام الدولي المتمثل بالاقتصاد الامريكي والثاني هو اقتصاد دولة متنامية صاعدة وهو الصين على اثر عدم توازن العلاقات الاقتصادية بينهما. حيث تحتل المحددات الاقتصادية مكانه مهمة في العلاقات الصينية وهذا ما يبدو واضحا من خلال حجم التجارة والاستثمارات القائم بينهما . لقد أبدت الصين قلقها أزاء الدعم الأمريكي لتايوان لما قد يؤدي بالنتيجة إلى بناء قوة عسكرية متقدمة تشجع القوى السياسية التايوانية الراغبة بالانفصال إلى استخدام قوتها العسكرية، مما يؤدي إلى صدام عسكري أمريكي – صيني وزعزعة الاستقرار الاقليمي، اذ تعد هذه المحددات واحدة من اهم الامور التي سوف تحدد على اساسها طبيعة العلاقات المستقبلية بين هذين البلدين.وفي ضوء ما تقدم فسيذهب هذا المبحث إلى تسليط الضوء على ثلاثة مطالب يتناول الاول الكوابح التجارية اما الثاني يتناول المحددات المالية والنقدية في حين جاء المطلب الثالث ليتناول محددات نقل التكنلوجيا الرفيعة.

المطلب الأول

الكوابح التجارية

لم تتبن الصين في توجهاتها نحو اقتصاد السوق السياسات التي تروق للقوى الرأسمالية الكبرى في العالم خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ،اذ صيغت هذه السياسات وفقا للفكر الصيني الذي أخذ بالاعتماد على نهجين"الرأسمالية كما تتبناها الرؤية الأمريكية مع اجراء تعديل للاشتراكية وعدم التشبث بها" [1] خاصة بعد أن أصبحت عضوا في منظمة التجارة العالمية.وذلك ايمانا منها بأن كلا من الراسمالية والاشتراكية ليستا عقيدة "انما مجرد صيغة قابلة للتطوير ويمكن تهجينها وفقا لظروف المجتمع الذي تطبق فيه. وهذا مابدا واضحا من خلال تبنيها لسياسات التنمية متعددة السرعات وعدم اللجوء للخصخصة على الطريقة الغربية وعدم فتح الباب على مصراعيه للاستثمار الأجنبي دون ضوابط منطقية الأمر الذي أدى إلى نشوب الخلافات التجارية بينها وبين العديد من الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة والمانيا وفرنسا حتى وصلت تلك الخلافات إلى منظمة التجارة العالمية والتي من اهمها الصعوبة التي تعترض الولايات المتحدة في دخولها إلى الاسواق الصينية مما ادى بالنتيجة إلى تزايد العجز التجاري الامريكي امام الصين مقابل فائض تجاري للصين امام الولايات المتحدة[2] وهذا ما وضحه الجدول رقم (2-3) في الفصل الثالث، اذ انه وبسبب عدم اتباع الصين لمبادئ الراسمالية الغربية ووضعها العديد من العراقيل امام دخول الولايات المتحدة إلى اسواقها ، فقد حققت الصين فائضا في الميزان التجاري يقابله عجزا امريكيا في هذا الميزان ولكن على الرغم من هذا العجز الا ان اقتصاد الولايات المتحدة يعد اقوى اقتصاد في العالم وعليه لم يشكل هذا الامر عائقا امام تطورها وبقائها متربعة على

---

(1)مغاوري شلبي علي ،الصين والتجارة الدولية من التنافس الى الاعتماد المتبادل ،السياسة الدولية،العدد 173 ،يوليو2008 ،المجلد43،ص87.

(2)اندريه زوانيكي ، الحوارالجاري بين الولايات المتحدة والصين يمثل فرصة لمعالجة القضايا العالمية،موقع"يو أس أنفو"،نشرة واشنطن،21 مايو،2007،على الموقع:

http://Usinfo.State.gov/ar/international-Security.US.andWorld-organization.htm

الاقتصاد العالمي وبتفوق واضح لانها هي من يدير النظام الاقتصادي العالمي برمته من خلال تطبيقها لمبادئ الراسمالية العالمية. وعليه فقد اهتمت الولايات المتحدة بمسألة انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية املا في أن يؤدي هذا الأمر إلى تيسير تصدير منتجاتهم للصين خاصة مصدري الحبوب من القمح والذرة لكنها لم تدرك أن خفضها للرسوم على المنتجات الزراعية من 31% إلى 14% قد يدفع الشركات الصينية إلى فرض قيود غير كمركية لتفادي الخلل الناجم عن خفض الرسوم وهو ماحدث بالفعل في عام 2001، ولتفادي هذه العقبات من الجانب الأمريكي اتجهت الشركات متعددة الجنسية إلى اقامة فروع لها في الصين بهدف الوصول للمستهلك الصيني حتى بلغ حجم استثماراتها نحو(27) مليار دولار أي 8% من اجمالي الاستثمارات الأجنبية في الصين لنفس المدة، فأصبحت الولايات المتحدة بذلك ثاني مستثمر أجنبي في الصين بعد هونك كونك.[1] وذلك لانها تدرك بان الاستثمار في الصين سوف يحقق لها معدلات ارباح عالية اولا وكذلك سوف يفتح الباب امامها من احل توجيهها للاقتصاد الصيني بالشكل الذي يناسب مصالحها من خلال وضع يدها على اكبر قدر ممكن من الاستثمارات القائمة فيها. وعلى الرغم من اشادة الولايات المتحدة بالإصلاحات الاقتصادية في الصين الا ان الانتقاد العام هو ماكان غالبا على الخطاب الأمريكي بشكل عام تجاه الصين واستمرت هذه اللهجة بالتزايد كلما انتعشت التجارة الخارجية للصين وتفاقم العجز التجاري الأمريكي، وكلما رصدت الولايات المتحدة تزايد النزعة الاستقلالية في الخطاب العام الصيني المصاحب لتزايد نفوذها الاقتصادي عالميا.[2] ونتيجة لعدم استقرار العلاقات التجارية بين الولايات االمتحدة والصين اما بسبب الاجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة تجاه بعض السلع الصينية والسياسات التي تتبعها الصين تجاهها في هذا المجال، او بسبب القيود االتي تقوم الصين بفرضها على البضائع الامريكية وعدم تنفيذها

(1)د.مغاوري شلبي علي ، الصين والاقتصاد العالمي"مقومات القوة وعوائق الاندماج"،مجلة السياسة الدولية،العدد167 ،يناير2007 ،المجلد42،ص82.

(2)د . مغاوري شلبي علي ،الصين وأميركا "التنين يرفض الرقص على الأنغام الأمريكية على الموقع :

http://Islamon line.net/Arabic/economic/200.1.1/article.7shtm.

للعديد من الاجراءات المتفق عليها ضمن قوانين منظمة التجارة العالمية وعليه فقد اثار هذا الموضوع حفيظة الولايات المتحدة تجاه الصين مما ادى بها إلى توجيه الانتقادات اليها في سبيل تنبيهها إلى تلك المخالفات من وجهة نظرها من اجل الوصول إلى افضل الطرق الهادفة إلى تحسين العلاقات الثنائية بينهما واهم تلك الانتقادات:

1. اتباع الصين لسياسات صناعية تدخلية مثيرة للمشاكل، وانها تقول في تجارتها الخارجية على سياسات تجارية ضارة بحرية التجارة مثل الشروط الخاصة بوضع حد أدنى للحكومات المحلية للبضائع والقيود على الواردات والصادرات والنظم التمييزية ، والاعانات الحكومية المحظورة المقدمة للصادرات خاصة في مجال الضرائب. وعليه فقد طالبت الولايات المتحدة الصين باحترام آليات السوق وتقليل التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي بشكل يخالف حرية التجارة وحرية المنافسة.

2. اعترضت العديد من دول العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة على الصين لاتباعها لسياسة اغراق أسواق تلك الدول بالمنتجات (المدعومة) مما أدى إلى تشويه التجارة العالمية والحد من المنافسة وكبد الشركات في دول عديدة خسائر كبيرة،حتى تم تحريك عدد كبير من قضايا الاغراق ضد الصين في منظمة التجارة العالمية وكان أغلبها من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان ، وأصبحت هذه القضايا تمثل نحو12% من اجمالي قضايا الاغراق المنظورة أمام المنظمة عام 2007 وموجهة ضد ما يقارب (4000) منتج صيني.[1]

3. وجهت الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي انتقادات للصين بأنها تعمل على دعم النظم الديكتاتورية ومحاولتها في السيطرة على اكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية الموجودة فيها خاصة النفط من خلال علاقاتها التجارية مع الدول النامية وخاصة في

(1)اندريه زواتيكي،الممثلة التجارية الأمريكية : الصين لا تتقيد بالتزاماتها أمام منظمة التجارة العالمية، موقع "يو اس انفو"،نشرة واشنطن،14 ديسمبر2006،المنشور على الموقع :

http://Usinfo.State.gov/Xarchires/display.html?washfileArabic&y=2006&m=December&X=206612 14154605 bhewo- 1075556 .

أفريقيا.[1] وبالمقابل وجهت الصين العديد من الانتقادات لهذه القوى"الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي"، وأهمها انتقادها لسياسات الدعم الأمريكية والأوربية خاصة في المجال الزراعي "اذ يقدر هذا الدعم بنحو مليار دولار يوميا" ودور هذه السياسات في تشويه التجارة الدولية والاضرار بالفقراء في الدول النامية ومنها الصين. فقد حملت هذه الأخيرة تلك الدول المسؤولية عن تراجع أسعار الصادرات الزراعية في الدول الفقيرة بسبب هذا الدعم خاصة مع ممارسة هذه الدول "المتقدمة"لضغوطا متزايدة على الدول النامية من خلال منظمة التجارة العالمية لاجبارها على الغاء رسومها الكمركية وفتح أسواقها أمام منتجاتها.[2]

الضغوط الأمريكية على السياسة الصينية

أ.فرض بعض القيود على التجارة مع الصين.

ب.تخفيض حصص استيراد الأقمشة والملابس الصينية، وقد ردت على ذلك بفرض القيود من جانبها على الواردات الصينية من القطن الأمريكي.

ج. التهديد باعادة العمل ببعض القوانين المضادة لسياسات الاغراق التجاري وتحميل الصين مسؤولية النتائج المترتبة على القرصنة الفكرية ، والعمل على منع وصول القمح الصيني إلى السواحل الشمالية الغربية الأمريكية لأغراض صحية بسبب اصابته بأمراض زراعية.

ء. التهديد برفع سياسة الدولة الاولى بالرعاية التي تحظى بها الصين .[3]

ه. لازالت الولايات المتحدة الامريكية حتى الوقت الحاضر تطالب الصين بان تحول اقتصادها الذي تملك الدولة 40% منه إلى اقتصاد خاضع لعملية اصلاح تضفي إلى

---

(1)د. مغاوري شلبي علي ، الصين والتجارة الدولية "من التنافس الى الاعتماد المتبادل، مصدر سبق ذكره،ص88.

(2)معتز سلامة،الصين والولايات المتحدة : جوهر الخلاف ، مجلة السياسة الدولية ،المنشور على الموقع :

http://digital.ahram.org.eglarticles aspx?serial=218618&eid=292

(3)وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين ،مصدر سبق ذكره ،ص154.

نظام السوق الحر من خلال مطالبتها للحكومة الصينية بضرورة فتح اسواقها للسلع والخدمات الامريكية.[1]

و. على الرغم من ان الصين تعد من اكبر المستفيدين من النظام التجاري العالمي الراهن واكثر الدول افادة من عضوية منظمة التجارة العالمية فقد اكد الجانب الامريكي على ضرورة قيام الصين بتنفيذ التزاماتها امام المنظمة بشكل اكثر فعالية وان تقدم تنازلات وعروض افضل لتحرير تجارتها الخارجية ، اذ ركزت الولايات المتحدة على فتح قطاع الخدمات المالية في الصين خاصة الخمات المصرفية امام موردي الخدمات الاجانب[2]

وعليه فقد كان لزاما على بكين أن تقدم تنازلات من أجل حماية الوضع القائم الذي بفتح السوق الأمريكية امام المنتجات الصينية.

وفي ضوء ذلك قررت الصين اتخاذ الاجراءات الآتية :

أ.ستتبع بخطوات ثابتة استراتيجية الانفتاح للكسب المتكافيء وأنها تستلزم بتعزيز النمو المستدام المطرد للاقتصاد العالمي.

ب. تعزيز فرص دخول المنتجات الأجنبية لأسواقها ربما يتفق مع القواعد الاقتصادية والتجارية الدولية المقبولة بشكل عام.

ج. زيادة الطلب المحلي للانتقال بالاقتصاد الصيني من اقتصاد قائم على الصادرات إلى اقتصاد قائم على الاستهلاك نسبيا. [3]

د. تبني سياسة التشاور والحوار والتعاون لحل النزاعات الاقتصادية والتجارية انطلاقا من ايمانها بأن هذه الدول ينبغي أن تشترك في فرص التنمية والتصدي المشترك

(1)ابتهال محمد والي الساعدي، مصدر سبق ذكره، ص112 .

(2)د.علي سيد النقر، السياسة الخارجية للصين وعلاقاتها بالولايات المتحدة الامريكية، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2009، ص147 .

(3)د.احمد سليم البرصان ، الاستراتيجية الصينية الجديدة : طريق الحرير الجديد والخليج العربي، مجلة اراء حول الخليج ، (ابوظبي،مركز الخليج للابحاث ،العدد 80، 2011)، ص32 .

للتحديات.[1] فقد أدركت الصين حجم الخسائر التي من الممكن أن تتكبدها في حال بقيت غير ملتزمة في التخلص من نقاط الخلاف التجارية بينها وبين الولايات المتحدة ومن جهة أخرى ان حكومة الولايات المتحدة الامريكية عليها ان تدرك بأن الصين أصبحت قوة اقتصادية كبرى لكي تتمكن من وضع حلول للكثير من المشاكل العالقة بينهما تجنبا لدخولهما في حرب تجارية هما الاثنان في غنى عنها.[2]هذا فضلا عن وجود الانسان الصيني المقوقع الذي لم تصله عدوى مرض الشيخوخة الاجتماعية الذي تعانيه كل الدول الغربية.[3]فعلى الرغم من عدم التماثل الذي لطالما اتسمت به العلاقات بين هذين البلدين سواء من حيث الأهمية أو من حيث درجة احتياج كل من الطرفين إلى الآخر .الا أن الصين تبقى في حاجة أكثر للولايات المتحدة وليس العكس اذ تمثل الأخيرة سوقا حيوية لا غنى للصادرات الصينية عنها والتي تعد المحرك الأساسي للاقتصاد الصيني .[4]

وعليه فقد سعت الولايات المتحدة الامريكية لرفع قيمة "اليوان الصيني" أمام عملتها للتأثير الايجابي على الصادرات الأمريكية وهو ماتتحفظ حياله الصين حتى الآن[5] اذ أكدت الصين على ان رفع قيمة عملتها لن يسهم أبدا في تعديل عجز ميزان المدفوعات الأميركية أو في حل قضية ارتفاع مستوى البطالة فيها، وانها عازمة على اجراء تغيير في سعر عملتها لكن بحسب شروطها وفي الوقت الذي يناسبها،في الوقت

(1)منير الحمش ،الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة بين التفسير المالي والاقتصادي والتحليل السياسي والثقافي ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 130 ،2008،ص38.

(2)أشرف البربري،بوادر حرب تجارة شرسة بين الصين والولايات المتحدة ،في :التنين الصيني يتربع على اقتصاد العالم بعد عشرين عاما ، مصدر سبق ذكره .

(3)رامسفيلد في بكين يغازل المعضلة الصينية، جريدة الخليج ،27، 10، 2005. (4)د.مغاوري شلبي علي ، الصين والاقتصاد العالمي، مصدر سبق ذكره .

(4)مغاوري شلبي علي ، الصين والاقتصااد العالمي ، مصدر سبق ذكره .

(5)فهد التنيان وعمر ادريس،حرب اسعارصرف العملات ستستلزم بتنويع الاحتياطات النقدية واعادة التفكيرفي اتباع سياسة الدولار،جريدة الرياض.المنشورعلى الموقع:

http://www.Souress.com/alriyadh/566699/2010.10.10

الذي يرى فيه العديد من الاقتصاديين الامريكيين ان الاختلال التجاري بين الولايات المتحدة والصين لن يصحح ما لم ترفع الصين من قيمة عملتها بين (15% - 45%)، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حدة التوتر بين البلدين.[1]

المطلب الثاني:

المحددات المالية والنقدية "مشكلة تعويم العملة"

يعد موضوع العملة الصينية "اليوان" أهم المواضيع الشائكة المتعلقة بالتجارة بين الولايات المتحدة والصين، اذ تجد الاولى بأن الصين تتحكم في عملتها الأمر الذي يؤثر بالسلب على قيمة الدولار، ومن هنا بدأت تطالبها بضرورة تعويم عملتها.[2]

ان الخلاف التجاري بين الصين والولايات المتحدة يرتكز في الأساس على سعر صرف اليوان اذ حملت الولايات المتحدة نظام تقييم العملة الصينية مسؤولية الاختلال الواضح في المبادلات التجارية لمصلحة الصين لكي تحقق فائضا تجاريا كبيرا على حساب ميزان الولايات المتحدة التجاري بهدف خفض تكاليف المواد الخام والموارد البشرية ، في الوقت الذي أعلنت فيه حكومة بكين على انها لن تكون قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والتغلب عليها إلا من خلال ابقائها على نظام تقييم سعر صرف عملتها.[3] اذ ان الولايات المتحدة الامريكية تشتري السلع من الصين وتسدد ثمنها بالدولار وبالمقابل تحتفظ الصين بالدولارات والسندات الامريكية ةتجمع الصين نحو 2،5 تريليون دولار من احتياطي التبادل التجاري يوزع معظمها بشكل سندات في الخزانة الامريكية[4] لقد ضغطت الولايات المتحدة الامريكية على الصين بعد الازمة العالمية عام 2008 من

(1)عبدالله بن ربيعان،وجهة نظر اقتصادية "لقاء اوباما- هوجينتاد ومصيرأسعار السلع الصينية"،المنشور على الموقع:
http://www.Souress.com/alhayat/136913.2010.4.16

(2)محمود خليفة جودة ،مسارات التنافس الأمريكي – الصيني ، مجلة الحوار المتمدن على الموقع :
http://www.ahewar.org/d /show.art.asp?t=0&aid=267994.2011.7.20

(3)فايز المزروعي ، نتيجة اختلاف السياسات النقدية بين الصين وأميركا سيتراوح متوسط سعر "البرنت"لمابين105 و110$في عام 2013- 2014،على الموقع:

http://www.sauress.com/aljazirah/1363083758/2013.3.18

(4)ابتهال محمد والي الساعدي، مصدر سبق ذكره ، ص116 .

اجل ان تسمح بتعويم عملتها بوصفها وسيلة لتقليص العجز التجاري الامريكي فضلا عـن مسـؤليتها عـلى عدم توازن الدولار . وعيه فقد اعلن البنك المركزي الصيني بتعديل نظـام معـدل صرف اليـوان مـن خـلال جعله اكثر مرونة وبشكل يوسع من نطاق تقلبات معـدل الصرف مـع الـدولار مـع تأكيـده عـلى ان تلـك السياسة سوف يتم اتباعها على مراحل نتيجة للتبعات التي يمكن حدوثها في حال لم تتبـع التـدرج في هـذا الموضوع .[1]

ولم تقف الولايات المتحدة عند هذا الحد من المطالب خاصة مع تزايد حجم عجزها التجاري تجاه الصين" كما تم ذكره في الفصل الثاني"، فقد طالب الرئيس الأمريكي باراك أوباما الحكومة الصينية في أبريل 2010 بأن تعيد النظر في قيمة عملتها المتدنية عن قيمتها الحقيقية اذ انه أشاد في هذا المضمار بالتخفيض الذي قامت به الصين مابين (2005- 2008) عندما بدأت في التوجـه نحـو مقاربـة تحديـد السـوق لقيمـة العملـة ووصـفه بأنـه كـان قـرارا صـحيحا.[2] ونتيجـة لـذلك فقـد أقـر مجلـس النـواب الأمـريكي في 29/سبتمبر/2010 مشروع قانون نص على اتخاذ تدابير عقابية ضد الصين بسبب ابقائها على سـعر عملتهـا "اليوان" دون مستوى قيمته الفعلية ،مشيرا في ذلـك إلى ماسـببته تلـك السياسـة مـن أضرار كبـيرة بسـوق العمل الأمريكية.[3]

وفي الوقت الذي يرى فيه الصينيون "بـأن التغـير الـذي بـدؤا بـه والـذي هوحاصـلا بالفعـل بشـكل تـدريجي آخـذين بنظـر الاعتبـار في ذلـك الوضـع الاقتصـادي العـالمي مـن جهة والحالة الاقتصادية للصين مـن جهـة أخـرى " الا انهـم اكـدوا عـلى ان اتبـاع الولايـات

---

(1) محمد ابراهيم السقا ، هل يصبح اليوان الصيني عملة دولية ؟ العربية نت ، على الموقع

http;//www.alarabiya net\view\2010\12\17\129924.htm

(2)العميد الركن الطيار فوزي أبو فرحات،هل القرن الحادي والعشريـن هـو القـرن الصـيني،في اسـتراتيجية – الأقسـام العسكرية.على الموقع : http://www.arabic-military.com/t 199558/2011.11.6

(3)عمر نجيب، المواجهة الصينية الأمريكية على صفيح ساخن،على الموقع :

http://www.mutaw-assefonline.com/file/6322/2010.10.24

المتحدة لأسلوب الضغط الخارجي لن ينفع في هذا المجال.[1] فقد يتمحور رد الفعل الصيني تجاه هذا المشروع بكونه مشروعا مخالفا لقوانين منظمة التجارة العالمية مؤكدة من خلال ذلك على أن سعر عملتها هو سعر مناسب وأنه من غير الصحيح القاء اللوم على الصين.[2] كما أنها ترى أن سياستها النقدية ونظام تقييم عملتها قد ساهم وبشكل كبير الحد من الاختلالات الاقتصادية العالمية، اذ عمل اليوان المستقر على انعاش الاقتصاد العالمي وعلى تحقيق التوازن بين النمو من جهة ، واحتواء ضغوط الأسعار من جهة أخرى ، الأمر الذي جعل منتجاتها تحقق الأفضلية التنافسية في السوق العالمية.[3]

وبناء" على ما تقدم نخلص إلى ان مشكلة تعويم العملة الصينية قائمة بين البلدين إلى هذا الوقت وتؤدي بين الحين والآخر إلى تفاقم الأزمة بين البلدين حتى تصل في بعض الأحيان إلى احتمالية نشوب حرب تجارية بينهما خاصة مع ارتفاع مؤشرات العجز التجاري الأمريكي تجاه الصين وكذلك تفاقم أزمة المديونية بينهما في كل مرة يتوصل الطرفين إلى بعض الحلول التي تمنع حدوث مثل هذا الأمر وذلك نتيجة ادراكها لتشابك العلاقة بينهما بالشكل الذي يجعل كل منهما في غنى عن التورط في مثل هذا الصراع .

المطلب الثالث:

محددات نقل التكنولوجيا الرفيعة

بدأت الصين عملية الانفتاح على العالم الخارجي عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية المدفوعة بالسوق الواسعة التي تمثلها الصين بالنسبة لمنتجاتها ووفرة الأيدي العاملة الرخيصة. اذ انها منذ تطبيقها لعملية الانتاج والتنمية والتحديث أخذت باتباع

---

(1) هل القرن الحادي والعشرين هو القرن الصيني، مصدر سبق ذكره.كذلك : سامي سعيد حبيب ، حرب العملات العالمية وتداعياتها علنيا على الموقع:

http://www.aljazirah.com/2012.3.10.110127/fe.9.htm.

(2)عمر نجيب ، المواجهة الصينية الأمريكية على صفيح ساخن ، مصدر سبق ذكره.

(3)فايز المزروعي ، مصدر سبق ذكره.

هذه السياسة وحتى الوقت الحاضر، فأعطت بذلك الأولوية في الاستثمار للشركات التي كانت تقوم بنقل التكنلوجيا الجديدة إلى داخل الصين. [1]

لقد قامت الصين في اطار سياسة نقل التكنلوجيا لجلب التكنلوجيا من خلال اقامتها لعلاقة شراكة وتعاون مع شركات متعددة الجنسية ذات الحجم العملاق في الاقتصاد العالمي مثل شركة (Motorola، HONDA، TOYOTA)،والتي استطاعت الصين الاستفادة من خبراتها من أجل تطوير مهاراتها التكنلوجية خاصة على صعيد الانتاج.[2] اذ جاء اختيار الصين الدخول إلى الاقتصاد العالمي بمؤسساته المختلفة من أجل أن يؤمن لها ذلك الحصول على التكنلوجيا الرفيعة. [3] وتعد الصين سوقا عالميا وذات قدرات استهلاكية عالية ولديها عوامل الجذب الاستثمارية لرؤوس الأموال[4] الا انها لا تزال تعاني من ضعف كبير في الابتكار الكوني فما نسبته 94% من السلع الصينية المصدرة الخارج هي سلع منخفضة التكنلوجيا ، ولم تصل المستوى المطلوب لكي تكون مطلوبة من قبل الصفوات العالمية من البشر،فما زالت المنتجات والسلع الصينية هي منتجات وسلع للبشر العاديين ممن ينتمون للطبقات الوسطى ومحدودي الدخل وهذا ما يبدو واضحا من خلال عدم وجود علامات تجارية صينية معروفة على المستوى العالمي . [5]

---

(1)محمد شطب المجمعي ، المتغير التكنلوجي وقدرات النظام السياسي الصيني،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين،2006 ،ص208.

(2)د.سرمد الجميل ،الدروس المستفادة من التجربة الصينية في الاستثمار الأجنبي المباشر،مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 15،بغداد 2002،ص137.

(3)د.سعد محمد عثمان ، سامرة نعمة الثامر،التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني وآفاق تطوره المستقبلي ، دار وائل للنشر، عمان ،2001،ص197 .

(4)د.سرمد أمين ،حروب التجسس الصناعي والسيطرة على تكنلوجيا المعلومات ،ميدان جديد للتنافس الدولي،أوراق استراتيجية ،العدد85 ،(جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية،آب 2001)، ص3

(5)ديفيد شامباك ،الصين تتجه كونيا : القوة غير المكتملة صالح سليمان عبد العظيم ،على الموقع الرسمي لمركز دراسات الجزيرة :

http://Studies.al jazeera.net/book revision/2013/7/20.

المبحث الثاني:

المحددات السياسية

ان من بين اهم المسائل التي تشكل مصدرا للخلاف بين الولايات المتحدة والصين على الجانب السياسي مسالتين اولهما مسالة تايوان ذات التوجه الرأسمالي والمعروفة بولائها للولايات المتحدة وعلاقاتها المتبادلة بين الطرفين (الاقتصادية والعسكرية) والتي تعد ورقة الضغط الاقوى على الصين، والثانية هي مشكلة الخلاف القائمة بين البلدين حول مسالة التزامهما باتفاقيات الحد من انتشار الاسلحة النووية، والتي تعد ايضا من اهم مصادر الخلاف بين الطرفين، والاخيرة تدور حول ما للصين من تاريخ سيئ فيما يتعلق بحقوق الانسان فالحزب الشيوعي الحاكم يخشى من السماح بحرية الافكار اكثر من اللازم وهي ايضا ورقة ضغط على الصين للاذعان وتسوية الكثير من الخلافات.ولهذا سيتناول هذا المبحث هذه المسائل محاولا تقييمها من جانب كل طرف والوقوف على امكانية تسويتها بينهما

المطلب الأول

قضية تايوان

تعد تايوان من المسائل التي بقيت إلى هذا اليوم تشكل نقطة خلاف جوهرية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية ،اذ مثلت نهاية الحرب الباردة نهاية لسياسة أمريكية هادئة ومتوازنة أزائها فقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ بداية النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي سياسة جديدة تجاه تايوان وبالشكل الذي أثار حفيظة الصين .وتتمثل أهم نقاط هذا الخلاف في الأمور الآتية:

1. سماح حكومة الولايات المتحدة زيارة مسؤولين تايوانيين لها، اذ انها سمحت للرئيس التايواني بزيارة غير رسمية لها في عام 1995، الأمر الذي أعدته الصين انتهاكا واضحا للالتزامات المتفق عليها

بين الجانبين، وانها بهذا بدأت تعمل ضد وحدة الصين وسلامتها الأقليمية . فقامت حكومة بكين من جانبها بسحب سفيرها من واشنطن.[1]

2. التهديدات التي وجهتها حكومة الصين لتايوان وذلك في عام 1996 خلال قيام الأولى بتحركات عسكرية قرب مضيق تايوان وعلى جميع المجالات "البرية والبحرية والجوية" فضلا عن قيامها باطلاقها لصواريخ قرب الشواطيء التايوانية وأخيرا توجيهها لتهديد بالتدخل العسكري اذا ما أعلنت تايوان استقلالها.[2] وقد جابهت الولايات المتحدة تلك التحركات التي قامت بها الصين على الساحل الصيني المقابل لتايوان بتحركات أخرى مضادة بسفن وغواصات بحرية أمريكية الأمر الذي كان من الممكن أن يقود إلى حرب باردة جديدة بين الجانبين.[3] فقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الوقت على عدم تعزيز علاقتها مع الصين حول تايوان اذ انها كانت تسعى بالمحصلة النهائية إلى تهدئة الموقف بينها وبين الحكومة الصينية من خلال تأكيدها الدائم على التزامها بنهجها تجاهها.[4]

3. مبيعات السلاح الأمريكية لتايوان : على الرغم من اعلان الحكومة الأمريكية عن استعدادها لخفض مبيعاتها العسكرية لتايوان وبصورة تدريجية من أجل الوصول إلى تسوية نهائية مع الصين بعد مدة من الزمن، الا انها لم تلتزم بتلك الوعود.اذ قررت الولايات المتحدة في سبتمبر عام 1992 بيع (150) طائرة مقاتلة طراز أف – 16 ذات النوعية العالية لتايوان ،[5] كما مثل اعلان الولايات المتحدة عن بيعها تايوان أسلحة

---

(1) ناهض حسن جابر، أهم القضايا المعاصرة في العلاقات الأمريكية ،مصدر سبق ذكره ، ص101

(2)معتز سلامه ، مصدر سبق ذكره .

(3)ابتسام محمد ،مصدر سبق ذكره.

(4)معتز سلامه ، مصدر سبق ذكره.

(5)نشأة مسألة تايوان ،على الموقع : http://arabic.chinaorg.cn./a.taiwan/tongyi/3.htm

(*) وقد تضمنت هذه الصفقة نظام (باتريوت- 3) المضاد للصواريخ والنظام المتطور لطائرة الانذار المبكر(اي-2تي)المحمول جوا ومروحيات من طراز "أباتشي" وصواريخ"غافلين"،وصواريخ"هاريون"التي تطلق من الغواصات وبعض قطع غيار الطائرات.

متقدمة بقيمة ستة مليارات ونصف دولار في عام 2008، والتي شملت صواريخ ومنظومات رادار وأجهزة دفاع جوي وغير ذلك من الأسلحة المتطورة *، بمثابة اعلان عن اثارتها لخلاف بين الصين وتايوان من جديد.[1]

4. نتيجة لهذا النزاع حدث التدخل الأمريكي للمرة الثانية عام 2000 ، عندما وافق مجلس النواب الأمريكي على مشروع قانون بدعم الروابط العسكرية بينها وبين تايوان ، في الوقت الذي أصدر فيه مجلس الوزراء الصيني عن رفض حكومة تايوان لتحديدها لموعد الدخول في مفاوضات لاعادة توحيد الجزيرة مع الصين[2] .

وهذا ما دفع بالجانب الأمريكي إلى اللجوء لتهدئة الموقف من خلال قيامها بتوظيف قدراتها الدبلوماسية لاقامة توازن فعال بين الصين وتايوان في المجال السياسي بالشكل الذي لايمنع من ابدائها لمساعدة تايوان. كما انها أكدت على استعدادها لاتخاذ عقوبات سياسية ودوبلوماسية ضد الصين في حال استخدامها القوة لحل هذه المشكلة والضغط عليها لدخول مفاوضات جادة معها.[3] أما بالنسبة للصين ، فقد رأت أن السياسة التي تبعتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تايوان تتعارض مع مقاصد الصين الأمنية وتطلعاتها نحو التكامل ، وانه متناقضا مع ما أكدت الولايات المتحدة عليه بخصوص احترامها لوحدة الصين والتي من ضمنها تايوان.[4] ولكنها بقيت في نفس الوقت يقظة ومتحذرة لرد الفعل الأمريكي في موقفها تجاه هذه المسالة لادراكها بقيام الولايات المتحدة برد فعل سريع لتصعيد الموقف القائم بينها وبين تايوان، فأبدت من جانبها هي أيضا المرونة الكافية تجاه هذه المسالة.[5]

---

(1)منير الحمش ،مصدر سبق ذكره.

(2)أبو بكر الدسوقي ،تطور العلاقات الأمريكية الصينية، مجلة السياسة الدولية،العدد 142،اكتوبر2000، ص182.

(3) ظافر طاهر، مصدر سبق ذكره.

(4) عبد القادر محمد فهمي ، مصدر سبق ذكره،ص45.

(5) ابتسام محمد ، مصدر سبق ذكره ،ص85.

لقد شهدت العلاقات الصينية - الأمريكية توترا في عام 2009 على أثر اعلان الرئيس الأمريكي الحالي باراك اوباما عن بيع أسلحة أمريكية لتايوان قدرت قيمتها بـ (6.4) مليار دولار الأمر الذي دفع الصين إلى اطلاق سلسلة من التصريحات باستخدام القوة وتم نشر صواريخ قصيرة المدى نهاية عام 2010 في مضيق (فورموزا) وأشارت إلى امكانية استخدام الأسلحة النووية تجاه تايوان .[1] الا انها بقيت تخشى من أن تدخل كوريا الجنوبية في تحالف مع الولايات المتحدة لأن الوجود العسكري الأمريكي سيهدد أمنها ويؤدي إلى تناقص نفوذها في المنطقة واضعاف علاقاتها مع الولايات المتحدة تجاه العديد من المسائل والتي من أهمها مسالة تايوان .[2] وفي نفس الوقت ترى الولايات المتحدة في علاقاتها مع تايوان ضرورة استراتيجية لكونها تمثل واحدة من أهم حلقات سلسلة تحالفاتها في شرق وجنوب آسيا ، هذا فضلا عما تمثله من أداة لضبط التوازنات في تلك المنطقة أزاء الوجود العسكري الأمريكي في منطقة آسيا الهادي.[3]

كما أبدت الصين قلقها أزاء الدعم الأمريكي لتايوان لما قد يؤدي بالنتيجة إلى بناء قوة عسكرية متقدمة تشجع القوى السياسية التايوانية الراغبة بالانفصال إلى استخدام قوتها العسكرية ، مما يؤدي إلى صدام عسكري أمريكي – صيني وزعزعة الاستقرار الاقليمي .[4]

هنا دوافع للاختلاف بين البلدين حول مسالة تايوان من أهمها :

1. ان الصين تعد من وجهة النظر الأمريكية دولة منافسة لها في تايوان الأمر الذي يدفع بالولايات المتحدة إلى تبني اتجاها معاكسا لرغبة الصين حيال هذه القضية.

---

(1)محمد عبد السلام ، القدرات العسكرية الصينية والتوازن الاقليمي ،مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية،العدد 183، القاهرة،2011،ص62.

(2)رشا سهيل محمد زيدان الجواري،العلاقات الصينية- الأمريكية مابعد أحداث أيلول وآفاقها المستقبلية،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين،2013،ص131.

(3)عبد القادر محمد فهمي ،المدخل الى الاستراتيجية، ط1، بغداد ، دار الرقيم للنشر والتوزيع ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2002،ص290 .

(4)ياسر عبد الرزاق ،مستقبل الأمن الاقليمي في آسيا- الباسيفيك،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2007،ص194 .

2. ان الوحدة بين الصين وتايوان سوف يكون لها تأثير كبير على الولايات المتحدة نتيجة لما تثيره هذه الوحدة من خطورة بالنسبة للولايات المتحدة وما سوف يحققه من مكاسب استراتيجية إلى الصين، لذلك فان الولايات المتحدة تعترف بوحدة الصين لكنها لا تقر لها بكامل سيادتها على كامل أراضيها.[1]

وعلى الرغم من محاولة كلا البلدين لايجاد حلول لتلك المشكلة القائمة بينهما من خلال ضرورة ابداء الدعم المتواصل من أجل فض النزاع حول تلك المسألة الا أنه لازالت هناك نقاط اختلاف كثيرة بينهما حولها ، اذ لا يمكننا القول بأن هذه المسألة قد حسمت أو ان تلك الاختلافات في طريقها للزوال . وعليه لابد من احداث تغيير ايجابي في التكتيك الأمريكي بخصوصها لكي تمنع خلق أجواء متوترة في العلاقة بينها وبين الصين ، فقد مثلت قضية تايوان وعلى مدار الوقت مفتاح العلاقات الأمريكية – الصينية وان استقرارها سوف يؤدي وبشكل مؤكد إلى استقرار وتنمية العلاقات بينهما.

المطلب الثاني:

انتشار الأسلحة النووية والأسلحة غير التقليدية

كان من بين المراجعات التي حدثت في عام 2010 عملية اعادة النظر في اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية ، فقد أبدى الرئيس الأمريكي باراك اوباما خلال حملته الانتخابية وما تلاها دعمه مبادرة نزع السلاح النووي متعدد الأطراف ، الأمر الذي دل على استمرارية توجه الادارة الأمريكية بالطبع البراغماتي العملي ، فهي لن ترغب في تعريض قدرات الردع الخاصة بها للخطر خاصة اذا وضع في الاعتبار مسألة انتشار الأسلحة النووية والمشكلات القائمة مع ايران وفي أماكن أخرى ، ولكن وعلى الرغم من كل هذا فقد لوحظ الاهتمام الواضح لدى الولايات المتحدة على ابداء دعمها للمساعي الدولية الرامية لنزع السلاح اذ قامت كل من الولايات المتحدة وروسيا ومنذ نهاية الحرب الباردة بالغاء أكثر من 80% من ترسانتها النووية الاستراتيجية فقد انتهى

(1)علي فارس حميد الشمري،التنافس الأمريكي الصيني في أقليم آسيا – الباسفيك ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين،2009،ص96.

العمل بمعاهدة ستارت – 1 " اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية " مع روسيا في عام 2009 دون التوصل إلى اتفاق آخر مما شكل بالنتيجة تحديا لعام 2010.(*) وتتمثل احدى المشكلات الأساسية التي تواجه جهود نزع السلاح متعدد الأطراف في تلك القوى النووية والتي من أهمها الصين التي لطالما لم توقف تطويرها لقدراتها النووية(1) وعلى الرغم من توقيع الصين على اتفاقية حظرالانتشار النووي والتجارب النووية فضلا عن توقيعها على اتفاقيتي حظر انتشار الأسلحة الكيميائية والبايولوجية ، فقد كان هنالك اختلاف أمريكي صيني واضح بهذا الشأن، اذ أكدت الحكومة الامريكية على استمرار الصين في مد بعض الدول بالتقنيات النووية العسكرية مثل كوريا الشمالية الأمر الذي عدته واشنطن سببا في تصعيد التوتر الاقليمي في آسيا وتهديدا للسلم الدولي.(2) ومع سعي الصين لامتلاك أسلحة الدمار الشامل اصبحت مسألة انتشار هذه الأسلحة أحد منطلقات التناقض بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية (3) . ولكن على الرغم من توتر العلاقات بين الولايات المتحدة والصين في هذا الجانب خلال المدة السابقة والتي جاءت نتيجة لقيام الصين ببيع صواريخ متوسطة المدى ومكونات صواريخ قصيرة المدى

(*) تم التوقيع على معاهدة ستارت-1 في 31/يوليو/1991،وبدأ سريان مفعولها يوم 5 ديسمبر/كانون الأول/1994 وانتهى في 5/ديسمبر/2009،وكانت تقضي بامكانية تمديد فترة مفعولهاوالتي بموجبها التزم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بتقليص كمية شحناتهما الحربية النووية حتى(6 آلاف) قطعة والحاصلات الاستراتيجية "الصواريخ الأرضية والبحرية وقاذفات القنابل الاستراتيجية"حتى (1600) قطعة لكل من الجانبين وعلى مدى سبعة سنوات،هذا فضلا على اتفاق الجانبين على الامتناع عن صنع وتحديث بعض الوسائل الخاصة بايصال الشحنات النووية ،وعدم الزيادة في عدد الشحنات المزود بها الصواريخ المتوفرة ،وعدم جعل وسائل النقل التقليدية تحمل السلاح النووي.

معاهدة تقليص الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ،على الموقع :

http://www.arabic.rt.com/info/27509.2009.4.1

)1) مايكل كونر ،دور القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية ،مجلة آفاق المستقبل ،العدد الرابع، مارس.أبريل 2010،ص55.

(2)محمود خليفة جودة، مسارات التنافس الامريكي – الصيني، مصدر سبق ذكره، وكذلك: وليد سليم عبد الحي ، المكانة المستقبلية للصين، مصدر سبق ذكره، ص 15

(3)خضر عباس عطوان،مستقبل العلاقة الأمريكية- الصينية ،مصدر سبق ذكره،ص181.

لدول تعدها واشنطن معادية لها مثل "ايران وباكستان" الا انهما نجحا في الوقت ذاته في التوصل لدرجة من الاتفاق على حظر انتشار الأسلحة النووية [1] .

ولكن ومع مجيء الجمهوريين إلى الحكم في الولايات المتحدة للمرة الثانية في عام 2003 شهدت العلاقات الأمريكية - الصينية توترا واضحا سواء كان ذلك على الصعيد العام أو حتى على الصعيد العسكري، وكان ذلك جراء اعلان حكومة المحافظين الأمريكية عزمها على العمل "بمشروع الدفاع الصاروخي" [*].

وكانت الصين ترى في هذا المشروع تهديدا لأمن بلادهم من جانب الولايات المتحدة لأنه سوف يقوم بتحويل "الفضاء الآسيوي" إلى ساحة معركة محتملة . وان نشره في آسيا يعد انتهاكا لنظام الرقابة على تكنلوجيا الصواريخ ، الأمر الذي قد يلحق الضرر بالعلاقات الاقتصادية والتجارية القائمة بين البلدين . ومن هنا قررت الصين بالمقابل أن تقوم بتقديم تكنلوجيا الصواريخ لدول أخرى ، وبأنها سوف تتخلى عن التزامها بشأن عدم اجراء تجارب نووية جديدة.[2] وقد اكتسب القلق القديم للولايات المتحدة أزاء ماتقوم به الصين في مجال نشر الأسلحة مزيدا من التصعيد خلال العقد الأول من الألفية الثالثة وحتى هذا الوقت خاصة مع ظهور احتمالية نقل الدول الساعية إلى أسلحة الدمار الشامل ومن ضمنها الصين لمثل هذه القدرات إلى "منظمات ارهابية" تهدف إلى استخدامها ضد الولايات المتحدة.[3] فعلى الرغم من تأكيد الصين على انها ساعية في

---

(1)د.فوزي حماد وعادل محمد أحمد،التفجيرات النووية الهندية الباكستانية:الموقف بعد عام،مجلة السياسة الدولية،العدد127، 1999 ،ص66.

(*) وهو مشروع يقضي بناء شبكات حماية مكونة من انظمة صواريخ ارضية مستندة الى نقاط ارتكاز جغرافية عدة قادرة على اسقاط صاروخ باليستي عابر للقارات يستهدف الاراضي الامريكية او اماكن وجود القوات والمصالح الامريكية في الدوائر الاقليمية المختلفة (شرق اسيا ، الشرق الاوسط ، منطقة الخليج)

مشروع الدرع الصاروخي الامريكي ونتائجه ، على الموقع

Defense – arab . com/vb / thread / 59110

(2)أبو بكر الدسوقي،تطور العلاقات الأمريكية الصينية ،مصدر سبق ذكره،ص181.

(3)باتيس غيل ، النجم الصاعد " الصين : دوبلوماسية امنية جديدة " ، ترجمة : دلال ابوحيدر ، دار الكتاب العربي ، (بيروت : لبنان) ، .ص249.

الالتزام ببنود الاتفاقية التي وقعت عليها في هذا الجانب وذلك من خلال التزامها بعدد من الأنظمة المتعددة الأطراف الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية باستثناء ارتباطها ببعض الدوافع الأمنية مع باكستان منذ انتهاء الحرب الباردة، الا ان سلوك شركاتها في هذا المجال بقي مصدرا لقلق كبير بالنسبة للولايات المتحدة والعالم بشكل عام .[1] اذ لا يزال الاستراتيجيون الصينيون على عداء واضح لخطط الدفاعات الصاروخية الأمريكية في الوقت الذي تنهمك فيه الصين بتعزيز ترسانتها النووية والصاروخية وذلك نتيجة لاختلاف السياسة الرسمية بين البلدين بشكل كبير وفي نواح عديدة بشأن الطريق الذي يجب أن تسلكه الأجندة الدولية للحد من التسلح.[2] فالهدف العام بالنسبة للولايات المتحدة هو المحافظة على التفوق النووي الاستراتيجي مع ما يصاحب ذلك من مخاطر وعدم استقرار، والمحافظة على سياسة الحد الأدنى من الردع المتبادل الذي يسود في مثل هذا العالم خاصة مع محاولة كل من روسيا والصين تملك ترسانة نووية مماثلة للولايات المتحدة قد تستخدمها الصين مثلا في مهاجمة تايوان ، وكذلك المضي قدما في الحد من تسلح روسيا من خلال معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (Start)، وفي نفس الوقت تقوم الولايات المتحدة بالسعي من أجل تطوير ترسانتها النووية ، الأمر الذي ترك انطباعات سلبية يسودها القلق من قبل هاتين القوتين النوويتين تجاه الولايات المتحدة ، مما أدى إلى خلق سباق تسلح نووي من قبل الصين وروسيا مما يتعارض مع أهداف منع انتشار الاسلحة النووية، في الوقت الذي عدت فيه الولايات المتحدة بأن "سياسة الحد من التسلح"هي الوسيلة المضمونة للحد من التوتر في علاقاتها الاستراتيجية مع الصين وروسيا.[3]

---

(1)باتيس غيل ، مصدر سبق ذكر ه ،ص250.

(2)تقرير واشنطن ، دراسة تشرح موقف أمريكا من مستقبل الأسلحة النووية ،منشورة على الموقع الآتي: http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=75396

(4) U.S.central Intelligence Agency، "un classified Report to congress on the Acquisition of Technology Relation to weapsons of Mass Destruction And Advanced conventional Munition، 1 July through 31"December2003"، U.S.centeral Intelligence. (www.cia.gov/cia/reports/ January 2004

وفي ضوء ذلك ترى الصين بأن الولايات المتحدة تحاول استخدام ازدواجية المعايير في هذا المجال كونها المصدر والبائع الأول للسلاح عالميا من جهة، ومن جهة أخرى فان الصين وروسيا هما من الدول الرافضة لنظام أحادي القطبية والهيمنة الأمريكية من خلال محاولتها المستمرة لبناء نظام دولي جديد أساسه التعددية القطبية وهي في كل هذا تحرص على أن تكون بعيدة عن الدخول في أي صراع ومواجهة أحادية الجانب مع الولايات المتحدة .[1]

وعليه كان لزاما على ادارة اوباما أن تقوم بتنفيذ نظام فعال تحدد فيه طرف معالجة منع انتشار التسلح النووي من خلال سعيها وبشكل مباشر على لعب دور الجد في التأثير على الدول التي لديها طموحا بامتلاك الأسلحة النووية وضما عدم انتشار سباق التسلح النووي واعطاء الضمانات الأمنية لحلفاء أميركا في التصدي لمنع انتشار التسلح النووي على نطاق واسع .[2]

ومن هنا نخلص إلى انه بالرغم من التخفيضات المعلنة من قبل القوى النووية في العالم للحد من انتشار الأسلحة النووية خاصة بعد توقيعها على معاهدة ستارت – 2 ، الا ان هذه الأسلحة لاتزال تشكل مصدرا لتهديد المجتمع الدولي من خلال تقويضها لاستقرار الأمن والسلم الدوليين . وذلك جاء نتيجة عدم التزام القوى النووية الكبرى بالالتزامات التي وقعت عليها في المعاهدات الخاصة بحظر انتشار هذه الأسلحة .

المطلب الثالث:

قضية حقوق الانسان

لقد عمدت الولايات المتحدة على استخدام ملف "حقوق الانسان" كورقة ضغط على الصين لاحراجها في المجتمع الدولي، وللضغط عليها من أجل تحقيق مصالحها معها . اذ دأبت الولايات المتحدة على اصدار تقرير سنويا عن حقوق الانسان في العالم يتناول بالنقد والاتهام حالة حقوق الانسان في الصين .[3] حيث استغلت الولايات

(1)رشا سهيل محمد زيدان الجواري، مصدر سبق ذكره ،ص118.

(2) http://www.arab sino.com/article.2013.6.21

(3)ابو بكر الدسوقي ،الدور العالمي للصين"رؤى مختلفة"،مجلة السياسة الدولية ،العدد173،يوليو2008،ص147.

المتحدة الأمريكية وبشكل مستمر شعارات الديمقراطية وحقوق الانسان بما فيها " حق الاعتقاد" لكي تمارس بعض الضغوط على الصين من جراء عدم سماحها بممارسة حرية الاعتقاد وتقييدها للديمقراطية وانتهاكها لهذه الحقوق[1] اذ عارضت الولايات المتحدة في هذا السياق العديد من المسائل ، منها المسائل السياسية التي تشمل النظام السياسي الشيوعي حيث انتقدت الحكومة الأمريكية هذا النظام القائم في الصين ودعته إلى اتخاذ العديد من الاصلاحات السياسية وفقا للرؤية الأمريكية ، وفتح المجال أمام حرية التعبير عن الرأي وعدم قمع المعارضة فضلا عن ضرورة احترامها" لحرية الاعتقاد".كذلك قضية ميدان تيانمين "الميدان السماوي" والتي جرت أحداثها في عام 1989 حينما استخدمت السلطات الصينية العنف لقمع التظاهرات التي خرجت مطالبة بالديمقراطية والاصلاح "كما ذكرنا في الفصل الأول" وقد فرضت الحكومة الأمريكية على أثرها حظر السلاح على الصين.[2] فضلا عن قضية التبت اذ تعاطفت الولايات المتحدة الأمريكة مع هذه القضية والدلاي لاما زعيم البوذيين الذي لم توانى الولايات المتحدة عن استقباله بشكل رسمي وعلى نحو متكرر ، كما تحظى ميوله الاستقلالية عن الصين باهتمام أمريكي كبير.

لقد أكتسبت المواقف بين كلا الطرفين الأمريكي والصيني في هذه القضية حدة كبيرة خاصة مع تزايد ضغوط الأجهزة الخلفية وجماعات المصالح والرأي العام على كلا الجانبين، اذ أظهر الكونغرس الأمريكي تشددا متناميا في هذه المسألة ففي يوليو عام 1995 اتهم مجلس النواب الأمريكي وبأغلبية (416) صوت ضد (10) أصوات الصين بانتهاك حقوق الانسان ، واستنكرت الصين ذلك الاتهام من خلال قولها " ان هنالك قوى كبرى معينة كثيرا ما تتستر وراء الحرية والديمقراطية ومباديء حقوق الانسان لتعتدي على سيادة دول أخرى وللتدخل في شؤونها الداخلية ساعية في ذلك إلى تقويض

(1)بشير عبد الفتاح ،أزمة الهيمنة الأمريكية (القاهرة: شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع)، يناير 2010،ص158.

(2)د. مغاوري شلبي علي ،التنين الصيني يرفض الرقص على الأنغام الأمريكية،مصدر سبق ذكره.

وحدتها الوطنية وتجانسها العرقي".[1] كما أعلنت منظمـة العفـو الدوليـة بـأن الصـين هـي دولـة منفـذة لعقوبة الاعدام في العالم لعام 2007، اذ جاءت في المرتبة الأولى باعدامها (470) شخصا في ذلك العام مشيرة إلى امكانية أن تصل إلى اعدام (6000) حالة في العام مستقبلا .[2]

كما عدت المسائل الاجتماعية أحدى أهم محاور الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين إذ شكلت "سياسة الطفل الواحد" المتبعة في الصين جوهر هذا الخلاف بحجة انها ضد حقـوق الانسـان ، في الوقت الذي أشادت فيه الصين على ان اوضاعها السكانية هي التي فرضت عليهـا أن تتبـع تلـك السياسـة لكي تستطيع تحقيق التنمية. لقد كذبت الصين تلك الاتهامات مؤكدة بانها لا تعدو أن تكون شـأنا داخليـا وبأن الولايات المتحدة لا يحق لها أن تدخل فيما لا يعنيها، لأن هذا الأمر يعـد مساسـا بالسـيادة الصـينية وخطرا يهدد كيانها وقد يؤدي إلى تفككه[3] كما استغلت الحكومـة الامريكيـة اسـتعدادات الصـين لـدورة الألعاب الأولمبية لعام 2008 ، في طرح المشاكل الخاصة بالأقليات العرفية والدينية الموجودة داخـل الصـين من أجل لفت أنظار العالم لمشاكلهم والتنديد بأوضاع حقوق الانسان في الصين والتهديد بمقاطعة الأولمبياد ما لم تتخذ حكومة الصين اجراءات جادة وفوريـة لانهـاء المأسـاة المزمنـة لتلـك الأقليـات .[4] الا أن الصـين قامت من جانبها بالتعامل مع تلك الأزمات بكل ثقة وتحد ، وسعت إلى احتواء أزمة الأولمبياد مـن خـلال تدشينها لمفاوضات مع (الدالاي لاما) وذلك لأنها أرادت أن تقوم بامتصاص الغضب المحلي والعالمي دونمـا التوصل إلى أية نتائج عملية ملموسة .

(1)معتز سلامة ، الصين والولايات المتحدة : جوهر الخلاف ،مصدر سبق ذكر .

(2)ياسمين فاروق ، فرنسـا والتقـارب الصـيني – الأوربي، مجلـة السياسـة الدوليـة ،العـدد167،ينـاير 2007،المجلـد 42، ص162.

(3)محمود خليفة جودة ، مسارات التنافس الامريكي – الصيني ، مصدر سبق ذكره .

(4)بشير عبد الفتاح ، أزمة الهيمنة الأمريكية ، ص159.

أما بالنسبة للصين فقد أكدت على خصوصية تجربتها في التحول السياسي والاقتصادي، واقتناع شعبها بمساحة الديمقراطية التي ينعم بها، اذ أكد الرئيس الصيني "هوجيتاو" على ان كل دولة في العالم تحاول تحقيق تقدم في هذا المجال بطريقتها الخاصة وفقا لظروفها القومية. وبناءا على هذا فان بلاده تتبنى بدورها نهجا ديمقراطيا على الطريقة الصينية والتي تنبع من خصوصية الثقافة والتاريخ والحضارة الموجودة فيها". ومن ثم فأنه ليس من الضروري أن يلتقي مفهومها لحقوق الانسان والمفهوم الغربي الأمريكي بهذا المجال.[1]

لقد تبنت ادارة اوباما نهجا مغايرا فيما يخص الموقف من قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان وحقوق الأقليات حول العالم ، اذ أعلن أوباما عن رفض ادارته التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ومن ضمنها الصين، أو ممارسة الضغوط على الأنظمة القائمة فيها لحملها على تحسين سجلاتها في هذه القضايا[2] وذلك لقناعته بان التركيز على تلك المسائل سوف لن يفيد الولايات المتحدة في تحقيق اية مكاسب وان على الولايات المتحدة ان تركز في علاقاتها مع الصين على المسائل الاقتصادية (التجارة وتعويم العملة الصينية) لما تجلبه من مكاسب يمكن للحكومة الامريكية ان تستفيد منها في السيطرة على النظام العالمي باكمله.وقد اثبتت هذه السياسة الامريكية الجديدة نجاحها بشكل كبير ومستمر ليس فقط مع الصين وانما مع كل العالم.

ومن هنا يتأكد لنا بان المشكلة الحقيقية ليست في وجود تلك الاختلافات ولكن في كيفية التعامل معها، اذ لطالما سعت الحكومات الأمريكية إلى خلخلة النظام السياسي والاجتماعي الصيني والاستقرار الاقتصادي الذي حققه هذا الشعب بحجة محافظتها على أوضاع حقوق الانسان وتطبيق مباديء الديمقراطية فيها.[3]

---

(1)د. حنان قنديل ، القيم والتنمية في الصين ، مصدر سبق ذكره ، ص67 .

(2)بشير عبد الفتاح ، أزمة الهيمنة الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص303.

(3)أمريكا والصين: التعاون والصراع والاستراتيجية ،في "قرارات استراتيجية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،(مؤسسة الأهرام : القاهرة)،2001، على الموقع :

http://acpss- ahram.org.eg/ehram/2004.1.1/READ 160.htm.

المبحث الثالث:

المحددات الاجتماعية والثقافية

ان وسائل الاعلام الصينية لا تستطيع مقارعة وسائل الإعلام الأمريكية ذات الشأن العالمي، كما ان الولايات المتحدة تتميز بحقوق الملكية الفكرية وبراءة الاختراع على العكس من الصين التي تتسم صناعاتها بالتقليدية وغالبا ما تتميز بالسرقة العلمية وتجاوزها على حقوق براءات الاختراع وحقوق الملكية عبر التجسس، هذا فضلا عن الاختلافات القائمة بينهما حول طبيعة نمط الاستهلاك السائد في كليهما ومدى تاثير نمط الاستهلاك الامريكي على النمط الصيني .كل ذلك سبب بالنتيجة ان تكون هناك مشكلات بين الطرفين حول مدى تاثير كل منهما على الاخر في تلك المجالات.وسيتناول هذا المبحث تلك المشاكل ويستعرض اسباب الخلاف القائم بين هذين البلدين بسب تلك المسائل .

المطلب الأول

حقوق الملكية الفكرية

مع دخول العالم القرن الحادي والعشرين فقد بدا على ملامحه ميلا شديدا تجاه حماية حقوق الملكية الفكرية، اذ حاولت منظمة التجارة العالمية تعزيز الحماية والحظر الدولي في هذا المجال وذلك عبر الاتفاقية التي عرفت اختصارا بـ (TRIPS) التي وقعت في عام 1994 حول الأمور التجارية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية والتي تمثل جزءا من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة"الكات" .[1]

وقد أثارت مسألة حقوق الملكية الفكرية توترا كبيرا في العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين، اذ وجهت الولايات المتحدة الأمريكية اتهامات صريحة للصين بأن شركاتها تقوم بأعمال سطو على حقوق الملكية الفكرية لأفراد وشركات أميركية من خلال خرقها دون حصولها على ترخيص مسبق أو دفع مستحقات للمنتجين

---

(1) N. Mark Lam، John L. Graham، China Now: Doing Business in the World's Most Dynamic ،2006،p450 .

الأمريكيين.[1] مما أثار خلافات واضحة بين الجانبين حملت في طياتها بعدا أبعد من مجرد كونها خلافات تتعلق بالحقوق الدولية خاصة مع عدم اتخاذ حكومة الصين أية إجراءات قانونية تمنع من القيام بهذه الممارسات غير المشروعة ، مما الحق بالولايات المتحدة الأمريكية خسائر فادحة في هذا المجال.[2] ففي كل عام تخسر الولايات المتحدة أكثر من أربعة بلايين دولار بسبب أعمال القرصنة التي تمارسها الصين على هذه الحقوق ،هذا فضلا عن اسهامها في قتل روح الابتكار والاختراع في كثير من دول العالم اذ يتمتع القراصنة الصينيون بحرية امتدت لأطول وقت في تقليد أعمال المؤلفين والمستكشفين الغربيين.[3]

لقد كانت ولا زالت مسألة انتهاك الصين لحقوق الملكية الفكرية أحد أهم دوافع التهديد الأمريكي بفرض عقوبات اقتصادية تجاهها تضمنت فرضها"لتعريفة كمركية" بلغت قيمتها (100%) على صادرات الصين اليها بما فيها "المنسوجات والملابس الجاهزة وألعاب الأطفال والأجهزة الألكترونية"، وجرى تقدير الخسائر المباشرة التي تحملها أصحاب العلاقات التجارية الأمريكيين في مجال الصناعات التكنلوجية بأكثر من 18 مليون دولار سنويا في الصين وحدها ، كما تقوم الصين بقرصنة وتزوير المنتجات المتعلقة بالسلامة مثل قطع السيارات والأدوية المزورة التي بيعت في الصين بحوالي نصف الأدوية، وقد المستشار الأمريكي في حديث له أمام الاتحاد الوطني للصناعيين ان مابين (10- 30%) من الناتج القومي الاجمالي الصيني يأتي من أعمال القرصنة والتزييف.[4] كما زارت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون الصين عام 2009 وطرحت

(1)أبعاد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين ، تقديرات استراتيجية، العدد الثامن والعشرون(القاهرة : آيار / مايو1996) ، ص56.

(2)د.مغاوري شلبي علي ،الصين والتجارة الدولية،مصدر سبق ذكره،ص87.

(3)اوريد شنكار ،العصر الصيني:القوة الاقتصادية الفائقة في القرن 21،ط1،ترجمة مركز التعريب والترجمة،الدار العربية للعلوم،لبنان،2005،ص156.

(4)N. Mark Lam، John L. Graham ،China Now،p451 .

العديد من الامور الشائكة بين البلدين وأشارت إلى فشل الصين في حماية حقوق الملكية الفكرية للشركات الأمريكية وما زالت تنتهكها.[1]

وعليه فقد هددت الولايات المتحدة باتخاذها اجراءات عقابية أشد لحماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالشركات الأمريكية في حال عدم احترام الحكومة الصينية لتلك الحقوق ، وعندئذ لجأ الجانبان إلى الدخول في مفاوضات ثنائية من أجل حل تلك المسألة والتي كانت نتيجتها معاودة الاستمرار بالتعاملات الاقتصادية بينهما بعد تهدئة لغة التهديد التي اتسمت بها علاقتهما لمدة من الوقت، وذلك كان لعاملين أساسيين:

أ. اعتماد الولايات المتحدة على التجارة الخارجية بشكل كبير.

ب. الحاجة المتزايدة للتقنيات الأمريكية من قبل الصين.[2]

وعلى ما يبدو ان الممارسات الصينية المتكررة بسرقة وقرصنة براءات الاختراع والتصميمات وبرامج الكومبيوتر والعلامات التجارية وغيرها من حقوق الملكية الفكرية والثقافية لم يكن فقط من أجل تحقيق الفائدة الاقتصادية ، وانما كان من أجل ممارسة الضغط على الولايات المتحدة من أجل موافقتها على انضمامها لمنظمة التجارة العالمية.[3]

حقوق الملكية الفكرية بين المداولات السياسية والشرعية الدولية:

هناك أزمة واضحة المعالم تتعلق بمدى شرعية القوانين الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية في الصين، اذ الغالبية العظمى من الصينيين لا يرون أن تلك القوانين ممكن أن تخدم مصالح مهمة في هذا المجال،ونتيجة لهذه الرؤية لم يشهد الرأي العام في الصين قبولا للحاجة المزعومة لمثل تلك القوانين ، وعليه فان انتهاك تلك الحقوق لم يعد يشكل من وجهة نظرهم خطا أخلاقيا، حتى انهم كانوا يرون ان للصين مصالح مشروعة تحتم

(1)Kerry Dumbaugh-china-U.S.Relations.Foreign affairs،Defence،And Trad Division-March 14،2002-The library of congress.op.cit.p.5

(2)د.خضر عباس عطوان ، مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية ، مصدر سبق ذكره ، ص211-ص213.

(3)رشا سهيل محمد زيدان الجواري، مصدر سبق ذكره ، ص150 .

عليها امتلاكا غير محدود للتقنية الأجنبية لخدمة مصالحها التنموية، وان من شأن القرصنة أن تضمن وصولهم لتلك الأعمال وبأسعار معقولة. [1]

أما بالنسبة للموقف الأمريكي تجاه هذه المسألة، فمن وجهة نظرهم تعد المنفعة الأساسية هي أحد الأسباب المهمة التي جعلت ضرورة حماية حقوق الملكية الفكرية هي من العوامل المسيطرة على سياسة أميركا الخارجية. وفي اطار ذلك سعت السياسة الامريكية تجاه حقوق الملكية الفكرية إلى فرض عقوبات جنائية على منتهكي هذه الحقوق في الصين نتيجة عدم احترامهم لخصوصية تلك الحقوق اذ تحتل التكنلوجيا اهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة وتعود عليها بمليارات الدولارات سنويا[2] نتيجة لما تحققه من ارباح احتكارية للبلد المنشأ وان سرقتها سوف تسبب الخسارة لهذا البلد مما يضر بمصالحه الاقتصادية ولكن فشلت الولايات المتحدة الامريكية في فرض العديد من السياسات والأساليب التي اعتمدتها لاقناع الصينيين بتبني نظاما خاصا بحماية حقوق الملكية الفكرية وتطبيقه حتى الوقت الحاضر.وعليه كان لا بد منها أن تبحث عن أسلوب بديل للتعامل معها خاصة مع عدم قناعة معظمهم وربما بعض قادتهم أيضا لأهمية هذه الحقوق[3] فكان على الولايات المتحدة ان تحاول ابداء المساعدة لها من أجل تبنيها لهذا النظام على أن يتمتع بقبول واسع والتزام جاد من قبلها ، وذلك لن يتم الا من خلال تحقيق الجانب الأمريكي لشرط (العدل والانصاف) في التعامل مع الصين"خاصة في المجال الاقتصادي". [4]

ولكن فقد باءت جميع المحاولات الأمريكية وكل التهديدات والعقوبات التجارية التي فرضتها على الصين بالفشل للحيلولة دون ايقاف عملية القرصنة الصينية، اذ أكد

---

(1)Charles piller"How piracy open doors for windows"،Lous Anglous Times" "،2006.4.9

(2)تدسي .فشمن ، الصين شركة عملاقة ، مصدر سبق ذكره ، ص326ـــ327.

(3)مجلة أبحاث شركة فيليبس ، العدد السادس والعشرون ، فبراير2006 ، ص14.

(4)N. Mark Lam، John L. Graham ،China Now،p481-482 .

الصينيون على ان ما يعده الأمريكيون انتهاكا انما هو من قبيل التعلم، وان الاغراق الذي تمارسه السلعة الصينية في السوق الأمريكية والعالمية ما هو الا اجتهاد ومنافسة.[1]

المطلب الثاني:

العادات والتقاليد الاجتماعية

منذ انتهاج سياسة الاصلاح والانفتاح في الصين عام 1978 والتي تم التحدث عنها في الفصل الثاني، بدأ التخلي عن الكثير من الثقافات التقليدية او تم استبدالها جزئيا حسب النموذج الامريكي. واخذ الشباب الصيني بالانفتاح وبشكل متزايد على الثقافات الاجنبية خاصة من خلال شبكة الانترنت التي تنتشر عبرها كل ثقافة متقدمة او اسلوب حياة جديد إلى كل انحاء العالم، فقد احتل عدد الصينيين المرتبطين بالانترنت المركز الاول في العالم ومعظمهم من الشباب اذ غيرت شبكة الانترنت حياة الصينيين وجاءت لهم بنمط جديد من الحياة فيه حيوية غير مسبوق لها .[2] لقد اصبحت الثقافات الغربية تستقبل بقوة في الوقت الذي تستقبل فيه الثقافة الصينية بتجاهل، اذ لم تعد تعني العديد من الاعياد التقليدية الصينية شيئا لمعظم شباب اليوم الذي اصبح يحتفل بالاعياد الاجنبية مثل (عيد الام وعيد الاب)[3] كما شهد فن العمارة الصيني تحولا ملحوظا فاصبحت ناطحات السحاب على الطريقة الامريكية والغربية تهيمن على افق المدينة في العديد من المدن الصينية[4] وتغيرت عادات وتقاليد العمل لكثير من الناس فمنذ عام 2008 اصبح يحق للعامل الصيني بعد انجاز عمل لمدة عام كامل التمتع بعطلات نهاية الاسبوع ومن هنا اصبحت مسألة التمتع بوقت الفراغ امرا اساسيا في الحياة السليمة المستقبلية للشعب الصيني[5] .

(1)ميري ديلماس مارتي وبييروبل،الصين والديمقراطية ،(باريس:2007)،ص221.

(2) http;\\www.grenc.com\show-articale-main-cfm?id=15120

(3) http;\\www. Chinatody.com.cn\ Arabic\2005n1\1a25.htm

(4) http;\\www.chinahistoryforum.com\index.php%3f\topic\28464-westem-influence-on-chinese-culture-and-people

(5) http;\\www. grenc.com\show-articale-main-cfm?id=15120

وعليه سوف يتم تناول القوة الناعمة في هذا المطلب لكونها تعد الاداة الرئيسية التي ساهمت في تفسير التغير الذي حصل في العادات والتقاليد الاجتماعية الصينية نتيجة تاثرها بنمط الحياة الامريكي .

القوة الناعمة

بعد أن فشلت القوة العسكرية الفائقة في تحقيق السياسة الخارجية الأميركية وحسم الصراعات المستمرة التي تخوضها بلادهم ، بدأت الحكومة الأمريكية بالتفكير في وسائل أخرى موازية أكثر فعالية وأقل كلفة من أجل تنفيذ استراتيجيتهم الخارجية مع تحسين صورة بلادهم حول العالم. اذ تم اعادة الاعتبار للقوة الناعمة المتمثلة بالحلم الأمريكي المبهر والانتاج الثقافي الأمريكي والقيم الليبرالية والشعارات البراقة كالديمقراطية ، وحقوق الانسان ، وحرية الفكر والاعتقاد وغيرها. بعد أن كانت ادارة بوش الابن قد غلبت القوة العسكرية على هذا النوع من القوة.[1] وكان من بين أهم الخيارات التي طرحت على ادارة بوش الابن هو ما طرحه جوزيف ناي من نظرية القوة الناعمة والتي شملت من وجهة نظره القدرة في الحصول على ما تريد من خلال أشياء جاذبة بدلا من الاجبار متمثلة في التأثير على الآخرين من ثقافة وقيم سياسية براقة ، وسياسات خارجية قائمة على الحوار والتعاون والاعتماد المتبادل ، وكذلك محاولتها للتاثير اقتصاديا من خلال خلقها الطلب على السلع الامريكية، هذا فضلا عن الاعجاب بالقيم والنماذج التي يتم الترويج اليها من قبل الولايات المتحدة من أجل تحقيق النجاح على المستوى العالمي.[2] هنالك فارق واضح في فهم وتطبيق مضمون "القوة الناعمة"بين الولايات المتحدة الامريكية والصين ، وهذا ما بدا واضحا في كتاب جوزيف ناي ، اذ استبعدت الولايات المتحدة في استخدامها لهذا المفهوم الدوبلوماسية الرسمية والاستثمار وسائر أشكال التأثير التقليدية مثل القوة العسكرية في الوقت الذي أوجدت فيه الصين فكرة أوسع له في الاطار الآسيوي يشمل جميع المجالات باستثناء

(1)سمير مرقص ،القوة الذكية ،جريدة الحياة اللندنية،2007/12/24.

(2)جوزيف.أس.ناي ، القوة الناعمة:سبل النجاح في عالم السياسة الدولية،حقوق النشر،بروجيكت سنديكيت ،ترجمة:ابراهيم محمد علي ،أبريل2004،ص280ـــ284.

المسائل الأمنية بما فيها الاستثمار والمساعدات.[1] في حين تشمل عناصر الاستراتيجية الصينية بعض المكونات الأخرى التي كان من أهمها التركيز على الدول ذات العلاقة المضطربة مع الولايات المتحدة مثل الفلبين وكمبوديا وهي تتبع ذات الأمر حتى خارج نطاق آسيا أيضا مثل علاقتها بكل من السودان وفنزويلا واوزبكستان.[2]

وعليه يمكن أن تهدد قوة الصين الناعمة المصالح الأمريكية الصلدة في المنطقة فالوحدة الاقليمية لهذه الدول قد توقف دعمها للولايات المتحدة في حال نشوب نزاع خاصة في ظل انحسار التواجد الياباني والتايواني في المنطقة الأمر الذي سيؤثر بالنتيجة على تراجع العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة وتايلاند والفلبين وسنغافورة ، هذا فضلا عن تأثير قيام الصين بدعم القادة المعارضين للديمقراطية والذين لطالما سعت الولايات المتحدة الأمريكية لعزلهم مثل (سان شيوي) في بورما على مصالح الولايات المتحدة مع دول المنطقة وخاصة تايوان .

وهناك عدة اليات لكلا البلدين يمكن من خلالها تطبيق سياسة القوة الناعمة والتي من اهمها:

أولا: الدعاية والإعلام:

لقد كان من بين أهم الأهداف البعيدة المدى للولايات المتحدة هو فرض طريقة الحياة الأمريكية والانموذج الثقافي الأمريكي على جميع دول العالم، ولقد أتاحت ثورة التقنية وتطور وسائل الاعلام للولايات المتحدة الأمريكية فرصة حقيقية لفرض أنموذجها الثقافي، فأصبحت طريقة الحياة الأمريكية في الوقت الحاضر شبه مسيطرة وتكاد تلغي خصوصيات الآخرين وهوياتهم الثقافية ،لابل انها تمكنت من اختراق معظم المجتمعات

(1)يحيى الحياوي ، صحيفة عكاظ السعودية ،على الموقع:

http://www.siironline.org/alabwab/diplomacy center/012.html

(2)رفيق عبدالسلام ، الولايات المتحدة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة ، مركز الجزيرة الدراسات ، الدوحة ، 2008 ص88.

العصرية.[1] ان الشركات الأمريكية اليوم تسيطر على حوالي 65% من تجارة السلع الاعلامية والثقافية الاعلامية، اذ بلغت قيمة الاستثمارات نحو ألف مليار دولار في هذا المجال.[2] وتتمثل الوسائل التي استخدمتها للتأثير في الرأي العام العالمي بتفوقها المعلوماتي والاتصالي والتي تعد وسائل دعائية وينعكس تأثيرها في ثقافات الدول المتلقية وطروحاتها،وان تمكنها في توظيف التقانة والمعلوماتية في ميدان الثقافة يمثل ثورة كبيرة في مشروعها الحضاري محاولة منها لسد النقص الحضاري الذي تعاني منه.[3] لقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من استغلال قوتها في الانتاج الفني التلفزيوني وفي الصناعة الترفيهية وشركات الأقمار الصناعية.[4] اذ أصبحت الأفلام المنتجة في الولايات المتحدة هي الأوسع انتشارا في العالم والأكثر جنيا للأرباح ، فهي تشكل نحو 80% من المدخول العالمي لصناعة السينما ، كما عدت السينما الهوليودية أداة مهمة في يد الأمبريالية لتدعيم مخططاتهم الاقتصادية والعسكرية ونشر انموذجها الليبرالي وقيمها البرجوازية.[5] ان السيطرة الأمريكية على وسائل الاتصال والمعلومات العالمية مكنها من توظيف الاعلام في عملية الاختراق الثقافي لعقول المشاهدين الأمر الذي من شأنه أن يمكنها من فرض هيمنتها الاعلامية بما يخدم انموذجها اليبرالي.[6] وكرست ظاهرة الثقافة الليبرالية

---

(1)فينوس غالب كامل السعدي ،المعلوماتية ودورها في الهيمنة الأمريكية،رسالة ماجستيرغير منشورة،كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين،2009،ص132.

(2)رحيم كريم محمد،الدولار الأمريكي كعملة تسويات دولية في ظل الأزمة المالية العالمية لعام 2007 -2008 للاقتصاد الأمريكي والآفاق المستقبلية،رسالةماجستير غير منشورة،كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين،2013،ص93.

(3)أحمد مجدي حجازي،الثقافة العربية في زمن العولمة،(القاهرة:دارتيا،2001)،ص28.

(4)بول سالم،الولايات المتحدة والعولمة،معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين،في (العرب والعولمة)، ط3، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،نيسان2000)،ص221.

(5)محمد عباس نور الدين ،الخلفية الآيديولوجية للاعلام الغربي،المستقبل العربي،العدد199،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،1995)،ص75.

(6)د.محمد عابد الجابري،قضايا في الفكر المعاصر ،العولمة وصراع الحضارات،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت 1997،ص144.

الأمريكية هيمنة الثقافات والعادات والتقاليد الأجنبية وطراز الحياة على مختلف شعوب العالم مستفيدة في ذلك من وسائل الاتصال المتقدمة التي تملكها في نشر تلك الثقافة.[1] كما احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول في استخدام الانترنيت على المستوى العالمي.[2] فهي تشكل في الوقت الحاضر قاعدة الأهم والأكثر تأثيرا على مستوى الاعلام العالمي بفضل أدواتها الاعلامية المتقدمة، اذ ان شبكة الانترنت وهي أكبر شبكة معلوماتية هي في الأصل شبكة أمريكية.[3] وتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الشبكة في تأمين سيطرتها الثقافية عبر الحدود والأكثر من ذلك هو الانتشار الكبير والواسع للغة الانكليزية اذ بلغت نسبة استعمالها في الانترنت نحو 60% من مجموع الصفحات المفهرسة على الانترنت.[4] وعليه فان تاريخ الانسانية لم تكن فيه ممارسة ثقافية واحدة معينة تمكنت من ان تفرض نفسها كنموذج عالمي بهذه السرعة فهناك تغريب للعالم وامركة على وجه التحديد. أما بالنسبة للصين فانه وعلى الرغم من التوسع الهائل في البنية التحتية المالية لها حول العالم الا انها تفتقد في نفس الوقت للتأثير العالمي فعلى الرغم من انتشار النشاط الثقافي العالمي للصين اذ عملت النخبة الحاكمة في الصين على تطوير وسائل الاعلام والاتصال بمختلف أشكالها فأقامت سبع مجموعات اعلامية للطباعة وخمس مجموعات للنشر و38 مجموعة للصحافة وذلك في اطار محاولتها لتطوير الصناعة الثقافية في الصين التي تتبنى آيديولوجية النظام والدولة .[5]

كما يوجد في الصين أكثر من 1000 صحيفة أهمها "صحيفة الشعب اليومية". و2000 مجلة من أهمها "الصين اليوم" و3000 محطة تلفزيون، ووكالة الأنباء

---

(1)منير الحمش ، العولمة ليست الخيار الوحيد ، ط1، (سوريا : الأهالي للطباعة والنشر،1998)،ص48.

(2)رحيم كريم محمد،مصدر سبق ذكره،ص92.

(3)نبيل علي،الثقافة العربية وعصر المعلومات ،سلسلة عالم المعرفة ،العدد(265)المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت،2001،ص46.

(4)علي محمد رحومة،الانترنت والمنظومة التكنواجتماعية،(بحث تحليلي في الآلية التقنية للانترنت ونمذجة منظوماتها الاجتماعية)،ط1 (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2005)،ص345

(5)خمسون مجموعة من مجموعات الاعلام والطباعة في الصين،مقالة منشورة في شبكة الانترنت على الموقع : www.arabic.people daily.com.cn

"شنيخوا" الأنباء في العالم.[1] الا انها لم تستطع حتى الوقت الحاضر أن تحفز لنفسها تيارات مقبولة عالميا وذلك يعود إلى عدم فهم العالم للغة الصينية لكونها بعيدة جداعن كونها عالمية، كما ان الميديا الصينية تستخدم مفردات وشعارات قديمة لا يفهمها العالم المعاصر الآن ولا يهتم بها وباستخدامها فكل شيء يعمل من أجل الصين فقط سواء كان ذلك بالنسبة للمنتجات الصينية فهي موجهة بالأساس إلى الشعب الصيني ، أو بالنسبة للنظام السياسي فهو يعمل أيضا فقط من أجل الصينيين[2].

ثانيا: نمط الاستهلاك

تحتل الولايات المتحدة مكانة متقدمة في الخريطة السياسية الثقافية العالمية، اذ تتأثر معظم النخب في العالم بأسلوب وقيم الأنموذج الأمريكي الذي خالطته وتشربت قيمه ومبادئه في أثناء مرحلة الدراسة في الجامعات الأمريكية.[3] ويستند تيار الثقافة العالمية إلى ثقافة استهلاك تقوم على أساس ان كل المستهلكين توحد بينهم وتجمعهم سلع ومنتوجات تخلق فيما بينهم ميولا وأذواق ورغبات مشتركة ترفع من مستوى الاتفاق الثقافي فيما بينهم[4] .

ان التاثير على ذوق المستهلك من دعاية واعلان وغزو ثقافي عبر الوسائل المرئية والمسموعة والانترنيت للدول المتقدمة لنقل نمط استهلاكهم وفتح اسواق جديدة لمنتجاتهم المعنية ومحاولة ربط المجتمعات النامية استهلاكيا بنمط الاستهلاك للدول المتقدمة. كما ان القوة الناعمة تعمد إلى خلق الطلب على السلع والخدمات عن طريق

(1)خبير صيني يدعو في ممارسة التثقيف حول وسائل الاعلام ،مقالة منشورة في شبكة الانترنت على الموقع الآتي: people.com.cn. http://Arabic

(2)ديفيد شامباك ،الصين تتجه كونيا: القوة غير المكتملة ،عرض :صالح سليمان عبد العظيم ،الموقع الرسمي لمركز دراسات الجزيرة :

http://Studies.aljazeera.net/book revision/2013/7/20.htm

(3)سلمان رشيد سلمان ، العلم و التكنولوجيا و التنمية البديلة ، بيروت دار الطليعة ، 1986 ، ص90.

(4)السيد أحمد مصطفى عمر ، اعلام العولمة وتأثيره في المستهلك ،المستقبل العربي ، العدد 256 ،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،حزيران 2000)، ص84.

التاثير في نمط استهلاك المستهلكين واذواقهم مما يجعلها قادرة على خلق ميزة نسبية لتلك السلع فالجذب والاقناع يغني عن استخدام القوة الصلبة .

وقد امتد التأثير الثقافي الأمريكي حتى إلى سلوكيات تناول الطعام اذ تكمن الفكرة الأمريكية في ان التناول السريع للأطعمة يمكن أن يكون مربحا اقتصاديا ومراعيا للذوق نسبيا وتوفر المزيد من الوقت للعمل.[1] حيث يتباين ذوق المستهلك من مستهلك إلى اخر اذ ان هناك من يستهلك اكثر وهناك من يستهلك اقل ويعزى السبب في ذلك إلى اختلاف الميول للادخار والتي تعود بدورها إلى العوامل الاجتماعية كاختلاف السن والتركيب الاسري ، والتوزيع العمري للسكان[2] فقد قامت شركات أمريكية عدة مثل شركات ماكدونالدز بنشر النمط الاستهلاكي الغربي وعادات الانفاق لدى الأطفال الصينيين من أجل اتخاذها كوسيلة أو قناة لترويج منتجاتها. وهنا يمكن القول ان القوة الناعمة تعمد إلى خلق الطلب على السلع والخدمات عن طريق التأثير في نمط استهلاك المستهلكين واذواقهم مما يجعلها قادرة على خلق الميزة النسبية لتلك السلع فالجذب والاقناع يغني عن استخدام القوة الصلبة ما دام من الممكن الوصول إلى الاهداف المبتغاة من دون اللجوء إلى استعمال القوة والتهديد[3] مما يحقق لها بالنتيجة ارباح كبيرة جدا نتيجة قيامها بنشر مطاعمها وتصدير البستها في الصين وفي بقية دول العالم .

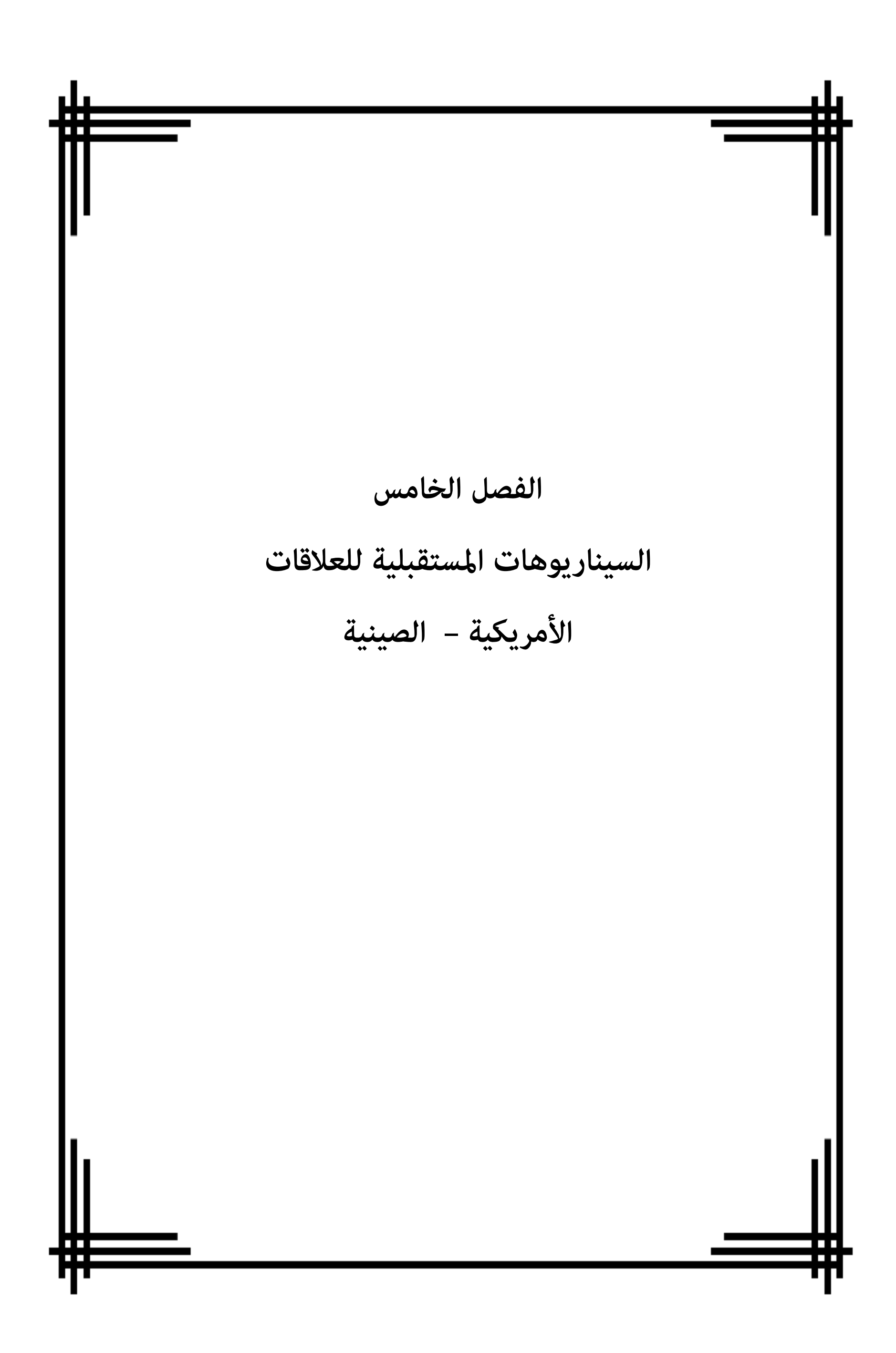
مما تقدم نستنتج ان تغيير نمط الاستهلاك الصيني يستوجب من الصين ان تنتهج احد الخيارين الاتيين الخيار االاول وهو أن تتقبل تلك القيم والقواعد الغربية لكن مع محاولتها لاضافة "الشخصية الصينية الاشتراكية". أوانها ترفض هذه القيم من خلال اقامتها لمجال حيوي شرق آسيوي لعزل نفسها عن امكانية تاثرها بتلك القيم، ولكن

(1)زيبغنيو بريجنسكي ،الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم ،ترجمة عمر الأيوبي،(بيروت: دار الكتاب العربي،2004)،ص203.

(2)د. رفاه شهاب احمد الحمداني، نظرية الاقتصاد الكلي (مقدمة رياضية)، 2013، ص12

(3)منى حبيب ، دور العامل الاقتصادي في ديناميات التنافس الاقليمي لدول مختارة : السعودية ، وايران ، وتركيا ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2013، ص11 .

سوف يؤدي الاختيار الثاني إلى خلق صراعات بينها وبين تلك القوى وعلى وجه التحديد اليابان والهند.



الفصل الخامس

السيناريوهات المستقبلية للعلاقات

الأمريكية - الصينية

الفصل الخامس

السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الأمريكية - الصينية

تمهيد

تتميز العلاقات الأمريكية – الصينية بدرجة كبيرة من التغير فنجدها تنحو إلى درجة متقدمة من الصراع في بعض النواحي،وإلى درجة متوسطة من التعاون في بعض النواحي الاخرى، كما تشوبها درجة متباينة من التنافس في مجالات متعددة اخرى. لذا فان تلك العلاقات اصبحت تشكل نمطا فريدا من العلاقات الثنائية بما تمتلكه من عناصر متناقضة احيانا وتعاون احيانا اخرى فهي ليست بمستوى المنافسة الصريحة ولا العداء المستتر ولكنها تبقى تعمل من اجل المصالح المتبادلة والتهديدات المتوقعة .ان تطور تلك العلاقات على المدى المستقبلي نجد ان الصين قد تمكنت من تغيير الرؤية الامريكية تجاهها فبعد ان كانت تراها منافسا يستحق الاهتمام بدأت ترى فيها شريكا يعتمد عليه في بعض النواحي، اذ وجدت الولايات المتحدة الامريكية ضرورة ملحة في ان تشارك الصين في حل بعض المشاكل المتعلقة بالقارة الاسيوية وما الازمة الكورية الاخيرة والتي اظهرت فيها الولايات المتحدة الامريكية رغبتها في ان تقوم الصين بدور رئيس فيها الا دليلا على ذلك.

ومن خلال ما تقدم سيتم بحث المستويات التي من الممكن ان تصل اليها العلاقات الامريكية الصينية ضمن مشاهد مستقبلية على الرغم من الصعوبات التي تعتري هذا النوع من الدراسات بشكل عام فضلا عن الصعوبات الناشئة نتيجة عدم وضوح تلك العلاقات بين هذين البلدين وتارجحها مابين التعاون والشراكة والتنافس وصولا إلى احتمالية وقوع الصراع بينهما. حيث سيتم تقسيم هذا الفصل إلى اربعة مباحث يتناول كل واحد منها سيناريو منفصل يتضمن العوامل المساعدة والمعيقة لتحقيق هذا السيناريو او تجاوزه. اذ يتناول المبحث الاول سيناريو احتمالية نشوء تصادم بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، اما المبحث الثاني يتناول سيناريو الاحتواء الامريكي للصين، كما تناول المبحث الثالث سيناريو نشوء تنافس بين البلدين ، في حين تناول المبحث الرابع سيناريو احتمالية قيام الشراكة بينهما .

المبحث الأول

سيناريو نشوب تصادم بين الولايات المتحدة والصين

ان الصين اليوم تعد قوة غير راضية عن الوضع الحالي وتسعى لتغيير النظام الدولي الاحادي القطبية وهي ساعية إلى اقامة نظام دولي متعدد الاقطاب تكون هي احد اهم اطرافه [1] . اذ تعد المناوأة الصينية لمصالح الولايات المتحدة واحتمالية الصدام مع الدولة الصاعدة " الصين" الدافع الرئيسي لتكثيف الوجود العسكري الامريكي في اسيا خاصة مع ما قامت به الصين من زيادة موازنتها العسكرية لتصل إلى 6 مليارات دولار عام 2012 وبنسبة زيادة وصلت إلى 12% عن العام 2011، الامر الذي اثار مخاوف دول الجوار لاسيما في ظل الخلافات الحدودية معها حول السيادة على الجزر في بحر الصين الجنوبي والحقوق السيادية في البحر الاصفر.[2] كما ان حفاظ الادارة الامريكية بالقوة على الموقع الذي هي عليه في الوقت الحالي يعد مصلحة امريكية عليا لها اولوية على اية مصالح اخرى قصيرة او بعيدة المدى،فضلا عن انها تعد المهمة التي تجند لها كافة المصالح الاخرى السياسية والاقتصادية[3] وسوف يتم استعراض هذا السيناريو من خلال جانبين اولهما الاسباب الداعمة لهذا السيناريو في حين ان الجانب الثاني يناقش الاسباب المعوقة له.كما ان الصدام المتوقع ممكن ان يكون على الجانب الاقتصادي والسياسي والعسكري.

---

(1)ديفيد شامبو، في مايكل اي براون واخرون ، في صعود الصين ، ط1، ترجمة مصطفى قاسم ، تقديم ومراجعة السيد ساسين، المركز القومي للترجمة والنشر ، القاهرة ، 2010، ص 377 .

(2) chinas defense budget"، global security fourm، march، 2012."

(3) علي الاسدي ، احتواء الصين في الاستراتيجية الامريكية ، على الموقع

http;\\almothaqaf.com\index.php\araaa\68696.html

وهناك نوعين من الاسباب الداعمة لهذا السيناريو منها ما يتعلق بالصين والثاني مايخص الولايات المتحدة الامريكية ويمكن توضيحهما كالاتي:

أولاً: الأسباب الداعمة لسيناريو التصادم (الاقتصادية والسياسي والعسكري) الأمريكي الصيني

1. الأسباب الداعمة لنشوب تصادم اقتصادي بين الصين والولايات المتحدة من الجانب الصيني

لقد أصبحت الصين بعد مسيرتها الإصلاحية قوة اقتصادية كبرى قادرة على مناهزة العديد من الدول، الامر الذي مكنها في ان تكون لها القدرة في الدخول تصادم مع الولايات المتحدة الامريكية، الا انها في نفس الوقت لا تزال غير قادرة على الدخول معها في صدام على الجانب السياسي او العسكري لانها حتى الوقت الحاضر لم تستيع ان تمتلك القوة في هذين الجانبين والتي تمكنها من الدخول في هذا التصادم. وعليه سوف نستعرض في هذا السيناريو العوامل الاقتصادية التي ساعدت الصين في ان تدخل ضمن هذا السيناريو.

اقتصاديا:

- بدأت منظمة شنغهاي[*] منذ نهاية العام 2011 في بحث التوسع في القارة الاسيوية جنوبا بضم كل من الهند وباكستان وكوريا الشمالية ومنحها العضوية الكاملة بدلا من صفة مراقب بهدف احتواء النفوذ الامريكي في القارة الاسيوية وتخفيف حدة التوترات بين الهند والصين وتوطيد العلاقات مع باكستان واحتواء الطموح النووي لكوريا الشمالية ، وتكمن خطورة هذا التحول نحو جنوب شرق اسيا في استدعائه لتحالف دولي مناوئ للولايات المتحدة واختراقه لمنطقة حيوية بالنسبة للمصالح الامريكية الامر الذي دفع بالولايات المتحدة إلى دعم وجودها العسكري وتوطيد

منظومة تحالفاتها الاقليمية[1].وبذلك فان الصين سوف تتمكن من قيادة هذه المنظمة وستكون قطب قادر على مواجهة القطب الامريكي من الناحية الاقتصادية.

- ظهور العديد من الكتابات التي تضم تقديرات لعدد من الباحثين الذين يرون بان الصين سوف تكون اكبر الاقتصادات في العالم بحلول عام2050، وان الولايات المتحدة الامريكية سوف تاتي بعدها في هذا المجال الامر الذي يشكل عاملا داعما لان تخوض الصين صراعا مع الجانب الامريكي دفاعا عن مصالحها الحيوية العالمية منها والإقليمية[2] .

- استخدام الولايات المتحدة لأسلوب الضغط على المصالح النفطية للصين في الخارج متمثلة بالقارة الافريقية ودول لخليج العربي فضلا عن تهديدها المباشر لطرق نقل النفط عبر البحار الدولية [3] .

سياسياً:

- ظهور نظرية عرفت بـ " نظرية الصين المشرقة" التي ترى احتمالية قيام صدام بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، لكون ان الاولى تمثل قوة الوضع الراهن بينما

(*) منظمة شنغهاي: تحالف جديد صاعد من قلب اسيا يضم ست دول دائمة العضوية (روسيا – الصين – طاجكستان- قيرغستان- كازاخستنا واوزبكستان) واربع دول تملك صفة مراقب (الهند- ايران- انغوليا والباكستان)وشركاء الحوار وهم سريلانكا وبلاروسيا. المصدر :

http;// www.lebramy.gov.ib/articale.asp? ln=ar& ln=23653

(1) abraham m.denmark،daniel kliman،" how to get south east asia right"center for a new american security، february 2.2012،on

http;\\ www.cans.org\node\5624

(2) مارتن جاك ، حينما تحكم الصين العالم ، ط1، ترجمة فاطمة نصر، اصدارات سطور الجديدة،القاهرة، 2010، ص13.

(3) محمد السيد سليم ، واقع ومستقبل التحالفات في اسيا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 183،القاهرة، 2011 ، ص 53 .

تمثل الثانية دولة ذات قوة نامية تستخدم قوتها الناعمة المتمثلة بنجاحها الاقتصادي الذي حققته منذ منذ قيامها بالاصلاحات في عام 1979.[1]

وفي هذا الاطار قامت الصين بتوظيف العديد من العوامل السياسية والعسكرية المساعدة لها (الدولية والاقليمية والداخلية) من اجل اسناد موقفها في حال اضطرت للدخول في تصادم اقتصادي مع الولايات المتحدة واهم هذه العوامل :

- اصرار الصين على تحقيق طموحاتها الاقليمية والعالمية في الاطار الامني والاقتصادي والسياسي في اقليم اسيا – الهادئ مما قد يدفع بها نحو المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة الامريكية في المستقبل[2] .

- ان صعود قوة جديدة متمثلة بالصين سوف ينتج عنه صراع حتمي وعدم استقرار جيوبولوتيكي، وعليه سوف يكون على الولايات المتحدة ان تستعد للصراع القادم مع الصين .

- قيام الولايات المتحدة الامريكية بفرض سياساتها واستراتيجياتها على الصين وروسيا للابقاء على دورها المهيمن في البيئة الدولية وقيادتها للنظام الدولي.[3] خاصة مع قيام التحالف الروسي الصيني الذي مثل تحديا للولايات المتحدة فضلا عن قيام الصين بتعزيز العديد من التحالفات في منطقة أسيا الهادئ والتي تشكل هي الاخرى تحديا للولايات المتحدة مما ينذر بعودة اجواء الحرب الباردة ونشوب صراع بين الولايات المتحدة والصين.[4]

---

(1) محمد حمشي ، الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الامريكية ، حالة الصين ، ص169 ، على الموقع : www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3096.html

(2)دنيا جواد مطلك، الاقليمية الدولية الجديدة في عالم مابعد الحرب الباردة " دراسة انموذج اسيا –الباسيفيك ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ص 376 .

(3)وليد حسن الحيالي ، العلاقات الروسية – الصينية وتحديات الهيمنه الامريكية، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى الجامعة المستنصرية ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، بغداد ، 2004 ، ص113

(4) زيبيغينو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى ، ط2 ، ترجمة امل الشرقي ، الاهلية للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2007 ، ص 76

- بدأت الصين منذ بداية عام 2012 باحكام قبضتها على الملاحة في بحر الصين الجنوبي بعد ان كان يشهد صراعا بين الدول المطلة عليه وذلك من خلال اقامتها لقاعدة بحرية استراتيجية في جزيرة هاينان وتسييرها لدوريات بحرية من غواصاتها النووية للسيطرة على انشطة الملاحة والصيد واستخراج النفط . وعليه فقد اصبح الوجود العسكري الامريكي في المنطقة يحظى بموافقة دول اسيوية عديدة باتت تخشى تصاعد المد الصيني لاسيما مع اقدام بكين على منع اقامة اية مناورات عسكرية في البحر الاصفر وبحر الصين الجنوبي .[1]

- سعي بعض الدول لامتلاك برامج نووية ذات تطبيقات عسكرية مثل (فيتنام) بعد اجراء كوريا الشمالية لاولى تجاربها النووية في التاسع من اكتوبر عام 2006 وخرقها لالتزاماتها وفقا لمعاهدة حظر الانتشار النووي الامر الذي ادى إلى تعقد المعضلة الامنية لدول الاقليم الذي تتضمن كل اطرافه دول تمتلك السلاح النووي مثل الصين والهند وباكستان.[2] فقد تلقت فيتنام دعما امريكيا من خلال توقيعها اتفاقية معها تسمح لها باستخدام التكنلوجيا النووية الامريكية وتطبيقاتها لما يشمل تخصيب اليورانيوم بهدف ضمها للتحالف المناوئ للنفوذ الصيني مستغلة بذلك حالة العداء المتصاعد بين الدولتين[3] .

- احتمالية قيام الولايات المتحدة بالدفاع عن تايوان في مواجهة الصين ، اذانها لا زالت مستمرة بتقديم المساعدات العسكرية من خلال بيعها الاسلحة لها وحثها على

---

(1) محمد عبدالـله يونس ، تحول جيواستراتيجي : الاستراتيجية الامريكية الجديدة في "الباسيفيكي" ، السياسة الدولية ، العدد 188 ، المجلد 47، ابريل 2012 ، ص 92 .

(2) محمد فايز فرحات ، مستقبل الانتشار النووي في شمال شرقي اسيا ، السياسة الدولية ، العدد 167، يناير2007، ص 116 .

(3) patrick winn ،" chinas backyard ،americas military playground" ،globalpast news ،october ، 29،2010 ،on http;\\ www.global past.com\ dispatch\ thiland،101022\ china- military-hillary clinton-south eastasia? page=full .

اعلان استقلالها مما قد يدفع بالولايات المتحدة للدخول في النزاع السياسي -العسكري القائم بـين كـل مـن الصين وتايوان[1] .

- من جانب اخر حاولت الولايات المتحدة الامريكية واليابان السيطرة على منطقة اسيا – الهـادئ وهذا مابدا واضحا مـن خـلال الوجـود العسـكري الـدائم في الاقلـيم ومحاولتهـا اضـعاف النفـوذ الصـيني بتعزيزهما لحلف الناتو وتوسيع نطاقه وكذلك ضم كل من كوريا الجنوبية وتايلند والفلبين واستراليا ضمن الحلف الامريكي الياباني في المنطقة الامر الذي لطالما عارضته الصين[2] .

2. الأسباب الأمريكية الداعمة للتصادم الاقتصادي والسياسي والعسكري مع الصين

لاشك في ان الولايات المتحدة الامريكية تمتلك العديد من الاسباب التي تؤهلهـا للـدخول في صراع مع اية دولة في العالم لما تمتلكه من مقومات قوة اقتصادية وعسكرية وسياسية ساعدتها على ان تتربع على عرش النظام العالمي ، وعليه فقد كان لابد من ان نستعرض هنا اهم تلك الاسباب:

- العامل المتعلق بالجانب الادراكي الامريكي للرئيس الامريكي بـاراك اوبامـا ، اذ يعـد بـاراك اوبامـا ضمن المدرسة الليبرالية التي تؤكد على واجب الولايات المتحدة في تصدير قـيم الليبراليـة ومنـع انتهاكـات حقوق الانسان ولو تطلب ذلك توظيف القوة العسكرية الامر الذي سيدفع في العلاقات بينهما إلى الصدام خاصة في حال عدم التزام الصين بمشروطية الالتزام بالمعايير الليبرالية سياسيا واقتصاديا[3] .

- معارضة الصين للتـدخل الامـريكي في شـؤونها الداخليـة خاصـة فـيما يتعلـق بقضية حقوق الانسان وقضية تايوان وقضايا التجارة والاستثمار، ولذلك فمن المـرجح

---

(1) christ offersen،u.s. – china relations; communication and misperseptionin the tiwan strait ،by paris ،september.2003 .

(2)أ .ني . اوتكين ، النظام العالمي للقرن الحادي والعشريـن ، ط1، ترجمـة يـونس كامـل وهاشـم حـمادي ، دار المركـز الثقافي للنشر ، دمشق، 2007، ص 295

(3)محمد حمشي ، مصدر سبق ذكره ، ص165 .

ان تكون سياسة الصين تجاه الولايات المتحدة اكثر نزوعا نحو التصادم عما كانت عليه في السابق.[1]

- لا تـزال التهديـدات الارهابيـة في الاقلـيم الاسـيوي والتـي تؤججهـا قيـادات الجماعـة الاسـلامية المتطرفة وجماعة انصار التوحيد وغيرها من الجماعات الناشطة في جنوب شرق اسيا والتي تتهمها الولايات المتحدة بالانتماء لتنظيم القاعدة لتعلن وباستمرار عن حالة العـداء للولايـات المتحـدة وتثـير مخـاوف ادارتها من استهداف مصـالحها الحيويـة في المنطقـة. وقـد فسرت الولايـات المتحـدة ان هـذه التهديـدات الإرهابية في جنوب شرق اسيا لن تنتهي، وعليه فقد بدأت الولايات المتحدة الامريكيـة في تركيـز اهتمامهـا بالتمركز في منطقة جنوب شرق اسيا خاصة بعـد الانسـحاب الامـريكي مـن العـراق وتقليـل عـدد القـوات الامريكية في افغانستان.[2]

كما ان هناك بعض الاسباب المشتركة بين البلدين التي تساهم في دعم هذا السيناريو واهمها:

- مشـاركة كـل مـن الولايـات المتحـدة الامريكيـة والصـين في انشـطة صراعيـة في تـايوان وكوريـا وفيتنام[3].

- الاختلاف القائم بين الولايات المتحدة والصين بشأن عدد من المشاكل الدولية مثل علاقات الصين مع ايران، وعلاقاتها العسكرية مع باكستان الامر الذي يعد مبررا لدخول الطرفين في نزاع مستقبلي.[4]

---

(1)المصدر السابق نفسه ، ص166 .

(2)محمد عبدالـلـه يونس، تحول جيواستراتيجي : الاستراتيجية الامريكية الجديدة في "الباسيفيكي" مصدر سبق ذكـره ، ص 92 .

(3) مايكل دي سوني ، في زلمي خليل زاده (محررا)، التقييم الاستراتيجي ، سلسلة مقالات مترجمة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 5، ابوظبي ، 2000، ص 206 .

(4)أ . ني . اوكتين ، مصدر سبق ذكره ، ص296 .

ثانياً: العوامل المعوقة لسيناريو التصادم (الاقتصادي والسياسي والعسكري) الأمريكي الصيني

ان الاسباب المعوقة لسيناريو التصادم يمكن تلخيصها باسباب معوقة صينية واخرى أمريكية :

1. العوامل المعوقة الصينية للتصام (الاقتصادي والعسكري والسياسي)الأمريكي - الصيني : هنالك العديد من العوامل الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي تمتلكها الصين من اجل استبعاد دخولها في تصادم مع الولايات المتحدة خاصة وانها على دراية كامله بانها غير قادرة على الدخول في هذا التصادم لكونها تعاني من نقاط ضعف واضحة من الناحية السياسية والعسكرية رغم تطورها الاقتصادي .ومن اهم هذه العوامل:

اقتصاديا:

–التشابك والتعاون الذي يميز العلاقات الامريكية – الصينية في المستويات الاقتصادية وعدم رغبة كلا البلدين للتضحية بتلك المصالح المشتركة بينهما[1] اذ تدرك الصين بان امتلاكها لاحد اكبر الاقتصادات في لعالم يمنعها من انتهاج سلوك عدائي تجاه الولايات المتحدة لان ذلك ممكن ان يقضي على صادراتها إلى الولايات المتحدة والتي تمثل عصب النمو للاقتصاد الصيني.[2]

- **سياسيا** : غياب احتمالية قيام الولايات المتحدة بدعم الهند وتعزيز مواقفها لتتفوق على الصين وذلك لان الواقع يؤكد ان ادوات حماية المصالح الاقتصادية تختلف في تطبيقاتها عن ادوات حماية المصالح السياسية ، فضلا عن قيام الهند بدعم علاقاتها مع الصين وروسيا.[3]

(1) محمد حمشي ، مصدر سبق ذكره ،ص 167 .

(2) جوزيف اس . ناي ، عامل الخوف في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، ترجمة: ابراهيم محمد علي ، (براغ: حقوق النشر منظمة بروجيكت سنديكيت، 2008)، ص 157 .

(3)د. مغاوري شلبي علي ، الصين والتجارة الدولية .ز من التنافس الى الاعتماد المتبادل ، السياسة الدولية ، العدد 173، المجلد 43، يوليو 2008، ص 91 .

- **عسكريا:** عدم قدرة تحول الصين إلى قوة عسكرية- اقتصادية عظمى في اسيا – الهادي بحلول عام 2015، اذ ان مجمل اقتصاد الصين لن يتجاوز اقتصاد الولايات المتحدة واليابان لنفس السنة . كما انها لن تتفوق في قوتها العسكرية التي سوف تستمر في تاخرها عن الجيوش العالمية في الـــ 25 عام القادمة[1].

2. الأسباب المعوقة الأمريكية للتصادم (الاقتصادي والسياسي والعسكري) الامريكي الصيني:

بالمقابل هناك العديد من العوامل التي يمكن ان تحيد دخول الولايات المتحدة في تصادم مع الصين وذلك لحجم المصالح الاقتصادية الكبيرة التي تربطها مع الصين وكذلك تجنبا منها لخلق عدو لها في منطقة تعد مركزا قويا لمصالحها التي تدر عليها بمكاسب كبيرة. ومن اهم هذه المعوقات:

اقتصاديا:

- ادراك الولايات المتحدة الامريكية ان ظهور الصين بشكلها الجديد في منطقة اسيا – الهادئ يستلزم منها التقارب والتعاون معها للحفاظ على المصالح الامريكية وتحقيق المكاسب المشتركة الاقتصادية- التجارية فضلا عن العسكرية [2] .

سياسيا:

- مواجهة الولايات المتحدة لمواقف شعبية تعرقل تعزيز التواجد العسكري الامريكي في منطقة جنوب شرق اسيا مثل فيتنام والفلبين ، هذا فضلا عن ما تواجهه من رفض لقطاعات واسعة من الرأي العام

(1) obama ،barack ،rene wing american leadership ،foreign affairs ،july augest 2008 .

(2) فاروق عمر عبدالله ، دول القوة ودول الضعف، ط1، المكتبه الاكاديمية للنشر، القاهرة، 2005، ص 266- 267 .

في بعض الدول الاسيوية لاي وجود للقوات الامريكية على اراضيها .[1]

- محاولة الولايات المتحدة الامريكية مواجهة النتائج الناجمة عن قيام العديد من التحالفات بين الصين وبعض الدول (مثل الهند وروسيا) على الجانب الاقتصادي والعسكري والسياسي[2].

- ان عملية توحيد تايوان والبر الصيني تمثل مصلحة صينية قومية جوهرية،في الوقت الذي لاتشكل فيه فكرة" الدفاع عن تايوان" مصلحة جوهرية امريكية ،ولاتدخل في اطار المصالح الهامة لها ،وستصبح تايوان في مرحلة قادمة على هوامش مجموعة المصالح الامريكية خاصة مع استمرار تطور الصين وازدياد المصالح المشتركة بين البلدين وبالتالي سوف تتقلص احتمالات نشوب مواجهة بينهما[3] .

عسكريا وأمنياً:

- التكلفة المتصاعدة للتمدد الاستراتيجي والعسكري الامريكي وتوسيع نطاق الانتشار العسكري على مستوى العالم، الامر الذي فرض على الادارة الامريكية ضرورة تحقيق التوازن بين الوفاء بالتزاماتها العسكرية في المنطقة وخفض تكلفة الانتشار العسكري الامريكي[4] .

- غياب ثقة العديد من الدول الاسيوية بالتزام الولايات الامريكية المتحدة في الحفاظ على الامن في اسيا، اذ ترفض العديد من الدول الاسيوية حدوث صدام بين كل من الولايات المتحدة والصين على اراضيها الامر الذي يعزز بالنتيجة العديد من

---

(1) Richard c. bush ،" The response of china 's Neighbors to the U.S. pivot to asia" ،brouckings institution ،January ،31،2012 .

(2)أ. ني . اوتكين ، مصدر سبق ذكره ، ص298 .

(3) التبادلات الرئيسية للعلاقات السياسية بين الصين والولايات المتحدة ،على الموقع:

http:// www.arabsino.com\articles\13-4-2\9799

(4) ' americas public debt; downto the wire ' the economist ،july18،2012

http;\\www.economist.com\blogs\dailychart\07\2011\americas-public-debt .and' military spending; defens costs'،the economist،june8،2011

http;\\www. economist.com\ blogs\dailychart\06\2011\military-spendin

الطروحات الاسيوية الداعية إلى تقاسم مسؤولية هذا الامن بين كلا الجانبين تجنبا لنشوب صدامات عسكرية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية [1] .

- عدم مصداقية الولايات المتحدة الامريكية للتغيرات الجديدة التي تبنتها تجاه الامن الاقليمي الاسيوي واثارتها لمخاوف بعض الدول الاسيوية مثل سنغافورة وكوريا الشمالية وتايلند وميانمار مما قد يحدث في حال قيام صدام مسلح بين الولايات المتحدة والصين بشكل يؤثر سلبيا في فاعلية تلك التوجهات خاصة اذا ترتب على تحالف تلك الدول مع الولايات المتحدة تراجع لعلاقاتها الاقتصادية مع الصين والتي يعد اقتصادها هو الاقتصاد الداعم لاقتصاد القارة الاسيوية باسرها.[2]

وعليه فقد يكون خيار التعاون مع الصين بديلا افضل من التصادم بين كل من الولايات المتحدة الامريكية والصين خاصة مع تبادل المواقف الامريكية الروسية بشأن العديد من المشاكل الاقليمية والدولية القائمة .[3]

وكان من اهم الاسباب المشتركة بين البلدين التي تحول دون تحقق هذا السيناريوهو تجاوز العلاقات الامريكية الصينية للحدود الوطنية لتتخذ بعدا دوليا، اذ اصبحت هناك مصالح مشتركة واسعة للطرفين في قضايا دولية مثل اصلاح الامم المتحدة، ومنع انتشار اسلحة الدمار الشامل، ومحاربة الارهاب، والوقاية من الكوارث الطبيعية، والسيطرة على النزاعات الاقليمية في المناطق الساخنة.[4]

مما تقدم نستنتج ان اسلوب استبعاد خيار التصادم هو الذي سيتغلب في النهاية على لهجة الانتقادات والاتهامات المتبادلة وذلك لانه المصالح الاقتصادية الامريكية تقتضي منها التوجه نحو التفاهم والحوار وعدم التصعيد الاقتصادي ضد الصين . وعليه فان احتمالية اللجوء إلى الخيار العسكري يعد امرا مستبعدا وذلك بناء على ما ذكر من

---

(1)kevin rudd،'tomorrow's pax pacifica' ،project syndicat ،february 7 ،2012. http;\\www.project-syndicate.org\ commentary\ tomorrow-s-pax-pacifica .

(2) محمد عبدالله يونس، مصدر سبق ذكره، ص 93 .

(3) أ. ني . اوتكين ، مصدر سبق ذكره ، ص299 .

(4) د. مغاوري شلبي علي ، الصين والتجارة الدولية من التنافس الى الاعتماد المتبادل، مصدر سبق ذكره، ص92 .

عوامل داعمة ومعيقة لكلا الجانبين، اذ تبين ان هناك ترجيح اكثر لسيادة العوامل المعيقة على العوامل الداعمة الامر الذي ينتج عنه عدم لجوء الجانبين إلى الدخول في صدام يؤدي إلى التاثير على معطيات التوازن الدولي بشكل عام وعلى اقتصاد كل منهما بشكل خاص.

المبحث الثاني:

السيناريو الثاني: الاحتواء الامريكي للصين*

تقوم الولايات المتحدة بممارسة سياسة الاحتواء مع الصين من خلال عملها على ضبط صعود الصين ومراقبتها من الناحية العسكرية والاقتصادية اي العمل على تحجيمها داخل الاقليم الاسيوي من الناحية الاقتصادية والعسكرية والسياسية اي انها لا تمانع من اعطائها دورا قياديا داخل اقليمها الا انها تسعى دائما إلى تقليص مكانتها الدولية بهدف منعها من ان تتحول إلى قوة كبرى نافذة بشكل يؤثر في التراتبية والهرمية السياسية العالمية وبما يؤدي إلى تعدد القوى الدولية بدلا من تركزها بيدها منذ نهاية الحرب الباردة وحتى الوقت الحاضر وهي في هذا تقترب من النظرية التي نفذها الرئيس الامريكي السابق هاري ترومان اثناء الحرب الباردة والتي عرفت "بقانون الاحتواء، trumandoctrine".[1]

ويمكن القول ان الاستراتيجية الامريكية اليوم تقوم على ضرورة التحول من سياسات الاحتواء الاقتصادي والدبلوماسية الذكية القائمة على التقارب مع الصين إلى الاحتواء العسكري للتحديات التي تواجه جنوب شرق اسيا والمحيط الهادي عن طريق قيادة امريكية قوية[2] وهذا ما يبدو واضحا من خلال العديد من المؤشرات الداعمة لمثل هذا السيناريو ، إذ سيتم تقديم العوامل لداعمة الأمريكية على العوامل الصينية نظراً لأهمية هذا السيناريو بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

(*) تم ذكر سياسة الاحتواء في الفصل الثاني

(1) علي البلوي ، احتواء الصين ومحاصرة الجمهوريين.. ابعاد استراتيجية وراء جولة اوباما الاسيوية ، الصحيفة الاقتصادية الالكترونية ، العدد 6241، 2010/11/2 .

(2) علي الاسدي ، احتواء الصين .. في الاستراتيجية الامريكية، مصدر سبق ذكره

أولاً: العوامل الداعمة لقيام سيناريو الاحتواء الأمريكي للصين

1. **العوامل الداعمة الأمريكية:**

اقتصاديا:

- بناء التحالفات المناوئة للصين من خلال قيام الدول المنظمة إلى هذه الاحلاف بالضغط على الصين من اجل اجبارها على رفع عملتها اليوان الصيني مقابل الدولار الامريكي والين الياباني وغيره من عملات القارة الاسيوية الاخرى والتي تضررت ايضا من انخفاض سعر صرف اليوان الصيني. هذا فضلا عن قيامها بتجديد التحالف والروابط الامنية والعسكرية مع هذه الدول[1] .

- الحيلولة دون نمو الصين لكي لا تشكل عائقا امم مصالحها في منطقة المحيط الهادئ، والحيلولة دون احتمال عقد الصين للتحالفات مع الدول المنافسة في مناطق اخرى من العالم.[2]

سياسياً:

- قيام الولايات المتحدة بتعزيز الروابط والعلاقات الاستراتيجية بدول المنطقة الاسيوية خاصة الهند وكوريا واليابان بشكل رئيسي بهدف احتواء القوة الصينية ومنافستها.[3]

- رغبة المحافظين الجدد في احتواء الصين والاطراف المحيطة بها بعد هذه المنطقة بما يمثل مصدرا يهدد المستقبل الامريكي.[4]

(1) براهما تشيلاني ، الاستراتيجية الامريكية الجديدة في اسيا، الملامح والتحديات ، موقع الجزيرة للدراسات ، 19 فبراير ، 2012 .

(2) jonathan d.pollack vll. china's rise and us strategy in asia ،in; hu jintao،repport to 18 " national congeress of the comm.uonist party of china " ،8 november ،2012

(3) علي البلوي ، مصدر سبق ذكره .

(4)عبد العزيز كامل، المحافظون الجدد والمستقبل الامريكي، دراسات استراتيجية، العدد 4، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية ، 2005 ، ص349 .

- نفوذ جماعات حقوق الانسان التي تضغط من اجل التشدد مع الصين ذات السجل غير المشجع في مجال الحريات وحقوق الانسان .

- العامل المتعلق بدور جماعات المصالح الممثلة للصناعات العسكرية والتي جعلت الولايات المتحدة تحافظ على دعم عسكري – تقني ثابت لتايوان.[1]

عسكرياً:

- تعزيز الوجود العسكري من خلال تفعيل وجودها العسكري في منطقة اسيا - الباسيفيكي. اذ تعتمد الولايات المتحدة الامريكية في استراتيجيتها الجديدة على تفعيل وجودها العسكري في القواعد العسكرية في اليابان وكوريا الجنوبية وجوام وجزيرة دييجوجارسيا في المحيط الهندي.

- توسيع التحالف العسكري الاقليمي من خلال توسيع نطاق التحالف الاقليمي بشموله لدول جديدة فضلا عن الحلفاء التقليديين لواشنطن وزيادة صادراتها من الاسلحة لدول المنطقة.[2]

- قيام الولايات المتحدة باجراء تعديلات هامة على ترتيباتها العسكرية في منطقة المحيط الهادئ بما فيها نقل نقطتها الجوهرية من شمال شرقي اسيا إلى جنوبها وتطور واستكمال شبكة الامن العسكرية مع حليفاتها من دول المنطقة الاسيوية ، واتخاذ جزيرة "كوام -guam " لتكون مركزا عسكريا لها في اسيا وتطويرها للقدرات العسكرية للقوى الجوية والبحرية المشتركة على المدى البعيد من اجل تحجيم ما يسمى " العدو الكامن في اسيا".[3]

---

(1) جوزيف س. ناي ، عامل الخوف في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين ،مصدر سبق ذكره ، ص159 .

(2) محمد عبد اللـه يونس ، مصدر سبق ذكره ، ص 92 .

(3)Hilary Clinton ،" America ،Pacific Century"،Foreign Policy ،November 2011. Http;\\Www. Foreign Policy.Com.Articales\11\10\2011

- اصرار واشنطن على تنفيذها لمبادرة الدرع الصاروخية في الفضاء، كما انها قامت بنشر صواريخها في الاسكا لاعتراض اي صواريخ روسية او صينية فضلا عن قيامها بانشاء نحو ثلاثة عشر قاعدة عسكرية في دول اسيا الوسطى وافغانستان. [1]

2. العوامل الصينية الداعمة لسيناريو الأحتواء الأمريكي للصين

من جانب اخر فقد ساعدت الصين الولايات المتحدة من خلال عدة عوامل على ان تمارس عليها سياسة الاحتواء وهذه العوامل هي:

- **سياسيا:** اتباع الولايات المتحدة لسياسة الجفاء تجاه باكستان من جهة ولسياسة التودد تجاه الهند من جهة اخرى انطلاقا من قناعتها بمبدأ كسب النفوذ من خلال استعانتها بقوى الغير واستغلالها للزمن بدلا من الفراغ ، الامر الذي شكل الجوهر الاساسي للفكر الاستراتيجي الامريكي الجديد والذي أخذت ملامحه تظهر وبشكل واضح من خلل هذا المخطط لكونها مبنية على اساس احتواء الصين بشكل اساسي. [2]

عسكريا:

- تفاقم الفوضى على الجانب الغربي من الصين اثر استعصاء العمليات العسكرية الامريكية في افغانستان وباكستان وزيادة حدة التوتر بين باكستان والهند مما يفرز ادراكا مشتركا بجدوى التقارب بين كل من الولايات المتحدة والصين. [3]

ثانياً : العوامل المعيقة لسياسة الاحتواء الأمريكية للصين :

وكما كان لهذا السيناريو مبررات فقد كانت هنالك العديد من الاسباب التي تعيق حصوله سواء كان ذلك من الجانب الامريكي او من الجانب الصيني. ومن اهم هذه الاسباب

(1) محمد عبدالـله يونس ، تحول جيوستراتيجي : الاستراتيجية الامريكية في " الباسيفيكي " ، مصدر سبق ذكره ، ص93

(2) hilary clinton ," america ,pacific century",ipd

(3)ريتشارد روسيرنس، استراليا والصين والولايات المتحدة ، ترجمة واعداد"باسم احمد حسن" ، قراءات استراتيجية 2009،على الموقع : http;\\ usinfo. state; gov\ journalslitps\ 0966\ eap

- صعوبة قيام الولايات المتحدة الامريكية من الناحية الدوبلوماسية والاستراتيجية بعزل الصين عن خط التقارب الروسي – الصيني خاصة بعد تسوية الخلافات الحدودية بين الدولتين عام 2004 في اطار منظمة شنغهاي .[1]

- تزايد التعقيد في العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة والاقليم الاسيوي ، فهنالك التقارب الروسي – الصيني ، والامريكي – الهندي، والتوتر الهندي – الصيني بشأن دعم باكستان وكذلك التحالف بين تايوان والولايات المتحدة الامر الذي يجعل احتمالات التقارب الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين ضعيفة على الرغم من وجود العديد من العوامل المشجعة لقيام هذا التحالف.[2]

ومما تقدم نستنتج بان هناك توجها واضحا من قبل القيادات الامريكية نحو تغيير استراتيجيتها التي كانت سائدة في عهد الرئيس الامريكي السابق جورج بوش الاب واتباع استراتيجية جديدة مبنية على ضرورة اللجوء إلى بناء سياسة الاحتواء بجوانبها الاقتصادية والسياسية والعسكرية من اجل تطويق الصعود الصيني وتحجيمه. اذ رات الولايات المتحدة بانها ومن خلال اتباعها لهذا النهج الاستراتيجي الجديد سوف تتمكن من الحفاظ على مصالحها في منطقة اسيا ، وهذا ما بدا واضحا من خلال ما تم استعراضه من عوامل داعمة ومعيقة لهذا السيناريو ومن كلا الجانبين ، فقد تغلبت العوامل المعيقة على الداعمة لهذا السيناريو مما سيساعد كلا البلدين على الدخول في علاقة شراكة استراتيجية في المستقبل .

المبحث الثالث:

السيناريو الثالث: التنافس على قيادة النظام الدولي

ان المتغيرات الجديدة التي افرزتها مرحلة مابعد الازمة المالية افصحت عن استراتيجية صينية ساعية لقطبية جديدة او نفوذ في النظام الدولي لذلك انطوت الصين من اجل مقاربة استراتيجية للتاثير اكثر في النظام الدولي والافصاح عن قوتها كدولة

(1) جوزيف س. ناي ، عامل الخوف في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، مصدر سبق ذكره، ص160.

(2) بشير عبد الفتاح ،هيلاري كلينتون اعادة صياغة العلاقات الامريكية- الصينية ، ملف الاهرام الاستراتيجي، العدد 172، المجلد الخامس عشر، (القاهرة:مركز الاهرام ،ابريل 2009)، ص 122-123 .

كبرى ضمن هذا النظام[1] الا انها وفي الوقت ذاته تدرك بان الولايات المتحدة الامريكية ترفض قيام قوى دولية تنافسها على زعامة النظام الدولي وانها لن تتخلى ابدا عن زعامتها له لاطول مدة ممكنة ، وبذلك فان استمرار هذا الوضع ادعى بان يؤدي إلى ان يكون التنافس هو احدى السيناريوهات التي تشهدها العلاقات المستقبلية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين على الاقل ضمن اطارالمستقبل المنظوراي استمرار الحال كما هو عليه اليوم.[2]وضمن هذا يمكن القول بانه هنالك العديد من العوامل المساعدة لقيام مثل هذا السيناريو في العلاقات الامريكية – الصينية في الوقت الذي توجد فيه عوامل اخرى تعد ضمن المعوقات التي تعترض استمرارية هذا السيناريو. وفي اطار ذلك سوف نستعرض تلك العوامل من خلال الاتي :

أولاً : العوامل المساعدة لقيام سيناريو التنافس على قيادة النظام الدولي

1. العوامل المساعدة الصينية:

لقد امتلكت الصين ضمن هذا السيناريو عوامل عدة اقتصادية وسياسية وعسكرية تحاول توظيفها من اجل ان تكون قادرة على الدخول في تنافس مع الولايات المتحدة الامريكية خاصة في المجال الاقتصادي. وهذه العوامل هي:

اقتصاديا:

- انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية على قدم المساواة وفي نفس الدورة مع تايوان التي لطالما رفضت اعتبارها كيانا دوليا مستقلا.

-لقد كان للضوابط المؤسساتية التي تفرضها منظمة التجارة العالمية على المعاملات التجارية الدولية الاثر الكبير في تراجع البعد العسكري الاستراتيجي"التهديد والتهديد المضاد" امام البعد التنافسي حول مصادر القوة الناعمة.[3]

---

(1)كرار انور ناصر البديري ، مكانة الصين في النظام الدولي" دراسة مستقبلية في استراتيجية الشراكة الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين، ص 266 .

(2) رشا سهيل محمد زيدان الجواري ،العلاقات الصينية الامريكية مابعد احداث ايلول وافاقها المستقبلية، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية ، ص165 .

(3) علي الاسدي ، احتواء الصين في الاستراتيجية الامريكية ، مصدر سبق ذكره .

- تزايد حجم الناتج المحلي الاجمالي الصيني اذ تشير التقارير إلى ان الصين سوف تصبح قوة اقتصادية عظمى في العالم (على الرغم من انها تقوم بانتاج السلع الاستهلاكية والتي لاتحتوي على تكنلوجيا عالية)، خصوصا في ظل التنامي الواضح في القدرات الاستراتيجية الصينية الامر الذي يعمل على تضييق الفجوة بين الصين والعالم المتقدم.[1]

- لجوء الصين إلى تبني استراتيجية تحقيق اعلى معدلات التصدير الامر الذي شكل جانبا مهما في زيادة حدة التنافس بين الجانبين.[2]

- وجود التكتلات الامنية والاقتصادية وتزايد دورها في شؤون المنطقة التي تدفع باتجاه بناء الثقة والحوار في منطقة اسيا المحيط الهادئ ومن بينها منتدى الاسيان الاقليمي[3] هذا فضلا عن وجود عامل مشترك بين البلدين يحول دون تحقيق هذا السيناريو وهو عامل الاعتمادية المتبادلة بين الجانبين الامريكي والصيني خاصة في الجانب الاقتصادي سواء كان ذلك من خلال الشركات الاستثمارية العاملة في الصين اوما تقوم به الصين من دور اقتصادي مهم في الاقليم.اذ تشير معظم المؤشرات إلى امكانية زوال العوامل التاريخية للصراع وتوجه العلاقات بينهما نحو السلام خصوصا في المسائل المتعلقة بالامن القومي.[4]

سياسياً وعسكرياً:

- اتباع الصين لسياسة اقامة اليات للتعاون الاقليمي المتعدد الاطراف منذ عام 2010 لدعم واستقرار المنطقة، بالمقابل فقد لجأت الولايات المتحدة لتأسيس تحالفات

---

(1)علي فارس مجيد الشمري ، التنافس الامريكي – الصيني في اقلي ماسيا الباسيفيك ،مصدر سبق ذكره ، ص123.

(2) محمود عبد الفضيل، التوازنات الاقليمية الدولية الجديدة، في مجموعة باحثين،، افاق التحولات الدولية المعاصرة،(القاهرة، دار الشؤون للنشر والتوزيع)، 2008، ص 45 .

(3) كريستوفر و. هيل ، شؤون شرقي اسيا الباسيفيك، مجلة الشؤون الخارجية الامريكية، على الموقع :

http;\\ usinfo. state; gov\ journalslitps\ 0966\ eap

(4) jana tartenneubaum ،eurasian – pacific asia could change history excutive elegance review ،28 ،300 ،p. p. 69- 70 .

بينها وبين دول المحيط الهادئ مثل اليابان وكوريا الجنوبية وغيرها من القوى الاقليمية الاخرى.[1]

- استمرار الدعم العسكري الامريكي لتايوان وتشجيعها على التوجه نحو الاستقلال لدى صانع القرار فيها.[2]

2. **العوامل الداعمة الأمريكية**: فهنالك داعم واحد من الجانب الأمريكي وهو :

- قيام الولايات المتحدة الامريكية بدفع اليابان إلى تعديل معاهدة الدفاع والاراضي المشتركة لزيادة القوة العسكرية اليابانية ، كما انها قامت بنسج خيوط تحالف جديد مع الهند لاقامة " توازن قوى" جديد في اسيا بهدف احتواء الصين[3] .

ومن خلال هذه العوامل نستطيع القول ان هنالك العديد من الاسباب الداعية إلى استمرار الحالة القائمة بين هذين البلدين منذ نهاية الحرب الباردة وحتى الوقت الحاضر، لكن في نفس الوقت يلاحظ وجود اسباب اخرى ممكن ان تنهي حالة التنافس القائمة بينهما وتحولها إلى حالة من حالات الشراكة الاستراتيجية ولكن هذه المرة كان للولايات المتحدة النصيب الاكبر من العوامل المعيقة للدخول في هذا السيناريو.

ثانياً: العوامل المعوقة لقيام سيناريو التنافس: وفي هذا الجانب يلاحظ أن هناك أسباباً أمريكية فقط تعمل على أعاقة قيام هذا السيناريو ويمن أجازها بالأتي:

- التقارب النسبي لرؤى معظم الاطراف المعنية من بعض المسائل الدولية التي شغلت العالم بعد الحرب الباردة ومن اهمها (الحرب على الارهاب) على الرغم من اختلاف الدوافع الحقيقية لها.[4]

---

(1) محمود عبد الفضيل ، مصدر سبق ذكره ، ص43 .

(2)زيبيغينو بريجينيسكي ، الاختيار: السيطرة على العالم ام قيادة العالم ، ترجمة :عمر الايوبي ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، 2004 ، ص 133 .

(3)احمد دياب، العلاقات الصينية- الامريكية بين التعاون والصراع، السياسة الدولية، العدد 173، يوليو2008، المجلد 43، ص 125 علي فارس مجيد الشمري، مصدر سبق ذكره، ص 128

(4) كريستوفر و. هيل ، شوون شرقي اسيا الباسيفيك ، مجلة الشؤون الخارجية الامريكية ، على الموقع :

gov / journalslitp / 0966/eap،http;// usinfo . state

- احتفاظ الولايات المتحدة بالية الموازنة في سياستها الخارجية تجاه الصين وهي الالية المعتمدة في حالة ادراك وجود تهديد للاستقرار القائم في نظام معين (دولي او اقليمي) .[1]

ومما تقدم نستنتج تميز العوامل الداعمة لهذا السيناريوعلى العوامل المعيقة له ، فقد كان للتنافس الحاصل في العلاقات بين هذين البلدين خاصة في الجانب الاقتصادي اثرا في استمرار حالة التنافس في هذا الجانب وفي جوانب اخرى الا انه وفي نفس الوقت كان لملامح القوة الفردية التي تميزت بها الولايات المتحدة الامريكية وفي جميع المجالات اثرا واضحا في احتمالية حاجة الصين في اللجوء إلى بناء شراكة مع الولايات المتحدة الامريكية للحصول على ما تحتاجه منها.

المبحث الرابع:

السيناريو الرابع: الشراكة الاستراتيجية

تسعى الولايات المتحدة الامريكية لاقامة دوائر اقتصادية واسعة بدلا من السيطرة المباشرة وبالادوات العسكرية، اذ انها تبحث ضمن ذلك عن مجموعة من الدول الكبرى وفي مقدمتها الصين[2] وقد جاء الضغط الذي تعاني منه العلاقات الامريكية الاقتصادية - التجارية الكبيرة والشائكة مع اليابان وكذلك تنافسها الاقتصادي سببا في توجيه الولايات المتحدة إلى تعزيز علاقاتها مع الصين واقامة شراكة استراتيجية بين كل من الولايات المتحدة الامريكية واستثمار معطيات البيئة الاقليمية الجديدة لما بعد احداث 11/ ايلول/ 2001 [3] كما ان الصين وعلى حد قول بريجينسكي مضطرة للمشاركة والتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية للمحافظة على نموها الاقتصادي على الاقل خلال المدة الراهنة لاعتبارات تتعلق بنموها لاسيما انها تنمو وتتضخم في ظل

---

(1) علي الاسدي ، احتواء الصين في الاستراتيجية الامريكية مصدر سبق ذكره .

(2) محمد سعيد ابو عامود، مقومات الصعود الصيني ، في الصعود الصيني ، مصدر سبق ذكره ، ص 134 .

(3)عبدالـله نقرش ، السلوك الامريكي بعد الحادي عشر من ايلول / سبتمبر وجهة نظر، مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 286، لبنان، كانون الاول 2002 ، ص 245 .

الاستثمارات الخارجية مع تزامن مساعي الصين لتحقيق استراتيجية تشاركية في البيئة الدولية.[1]

وعليه فان مصلحة الجانبين تقتضي انتهاج سياسة براغماتية تقوم على ترصين التعاون والحوار البناء ووضع سبل جديدة لاحتواء المشاكل الرئيسية التي من الممكن ان تقود الجانبين للجوء إلى المواجهة العسكرية المباشرة[2] لقد دعى الرئيس الامريكي الحالي باراك اوباما إلى ضرورة توسيع مفهوم الشراكة القائم بين الولايات المتحدة ولصين ليضم الابعاد غير الاقتصادية من خلال تشجيعها على ان تقوم بلعب دور مسؤول كقوة متنامية في الجهود المبذولة للتعاطي مع المشاكل المشتركة للقرن الحادي والعشرين ، الامر الذي سيخفف من حدة التنافس الامريكي – الصيني المفضي للتصادم كما انه سيعيد تشكيل العلاقات التنافسية القائمة بينهما ليجعلها اقرب إلى الشراكة.[3] وهنا سنقوم بذكر العوامل الداعمة الصينية قبل الامريكية كما سبق ان ذكر في السيناريوهات الثلاثة السابقة، وذلك لاهمية الشراكة للصين اكثر من الولايات المتحدة الامريكية لاسباب سياسية واقتصادية.

أولاً: العوامل الداعمة لقيام سيناريو الشراكة الأمريكية الصينية

1. العوامل الداعمه الصينية

على الرغم مما حققته الصين من تفوق اقتصادي كبير الا انها تدرك حقيقة احتياجها الدائم للولايات المتحدة الامريكية وعلى جميع الاصعدة ، اقتصاديا فان الصين لم تكن تستطيع ان تحقق هذا النمو الاقتصادي لولا وجود الولايات المتحدة لها كداعم لها في مجال التجارة والاستثمارات وحتى في مجال الدعم والمساعدات التي تقدمها لها، وسياسيا فانها لاتزال تعاني من الضعف في هذا الجانب، اما عسكريا فرغم كل المحاولات التي تبذلها من زيادة في الانفاق او ادخال الابتكارات العلمية في الصناعات

(1) محمد سعيد ابو عامود ، مصدر سبق ذكره، ص 133 .

(2) عبد الله نقرش ، مصدر سبق ذكره، ص274 .

(3) جوزيف س. ناي ، هل يتحتم علينا ان نحتوي الصين، ترجمة: ابراهيم محمدعلي،(براغ: حقوق النشر منظمة بروجيكت سنديكيت، 2008)، ص 122-125 .

العسكرية فانها لم تستطع ان تكون قوة عسكرية دولية ، وعليه فان الصين تمتلك الاسباب الكافية التي تدعمه للدخول في علاقة شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية. وهي:

اقتصاديا:

- ان الصين لا تستطيع اجتذاب الاستثمارات الاجنبية من دون ان تكون لها علاقة مع الولايات المتحدة ، كما انها ساعية للقيام بالاصلاحات الاقتصادية والتحديث الامر الذي تطلب منها المساعدة والتعاون مع الولايات المتحدة مما يشكل فرصة امام الصين لتعزيز الشراكة معها

- ترى الصين ان استمرارية الشراكة والتعاون مع الولايات المتحدة يجنبها الصراع والمواجهة العسكرية المباشرة لحجم المصالح المشتركة بينهما ويمنحها الفرصة لمواصلة نموها الاقتصادي والاستفادة منه كعامل مساعد لسيناريو الشراكة.[1]

سياسياً:

- تسعى الصين إلى التحول إلى قطب عالمي على المستوى الاقليمي او الدولي الامر الذي يدفعها لاتباع سياسة خارجية سلمية واكثر مرونة من السابق من خلال استخدامه للقوة الناعمة وبشكل لا يتعارض مع اهدافها ورغبتها في التحول إلى دولة عظمى .[2]

- رغبة الصين في المشاركة في حفظ السلام والاستقرار الدوليين وحل المشكلات الدولية ورفضها الانفراد والهيمنة على القارة الاسيوية من خلال تغير مركز لقوى الدولية القائمة .[3]

---

(1) عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص 24 .

(2) شكرية عباس قاسم ، العلاقات الصينية – الايرانية مرحلة مابعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007 ، ص 55 .

(3)عبد القادر محمد فهمي ، مصدر سبق ذكره ، ص22-23 .

عسكرياً:

- كما انه ما يدعم قيام هذا السيناريو بان الصين سوف تمتلك قوة كبيرة ولكنها ليست فائقة وبهذا فانها سوف تظل بحاجة إلى نظام مشترك.

- عدم رغبة الصين بمواجهة الولايات المتحدة والدخول في حرب باردة ضدها تكون هي احد اقطابها الرئيسية لاسيما في هذه المرحلة من نهوضها.[1]

2. العوامل الداعمة الأمريكية:

لقد تم ذكر العوامل التي ساعدت الصين على الدخول في حالة شراكة مع االولايات المتحدة ولكن هذا لايعني انه ليس هناك عوامل تدعم الولايات اللمتحدة للدخول في تلك االعلاقة مع الصين في نفس االوقت اذ ان الولايات المتحدة هي ايضا بحاجة إلى الصين سواء كان ذلك من الجانب الاقتصادي اذ ان البلدين يربط بينهما علاقات تجارية ومشاريع استثمارية كبيرة لا يمكن تجاهلها هذا فضلا عن احتياج الولايات المتحدة لها على الجانب العسكري والسياسي فالصين تحقق للجانب الامريكي عملية توازن في الاقليم الاسيوي خاصة مع ظهور قوى جديدة في هذا الاقليم مثل الهند واليابان. ونيجة لذلك فقد كان للولايات المتحدة عدة عوامل تساعدها للدخول في هذا السيناريو وهي:

اقتصادياً:

- الدعوة إلى تاسيس شراكة اقليمية والتعاون الاقتصادي لما يمثله هذا الاقليم من اهمية استراتيجية للمصالح الاقتصادية الامريكية مثل عقده لاتفاقيات تحرير التجارة مع كل من كوريا الجنوبية وتايلاند وسعيها لمضاعفة صادراتها للاقليم اجمالا بحلول عام 2015 وذلك ضمن جولات قامت بها وزيرة الخارجية الامريكية في جنوب شرق اسيا حتى نوفمبر عام 2011، هذا فضلا عن تقويتها لعلاقات التعاون مع المنظمات الاقليمية مثل الاسيان، ومنتدى التعاون الاقتصادي في اسيا – المحيط الهادي.[2]

---

(1) سامر خير احمد ، مصدر سبق ذكره، ص 190- 191 .

(2) Hilary clinton ،" america ،pacific century"،foreign policy،ibd .

- تداعيات الازمة المالية العلمية الراهنة والتي تعد عاملا منتجا للتغير في السياسة الخارجية الامريكية من كون الصين منافس استراتيجي إلى شريك استراتيجي، اذ ان اقناع القوى الكبرى الاخرى بما في ذلك الصين يتطلب بناء منظومات الشراكة التي من ضمنها احتواء علاقات التنافس المؤدية للصادم والتي من شانها ان تخفض من مردودية الشراكة[1]

- لقد كان لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية اثرا في احتواء النزاعات التجارية وتسويتها في اطار جهاز تسوية المنازعات التابع للمنظمة الامر الذي شكل تعقيدا متزايدا في بنية القوة لدى الصين " لمزج بين موارد القوة الناعمة والقوة الصلبة" اي إلى تزايد الحذر لدى الولايات المتحدة من تفاقم حدة التنافس في بناء القوة الناعمة " التجارة" مما سيدفع بالولايات المتحدة إلى الانحراف عن سياسة اقامة علاقات تنافسية حادة إلى سياسة بناء شراكة بناءة مع الصين[2] .

- يرى العديد من اليبراليين الاقتصاديين ان ليبرالية التبادل الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين تعزز المصالح الاقتصادية المشتركة وتسهم في دفع العلاقات بينهما نحو مزيد من التشاركية والاندماج بسبب حجم المصالح الاقتصادية والاستثمارات .

- فتح الاسواق الصينية امام السلع الاجنبية وتدفق راس المال الاجنبي نتيجة انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001 مما ادى إلى توطيد العلاقات التجارية بينهما، و عليه فان كلا الجانبين يسعى إلى تجنب التورط في صدم عسكري والسعي لتعزيز العلاقات بينهما [3] .

---

(1) محمد حمشي ، مصدر سبق ذكره ، ص168 .

(2)الفرص والتحديات التي تواجه الصين قبل عام 2010 ، شبكة المعلومات الدولية ،على الموقع :

http;\\ahram.org.f- g

(3) رشا سهيل ، مصدر سبق ذكره ، ص161 .

(*) يقول هنري كيسنجر " ان مستقبل العالم يعتمد على العلاقات بين الصين والولايات المتحدة ويتعين عليهما السعي الى المزيد من المصالح المشتركة من اجل السلام والامن في العالم"

سياسياً وأمنياً:

- يكمن احد الاسباب الداعمة للتوجه نحو هذا السيناريو في وجود انصار مدرسة القيادة والارتباط مع الصين داخل الولايات المتحدة الذين يرون ان العلاقة مع الصين سوف تدعم وجودهم في اسرع مناطق العالم نموا، الامر الذي يستدعي اهمية اقامة حالة من الشراكة بين الجانبين[*] .

- ان الولايات المتحدة تنظر إلى الصين انها تمثل متغيرا ضروريا لتحقيق التوازن في اقليم اسيا – الهادئ لاسيما بعد زوال الخطر السوفيتي بما يجعلها تشكل قاعدة مساومة في علاقاتها مع الولايات المتحدة والتي يمكن من خلالها ان تقوم بتصريف سياستها الخارجية. [1]

- العامل الادراكي للرئيس باراك اوباما القائم على ضرورة وجود ادراك مشترك للتهديدات والتحديات المشتركة ومن ثم العمل المشترك على ايجاد اطار عمل مشترك لمواجهة هذه التحديات والتهديدات الراهنة مثل " الانتشار النووي، الارهاب العابر للاوطان، التغير المناخي، كذلك الاوبئة العابرة للاوطان".وعليه فقد تبين ان اوباما ينوي العمل بعيدا عن السلوكيات احادية الطرف التي طبعت السياسة الخارجية للرئيس السابق بوش. [2]

هنري كيسنجر ، التعاون بين الولايات المتحدة والصين،(بكين: صحيفة الشعب اليومية ، شبكة المعلومات الدولية، على الموقع http;\\ Arabic.people.com.cn\31600\7620284.html

كما يناشد سونج بوم اهن "وهو الخبير الاستراتيجي الامريكي" الامريكيين ان يتخلوا والى الابد عن جدلية اما مع الصين او ضدها لاسيما وان استعداد الولايات المتحدة للصين ورسمها كعدو سيفضي الى حالة مدمرة اشبه بالنبوءة التي تتحقق ذاتيا ، وعليه فهو يرى في التفاهم والوفاق مع الصين حماية للمصالح الاسيوية والكونية للولايات المتحدة ودعما لاستقرار العالم وأمنه)

(1)د. منعم العمار ، نحو عالم متعدد الاقطاب ، سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد 16، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، 2001، ص 54 .

(2) مغاوري شلبي علي، الولايات المتحدة والصين قطبية ثنائية جديدة،مجلة السياسة الدولية ، العدد 179، (القاهرة،مؤسسة الاهرام، يناير2010)، ص111-112 .

- ظهور الارهاب كتهديد للامن العالمي والـذي ادى إلى ظهـور بعـد جديـد في خلـق فرصـة كبـيرة لتحسين العلاقة بين هذين البلدين، اذ ان التعاون العميق بينهما حول مكافحـة الارهـاب الـدولي زاد مـن امكانية حدوث شراكة استراتيجية امريكية – صينية [1] فالحرب ضد الارهاب بوصـفها متغـيرا ادى ويـؤدي دورا حاسما في تحويل المافسين إلى شركاء رغم ارادتهم.[2]

ثانياً: العوامل المعيقة لقيام سيناريو الشراكة بين الولايات المتحدة والصين

لقد تضمن هذا السيناريو عوامل معيقة صـينية وأخـرى أمريكيـة كـما في السـيناريوهات الثلاثـة السابقة والتي تساهم بدورها في عدم إمكانية الوصول إلى تحقيق هذا السيناريو، ولكن سوف يتم تناولها بشكل مشترك لتداخلها مع بعضها وصعوبة الفصل بينها.وهذه العوامل هي:

اقتصادياً:

- ان التعقيد المتزايد في بنية القوة بالنسبة للبلدين يجعل من بناء شراكة شاملة بجميع قطاعـات القوة امرا غير مجد لذلك فان مأسسة العلاقات التجارية بين الدولتين اذا مـاتم بـالتزامن مـع كـبح جـماح سباق التسلح النووي مع الاحتفاظ برادع كاف كما دعا اليه الرئيس اوباما قد يكون على المـدى البعيـد في صالح بنية القوة الصينية على حساب القوة الامريكية.[3]

عدم التـزام الصـين بقواعـد التجـارة الدوليـة مـن وجهـة نظـر الولايـات المتحـدة الامريكية على الرغم من انضمامها لمنظمة التجارة العالميـة ، حتـى ان الـرئيس الامـريكي باراك اوباما ندد من خلال حملته الانتخابية بالسياسات الصينية بشأن صرف العملـة. اذ

(1)رشا سهيل محمد زيدان الجواري ، العلاقات الصينية الامريكية مابعد أحداث ايلول وأفاقها المستقبلية، مصدر سبق ذكره ، ص 160 .

(2)كرار انور ناصر البديري، مكانة الصين في النظام الدول " دراسة مستقبلية في استراتيجية الشراكـة الدوليـة" ، مصـدر سبق ذكره ، ص 178 .

(3) جوزيف س. ناي ، عامل الخوف في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين ، ص 161 .

انه دعا إلى الضغط على الصين للتقليل من اعتمادها على الصادرات في النمو الامر الذي سيشكل عائقا للتحول نحو استراتيجية الشراكة مع الصين.[1]

- ان العلاقات الاقتصادية بين الولايات لمتحدة الامريكية والصين قد تفضي نوعا من الضعف على قوة الولايات المتحدة وهو تصور محتمل من وجهة نظر حلفاء الولايات المتحدة الامريكية ومن بينهم اليابان والهند ، فهم يتخوفون من ان بحث الولايات المتحدة عن حل لاسوء ازمة اقتصادية (الازمة المالية المعروفة بازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة في عام 2008) التي لم يمر بمثلها الاقتصاد الامريكي والعالمي منذ ازمة الكساد الاقتصادي العظيم ، قد يؤدي إلى ان ادارة باراك اوباما لاتسعى إلى توسيع الحوارات الاستراتيجية الاقتصادية مع الصين فقط ولكن إلى شراكة استراتيجية شاملة.[2]

سياسياً:

- هذا فضلا عن وجود العديد من المشاكل العالقة بين الجانبين حول ملف حقوق الإنسان ، وقضايا الانتشار النووي وتخفيض الانبعاثات الغازية والأوبئة العابرة للحدود خاصة مع إعلان الجانب الامريكي بعدم تقديمه لاية تنازلات استراتيجية بشان هذه المسائل حسبما تعهد حوله باراك اوباما اذ لم تقدم القوى الدولية الاخرى نفس حجم التنازلات ومن اهمها الصين.[3]

---

(1)د. مغاوري شلبي علي، الصين والتجارة الدولية من التنافس الى الاعتماد المتبادل ، مصدر سبق ذكره ، ص165-166 .

(2) dennis wilder ،the u.s.-china strategic and economic dialogue; continuity and change in obama's china policy.jamestown foundation،china brief،volume9،issue 10،may15،2009،p.15 .

(3) جو اكسيفيو، بحث في امكانية عقد شراكة (g2) صينية امريكية، مجلة افاق المستقبل، العدد 8،(ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، نوفمبر/ديسمبر2010)، ص 66-67 .

لقد ادرك الرئيس الامريكي باراك اوباما منذ بداية ولايته ما تمثله العلاقة مع الصين ولذلك كانت من اوائل الدول التي زارها في تشرين الثاني 2009 ، وسبقته ومهدت له وزيرة خارجيته هيلاري كلينتون التي ذكرت قبل وصوولها إلى بكين " ان الولايات المتحدة الامريكية لن تدع قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان تؤثر في القضايا الاستراتيجية التي تربط البلدين".[1]

عسكرياً:

- الدور الذي تلعبه جماعات المصالح الممثلة لقطاع الصناعات العسكرية في الاحتفاظ بسياسة الدعم العسكري لتايوان ، كما ستعمل جماعات الضغط الحقوقية على البقاء على الدعم السياسي لاستقلال تايوان سلميا الامر الذي لطالما مثل محل خلاف مستديم بين الجانبين.

مما سبق يتضح انه من المحتمل ان يتشارك الجانبين لتحقيق اهداف مشتركة ومتبادلة على حد سواء، وتجنب الصراع الاستراتيجي، وتعزيز البيئة الاقليمية والدولية المواتية المبنية على اساس الاستقرار والسلام، وتغليب المصالح المشتركة على الخلافات والقضايا الشائكة.

مما سبق يتضح انه من المحتمل ان يتشارك الجانبين لتحقيق اهداف مشتركة ومتبادلة على حد سواء ، وتجنب الصراع الاستراتيجي ، وتعزيز البيئة الاقليمية والدولية المواتية المبنية على اساس الاستقرار والسلام، وتغليب المصالح المشتركة على الخلافات والقضايا الشائكة القائمة بينهما، فلدى البلدين مصالح واهتمامات جيوسياسية متشابهة وكلاهما لا يريد إن تحصل إيران على أسلحة نووية، ولاان تصير كوريا الشمالية غير مستقرة وان تصبح باكستان دولة فاشلة . كما ان الصين المتنامية تستدعي من الدول الأخرى ان تحترمها وتعمل معها بطريقة بناءة [2] فمن الممكن ان تتجه الولايات المتحدة نحو تعديل

---

(1)بشير عبد الفتاح، هيلاري كلينتون اعادة صياغة العلاقات الامريكية الصينية، ملف الاهرام الاستراتيجي ، العدد 172، المجلد الخامس عشر ، (القاهرة: مركز الاهرام ، ابريل 2009) ص175 .

(2)د. نزار الطحاوي ، تراجع العولمة وعودة الدولة، قراءات استراتيجية ، العدد 9، المجلد الثاني عشر ، (القاهرة، مركز الاهرام ، سبتمبر 2009)، ص8 .

سياستها ازء الصين باتجاه المشاركة معها لخلق محور يضم موارد وعناصر القوة الأمريكية والصينية [1] .

مما تقدم نستنتج بان اكثر التحليلات واقعية والتي يمكن ان تؤطر مستقبل العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة الامريكية والصين هي تلك التي تتبنى فيها الصين صيغة توليفية بين منافس وشريك، وذلك لان الصين تعد قوة اقتصادية يجب ان يحسب لها حساب كدولة كبرى في النظام الدولي، مما يجعلها تبدو منافسا للولايات المتحدة على الاقل في الجانب الاقتصادي هذا من جانب، الا انها لا تزال تعاني من مناطق ضعف واضحة في المجال العسكري والتكنلوجي والعلمي مما يجعلها لا ترتقي لتكون شريكا استراتيجيا للولايات المتحدة الامريكية تلك القوة العظمى التي حكمت العالم وسوف تظل تحكمه على مدى المستقبل المنظور نتيجة امتلاكها لكل انواع القوة وبجميع اشكالها ومستوياتها وهي متفوقة على ذلك على كل دول العالم مماكنها من ان تتزعم ادارة النظام الدولي وتحكمه حسب قواعدها التي ترتضيها ومصالحها الدولية الكبرى.

وبناء على ذلك سوف تستمر الولايات المتحدة ببذل الجهود لاستكمال مأسسة قواعد التجارة الدولية في اطار منظمة التجارة العالمية والتفاوض من اجل ايجاد اطار عمل فعال لضبط الانتشار النووي واحتواء التهديدات المشتركة العابرة للحدود الامر الذي يتطلب منها ابداء التعاون مع الصين غير ان ذلك لن يدفع بالولايات المتحدة بعيدا عن مسائل الامن في جنوب اسيا بما في ذلك وجودها الدفاعي في المحيط الهادي ، ودعم الحلفاء الاستراتيجي في المنطقة الامر الذي سوف يدفع إلى قيام حالة تنافس مع الصين . وبالنتيجة فان رهان التكيف في السياسة الخارجية الامريكية تجاه الصين يتعلق بمدى قدرتها على بناء علاقة تقوم على تعزيز التعاون في الوقت الذي تعمل فيه على تحسين قدرتها على التنافس فقد بدا واضحا ومن خلال ما تقدم من استعراض للعوامل المساعدة والمعيقة لحصول هذا السيناريو ان كفة العوامل الداعمة له قد تميل اكثر من العوامل المعيقة قياسا بالسيناريوهات الثلاثة التي سبقته لكن بنوع من الشراكة مع

(1) باتيس غيل ،النجم الصاعد : الصين ديبلوماسية امنية جديدة ، مصدر سبق ذكره ، ص 323 .

السيناريو الثالث (سيناريو التنافس) . اذ ان هناك قطاعات يبدو التنافس فيها مقبولا لكن بالمقابل فان المجالات التي تتفوق فيها الولايات المتحدة الامريكية اكثر، الامر الذي جعل احتمالية قيام الشراكة الاستراتيجية (الشاملة) بين الجانبين امرا غير متوازن . وعليه فان من مصلحة الصين ان تقدم كل المقومات التي تحفز الولايات المتحدة الامريكية على اتخاذها شريكا دوليا لها، فعلا ما يبدو ان هنالك تفاعل غير محسوم بين العوامل المساعدة والمعيقة للتغير في السياسة الخارجية الامريكية تجاه الصين وكأن الامر يتعلق بنوع من التجاذب بين عوامل التغير وعوامل الاستمرار .

الخاتمة

من خلال المسيرة البحثية لموضوع العلاقات الامريكية – الصينية في مرحلة ما بعد الحرب البـاردة في ابعادها الاقتصادية والسياسية تبين بانها تعد من اهم العلاقات الثنائية والاكثر اتزانـا وشـمولية وعمقـا من بين العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة وحتى الوقت الحاضر ، اذ انها تسير وفق معادلة مركبة مكونة من عناصر متالفة ومتناقضة يحكمها قانون المنفعة البراغماتية . ويمكن القـول بـان تلـك العلاقـات يمكن ان تصل إلى مرحلة الثقة الاستراتيجية من خلال تبني الطرفين لاطار استراتيجي مشـترك وهـو الحـوار الاقتصادي والاستراتيجي الامريكي الصيني والذي بدأت جولاته تتخـذ مسـارا تطبيقيـا حقيقيـا عـن طريـق العديد من قنوات التبادل بين البلدين واضفاء الطابع المؤسسي على علاقتهما وهي وسـيلة مهمـة للتحـول بهذه العلاقات من الاطمئنـان الاسـتراتيجي إلى مرحلـة الثقـة الاسـتراتيجية . وعليـه فقـد تـم التوصـل إلى مجموعة مهمه من الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن ايجازها بالاتي

الاستنتاجات:

1. اصبح العالم بعد الحرب الباردة تحـت القيـادة الفرديـة للولايـات المتحـدة الامريكيـة، وبـدأت بمعالجة الازمات الدولية الراهنة وبموافقة الاطراف الدولية الاخرى . فعلى الرغم من الاهمية التي احرزتها سياسة توازن القوى والاحلاف الدولية كونها تعد من انجح السياسات التي ساهمت في زيادة قوة العديـد من الدول تجاه بعضها البعض، الا ان نظام مابعـد الحـرب البـاردة لم يكـن نظامـا للتـوازن في المصـالح ولا نظاما للقانون الدولي المقوم من قبـل الامـم المتحـدة، انمـا اصـبح نظامـا قطبيـا امريكيـا اوحـدا مسـنودا بمرجعية عسكرية مستعدة للدخول في حرب ضد اية قوة تعترض مصالحها.

2. لقد استندت الولايات المتحدة الامريكية في سياستها الخارجية لمرحلـة مـا بعـد الحرب الباردة على مـذهب الواقعيـة الجديـدة، اذ اسـهمت في تعزيـز القـوة الامريكيـة وقدراتها على الدفاع عن مصالحها الاقتصادية والسياسية ، في الوقت الذي اتسـمت فيـه

الستراتيجية الصين بالبراغماتية في رسم سياستها الخارجية تجاه دول العالم وعلى وجه التحديد في علاقتها مع الولايات المتحدة الامريكية.

3.لقد سعت الصين إلى الابتعاد عن استخدام القوة الا في حالة الدفاع عن النفس ، و قررت ان يكون لها دورا اكثر فاعلية في المجتمع الدولي لتثبيت دعائم الامن والسلم الدوليين من خلال تفعيل دورها في مجلس الامن الدولي.

4. اعتمدت الصين على سياسة الانفتاح في التعامل مع معطيات السياسة الدولية والمشاركة فيها ، لتؤمن لنفسها موقعا مميزا على المستويين الاقليمي والدولي، وهذا ما بدا واضحا في حرصها على عدم التورط في المنازعات والخلافات الدولية والتاكيد على ضرورة حلها بالطرق السلمية .

5.من خلال استعراض المقومات الاقتصادية للصين اتضح انها قوة اقتصادية يجب ان يحسب كبرى لها مكانتها في النظام الدولي الجديد .

6. ان الصين وصلت من التفوق التكنلوجي والعلمي مما يؤهلها إلى احتلال مكانه خاصة لها ضمن الدول الكبرى من خلال مسيرتها النهضوية .

7 تعد الصين العلاقات الاقتصادية الامريكية – الصينية ذات اهمية كبيرة لها لكون السوق الامريكية من اكبر الاسواق التي تستقبل الصادرات الصينية ، وان سلعها تحظى باهمية كبيرة للمستهلك الامريكي.

8. . ان عملة الولايات المتحدة الامريكية (الدولار)سوف يظل العملة المهيمنه على العالم في الاجل المنظور في اطار التجارة الدولية والمدفوعات وتدفقات رؤوس الاموال.

9. تمتلك الولايات المتحدة الامريكية قدرات عسكرية فائقة ذات تفوق علمي وتقني – عسكري يفوق كل الدول العظمى في العالم نتيجة البحوث العلمية وبراءات الاختراع في التخصصات العسكرية ، فضلا عن حجم الانفاق العسكري الكبير لها وتطويرها لمؤسساتها العسكرية في سبيل توظيف تلك القدرات العالية في ادارة علاقاتها مع دول العالم وحل الازمات الاقليمية والدولية الراهنة .

10.تعد الولايات المتحدة الامريكية القوة الاقتصادية الاولى في العالم والمهيمنه على الاقتصاد العالمي بالرغم من صعود بعض الدول إلى مصاف القوى الكبرى ، وذلك لتمتع اقتصادها بامتيازات استراتيجية كبيرة لمواردها الطبيعية والبشرية والتقنية الواضحة من خلال العديد من المؤشرات الاقتصادية العالية .

11. ان التفوق التكنلوجي الامريكي لا يمكن ان يقع ضمن طائلة الزوال على الاقل خلال الامد القريب ، وذلك لما تملكه من مؤهلات تساعدها على تنفيذ جميع ابعاد الدور الاستراتيجي العالمي بصورة شاملة وقوية .

12. ان الولايات المتحدة الامريكية لن تعاني من المديونية لسببين اولهما ضخامة حجم ناتجها المحلي الاجمالي ومجموع اصولها المالية العالمية مقارنه بحجم دينها ، فضلا عن ان اتفاقية بريتون وودز اعطتها صلاحية طبع الدولارات لتغطية ضخامة التبادلات التجارية العالمية . مما يدعو للشك بقدرة اي دولة كبرى على مطالبتها بتسديد تلك الديون ، بل بالعكس تحاول جميع دول العلم الحفاظ على قيمة الدولار من الانخفاض لما يسببه من خسائر مالية لتلك الدول .

13. ان المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة والصين قد حققت فائضا في الميزان التجاري للصين مقابل الولايات المتحدة الامريكية ، الا ان نوع السلع الصينية المصدرة للولايات المتحدة الامريكية اتسمت بسيطرة السلع الاستهلاكية عليها مقارنه بالسلع الامريكية ذات التفوق العلمي والتكنلوجي .

13. على الرغم من دخول العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين في ازمات عديدة يتعلق بعضها بمشكلة تعويم العملة الصينية (اليوان) مقابل الدولار الامريكي ، وبعضها بسبب تفاقم ازمة المديونية بينهما الا انه وفي كل مرة حتى مع تصاعد حدة هذه الازمات يتوصل الطرفان إلى بعض الحلول التي تمنع حدوث حرب تجارية بينهما وذلك ادراكا منهما لتشابك العلاقات الاقتصادية بينهما .

ان الولايات المتحدة الامريكية لها ماخذ على النظام السياسي الصيني تشمل المسائل الخاصة بحقوق الانسان ، والديمقراطية ، وحقوق الاقليات ، والملكية الفكرية ، اذ

انها تعد نقاط ضغط على الصين في العديد من المواقف الدولية. في حين ترى بان الولايات المتحدة تسعى إلى خلخلة النظام السياسي والاجتماعي الصيني ، وتقويض الاستقرار الاقتصادي الذي حققته تحت ذريعة المحافظة على هذه الحقوق.

14. سعت الولايات المتحدة إلى حماية تايوان ونظامها السياسي لادراكها بان قيم الصين بضم تايوان سوف يكون له تاثير كبير وخطير على مصالح الولايات المتحدة اقليميا ودوليا .

15. لا يزال خطر انتشار الاسلحة النووية يشكل مصدرا لتهديد المجتمع الدولي وعاملا من عوامل تقويض دعائم الاستقرار والسلم الدوليين ، اذ ان كلا الدولتين تمتلكان قدرات نووية كبيرة الا ان الولايات المتحدة الامريكية تعد الدوله الاولى في هذا المجال وفي قدرتها على تطوير تلك الاسلحة .

17. لقد وجهت الولايات المتحدة الامريكية العديد من التهديدات وفرضت العقوبات التجارية على الصين بشان مسالة القرصنه الصينية الا انها لم تنجح في تغيير القناعة الصينية حول هذا الموضوع فما تعده الولايات المتحدة انتهاك لا يعدو ان يكون مجرد تعلم واجتهاد من وجهة نظر الصين .

18.يعد النموذج الثقافي الامريكي انموذجا عالميا استطاع ان يفرض نفسه على شعوب العالم كافة ، في حين تفتقد الصين التاثير العالمي في المجال الثقافي اذ انها لم تستطع ان تحفز لنفسها تيارات مقبولة عالميا وذلك يعود إلى عدم فهم اللغة الصينية كونها بعيدة جدا عن العالمية فعلى الرغم من توسعها الهائل في البنية التحتية المالية حول العالم ، وقيامها بانشاء العديد من محطات التلفزيون وامتلاكها العديد من الصحف والمجلات

20. عند مقارنه المقومات السياسية والاقتصادية والعسكرية لكل من الولايات المتحدة والصين فان الصين لاتستطيع الدخول في اي منافسه او صراع سياسي او عسكري مع الولايات المتحدة وذلك لعدم امتلاكها لمقومات القوة السياسية والعسكرية التي تمكنها من ذلك .

21. ان الولايات المتحدة لا تتخوف من قيام الصين بمنافستها على مصادر الطاقة اذ ان السوق النفطي سيدفع بالصين إلى التاقلم بدلا من ان يكون هناك منافسة بين هاتين الدولتين فحاجة الصين المتزايدة للنفط ستخلق دافعا جديدا للحفاظ على الاستقرار في مناطق انتاج البترول في العالم والتي تستورد الصين اغلب حاجاتها منها ، الامر الذي سيؤدي بالنهاية إلى تحقيق هدف الولايات المتحدة في السيطرة على السوق النفطية .

22. ان الاطار المستقبلي المتوقع للعلاقات الامريكية – الصينية يقع ضمن توليفة تجمع ما بين المنافس والشريك للولايات المتحدة لكن ليس كشريك استراتيجي لعدم تمكن الصين من الوصول إلى المكانه الدولية للولايات المتحدة . وعليه فان من مصلحة الصين ان تقدم كل المقومات التي تحفز على اتخاذ الولايات المتحدة لها شريكا دوليا في المستقبل .

التوصيات:

1. ان على الجانبين التواصل بشكل وثيق لبحث المسائل المتعلقة بالعلاقات الثنائية والقضايا الاقليمية الساخنة والتي من اهمها تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين ، وتنسيق الولايات المتحدة لعلاقتها مع دول الاقليم الاسيوي مع الاخذ بعين الاعتبار المصالح التي تربط بين الصين ودول هذا الاقليم ومحاولة الابتعاد عن كل ما يسبب التضارب والتنافر في مصالح الطرفين الامريكي والصيني ، فضلا عن اهمية لجوء الطرفين إلى التنسيق في المجالات الاخرى التي تربط بينهما وهي لاتقل اهمية عن ماتم ذكره ومن اهمها " امن الفضاء الاليكتروني ، العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على بعض الشركات الصينية ، التمييز في التعامل مع هذه الشركات فيما يتعلق بدخول السوق الامريكية ، وقضية ايران والازمة السورية"وغيرها من المسائل العالقة بين البلدين . من اجل استكشاف احتمالات التعاون والفوز المشترك بينهما الامر الذي يجلب معه منافع ملموسة لكلاهما وللسلم العالمي ويسهم بشكل اكبر في الاستقرار والتنمية

2.من الاهمية ان يدرك كلا البلدين لتشابك المصالح الاقتصادية القائمة بينهما وتوظيف هذا التشابك في محاولة انهاء مسالة التزام الصين بتعويم عملتها المحلية اما الدولار الامريكي من اجل رسم سياسة اقتصادية مستقرة لكل منهما وباقل الخسائر

3 سعي البلدين إلى تعميق التعاون الثنائي والمتعدد الاطراف بشان الاستثمار والتنظيم في القطاع المالي ، ودعم بيئة مفتوحة للاستثمار بما يتفق مع المتطلبات التحوطية والامنية الوطنية لكلا الجانبين

4. لطالما شكلت مسالة تايوان عامل توتر كبير في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، ولذلك يعد من الاهمية ان تقوم الولايات المتحدة باحداث تغيير ايجابي في التكتيك الامريكي بخصوص هذه المسالة لكي تمنع خلق اجواء التوتر في العلاقة بينهما، اذ سيؤدي استقرار هذه المسالة وبشكل مؤكد إلى استقرار وتنمية العلاقات الثنائية القائمة بين هذين البلدين .

6. نظرا لاهمية ومكانه الصين في منطقة الباسيفيك وتاثير هذه المكانه على المصالح الامريكية في هذا المجال، اصبح من الضروريات ان تلتفت الولايات المتحدة إلى اهمية تعاونها مع الصين من اجل الحفاظ على الاستقرار والسلام في هذه المنطقة ، وذلك من خلال انتهاجها لموقف موضوعي وعادل بشان النزاعات القائمة في بحر الصين الشرقي (الظهير الشرقي للصين)، وبحر الصين الجنوبي عن طريق الدخول في محادثات سلام صريحة مع الصين لتسوية هذه النزاعات.

7. لجوء الطرفين للدخول في مفاوضات ثنائية وعقد المعاهدات الخاصة بالمحافظة على الحد من الردع النووي لاهمية هذا العامل في الحفاظ على الاستقرار والسلم الدوليين .

8. يعد من الاهمية ان تقوم الصين باعلانها عن الدخول إلى عالم الراسمالية الغربية الذي تتزعمه الولايات المتحدة من خلال سيطرتها على المؤسسات الاقتصادية (المالية والنقدية والتجارية) المتحكمة بالنظام الدولي، وذلك من اجل التخفيف من حدة

التوتر الذي اصاب العلاقة القائمة بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية اثر امتناعها عن ذلك .

الخلاصة

ظهرت معطيات جديدة في مرحلة مباعد الحرب الباردة ، بدأت ملامحها بالظهور من خلال تلاشي عناصر التحالف الاستراتيجي الغربي مع انهيار الاتحاد السوفيتي ، وتراجع مبررات التحالف الغربي في مواجهة الخطر ألشيوعي وظهور مؤشرات التنافس الدولي على المصالح الاقليمية الاستراتيجية منها والاقتصادية لتشكل بذلك مراكز للنفوذ الدولي السياسي والاقتصادي.

تعد العلاقات الامريكية – الصينية اليوم من اكثر العلاقات الدولية تعقيدا في النظام الدولي ، فكلتا الدولتين تقعان تحت تاثير معطيات البيئة الدولية الجديدة بعد مرحلة الحرب الباردة من جانب ، وتسعى إلى اظهار وتجسيد عناصر القوة التي تمتلكها من جانب اخر ، اذ ان الولايات المتحدة الامريكية تسعى إلى تكريس نظام الاحادية القطبية من خلال قيامتها باجهاض كل المحاولات التي تقوم بها بعض القوى الدولية الصاعدة لتفسير شكل النظام الدولي الجديد ، في حين ان الصين تسعى إلى اعادة رسم وتغيير هذا النظام .

وعليه فقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقات الاقتصادية والسياسية القائمة بين الولايات المتحدة والصين من خلال استعراضها للمقومات التي رسمت مسار تلك العلاقات ورصد حالات التوافق والتنافر بينهما في مرحلة مابعد الحرب الباردة ، ووضع المؤشرات المستقبلية لهذه العلاقات التي تفرضها طبيعة النظام الدولي والبيئة الدولية والعلاقات الاقتصادية القائمة بينهما .

لقد ذهبت هذه الدراسة إلى التأكيد على ضرورة صياغة هيكلية واضحة تساعد على تنظيم وتنسيق هذه الدراسة وفقا للاشكالية الاكاديمية التي تنطلق منها ، والفرضية العلمية التي ذهبت إلى برهنتها من اجل الوصول إلى النتائج العلمية المرجوة فيها . وفي ضوء ذلك تم تقسيم الاطروحة على خمسة فصول، فضلا عن المقدمة والخاتمة، تم من خلالها استعراض المنطلقات الفكرية للعلاقات الامريكية – الصينية بعد الحرب الباردة

من خلال تناول سمات النظام الدولي بعد الحرب الباردة ودور المدرسة الواقعية ونظام توازن القوى والاحلاف في دراسة العلاقات الدولية وتاثير ذلك على العلاقات الامريكية – الصينية وتحديد طبيعة هذه العلاقة والرؤيا الامريكية والصينية لتلك العلاقات، فضلا عن اهم العوامل المؤثرة فيها وواقع الادراك الامريكي والصيني لحقيقة هذه العلاقات كما تم استعراض مقومات القوة الاقتصادية والسياسية الامريكية والصينية ، ومجالات التعاون والتنسيق بين هذين البلدين في مجال التجارة والديون الخارجية والاستثمارات والطاقة . والمحددات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للعلاقات الامريكية – الصينية ، واخيرا فقد تم التوصل إلى ان الاطار المستقبلي المتوقع للعلاقات الامريكية – الصينية يقع ضمن توليفة تجمع ما بين المنافس والشريك للولايات المتحدة لكن ليس كشريك استراتيجي لعدم تمكن الصين من الوصول إلى المكانه الدولية للولايات المتحدة. وعليه فان من مصلحة الصين ان تقدم كل المقومات التي تحفز على اتخاذ الولايات المتحدة لها شريكا دوليا في المستقبل.

قائمة المصادر

أولاً: القران الكريم

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية

1. ابتسام محمد عبد ، التحديث في الصين : دراسة في الابعاد السياسية ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2006 .

2. ابتسام محمد عبد، العلاقات الصينية - الأمريكية (1949-1990)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1999

3. ابراهيم تيقومنين، المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة بن يوسف الجزائرية، 2005

4. خضر عباس عطوان ، مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، رسالة ماجستير منشورة ، 2004 .

5. دانا علي صالح البرزنجي ، السياسة الخارجية الامريكية حيال المملكة العربية السعودية بعد احداث 11 ايلول ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، 2005، ص 35

6. دنيا جواد مطلك، الاقليمية الدولية الجديدة في عالم مابعد الحرب الباردة " دراسة انموذج اسيا –الباسيفيك ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية

7. رحيم كريم محمد،الدولار الأمريكي كعملة تسويات دولية في ظل الأزمة المالية العالمية لعام 2007 -2008 للاقتصاد الأمريكي والآفاق المستقبلية،رسالةماجستير غير منشورة،كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين،2013

8. رشا سهيل محمد زيدان الجواري ،العلاقات الصينية الامريكية مابعد احداث ايلول وافاقها المستقبلية، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية .

9. زينب جبار شرهان الحسناوي، الموقف الأمريكي من الحرب الأهلية الصينية (1944-1949)، رسالة ماجستير، (كلية التربية - جامعة البصرة)، 2009 .

10. زينة عبد الكريم إبراهيم النجار ، التنافس الاقتصادي بين الاتحاد الأوربي وانعكاساته العالمية للمدة (1990-2010) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2012 .

11. سلام فاضل حسون المسعودي، هنري كيسنجر ودوره في سياسة الانفتاح الأمريكي على الصين (1969-1977)، أطروحه دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد

12. سيف نصرت توفيق الهرمزي ، ،مقتربات القوة الذكية كالية من اليات التغيير الدولي(الولايات المتحدة الامريكية انموذجا)،اطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة النهرين،كلية العلوم السياسية ، 2014

13. شكرية عباس قاسم ، العلاقات الصينية – الايرانية مرحلة مابعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007

14. عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه (منشورة) ، جامعة اللبنانية ، بيروت ، 2009 .

15. علي حسين باكير، التوسع النفطي الصيني عالميا"الأبعاد والانعكاسات"رسالة ماجستير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بيروت العربية،2009

16. علي فارس حميد الشمري،التنافس الأمريكي الصيني في أقليم آسيا – الباسفيك ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين،2009

17. فهد الديدب ، "العلاقات الامريكية الصينية" في السياسة الخارجية الصينية تسعى للتحول إلى قطب ثان في النظام الدولي الجديد بعد أمريكا، رسالة ماجستير منشورة على الموقع :

http:/www.al-jazirah.com/2011/20110127/fe10.htm

18. فوزي حسن حسين ، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بيروت العربية ، 2008

19. فيان هادي عبد كاظم ، ، مكانة المتغير النفطي في الاستراتيجية الامريكية مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير ، كلية العلوم االسياسية، جامعة النهرين، 2009

20. فينوس غالب كامل السعدي ،المعلوماتية ودورها في الهيمنة الأمريكية،رسالة ماجستيرغير منشورة،كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين،2009

21. كرار انور ناصر البديري ، مكانة الصين في النظام الدولي" دراسة مستقبلية في استراتيجية الشراكة الدولية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية،2012

22. لمياء محسن محمد الكناني، سياسة الولايات المتحدة تجاه جنوب شرق آسيا، دراسة تاريخية في القضية الفيتنامية (1945-1975)، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2004 .

23. محمد شطب المجمعي ، المتغير التكنلوجي وقدرات النظام السياسي الصيني،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين،2006

24. محمد عطية محمد ريحان ، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية،رسالة ماجستير منشورة، جامعة الازهر – غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، 2012

25. منى حبيب العبيدي ، دور العامل الاقتصادي في ديناميات التنافس الاقليمي لدول مختارة : السعودية ، وايران ، وتركيا ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2013

26. هشام عبد العزيز العمار مكانة الصين الدولية ، دراسة تحليلة في عوامل البروز : 1991-2006، رسالة ماجستير ، كلية الانظمة و العلوم السياسية ، جامعة الملك سعود ، 2008 .

27. وليد حسن الحيالي ، العلاقات الروسية – الصينية وتحديات الهيمنه الامريكية، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى الجامعة المستنصرية ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، بغداد ، 2004 .

28. ياسر عبد الرزاق ،مستقبل الأمن الاقليمي في آسيا- الباسيفيك،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين،2007

ثالثاً : بحوث الدبلوم

1. أحمد صالح، دور المحافظين الجدد في السياسة الخارجية الأمريكية في عهد بوش الإبن، رسالة دبلوم في العلاقات الدولية والدبلوماسية، الجامعة اللبنانية، المعهد العالي للدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية والإدارية والاقتصادية،2010

2. أشرف ناصر،الصين "كنموذج جديد"، جامعة بيروت العربية، كلية الحقوق، (بحث دبلوم في العلاقات الدولية والدبلوماسية، 2005-2006

3. غادة محمود زيد ، الولايات المتحدة والنظام العالمي الجديد ، دبلوم في العلاقات الدولية والدبلوماسية جامعة بيروت العربية ، كلية الحقوق ، 2005 .

4. غالب زيدان، الاستراتيجية الأمريكية في ظل المحافظين الجدد، دبلوم في العلاقات الدولية والدبلوماسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، 2004-2005 .

5. لمى محمد ترو، الهيمنة في الاقتصاد العالمي ،بحث دبلوم في العلاقات الدولية ، كلية الحقوق ، العلوم السياسية ،جامعة بيروت العربية ، 2006 .

6. هشام سماح الأعور، مفهوم الحرب الاستبيانية الأمريكية في إطار العولمة الأمنية، رسالة دبلوم في العلاقات الدولية والدبلوماسية، كلية الحقوق، العلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية، (بيروت، 2005)

رابعاً : البحوث والدراسات والمجلات والدوريات

1. http:// digital. Ahram. Org- egl articlesaspx? Serial 11870 n7: & eid = 7526

i. http:/www.siyassa.avg.eg/asiyassa/ahram/2002/1/1 Mili1.htm

ii. http;\\digital.ahram.org.eg\articales.aspx? serial = 222027 and eid = 4034.30\1\2013

2. http;\\www.lebarmy gov. ib \ ar\ news \ 4388#.42c2yhaalu.1\10\ 1998

3. ابو بكر الدسوقي ،الدور العالمي للصين"رؤى مختلفة"،مجلة السياسة الدولية ،العدد173،يوليو2008 .

4. أبو بكر الدسوقي ،تطور العلاقات الأمريكية الصينية، مجلة السياسة الدولية،العدد 142 ، اكتوبر2000

5. احمد ثابت ، مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي ، "دور القوة والتوازن الدولي الجديد"،مجلة السياسسة الدولية،القاهرة ،العدد171،يناير2008،على الموقع:

6. احمد دياب، العلاقات الصينية - الامريكية بين التعاون والصراع، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، يوليو2008، المجلد 43، ص 125 .

7. احمد سليم البرصان ، الاستراتيجية الصينية الجديدة : طريق الحرير الجديد والخليج العربي، مجلة اراء حول الخليج ، (ابوظبي،مركز الخليج للابحاث ،العدد 80، 2011)

8. احمد عبد الحليم ،الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة ،مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،(القاهرة: الأهرام)،يناير،2002،على الموقع:

9. أدريس لكريني ، الزعامة الامريكة في عالم يتغير ، مقومات الريادة واكراهات التراجع ، مجلة الحوار المتمدل ، العدد 1558 ، 2006/5/22 ، على الموقع :

http:/ www.aheare.orgldebat/show.art.asp/aid;6547 .

10. التوجهات العالمية للصين في القرن الحادي والعشرين (أفريقيا أنموذجاً) ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، الملف السياسي ، العدد69 ، نيسان 2012 .

11. السيد أحمد مصطفى عمر ، اعلام العولمة وتأثيره للمستهلك ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 256 ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، حزيران 2000) .

12. السيد أمين شلبي، الصين في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، مجلة السياسة الدولية، العدد 136، أبريل 1999 .

13. السيد أمين شلبي ،دور أفريقيا في صعود الصين، مجلة السياسة الدولية ، العدد 191 ،يوليو 2010، المجلد 45 .

14. الصغير الرحماني، النظام العالمي الجديد : رؤية نقدية ، المجله العربية للدراسات الدولية،(المعهد العربي للدراسات الدولية ،1992.

15. العزيز كامل، المحافظون الجدد والمستقبل الامريكي، دراسات استراتيجية، العدد 4، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية ، 2005 .

16. العلاقات الامريكية الصينية من سياسة الالتواء إلى العلاقات الاستراتيجية البناءة ، مجلة الدفاع الوطني ، على الموقع :

17. العلاقات الأمريكية تجاه كل من روسيا والصين"، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 49 .

18. أمريكا والصين : التعاون والصراع والاستراتيجية ، في " قرارات إستراتيجية" ، مجلة الاهرام ، مركز الاهرام لدراسات السياسية والاستراتيجية ، (مؤسسة الاهرام : القاهرة) ، 2001 ، على الموقع :

http:/ www.acpss-ahram.org.eg/ehram/2004.1.1/read160.htm

19. انور عبد الملك ، نهضة الصين : " الصعود السلمي في عالم متعدد الاقطاب " ، مجلة السياسة الدولية، العدد 161 ، (القاهرة مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، يوليو 2005)

20. ايمان عبد العزيز،اخلاقيات السياسة الدولية ، مقارنة في سياق الديمقراطية والحرب،مجلة القانون والسياسة ،العدد148،جامعة لخضر بانته،الجزائر،2010

21. باهر مردان ، العلاقات الصينية اليابانية بين المتغيرات السياسية والثوابت الاقتصادية ، بحث غير منشور ،2014 .

22. بشير عبد الفتاح، هيلاري كلينتون اعادة صياغة العلاقات الامريكية الصينية، ملف الاهرام الاستراتيجي ، العدد 172، المجلد الخامس عشر ، (القاهرة: مركز الاهرام ، ابريل 2009) .

23. بطرس غالي ، الابعاد الجديدة لتنظيم السلاح ونزع الاسلحة في فترة ما بعد الحرب الباردة، دراسات دولية (تونس، جمعية الدراسات الدولية،العدد47، 1993)

24. بلقزيز عبد الاله ،السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، مجلة المستقبل العربي ،مركز ودراسات الوحدة العربية، العدد22 ،2001

25. تشارلي كويمبي، الولايات المتحدة، في (مجلة المستقبل العربي)، العدد 349، آذار مارس 2008

26. تطور الاستراتيجيات النووية الأمريكية من ترومان إلى أوباما، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، مجلة مقاسات "مجلة غير دورية"، تعنى بالشؤون والقضايا السياسية والإنمائية، العدد 17، 2011

27. توفيق عبد العزيز السويلم ، نموذج الصين الاقتصادي وتفعيل العلاقات معه ، مجلة الرياض ، العدد 510 (الرياض الغرفة التجارية الصناعية ، مارس 2005) .

28. توما حميد ، البطالة في عصر الامبريالية ، مجلة الحوار المتمدن ، على الموقع :

http:/ www.aheare.org/debat/show.art.asp?aid=356553.2013.4.28.

29. جو اكسيفيو، بحث في امكانية عقد شراكة (g2) صينية امريكية، مجلة افاق المستقبل، العدد 8،(ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، نوفمبر/ديسمبر2010)

30. جواد كاظم البكري ، ماقبل الكارثة ازمة المنحدر المالي الامريكي 2012، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،2013 .

31. جوزيف ناي وهيلاري نكلينتون وتيم دون ، مستقبل القوى الأمريكية ، دراسات عالمية ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية ، العدد 105 ، ط1 ، 2011 .

32. جيهان شريف الحديدي ، احتواء ام ترابط : تاثير التيارات الفكرية الامريكية في سياسة واشنطن تجاه الصين ، عرض : محمد صلاح العلقامي، مجلة السياسة الدولية ، على الموقع :

www.siyassa.org.eg/newsq/2298.aspx

33. حكيم التوزاني، سياسة أوباما الخارجية، الإنقلاب على الوعود، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، صيف 2011 .

34. حميد الجميلي، الصين والعهد الاقتصادي الجديد، بغداد ،مجلة شؤون سياسية ، العدد4، 1995

35. حنان دويدار، الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 127، يناير 1997 .

36. حورية توفيق مجاهد، سياسة توازن القوى، ورد في مجلة مصر المعاهدة، السنة 63، العدد 43، يناير 1971.

37. خالد حنفي ،النفط الأفريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي ،مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ،الأهرام،العدد 164 ، أبريل 2006 .

38. خليل العناني، اللوبي النفطي الامريكي ..النفوذ واليات التاثير، مجلة السياسة الدولية، العددة 164، 2006 .

39. درية شفيق بسيوني ، "المثلث الاستراتيجي وتوازنات القوى في الثمانينات" ، مجلة السياسة الدولية، العدد 101، (القاهرة، تموز، يوليو، 1990) .

40. دومنيكوكالو، النظام الدولي الجديد بين الهيمنة وتهميش الأمم المتحدة، ترجمة مالك الواسطي، (مجلة شؤون سياسة، العدد الثاني، مايس، 1992م) .

41. ديفيد جومبرت، الحرية والقوة في عصر المعلومات،في : الدور المتغير للمعلومات في الحرب ، مجلة دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي،العدد 53 ، 2004

42. رأفت رضوان، موقع الوطن العربي على خريطة العالم الجديد، مجلة قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد 12، السنة الثانية، نوفمبر 2001

43. راندا موسى، النفط والسلاح، تحديات وآفاق الاقتصاد الأمريكي، مجلة السياسة الدولية، العدد المنشور على الموقع :

44. رفاه شهاب الحمداني ، ، نظرية الاقتصاد الكلي (مقدمة رياضية)، 2013

45. رفاه شهاب الحمداني،خصخصة العنف ودوره في تنظيم الحروب الجديدة في مرحلة مابعد الحرب الباردة ،مجلة قضايا سياسية ، جامعه النهرين ، كلية العلوم السياسية ، العددان 35-36، 2014

46. ريهام مقبل، مركب القوة ع"ناصر وأشكال القوة في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، إبريل 2012 .

47. سامر خير احمد ، العرب ومستقبل الصين " الانموذج التنموي والمصاحبة الحضارية ، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ، ط1 ، 2012 .

48. سديم العزي، أسباب فشل الاستراتيجية الأمريكية في العالم، مجلة شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 139، صيف 2011 .

49. سرمد الجميل ،الدروس المستفادة من التجربة الصينية في الاستثمار الأجنبي المباشر،مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 15،بغداد 2002

50. سرمد أمين ،حروب التجسس الصناعي والسيطرة على تكنلوجيا المعلومات ،ميدان جديد للتنافس الدولي،أوراق استراتيجية ،العدد85 ،(جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية،آب 2001)

51. سليم كاطع، مقومات القوة الأمريكية واثرها في النظام الدولي، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 42، تشرين الاول 2009

52. سمير كرم، الطريق الطويل بين واشنطن وبكين ، مجلة السياسة الدولية، العدد 27، القاهرة، 1972

53. سوسن اسماعيل العساف ، النفط واستراتيجية القوى العظمى الوحيدة في القرن الحادي والعشرين ، الراصد الدولي ، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد 70، ايلول 2002 في فيان ص42

54. سوسن حسين ،خلاصة بحث فرانسوا هيزبورج" الدروس الاستراتيجية لحرب الخليج"، مجلة السياسة الدولية ، ،العدد 106، اكتوبر، 1991 .

55. شارل زورغيب، الأحلاف في النظام العالمي، ترجمة: د. خضر خضر، سلسلة آفاق دولية، العدد 3، 1990

56. شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

57. شفيق المصري .امبراطورية إلى ان يحين موعد الاسئلة العاصفة ،مجلة الوفاق العربي ،لندن، السنة الثالثة ،العدد32،فبراير ،2004

58. ظافر طاهر حسان، تنامي الاقتصاد الصيني وخشية الولايات المتحدة منه في العلاقة بينهما، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 35 ،2008

59. عادل سليمان، توجهات ميزانية الدفاع الامريكية لعام 2006 ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة، العدد 163، يناير 2006

60. عادل عبد الصادق ، الفضاء : ساحة جديدة للتنافس الاسيوي ، مجلة السياسة الدولية ، (القاهرة ، الاهرام) ، العدد 183 ، 2011 .

61. عاطف عبد الحميد ، ابعاد الصراع على نفط اسيا الوسطى وبحر قزوين ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، الاهرام ، العدد 164 ، ابريل 2006 ، على الموقع :

http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?serial&eid=221664

62. عامر هاشم جواد، طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما "دراسة لاحتمالات العلاقات الأمريكية تجاه كل من روسيا والصين"، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 49 .

63. عبد الحميد الانصاري، " مذهب اوباما" في العلاقات الدولية .. اللامذهب ؟ ام نظرية النظريات ، مجلة افاق المستقبل ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،السنة الاولى، مارس/ابريل 2010 .

64. عبد الرحمن تيشوري ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 1332 ، 2005/9/29 ، على الموقع :

.www.aheare.org/debat/show.art.asp?aid=267994http:/

65. عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات، بحوث الاستراتيجية، العدد 42 .

66. عبد العظيم مناف ، مجلة الموقف العربي ، 2006/11/22 على الموقع :

http://www.elmawkefalar.com

67. عبدالله نقرش ، السلوك الامريكي بعد الحادي عشر من ايلول / سبتمبر وجهة نظر، مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 286، لبنان، كانون الاول 2002 .

68. عبد المنعم طلعت ، ترتيبات الامن الاقليمي في النظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 129، 1997 .

69. عبد علي كاظم المعموري ، الطوفان القادم ، توالد الازمات في النظام الراسمالي ، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2010، ص61 .

70. علي حسين باكير ،النفط والعلاقات الصينية – السعودية المستقبلية ،مجلة آراء حول الخليج ،الامارات،مركز الخليج للأبحاث ،العدد 17،فبراير 2006

71. علي مغاوري شلبي ، الصين والتجارة الدوليه من التنافس إلى الاعتماد المتبادل ، مجلة السياسة الدولية، العدد 173 ،المجلد 43 ،2008.

72. عماد جاد، أثر تغير النظا.م الدولي على حلف شمال الأطلسي، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 134، تشرين الأول، 1999)

73. عمرو عبد العاطي ، "اللاقطبية" ، تحولات النظام الدولي تهدد الهيمنة الامريكية ، مجلة السياسة الدولية على الموقع : http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/5/25/1571/20

عمرو كمال حمودة ، النفط في السياسة الخارجية الامريكية ، مجلة السياسة الدولية العدد 164، 2006، 53ص، في فيان 170

74. غسان العزي ، "أميركا من المحافظين الجدد إلى باراك أوباما" وشؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، لبنان، العدد 133، شتاء 2009.

75. غسان العزي ، العلاقات الدولية بعد 11 أيلول / سبتمبر 2001 ، على الموقع :

www.daharchives.alhayat.com/issue_archive/hayat2002/2/1 .

76. ف. ب. .هويغيه، الجنون الاستراتيجي في الحرب العالمية الرابعة، ترجمة: جورجيت حداد، "مدارات غربية"، مجلة فصلية ، ، العدد 2 ، تموز- آب، 2004

77. فتوح ابو الدهب ، نموذج التنمية ((الصين حدود وامكانيات التطبيق خليجياً)) ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، العدد30 ، 2002

78. فوزي حماد وعادل محمد أحمد،التفجيرات النووية الهندية الباكستانية:الموقف بعد عام،مجلة السياسة الدولية،العدد127، 1999

79. قيس محمد نوري ، الامن في الخليج بضوء المتغيرات، دراسات سياسية ، العدد الأول ، ربيع 1999 .

80. كارمن ابو الخير ، الخصوصية الصينية : هل تنجح قيادات بكين في اداة : تحولات مصيرية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 118 ،مجلد 47 ، ابريل 2012

81. كاظم هاشم نعمة، الصين والهيمنه الامريكية الجديدة، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 2، 1995

82. مالك عوني ، صناعة الدفاع واستراتيجية الولايات المتحدة الامريكية، "تحولات مابعد الحرب الباردة"، مجلة السياسة الدولية،العدد138،اكتوبر1999

83. مايكل كونر ،دور القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية ،مجلة آفاق المستقبل ،العدد الرابع، مارس.أبريل 2010

84. مجلة أبحاث شركة فيليبس ، العدد السادس والعشرون ، فبراير2006 .

85. محمد ابراهيم الدسوقي ، رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين، القاهرة، مجلة السياسة الدولية ، العدد 112، 1993 .

86. محمد الرميحي ، النفط والعلاقات الدولية "وجهة نظر عربية"، سلسلة عالم المعرفة ،الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،العدد52،أبريل 1992

87. محمد السيد سليم ، المشهد الاستراتيجي الاسيوي في اوائل القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، يناير، 2007 .

88. محمد السيد سليم ، واقع ومستقبل التحالفات في اسيا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 183،القاهرة، 2011 .

89. محمد المنشاوي، إلى أين تتجه الولايات المتحدة، السياسة الدولية، كانون الثاني/يناير 2009، العدد 175

90. محمد جواد علي ، الرؤية الامريكية لامن الخليج ، اوراق استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، العدد 36، اسنه الثانية ، ايار 2000

91. محمد سعدوني، الوحدة النقدية الاوربية واشكالية اليورو، النشرة المصرفية العربية ، العدد 2، صندوق النقد العربي ، 2008

92. محمد سعيد أبو عامود، العلاقات الأمريكية - الصينية، مجلة السياسة الدولية، العدد 145، يوليو 2001

93. محمد عباس نور الدين ،الخلفية الآيديولوجية للاعلام الغربي،المستقبل العربي،العدد199،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،1995)

94. محمد عبد السلام ، القدرات العسكرية الصينية والتوازن الاقليمي ،مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ،العدد 183،القاهرة،2011

95. محمد عبد الشفيع عيسى، المواقع الراهنة للقوى في النظام الاقتصادي العالمي، قراءة في التقارير الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، يوليو 2008

96. محمد عبد الغني ، التجربة الصينية الفريدة في التنمية الاقتصادية ، (ابو ظبي : مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية) ، العدد 103 ،سبتمبر/اكتوبر 2002

97. محمد عبدالـلـه يونس ، تحول جيواستراتيجي : الاسـتراتيجية الامريكيـة الجديـدة في "الباسـيفيكي" ، مجلـة السياسة الدولية ، العدد 188 ، المجلد 47، ابريل 2012

98. محمد فايز فرحات ، مستقبل الانتشار النووي في شمال شرقي اسيا ، مجلة السياسة الدوليـة ، العـدد 167، يناير2007

99. محمد نعمان جلال ، تسليم الراية في القيـادة الصـينية:الابعـاد والـدلالات ، مجلـة السياسـة الدولية،العـدد 152،ابريل ،2003

100. مراد الدسوقي، مستقبل التوجهات الاسـتراتيجية الصـينية، السياسـة الدوليـة، العـدد 124، نيسـان/ ابريـل، 1996) .

101. مروان عوني كامل، الهيمنة الأمريكية في ضوء نظرية ماكندر، سلسلة دراسات اسـتراتيجية، مركـز الدراسـات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007، العدد91

102. معتصم صديق ، نظريات العلاقات الدولية ..خلاصة النظرية الواقعية ،دراسات وابحاث ، 12 يناير، 2013

103. مغاوري شلبي علي ،الصين والتجارة الدولية من التنافس إلى الاعتماد المتبادل ،السياسة الدولية،العـدد 173 ،يوليو2008 ،المجلد43

104. مغاوري شلبي علي، الولايات المتحدة والصين قطبية ثنائيـة جديدة،مجلـة السياسـة الدوليـة ، العـدد 179، (القاهرة،مؤسسة الاهرام، يناير2010)

105. مغاوري شلبي علي، الصين والاقتصاد العالمي، مقومات القوة وعوائـق الانـدماج، مجلـة السياسـة الدوليـة، العدد 167، المجلد 42 ، يناير 2007.

106. ممدوح أنيس فتحي، "الاستراتيجية العسكرية الأمريكية للقرن القادم"، السياسة الدولية، كانون الثاني/ يناير 1997، العدد 127 .

107. منى حسين عبيد ، السياسة الصينية الجديدة تجاه افريقيا ، اوراق دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، العدد 158 .

108. منظمة شنغهاي للتعاون هل تصـبح قـوة دوليـة فاعلـة' مجلـة حالـة العـالم ، المركـز الاقليمـي للدراسـات الاستراتيجية بالقاهرة، العدد 3، اكتوبر2013 .

109. منعم العمار ، نحو عالم متعدد الاقطاب ، سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد 16، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، 2001

110. منير الحمش ،الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة بين التفسير المالي والاقتصادي والتحليل السياسي والثقافي ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 130 ،2008

111. منير محمود بدوي السيد ، الاتجاهات الحديثة في دراسة النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة ، بحث مقدم إلى اللجنة الدائمة للعلوم السياسية ، كلية التجارة جامعة اسيوط

112. مؤسسة راند الامريكية ، تطويق الكرة الارضية بقواعد الانتشار السريع ، ترجمة : مجموعة خبراء بيت الحكمة ، مجلة الحكمة ، بغداد ، العدد 22، كانون الثاني 2003

113. ناهض حسين جابر، أهم القضايا السياسية في العلاقات الأمريكية - الصينية،مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، المجلد الثالث، العدد 11، خريف 2006.

114. نبيل علي،الثقافة العربية وعصر المعلومات ،سلسلة عالم المعرفة ،العدد(265)المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت،2001

115. نزار الطحاوي ، تراجع العولمة وعودة الدولة، قراءات استراتيجية ، العدد 9، المجلد الثاني عشر ، (القاهرة، مركز الاهرام ، سبتمبر 2009)

116. نوار محمد ربيع الخيري ،أثر الأزمة المالية العالمية على أهداف السياسة الأمريكية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،العدد 360،كانون الأول ، 2011

117. هاني الحديثي، اتجاهات أساسية في سياسة الصين الإقليمية مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،ى1995، العدد 2 .

118. وائل محمد اسماعيل، الولايات المتحدة ومدى مصداقيتها في نشر الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة الجامعة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، آب، 2011، العدد 21.

119. ياسر خطاب، "الصين وروسيا"، نحو شراكة استراتيجية للقرن القادم، تقديرات استراتيجية، (القاهرة، أيلول/ سبتمبر، 1997)، العدد 59

120. ياسمين فاروق ، فرنسا والتقارب الصيني – الأوربي، مجلة السياسة الدولية ،العدد167،يناير 2007،المجلد 42

خامساً: الكتب:

أ. الكتب الأجنبية المترجمة

1. أ .ني . اوتكين ، النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين ، ط1، ترجمة يونس كامل وهاشم حمادي ، دار المركز الثقافي للنشر ، دمشق، 2007 .

2. ارنست ماندل ، الاتحاد السوفيتي في ظل غورباتشوف،ترجمة:بوك الخوري،(بيروت.دار الوحدة للطباعة والنشر.1991) .

3. اوليفي دولفوس، العولمة وحقيقتها ، ترجمة :عبدالرحيم حزل،(الدار البيضاء،دار الثقافة،2003)

4. إيمانويل تود، مابعد الامبراطورية..، ترجمة: محمد زكريا إسماعيل، ط1، دار الساقي، 2003

5. باتيس غيل ،النجم الصاعد : الصين ديبلوماسية امنية جديدة ، ترجمة دلال ابوحيدر، دار الكتاب العربي ، لبنان، 2009

6. برادلي أ. تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط "المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة: د.عماد فوزي شعيبي، (الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004)

7. برايان داين - ريتشارد لنيل- مايكل سميث، قضايا في السياسة العالمية، ترجمة ونشر دار الخليج للأبحاث، 2004

8. بريجينيسكي ، الاختيار السيطرة على العالم ام قيادة العالم ،ترجمة:عمر الايوبي، (بيروت:دار الكتاب العربي)،2004

9. بنغ قوانغ تشيان، الدفاع الوطني الصيني، ترجمة فريده وانغ ينو (بكين، دار النشر الصينية عبر القارات، 2005)

10. بوبي اومبينوغن واليزابيث سكونر، بيانات الإنفاق العسكري نظرة أفق على أربعين عاماً، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2006، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) .

11. بول كندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط1، 1998 .

12. تدسي فيشمن ، الصين شركة عملاقة ، كيف يتحدى ظوهر القوى القادمة كل من أمريكا والعالم ، ترجمة : هالة النابلسي ، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ، دار العبيكان ، ط1 ، 2009 .

13. تشارلس ليرتيش داو، الحرب الباردة وما بعدها ، ترجمة د. فاضل زكي محمد،(بغداد ، دار الحرية للطباعة، 1975)

14. تشي ون ، الصين وي عهدها الجديد ، ترجمة محمد ابو جراد ، دار النشر باللغات الاجنبية ، بكين ، 1996

15. جوزيف اس . ناي ، عامل الخوف في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، ترجمة: ابراهيم محمد علي ، (براغ: حقوق النشر منظمة بروجيكت سنديكيت، 2008)

16. جوزيف . أس . ناي ، تناقض القوة الأمريكية، ترجمة: حسين باكير، (نيويورك، 2002)

17. جوزيف . أس. ناي ، هل يتحتم علينا ان نحتوي الصين، ترجمة: ابـراهيم محمـدعلي،(بـراغ: حقـوق الـنشر منظمة بروجيكت سنديكيت، 2008)

18. جوزيـف . أس . نـاي ، القـوة الناعمـة:سـبل النجـاح في عـالم السياسـة الدوليـة،حقوق النشر،بروجيكـت سنديكيت،ترجمة:ابراهيم محمد علي ،أبريل2004

19. جوناثان بولارك "تطور الفكر الاستراتيجي الصيني" في روبرت أونيل و د. هورنز، اتجاهات جديدة في التفكير الاستراتيجي (بغداد، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، 1985)

20. دانيال كولار، العلاقات الدولية، ترجمة: د. خضر خضير (دار الكتاب العربي، بيروت، 1985)

21. ديفيـد شـامبو، في مايكـل اي بـراون واخـرون ، في صـعود الصـين ، ط1، ترجمـة مصـطفى قاسـم ، تقـديم ومراجعة السيد ساسين، المركز القومي للترجمة والنشر ، القاهرة ، 2010 .

22. ريتشارد .ن . هاس ، ما بعد الهيمنة الأمريكية ، الثقافة العالمية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب ، (الكويت ، السنة الثامنة والعشرون ، مارس / أبريل 2010) العدد 159 .

23. زهانج سانج ، تصورات عن توسيع التعاون الاقتصادي والتجاري الصيني والعربي في القرن الجديـد،في آفـاق العلاقات العربية – الصينية في القرن الحادي والعشرين،(عمان ،منتدى الفكر العربي ،2003) .

24. زيبيغينو بريجنسكي ، الاختيار : السيطرة على العالم أم قيادة العالم ، ترجمـة عمـر الايـوبي ، (بـيروت : دار الكتاب العربي ، 2004) .

25. زيبيغينو بريجنسكي، رؤية استراتيجية، أمريكا وأزمة السلطة العالمية على الرابط :

http://docs.google.com/file/d/0B_YCCVPZpe-7ZU1sMjExOXBwVms/edit?usp=sharing.

26. زيبيغينو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى الاولوية الامريكية ومتطلباتها الجيوسـتراتيجية ، ترجمـة امـل الشرقي ، الاهلية للنشر والتوزيع ، الاردن ، ، ط2 ، 2007 .

27. سجيتي دولارماني، الاقتصاد الأمريكي الجميل والقبيح، مـن الامبراطوريـة الأمريكيـة وصـفحات مـن المـاضي والحاضر، ج3، مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2002

28. سيمور هيرش، ثمن القوة، سنوات كيسنجر في البيت الأبيض، تقديم نزار حمدون، ترجمة خالد اسماعيل الصفار، (بغداد، المطبعة العربية، 2000)

29. شانغ جين وبي ، العولمة و التجربة الاسيوية في العولمة و ادارة الاقتصاد الوطني ، ابو ظبي ، مطبعة شركة الفجر ، عام 2000 ، على الموقع : www.china.org.cn

30. فرانسواز لوموان، الاقتصاد الصيني ، تعريب :صباح كعدان ، الطبعة الاولى، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب ،2010

31. فيرجينيا برودين ومارك سلدن، السر المعروف:مبدأ نيكسون في اسيا ، ترجمة:احمد طربين ونصير كاروري،(بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974

32. قوان تسيه واي ، صياغة استراتيجية للنفط قائمة على الاعتماد على الذات مع الانطلاق إلى الخارج ، في آفاق العلاقات العربية – الصينية في القرن الحادي والعشرين ،(عمان: منتدى الفكر العربي) ،2003

33. كونراد زايتس ، الصين عودة قوة عالمية ، (ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية) ، 2003

34. مارتن جاك ، حينما تحكم الصين العالم ، ط1، ترجمة فاطمة نصر، اصدارات سطور الجديدة،القاهرة، 2010

35. مارسيل مير، العلاقات الدولية المعاصرة، حساب ختامي، ترجمة حسن نافعه، (القاهرة، دار العالم الثالث، 1999)

36. مارك ليونارد ، فيمّ تفكر الصين ، ترجمة : هبة عكام ، (مكتبة العبيكان : السعودية) ، الطبعة العربية الاولى ، 2008

37. مايكل اي . براون، اوين ار. كوتي ، شين ام. لين- جونز ستيفن اي . ميللر، صعود الصين ، المركز القومي للترجمة، ترجمة: مصطفى قاسم ، (القاهرة، الطبعة الاولى)، 2010 .

38. مكسيم لوفابفر ،السياسة الخارجية الامريكية ، دار العويدات للطباعة والنشر ، 2004 .

39. ميري ديلماس مارتي وبييروبل،الصين والديمقراطية ،(باريس:2007) .

40. نعوم تشومسكي ، الهيمنه ام البقاء...السعي الامريكي للسيطرة على العالم ، ترجمة سامي الكعكي ،بيروت ، دار الكتاب العربي .

41. هنري كيسنجر، سنوات البيت الأبيض (1968- 1973)، مذكرات في مجلدين، ترجمة دار طلاس للدراسات والنشر، دمشق، 1984

42. هيدلي بول ، المجتمع الفوضوي، دراسة النظام في السياسة العالمية، مركز الخليج للابحاث،ط3،دبي – الامارات العربية المتحدة،2006 .

43. والاس ايروين الصغير، أضواء على السياسة الأمريكية في العالم، ترجمة نور الدين الزراري ؛ نور الدين خليل، مؤسسة سجل العرب، (القاهرة، 1986).

44. وي وي زانج، الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998م) .

45. ويلفرد بورشيت، كيف انتصر الفيد كونغ في فيتنام، ترجمة محمود زيادة، د. م، 1973 .

ب. الكتب العربية

1. http://www.al-jazirah.com/magazine/23082005/tcr9.htm

2. ابراهيم الاخرس ، التجربة الصينية الحديثة في النمو : هل يمكن الاقتداء بها ؟ (القاهرة: ابتراك للنشر و التوزيع ،2005) .

3. أحمد داوود أوغلو،العمق الاستراتيجي لموقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، ترجمة:محمد جابر وطارق عبدالجليل ، مراجعة : بشير نافع وبرهان كوروغلو ، (بيروت:الدار العربية للعلوم ط 1 ، 2010).

4. احمد عبد الرزاق شكارة ،الفكر الاستراتيجي الامريكي والشرق الاوسط في النظام الدولي الجديد ،في العرب وتحديات النظام العالمي ،سلسلة كتب المستقبل العربي 16،(بيروت :مركز الدراسات الوحدة العربية)،1999.

5. أحمد مجدي حجازي،الثقافة العربية في زمن العولمة،(القاهرة:دارتيا،2001) .

6. أشرف البربري،بوادر حرب تجارة شرسة بين الصين والولايات المتحدة ،في :التنين الصيني يتربع على اقتصاد العالم بعد عشرين عاما ، مجلة الجزيرة ، العدد 140، على الموقع :

7. البير فرحات، أضواء على التقارب الصيني - الأمريكي، (بيروت، دار الفارابي، 1972) .

8. التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، تعريب عمر الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي ، مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، المعهد السويدي بالاسكندرية ، ط1، الكتاب السنوي لعام 2001 .

9. التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، تعريب عمر الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي ، مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، المعهد السويدي بالاسكندرية ، ط1، الكتاب السنوي لعام 2007 .

10. التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، تعريب عمر الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي ، مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، المعهد السويدي بالاسكندرية ، ط1، الكتاب السنوي لعام 2011 .

11. السيد ولد أباه ، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ، ط1 ، 2004) .

12. الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية ، التنافس على مواد الطاقة ، مركز الاهرامات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط1 ، 2008 .

13. بشير عبد الفتاح ،أزمة الهيمنة الأمريكية (القاهرة: شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع) ، يناير 2010 .

14. بطرس عازار، الولايات المتحدة بين الأحادية وتعدد الأقطاب "العراق أنموذجاً للمدة 1992-2005"،

15. جلال عبد الله معوض ، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية ، دراسة نقدية ، في : د. محمد السيد سليم ود. نيفين عبد المنعم مسعد (محرران) ، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في اسيا ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز الدراسات الاسيوية ، 1993

16. جهاد عودة ، النظام الدولي ونظريات واشكاليات ، (دار الهدى للنشر والتوزيع، ط 1)، 2005

17. حافظ برجاس"الصراع الدولي على النفط العربي ،بيروت،مكتبة بيسان للنشر والاعلام والتوزيع ، 2000 .

18. حافظ برجاس"الصراع الدولي على النفط العربي ،بيروت،مكتبة بيسان للنشر والاعلام والتوزيع ، 2006.

19. حنان قنديل ، القيم والتنمية في الصين ، ضمن : القيم الاسيوية مركز الدراسات الاسيوية الاسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007

20. حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الامريكية ومستقبل النظام الدولي ، دار الكتب العلمية " مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، ط 1، 2013 .

21. زلماي خليل زاده وآخرون، التقييم الاستراتيجي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، عام 1996

22. سامي ريحانا ، العالم في مطلع القرن الحادي والعشرين ، دار نوبليس للطباعة والنشر ، ط1 ، بيروت – لبنان ، الجزء الثاني ، 2009

23. سعد محمد عثمان ، سامرة نعمة الثامر،التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني وآفاق تطوره المستقبلي ، دار وائل للنشر، عمان ،2001

24. شوقي عطاالله الجمل، عبدالله عبد الرزق ابراهيم،تاريخ اوربا:من النهضة حتى الحرب الباردة ،("القاهرة ،المكتب المصرفي،2000) .

25. الإمبراطورية الأمريكية "صفحات من الماضي والحاضر" ، مجموعة من المؤلفين ، ج3 ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ط1 ، 2001 .

26. طه المجدوب الهيمنة الأمريكية والقارة الآسيوية "الصين - الشرق الأوسط- إيران"، الامبراطورية الأمريكية صفحات من الماضي والحاضر، ج3، (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية ط1، 2000)،

27. عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في العلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط1 ، 2007 .

28. عبد العزيز حمدي عبد العزيز ، التجربة الصينية: دراسة ابعادها الايديولوجية والتاريخية والاقتصادية، القاهرة (ام القرى 1997)

29. عبد القادر محمد فهمي ،المدخل إلى الاستراتيجية،ط1،بغداد،دارالرقيم للنشروالتوزيع،كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2002

30. عبد المطلب عبد الحميد،العولمة الاقتصادية:منظماتها ، شركاتها، تداعياتها،(الاسكندرية،الدار الجامعية 2006،)

31. عبد المنعم سعيد، ما بعد الحرب الباردة، النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار، كتاب العرب في الاستراتيجيات العالمية، عمان، (مركز الدراسات الاستراتيجية، 1994) .

32. عبد المنعم مسعد ، (محرران) ، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مركز لدراسات الإسيوية ، ط1 ، 1993 .

33. عبـد الوهـاب المسـيري ، الفـردوي الارضي : دراسـات وانطباعـات عـن الحضـارة الامريكيـة الحديثـة، (بيروت،المؤسسة العربية ، 1979)

34. عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيـع ،ط3،بـيروت-لبنان ، 2010

35. علي سعيد النقر، السياسة الخارجية للصين وعلاقاتها بالولايات المتحدة الامريكية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2009

36. علي محمد رحومة،الانترنت والمنظومة التكنواجتماعية،(بحث تحـليلي في الآليـة التقنيـة للانترنـت ونمذجـة منظوماتها الاجتماعية)،ط1 (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2005)

37. عماد فوزي الشعيبي، السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد، دراسـة اسـتراتيجية، (دمشـق، دار كنعـان، 2003)، ط1

38. فاروق عمر عبد اللـه العمر ، دول القوى ودول الضعف ، (القاهرة ، المكتبة الاكاديمية ، ط1 ، 2005)

39. فتحية النجراوي ، محمد نصر مهنا، اصول العلاقات السياسية الدولية،منشاة المعـارف بالإسـكندرية ، ط1 ، 1985 .

40. فريد زكريا مستقبل القوة الأمريكية، كيف تستطيع أمريكا أن تتعايش مع صعود الآخرين؛ الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (الكويت، السنة الثامنة والعشرين).

41. فنسان الغريب ، مازق الامبراطورية الامريكية، مركز دراسـات الوحـدة العربيـة ، بـيروت، ط1،اذار\ مـارس 2008 .

42. كاظم هاشم نعمة، تقديم: د. صالح ابراهيم المبروك، الصين في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة، الـدار الأكاديمية، (طرابلس ، ط1، 2007)، .

43. كميل داغر، الأمم المتحدة وموازين القوى المتحولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، (بيروت ، دار الطليعة ، 1978)

44. محمد السيد سليم ، الصين في ظل نظام القطبية الثنائيـة ، في العـرب في الاسـتراتيجيات العالميـة ، (عـمان : مركز الدراسات الاستراتيجية) ، 1994

45. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة، دار النهضة المصرية، 1989)

46. محمد خير الوادي ، تجارب الصين من التطرف إلى الاعتدال، دار الفارابي ، بيروت ، الطبعة الاولى ، 2008 .

47. محمد طه بدوي ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية (المكتب المصري الحديث، الاسكندرية، 1976) .

48. محمد عابد الجابري ، قضايا في الفكر المعاصر ،العولمة وصراع الحضارات،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 1997 .

49. محمد عزيز شكري ، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، (الكويت،المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب) ،سلسلة عالم المعرفة، العدد السابع،1978

50. محمد غربي، القوى الاقتصادية الآسيوية، مطبعة طوب بريسس ، (الرباط) ، الطبعة الثالثة ، 2009 .

51. محمد موسى، العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية،(بيروت ،دار البيارق للنشر)، ط1، 1996 .

52. محمد نصر ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير ،(القاهرة،الاسكندرية،المكتبة الجامعية ،1998).

53. محمود عبد الفضيل، التوازنات الاقليمية الدولية الجديدة، في مجموعة باحثين،، افاق التحولات الدولية المعاصرة،(القاهرة، دار الشؤون للنشر والتوزيع)، 2008 .

54. معتصم صديق ، نظريات العلاقات الدولية ..خلاصة النظرية الواقعية ،دراسات وابحاث ، 12 يناير، 2013

55. ممدوح محمود مصطفى منصور، سياسات التحالف الدولي "دراسة في أصول ونظريات التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الإنسان الدولية"، مكتبة مدبولي، 1995

56. منعم العمار، صناعة العدد الأمريكية، دراسة في علمانية لإرهاب، (بغاد، مركز الدراسات الدولية، 2004)

57. منير الحمش ، العولمة ليست الخيار الوحيد ، ط1، (سوريا : الأهالي للطباعة والنشر،1998)

58. ناصيف يوسف متي، النظرية في العلاقات الدولية، (دار الكتاب العربي، بيروت، 1985)

59. ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية،دار النهضة العربية ، بيروت -لبنان، ط 1 ،2011

60. هادي زعرور ، توازن الرعب "القوى العسكرية العالمية": امريكا . روسيا.ايران. الكيان الصهيوني . حزب اللـه. وكوريا الشمالية، اسرار عسكرية تكشف لاول مرة وسيناريوهات دقيقة تروي الحروب المستقبلية، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط 1

61. هادي قبيسي، السياسة الخارجية الامريكية بين مدرستين المحافظة الجديدة والواقعية ، الدار العربية للعلوم، ناشرون،ط 1، 2008

62. هايل عبد المولى طشطوش، العناصر الجديدة لقياس قوة الدولة المعاصرة،سلسلة الدراسات(7)اتحاد الكتاب العرب، دمشق-سوريا،2011

63. هناء عبد الغفار ، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية : الصين انموذجاً ، بغداد ، بيت الحكمة ، الطبعة الاولى ، 2002 .

64. وائل محمد اسماعيل، رقعة الشطرنج الشرق أوسطية، (بغداد، مطبعة الرواد المزدهرة، 2001)، ط1

65. وليد سليم عبد الحي، .المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 1، 2000

66. ياسمين ضيف، عن كتاب كل من: عالم السياسة الإيطالي انتوني نجري "Negri" وأستاذ الأدب الأمريكي مايكل هاردت "Hardt" المعنون بـ"الامبراطورية"، 2007 .

67. يامن خالد يسوف ، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق 2010 .

سادساً : التقارير والصحف والجرائد والنشرات

1. التقرير الأقتصادي (الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والاوربية)،اعداد مركز البحوث والدراسات، اصدارسنوي العدد19 ،يناير 2011 .

2. التقرير الخاص من مجموعة مشروع القرن الأمريكي الجديد، على الموقع :

www. Washington post. com ، 25/6/1998

3. التقرير العسكري الرسمي المقدم من قبل وزارة الدفاع الامريكية " البنتاغون " إلى الكونغرس عام 2007 عن قدرات الصين العسكرية المنشور على الشبكة الدولية للمعلومات ، على الموقع : www.defenselink . mil ،2007 / 5 / 30

4. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، 2011 ، على الموقع :

Imf،worid economic outlook،September 2011،p.196-201

5. التقرير الخاص بالاستثمار العالمي لعام 2011، مؤشر الاستثمار الأجنبي لعام 2010 .

6. تقرير وزارة الدفاع الامريكية لعام 2005 ، المنشور على موقع الوزارة الالكتروني

www.Defmsolink.mil

7. تقرير اخباري : اليات الحوار بين الصين والولايات المتحدة تسهم في تدعيم العلاقات والتعاون، على الموقع :

http;\\ Arabic.cntv.cn\2013\7\9\artii 1373350910265780 .

8. تقرير سنوي : خلفية موقف الصين من القضية النووية الإيرانية ، 2014/12/31 على الموقع :

http:// www.arabic.people.com.cn/n/2014/1231/c31663-8830288.html .

9. تقرير واشنطن ،دراسة تشرح موقف أمريكا من مستقبل الأسلحة النووية ،منشورة على الموقع الآتي:

http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=75396

10. تقرير الاستثمار العالمي، الاونكتاد ، واشنطن ، 2011 .

11. حرب التجاره بين أمريكا والصين "بيان حقائق ، تقرير واشنطن ، العدد55 ، 2006/4/22.

12. دراسة تشرح موقف أمريكا من مستقبل الأسلحة النووية ، تقرير واشنطن ، منشورة على الموقع الآتي:

http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=75396

13. صحيفة الشرق الاوسط، ، على الموقع :

Asharqalawast.com. 25/6/2007

14. إحصائيات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام لعام 2010 على موقع صحيفة الشعب اليومية:

.http://www.shaabnews.org.2013.6.8

15. الصين تطلق جيلا جديدا من اقمار الاتصالات خلال العام الحالي ، صحيفة الرياض ، العدد13412،(صحيفة الرياض :مؤسسة اليمامة الصحفية)، في 2005/3/14

16. الصين تعلن زيادة انفاقها العسكري بنسبة 15% لتعزيز قدرات جيشها ، " صحيفة الشعب اليومية " على الموقع :

http : // Arabic . people daily.com ، 2009

17. صحيفة لوس انجلوس :

Charles piller"How piracy open doors for windows "،2006.4.9"،Lous Anglous Times"

18. صحيفة العرب ، القوى الصاعدة تغير كفة ميزان التسلح في العـالم ، عـلى الموقـع: http\\ www. Ularab. Co. uk \ wp – content\ up loads، 17- 4- 2013

19. صحيفة الشعب اليومية ، (بكين ، صحيفة الشعب اليومية) ، 17 / 1 / 2004 . على الموقع :

http : // Arabic peopledaily . com . cn / 200401 / 17 / ava 2004112 – 74970 .

20. علي البلوي ، احتواء الصين ومحاصرة الجمهوريين.. ابعاد استراتيجية وراء جولة اوباما الاسـيوية ، الصـحيفة الاقتصادية الالكترونية ، العدد 6241، 2010/11/2 .

http;\\www.aleqt.com\2010.11.12\articale-468318

21. كريم الوادي ،صحيفة بكين على الموقع :

http://www.China asia-re.org/index.php?d=49 &id=1182

مثال مترجم إلى العربية لـ" بر الحيثي غوبتا بعنوان جيش التنين" منشور على موقـع صـحيفة الشرق الأوسط

Asharqalawast.com. 31 / 8 / 2007 http://www.

22. الصين تمسك أكثر من برتقالة بيد واحدة ، جريدة البينة ، 2012/2/21 ، على الموقع :

http :// www.albayyan-new.com/old/news.php?achion=view&id=7127 جريدة الاقتصـاد ، المنـاطق الصينية تجتذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة ،على الموقع الاتي www.al-iqtisad.net 18-5-2013

23. رامسفيلد في بكين يغازل المعضلة الصينية، جريدة الخليج ،27، 10، 2005.

24. فهد التنيان وعمر ادريس،حرب اسعارصرف العملات ستستلزم بتنويع الاحتياطات النقديـة واعـادة التفكـيرفي اتباع سياسة الدولار،جريدة الرياض.المنشورعلى الموقع: http://www.Souress.com/alriyadh/566699/2010.10.10

25. سمير مرقص ،القوة الذكية ،جريدة الحياة اللندنية،2007/12/24.

26. الصين وأميركا المعادلة المستحيلة ، مقالة نشرت في سـبتمبر لعـام 2010 في جريـدة الرؤيـة الاقتصـادية تحـت عنوان على الموقع : http://www.nbin.haith.net/nasser

27. النظام الاداري المركزي " مقالة منشورة على الموقع:

htt: \\ arabic. people. com. Cn

28. خمسون مجموعة من مجموعات الاعلام والطباعة في الصين،مقالة منشورة في شبكة الانترنت على الموقع

www.arabic.people daily.com.cn

29. خبير صيني يدعو في ممارسة التثقيف حول وسائل الاعلام ،مقالة منشـورة في شـبكة الانترنـت عـلى الموقـع الآتي:

http://Arabic .people.com.cn

30. عـدنان العـزي، المشـهد الاسـتراتيجي الـدولي بعـد 11 ايلـول 2001، مقـالات اسـتراتيجية مركـز الدراسـات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد32، 2001

31. مشاكل الديون الأمريكية تذكي المخاوف في الصين على الرغم من رفع سقف الديون،مقالة نشرت في صحيفة الاقتصادية السعودية على الموقع :

http://www.arabic.chiba.org.cn/2011/8/18

32. مايكل دي سوني ، في زلمـي خليـل زاده (محـررا)، التقيـيم الاسـتراتيجي ، سلسـلة مقـالات مترجمـة، مركـز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 5، ابوظبي ، 2000

33. ناصربن غيـث ، حـديث في العلاقـة الأمريكيـة الصـينية ،2012/5/8 ،عـن مقالـة نشرت في جريـدة الرؤيـة الاقتصادية بعنوان : الصين وأميركا والمعادلة المستحيلة ،2010/9/10 على الموقع :

http://www.nbinghaith.net/Nasser/?p=425

34. اندريه زواتيكي،الممثلة التجارية الأمريكية : الصين لا تتقيد بالتزاماتها أمام منظمة التجـارة العالميـة، موقـع "يو اس انفو"،نشرة واشنطن،14 ديسمبر2006،المنشور على الموقع :

http://Usinfo.State.gov/Xarchires/display.html?washfile

35. محمد حمشي ، الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الامريكية ، حالة الصين على الموقع :

www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3096.html

سابعاً : الإنترنت

1. المصادر العربية

أ‌. الدراسات والإبحاث المنشورة على المواقع الإلكترونة

1. ابحاث شركة اسيا للاستثمار عن داتا ستريم ، 2013 على الموقع :

www.asianinvestments.com/research

2. إبراهيم الغيطاني، النفط في السودان وجنوب السودان: حقائق وأرقام ، على الموقع :

http://alphabeta.argaam.com/article/detail/93912 0،2014/2/1 .

3. ارتفاع الفائض التجاري للصين بنسبة 14 بالمئة في كانون الثاني، على الموقع:

http://www.i24news.tv/ar

4. ارتفاع حجم التبادل التجاري بين أمريكا والصين ،على الموقع:

http://www.alwafd .org.27.6.2012

5. أسس الشراكة الصينية – الأمريكية ، على الموقع :

http://www.alitihad.com/paper.php?namc=News&file=article& sid.75893

6. اطلبوا الحكمة ولو في الصين ، على الموقع :

http : // www.wijhat nadir 2013/5/25

7. الاحصائيات والتقديرات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة" تقرير التنمية البشرية الصادر عن الامم المتحدة لعام 2013" .

8. الإحصائيات والتقديرات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة " تقرير التنمية البشرية الصادر عن الامم المتحدة لعام 2011" .

9. الإحصاءات والتقديرات الصادرة عن البنك الفيدرالي الأمريكي لعام 2012 من على الموقع :

Sma-FX.com/item/95

10. الإحصائيات الصادرة عن البنك الدولي لعام 2013 على الموقع:

http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.PP.CD.20.10.2013.

11. الإحصائيات الخاصة بصندوق النقد الدولي لعام 2013.

12. الإسلام اليوم، 14 يناير 2011 ،على الموقع :

http://islamtoday.net/albasheer/artshow

13. الاقتصاد الصيني يستعيد عافيته...بعد طول انتظار ، وضع مريح للشركات المنفتحة على التجارة الآسيوية خلال الأشهر الأولى من عام 2013، العدد 162931 ، 1فبراير 2013م ، على الموقع :

http://www.alriyadh.com/806574

14. الاقتصاد الصيني: زيادة نمو قطاع الخدمات، 5 نوفمبر/ تشرين الثاني،2012

http://www.bbc.co.uk/arabic/business/2012/11/121104_china_service_sector.shtml

15. الأقطاب المتحكمة في المجال العالمي "الولايات المتحدة الأمريكية"، على الموقع:

http://forunes.moheet.com/showthread.php?t:17636

16. الاستراتيجية الامريكية بعد الحرب الباردة، على الموقع :

http:\\www.e-socialists.net\node\1794

17. الامارات العربية المتحدة والصين الخاسر الأكبر بأزمة الديون الأمريكية ، على الموقع :

http://www.arabic.cnn.com/2011/business/7/27/china.usdebt

18. التقدم التجاري يعزز العلاقات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة،على الموقع :

http://arabic.People.com.cn/31660/7234116.htm

19. التبادلات الرئيسية للعلاقات السياسية بين الصين والولايات المتحدة،

http;\\ www.arabsino.com\articales. 9799. 3\3\2013

20. التقرير الخاص من مجموعة مشروع القرن الأمريكي الجديد، على الموقع :

www. Washington post. com، 25/6/1998

21. الثروات الطبيعية في أمريكا، على الموقع:

http//forum. Arabia 4serv. Com/t52427.html.

22. الصيغُ البديلَةُ للاستثمارِ الدولي، على الموقع :

http://www.alukah.net/culture/0/21570/#ixzz3DlJYWZo4

22. الصين تجتاح أفريقيا: على الموقع :

Servant. http:// www. mondiploar. com/ Jean- christoph.http:// arabic. cnn. com/ 2005/ business/ 2/20/ china. caribbean

23. الصين تدخل عصر صناعة الخدمات في عام 2015 ،

http://arabic.people.com.cn/96604/7161066.html9/10/2010

24. الصين الثانية عالمياً في الانفاق على البحوث الصناعية والتطوير 9 / 2 / 2013

http: // blog . itqanbs . com/posts/561

25. الصين وبدائل الطاقة .على الموقع : www.News Week.14.4.2006 .26 الصين قوة اقتصادية صاعدة على الموقع : http;// Ar.wikipedia.org/ wiki

27. الفائض التجاري للصين أقل بـ 14.5

http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2012/1/10/

28. الفرص والتحديات التي تواجه الصين قبل عام 2010 ، شبكة المعلومات الدولية ،على الموقع :

http;\\ahram.org.f- g

29. العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون .. الحاضر والمستقبل، على الموقع :

http://www.drdawaba.com/drdawaba//tabid/64/ctl/Details/mid/385/ItemID/174/Default.aspx

30. العلاقة الصينية الأمريكية .. " لا صداقة ولا عدواة ، على الموقع الاتي

http://www.arabsino.com/articles/10-05-24/2452.htm.24 \ 11 \ 2003

31. العلاقات الصينية الامريكية

http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter4/chapter40301.htm

32. العلاقات السعودية الصينية.. الاتجاه شرقاً ،الصين تستورد من السعودية 20 في المائة من نفطها، على الموقع :

http://www.majalla.com/arb/2013/11/article55248675

33. الكتاب الاحصائي السنوي في الصين للعام 2006 / قسم التعليم / والذي يعد رسمياً من الحكومة الصينية / المكتب الوطني للاحصاء في الصين ، على الموقع الرسمي للمكتب الوطني للاحصاء في الصين ، على الشبكة الدولية للمعلومات كذلك انظر اختلاف التوزيع السكاني في بكين .

34. المبعوث الامريكي للسودان على شفا ازمة دارفور، على الموقع :

Www.cnnarabic.com

35. المصطفى قصباوي، الولايات المتحدة الامريكية قوة اقتصادية عظمى ، على الموقع :

http://www.startimes.com/f.aspx?t=30661096

36. الموقع الخاص بالمنتدى العربي للدفاع والتسليح. على الموقع الآتي:

http://defense-arab.com/Vb/Showthread.php?t=47551

37. النظام السياسي الصيني، اذاعة الصين الدولية، فرع معلومات عامة عن الصين ، على الموقع

http:\\arabic.cri.cn\chinaabc\chapter2\chapter20101.htm

38. النفط والجيوستراتيجية المعاصرة التنافس الدولي على النفط والغاز، على الموقع :

http://www.almadapaper.net/sub/10-227/p04.htm

39. الولايات المتحدة الامريكية تتجاوز السعودية في انتاج النفط في عام 2020.على الموقع:

http://www.bbc.UK/arabicbusiness/2012.11.12.Oil

40. الولايات المتحدة الأمريكية: قوة اقتصادية عظمى، على الموقع:

http://www.Stavtimes.Com/f.aspx?t=4347.

41. الولايات المتحدة الأمريكية: أسس القوة الاقتصادية على الموقع :

http//bondina. Voila.Net/902 htm.

42. الولايات المتحدة الأمريكية قوة اقتصادية عظمى، على الموقع:

http:// geographic. Alafdal. Net/t16- topic. 2010. 10. 28

43. الولايات المتحدة كأداة لهيمنته الدول المتقدمة على الموقع :

www.rtv.gov/special reports spv-0024/sr-2005.5.12

44. الولايات المتحدة المستفيد الأكبرمن التعاون الاقتصادي والتجاري مع الصين،على الموقع:

http://arabic .People.com.cu/96604/7763473.htm.2011.1.17

45. آليات الحوار بين الصين والولايات المتحدة تسهم في تدعيم العلاقات والتعاون.واشنطن ،على الموقع :

http://arabic .people daily.com.cn/2013.7.8

46. أمريكا تستورد من المنطقة 60 مليون برميل شهرياً ، (2) بيانات نفطية تؤكد أن الخليج سيظل اللاعب الأهم بالعالم، على الموقع:

http://www.akhbaralkhaleej.com/12990/article_touch/51855.html

47. أمريكا والخليج بين إشكالية الاعتماد على النفط وحماية الأمن ، على الموقع :

http://www.masrawy.com/news/reports/2013/april/29/5602064.aspx

48. امريكا والصين : التعاون والصراع ، على الموقع :

http;\\www.arabic-military.com\ t4 – topic .2 \8 2007

49. اندريه زوانيكي،الحوارالجاري بين الولايات المتحدة والصين يمثل فرصة لمعالجة القضايا العالمية،موقع"يو أس أنفو"،نشرة واشنطن،21 مايو،2007،على الموقع:

http://Usinfo.State.gov/ar/international-Security.US.andWorld organization.htm

50. انخفاض عدد السكان الفقراء في المناطق الريفية بالصين: على الموقع :

Avabic.peopledaily.com .cn/31664،7374421.htm،2001.5.9

51. اوباما يرفض مقترح الجمهوريين بشأن الميزانية، على الموقع :

http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2012/12/4

52. أيمن شبانة، النفط الإفريقي .. عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد،7/ 2012/6، على الموقع :

http://muntada.sawtalummah.com/showthread.php?2516

53. باول كولن ، شراكة أمريكية للعالم الجديد، على الموقع:

2004،www. foreign affairs. com

54. بحوث اسيا للاستثمار عن " ايكومونست انتلجنس " والبنك الدولي ، 2014 .

55. براهما تشيلاني ، الاستراتيجية الامريكية الجديدة في اسيا، الملامح والتحديات ، موقع الجزيرة للدراسات ، 19 فبراير ، 2012 .

56. بشير عبد الفتاح ، الملف الإيراني في العلقات الأمريكية – الصينية ، على الموقع

http://www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=32444&eid=165

57. بولمكاحل ابراهيم ،تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية ، على الموقع :

http://chercherfr.aguea.com

58. بيانات نفطية تؤكد أن الخليج سيظل اللاعب الأهم بالعالم، أمريكا تستورد من المنطقة 60 مليون برميل شهرياً على الموقع:

http://www.akhbaralkhaleej.com/12990/article_touch/51855.html

59. بيانات البنك الدولي (2008-2012) : على الموقع :

data albank aldawli.org.

60. بيانات جديدة تؤكد أن أمريكا لا تستغني عن النفط السعودي ، العالم العربي، على الموقع:

http://news.nawaret.com

60. بيانات صندوق النقد الدولي المنشورة على الموقع:

Studies.Aljazeera.net\Report\2013.7.20.htm

61. تصريح المتحدث الرسمي باسم وزارة التجارة الصينية (ياو جيان) في 18 /يناير/2011 على الموقع :

http;// www.lahona.com/show.news.aspx?nid=165234/pg.20

62. توقعات بارتفاع واردات الصين من النفط الخليجي لـ 3.1 ملايين برميل يوميا

http://www.mubasher.info/EGX/news/2581211

63. جغرافياً الولايات المتحدة على الموقع:

http:// www. Wekapedia. Org/ wiki

64. خليل حسين ، العلاقات الإيرانية – الصينية : رائحة النفط وطعم التكنلوجيا ، على الموقع:

http :// www.middle-east-online.com?id=33872.

64. فوزي أبو فرحات،هل القرن الحادي والعشرين هو القرن الصيني،في استراتيجية – الأقسام العسكرية.على الموقع :

http://www.arabic-military.com/ 199558/2011.11.6

65. عاطف زايد ، حرب باردة بين أمريكا والصين سببها بترول السودان، على لموقع :

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=111504&eid=50

66. عبد الرحمن المنصوري ، الملفات الساخنة في العلاقات اليابانية – الصينية ، مركز الجزيرة للدراسات ، (الدوحة : قطر)، 6 / 5 / 2013 ، ص2 ، على الموقع :

www.studies. Aljazeera.net/ issues/ 2013/2/ 20 132610105032411.htm

67. عبد الجليل زيد المدهون:

http:www.alriyadh.com/article73761.html.2012.4.27.

68. عبد الرحمن العيتبي ، التنين الصيني وأزمة بحر جنوب الصين ، على الموقع :

http://www.ahmedwahban.com/aforum/viewtopic.php?f=24&t=3016

68. عبد الكريم حمودي ، على الموقع :

http://www.alarabnews.com/alshaab/GIF/11-10-2002/n2.htm

69. عبدالـلـه بن ربيعان،وجهة نظر اقتصادية "لقاء اوباما- هوجينتاد ومصيرأسعار السلع الصينية"، على الموقع :

http://www.Souress.com/alhayat/136913.2010.4.16

70. علولو فوزي ، اهمية منطقة الخليج بالنسبة للاحتياجات الامريكية من الطاقة مستقبلا، على الموقع

http://www.ecssr.com/cda/ar/activities/activitesprogramdetail/0،264-2545،00+en-uss_01dbc.html

71. علي حسين باكير ، " القوات الصينية المسلحة " ، شبكة الإسلام اليوم :

http://islamtoday.net/albasheer/services/2006/10/17 .

72. علي حسين باكير"الصين تسبق الجميع وتحاول التهام نفط أفريقيا " شبكة الإسلام اليوم

http://islamtoday.net/albasheer/services/2007/3/11.

73. عماد فكري ، التنافس الدولي على منطقة بحر قزوين، شبكة الإسلام اليوم :

http://islamtoday.net/albasheer/services/saveart-12-10515.htm

74. عمر نجيب، المواجهة الصينية الأمريكية على صفيح ساخن،على الموقع :

http://www.mutaw-assefonline.com/file/6322/2010.10.24

75. عمرو عبد الكريم، مستقبل العلاقات الامريكية – الصينية ، على الموقع :

http:\\ www.almoslim.net\ node\ 85818.14\9\ 2008

76. محمد السيد سليم ، روسيا والصين ومشروع الغرب في سوريا ، على الموقع :

http:// www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=1156251&eid=306 .

ب. المواقع الإلكترونية العربية

1. http://www.majalla.com/arb/2012/01/article55231174.
2. http://www.arab sino.com/article.2013.6.21
3. www.almethaq.influ\news.articale 2204.htm،developed by the design group- www.dgymen.com
4. http://www.alarabiya.net/articles/2013/1/26/262590.html
5. http://www.alarabiya.net/articles/2012.1.15.html
6. ariation- arab.net/ showthread.php? t- 2753
7. www.aleqt.com/2008.10.12/article.158120.html
8. http://www.alarabiya.net/articles/2012/1/15.htm

9. http://www.alittihad.ae/details.php?id=66169
10. http://arabic.People daily.com.cn/2003.8.20 ara 67993.htm.
11. http://arabic.People daily.com.cn/2003.8.20 ara 67993.htm
12. http://arabic.news.cn/world/2011.1.12/ci 3687598.htm
13. http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&lang_name=&category=&word
14. .www.skynews Arabia.com/web/articale/4354/11.10.2012
15. http://arabic. People daily.com.cn/2003.8.20/ara.67993.htm
16. Arabic.china،org.cn،21.4.2004
17. BBC، arabic.com، 18.4.2007
18. arabic.people.com.cn،bbc arabic.c
19. .arabic.people.com.cn\31659\7887448
20. http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter3/chapter30202.htm)
21. http://benmalek.yoo7.com/t1872-topic
22. http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter3/chapter30203.htm
23. http://arabic.peopledaily.com.cn/31659/7858398.html
24. www.skynews arabia.com\web\articale\50871\74
25. Arabic.cnn.com\buisness\11\12\ g20.gdp
26. Arabic. .news.cn/economy/2013-2-28/c-13219877.htm
27. http://www.arabic.cri.com.cn/arabic/2002/oct.173423.htm
28. http://www.alyaum.com/News/art/79105.htm.2013.4.15.
29. http://arabic.news.cn/topic/132299675.htm.2013.3.25.
30. http://www.achamel.info/lyceens/cours.php?id=511.
31. Arabic.people.com.cn/32966/204032/705430/7861774.html.2011
32. http://www.alarabiya.net/articles/2012/1/25/190407.html
33. http://www.alittihad.ae/mobile/details.php?id=67632@Y=2013.
34. http:Arabic.people.com.cn/31659/1065057.html.2012.7.4

http:Arabic.people.com.cn/31659/1065057.html.2012.7.4

35. http://www.ahewar.org/debat/show-art.asp?aid=48238/11.5.2003.
36. Arabic.people.com.cn/32966/204032/705430/7861774.html.2012
37. Arabic.euronews-com/2012.9.14/USAand-eurozan-inflation-rise-in-august.
38. Arabic .euronews.com / 2012.8.15/ 45- industrial – output- rises.
39. http://www.alukah.net/culture/1085/36179.22.11.2011
40. http://www.aawsat.com/details.asp?ection.2013.5.10.

41. http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/dwa/modn1/USA/ seco5. doc-cvt.htm
42. http://www.alnabanews.com/node/8432
43. http://www.aawsat.com/details-asp?
44. http:// www. Aljazeera. Net. 112-9
45. http://www.achamel.info/Lyceens/cours.php?id=511
46. http;\\www.moqatel.com\openshare\behoth\dwa\modn1\usa\sec05.doc- crt.htm\ 16- 2- 2013
47. http:// www. Aheawr. Orgldebat/ shaw. Art. Asp? Aid: 65477
48. http: www. kenana online. Net(page/20u9)
49. http;// www. Aawsat .com / details.asp?I ssuen0= 10992& article= 543292#.uem sexti qn60
50. http:// www. Moqatel. Com/ openshare/ Behath/ Dwal. ModnI/ U.S.A/ seco5. doc cvt. Htm
51. http://alfrasha.maktoob.com/alfrash125/thread1028976.
52. http://www.arabsino.com/articles/10-05-24/2455.htm
53. http;\\www. sharq a cademy.com
54. http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/885b33a3-bfc3-40a4-bc6f-78734b6c4639
55. Arabic&y=2006&m=December&X=20661214154605 bhewo- 1075556.
56. arabic . chive org . cn ، 29
57. http://mea.triangle.com.cn/ar/u1278613413873410701.html
58. http : // www.islatod.net/albasheev/show-articles-content. Cfm ? id=72&catid=76&artid=8063.
59. http:// www. islammemo. cc/ taqrer/ one. new. asp? Ind news. p42

2. المصادر الأجنبية

1. file;\\;c;\documents and settings\hanan\desktop\3662 1.htm21\5\2011.
2. http;\\www.economist.com\blogs\dailychart\ 7/ 5 / 2011.
3. http;\\www. economist.com\ blogs\dailychart\06\2011\military-spendin
4. http;// www.lebramy.gov.ib/articale.asp? ln=ar& ln=23653
5. http;\\ www.cans.org\node\5624http;\\www.grenc.com\show-articale-main-cfm?id=15120
6. http;\\www. Chinatody.com.cn\ Arabic\2005n1\1a25.htm
7. http;\\www.chinahistoryforum.com\index.php%3f\topic\28464-westem-influence-on-chinese-culture-and-people(
8. http;\\www. grenc.com\show-articale-main-cfm?id=15120

9. http;// ar. Wikipedia.org/ wiki . htt:// www. Argaam.com / articaledetail/ 268733
10. http;\\ www. Bea.gov\bed\di\home\trade.htm
11. http://iipoligital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012.5.15185955.htm
12. http;\\data.albankaldawli.or
13. www.usa to day.com/money/world/2006.4.3- Africa- oil-usatx.htm
14. http://data.albankaldawli.org/indicator/bx.klt.dinv.cd.wd
15. Www.icn.com\er\5\idernewstype\3.12.2012
16. http://data.albankaldawli.org/indicator/ny.gnp.pcap.pp.cd
17. http://www.ankawa.com/forum/index.php?topic=179665.0;wap2
18. http;\\data،albankaldawli.org\indictor\tmval.ictg.2s.un
19. bbc.co.uk.\newsworld-ssia-pacific-13218733
20. http: leweb pedago gigue.com ، 2012-5-13
21. http:// geography.abaout.com \ library \ cia \ blccina.htm
22. http://vb.monarty.com/showthread-php?t=760
23. http://usinfo.state.gov
24. http;\\www.stats.gov.cn\english\newsandcom in gevents\t20110428-402722244.htm
25. http;// en.wikipedia.org/wiki/sino-american-relations
26. She rouk news.com / news / view . aspx? Cade: 15012013
27. www.S6da.com/vb/showthread.php?t=441
28. http://jilali pro.blogspot.n1.8.9.2012
29. http://usinfo.state.gov.
30. http://www.army.mil/cmh.pq/fag/birth.htm
31. Americas Navy: Trident Fleet Ballistic Missile. 2012.5.10
32. http://www.armyg1.army.mil/HR/docs/demographics/FY08%20Army%20pr ofile.pdf
33. Joseph S. Nye، The future of American power، Foreign Affairs، Nov./Dec. 2010، Vol.89، Issue 6.
34. http://jilali pro.blogspot.n1.8.9.2012
35. http://www.lahona.com/show-new.aspx?nid:126116@pg=18.
36. http://ar.wikipedia.org/wiki.2012.3.10.
37. Http://data.albank aldawli.org/indicator/NY.GAP.PCAP.PP.CD.
38. http://www.miciq.com/index.php/2013-02-23-07-40-51/2013-02-23-07- 41-33/1756-2011-10-26-16-57-11.html
39. http;// www. Alameron.com/ 914 .html
40. Istoiregeo klibit unisie. Blogspot. Com/ 2010. 11.8-30 html.
41. http://www.armyg1.army.mil/HR/docs/demographics/FY08%20Army%20pr ofile.pdf.

42. http://www.army.mil/cmh.pq/fag/birth.htm

43. http: cev.wikipedia. org/wiki. 12.4.2011

44. imf. Worid economic outlook ، septembar 2011،p.196-201

45. http://geocharafi. Voila. Net/ usazas. Html

46. http:// www. Hoaatal. Com/ open shave/ Behoth

47. Dwal – modn 1/ usa/ co5- doc –cvb- htm

48. finace.com\news\28.5.20123.http;\\en.wikipedia.org\wiki\historical-gdp-of-the-peoples-republic- china

49. http:// forums. Moheeet. Com/ shuwthreed. Php? T: 17630

50. http://usforeign policy.about.com /od/ country profile1/a/uschinatimeline.htm

51. Ency clopedia of Us. foreign Relations، Vol. 1، p: 217.

52. http;//www.foreign affairs.com/Kissinger

53. http://en.wikipedia.org/ wiki/sino- american-relation

54. http://www.chinadaily.com.cn\world\2012-7-5\content-15551970.htm

55. http;\\en.wikipedia.org\wiki\sino-african-relations http;\\www.chinaimportexport.org\the-china-africa-trade-volume-is-exceed-150-billion-us-dollars-in-2011

56. http;//www.socialst party.org.uk/articles/7402

57. http;\\arabic.china.org.cn\news\txt\2011-12\20\content-24198534.htm

58. http;\\ www.marefa.org

59. http;\\www.china.org.cn\opinion\2011-4-23\content-22421781-2.htm

60. http;\\russia- briefing.com\news\china-to-become- russias-largest- trading-partner.html

61. Http;\\en.wikipedia.org\wiki\foreign-relations-of-the- europen- union

62. Http;\\ec.europa.eu\trade

63. http:// www. minutely. com/ open share/ Behoth/ siasia 21/ Touazonkiw(

64. http:// www. aldiplornet/ ir. htm.

65. Galluft،US.،China Areon collision course over Oil،LATimes 2004.2.2.on:www.iages.org/la 020204.htm

ثامناً : المصادر الانكليزية

I. Books

a. Dennis wilder، the u.s.-china strategic and economic dialogue; continuity and change in obama's china policy.jamestown foundation،china brief،volume9،issue 10،may15،2009،p.15

b. jana tartenneubaum ، eurasian – pacific asia could change history excutive elegance review ، 28 ، 300، p. p. 69- 70

c. jonathan d.pollack vll. china's rise and us strategy in asia، in; hu jintao،repport to 18 " national congeress of the comm.uonist party of china " ، 8 november، 2012

4. christ offersen،u.s. – china relations; communication and misperseptionin the tiwan strait، by paris، september.2003

5. abraham m.denmark،daniel kliman،" how to get south east asia right"center for a new american security، february 2.2012،

6. Erica downs،" china- energy security series،" the brookings forign policy studies، brookings institution ، December 2006 ، p.32

7. baku- Tbilisi- ceyhan oil pipeline;milestones along the way "، mees، vol xlix no. 29(july 17،2006)، 32

8. kleveman، lutz (2004) the new great game: blood and oil in central asia the guardian grove

9. Wenrang jiang "beijing's 'new thinkinking' on energy security،"chin brief،the Jamestown foundation،vol.vi،issue8،april12،2006 3

10. Rob Crilly ،Oil from Africa Comes with political Instability،USA TO DAY،30-4-2006

11. xiaojun ma، " east asia energy strategy ;conflict or cooperation; speech to the institute for international strategic studies، ccps، aei\ ndu conference،Washington،dc،may9،2005

12. William mellor and le-min lim ، " china drills where others dare not seek oil " ، international herald tribune، October 2، 2006

13. China National Energy Strategy and Policy to 2020،OP.Cit،P:49

14. China National Energy Stratege and Policy to 2020،Subtide 20. Scenario Analysis on Energy Demand ،Enegy Research Institute،National Development and Reform Commision ،china،May 2004،p.40

15. Kerry Dumbaugh-china-U.S.Relations.Foreign affairs،Defence،And Trad Division-March 14،2002-The library of congress.op.cit.p.5

16. The u-s-CHINA Economic And Security Review Commission .WAstitINGTON November 2005،p.166

17. Pablo Bustelo، china and the Geopolitics of oil in the Asianpacific Region ،working paper(wp)38/2005،Elcano Royal Institute،Madrid،5.9.2005،p.6.) Pablo Bustelo،op.cit،p:7

18. The Rich،china Setser،china:creditorto security ،b(2008-4-4)،p.17

19. Robert J. Saiget "plant china leading world in next generation of nuclear ، October 2004

20. Chinese state Council ، Information office ، china's National Defense in 2008 (Beijing : Foreign Languages press ، 2009)

21. alastair i. johnston ، " prospects for chinese nuclear force modernization : limited deterrence versus multilateral arms control ، "china quarterly ، no. 146 (june 1996) ، p. 562-563 .

22. us department of defens ، report to congress 2000، op.cit، p.11.

23. Alastair I. Johnston ، " Prospects for chinese Nuclear Force Modernization : Limited Deterrence versus multilateral Arms control ، "china Quarterly ، No. 146 (June 1996) ، P. 562-563 .

24. The military balance، london،oxford university press 1992.p.186

25. The military balance، london،oxford university Press2000.p.194

26. The hnternational monetary fund(imf)،world economic outlook;data base،september 2012

27. Barry turnev،The state year book،the politics،cultures and Economies of the world op.cit313

28. CIA Fact Book – Encarvta encyclopedia 2005- The IMF .

29. CIA World Fact book ،2008 .

30. -Barry tumev ،the state year book ، the politics ،Cultures and Ecnomies of the world ، (op.cit):318

31. Robert D. Kaplan، Center Stage for the 21st century، foreign affairs، No.26، Vol.88، March/April 2009، P.123.

32. Allen S. Whitney and David sham Baugh، U. S. china Relations in the 1980، strategy for peace (Loudon، Royal Institutes for International Affairs، 1982، p. 34. . Niu Xin Chu ،

33. Yuki nori komine، secrecy in U.S. Foreign policy، Nixon Kissinger and Rapprochement with china، Burlington، Ash gate publishing company، 2005، p. 22.

34. Digital national security archife ،thedocument that made u.s.policy،p.3 .

35. The Encyclopedia of the united states congress، Edited by، Donald C. Bacon، Roger H. Davidson، Morton keller، New York، Simon and Schuster 1995، vol. 3، p:1350.

36. The president a refrence history،op،cit،p.44

37. American Military leaders from colonial to the present Edited by: John c. Frederick son. vol. 2، M. Z، California senta Barbara Inc. 1999، pp. 4، 1-4،2

38. Jamshid M. Tad Jiki، The Causes of Declining united states 1n flounce in the united Nations General Assembly، china's Representation: A case study، 1949 to 1971، un public shed Dissertation of ph. D. university Microfilms International.

39. Stopdan،"chinas centeral asia dijemma"، op.cit،p.402-403

40. David shambaugh، china engages asia;reshaping the regional order، international security،vol.29،no 3،winter 2004\ 2005،p.68

41. united nation conference of trade and development.unctad of static newyork and j-eneva،2005،p.p.50-51

42. Shuichi Kato، The Japan، China phenomenon conflict or compatibility? (translated from Japanese by David chibbet) (London، paul Nor bury publication، 1973)، p43

43. Xing Yuqing ، Japan's Unique Economic Relations with China : Economic integration under political uncertainty ، east Asian policy، p51 ، www.eai.nus.edu.sg/vol/no 1-xing yuging.pdf.

44. China`s participation in multi lateral pacific cooperation forms، Aussen politils، Jurgeu، Haacke German foreign affairs. Reviwe. vol، 48، 2nd ، 2000، p. 168.

45. William overhott. The Rise of china، (New York، Ny: w.w. Norton and company، 1993، Passim

46. Christopher layne"the unipolar i11usion;whynewgreat powers willrise' '،international security، vol17،no4(spring1993)

47. N. D kristof ، the rise of china ، http;// weekly ، china – four orq / ccfq 332. 1 htm1

48. Prakash Chandra، International Relations: Foreign politicies of major power and Reginal system (NewDelhi: viksa، 1994)

49. Br. Zezin Ski، Z; The Balance of power، Delusion "in: Mclellan and sonder mann، The Theory and practice of the international Relations (prentic Hall of India، New Delhi، 1971)

50. John. Meav sheimer. Realism. The Realism. The Real world and Academia (University of chicago. 2000).

51. Stanly ttoff mann، International Relation، The liong Road to Theory، (world politics، April، 1959)

52. john.meavsheimer.realism.the realism.the reial world and academia(university of Chicago.2000)

53. Josef nye uhat new world order foreign volume 71 no، 2،1992

54. us.department of state،current policy document،no،1992 .

II. Studies and Researches

1. Hilary Clinton ،" America، Pacific Century"،Foreign Policy، ovember 2011. Http ;\\Www. Foreign Policy.Com.Articales\11\10\2011

2. Richard c. bush ، " The response of china 's Neighbors to the U.S. ivot to asia" ، brouckings institution ، January، 31،2012

3. Americas public debt; downto the wire ' the economist، july18،2012

4. Americas-public-debt .and' military spending; defens costs'،the economist،june8،2011

5. chinas defense budget"، global security fourm، march، 2012"

6. kevin rudd،'tomorrow's pax pacifica'، project syndicat، february 7، 2012. http;\\www.project-syndicate.org\ commentary\ tomorrow-s-pax-pacifica

7. obama، barack، rene wing american leadership ، foreign affairs ، july/ augest 2008

8. patrick winn، " chinas backyard، americas military playground"، globalpast news، october، 29،2010، on http;\\ www.global past.com\ dispatch\ thiland،101022\ china- military-hillary clinton- south eastasia? page=full

9. U.S.central Intelligence Agency،"un classified Report to congress on the Acquisition of Technology Relation to weapsons of Mass Destruction And Advanced conventional Munition،1 July through 31"December2003"،January 2004 (www.cia.gov/cia/reports/U.S.centeral Intelligence.

10. Flynt Leverett and Jeffrey Bader ،Managing China- US competition In The Middle East.The Washington Quarterly ،center for Strategic and International Studies (CSIS)،11.6.2005.P197-199

11. fu jing،" china mulls deregulating energy prices،" china daily ، November 14،2005.

12. eia – country analysis briefs – united states America، 2002.op.cit

13. 2004 report to congress of the u. s. china economic and security review commission ، Washington ، November 2005،p; 152

14. asia's great oil hunt ، business week ، November 15 ،2004

15. International Energy out look 2005،July.2005 www.eia doe.govloiafl index.htm

16. International monetary fund ، press releases،January 2، 2013

17. u.s. international trade in goods and services highlights ، august 9، 2012

18. The New Common ، Economic program : Chinas 11 the five year plan and what It Means Stanford University . Hoover Institution : chian leader ship Monitor

19. Business week ، OECD:china to spend 13 ، billion $ ، 3 December 2006 .

20. Americas Navy: Trident Fleet Ballistic Missile. 2012.5.10

21. Studies by : Shanghai Jiao Tong University

22. Joseph S. Nye، The future of American power، Foreign Affairs، Nov./Dec. 2010، Vol.89، Issue 6.

23. The world in figures، The Economist، The world in 2011-1025 year special edition

24. instrument of accession to the treaty of amity and cooperation southeast asia;October 8،2003.on www.aseansec.org\15271.htm

25. " chairman's statement of the 8th asean + china summit"، vientione،November 9،2004. www.aseansec.org\16749.htm

26. BARAK Obama، "Renewing American، leadership"، foreign Affaurs، vol، 82، N1، Jun، 2007

27. james d.fearon،domestic politics،foreign policy and theories of international relation،in sit،internet ;http;\\www.people fas.harverd.edul Johnston igol 2880\fearon.palf.p.12

28. lawrenge freedman، the new world foreign affairs volum 71no1،1992

III. Reports

1. IMF ، World Economic Outlook ، Globalization and Inflation ، April 2006 ، Statistical Appendix.

2. IMF international finacial statics xearbook،washington d.c.،2001،p.354،p355،2004،p.237

3. IEA statistics and balance، retrieved.2011.5.8

2. المصادر الأجنبية

60. file;\\;c;\documents and settings\hanan\desktop\3662 1.htm21\5\2011.

61. http;\\www.economist.com\blogs\dailychart\ 7/ 5 / 2011.

62. http;\\www. economist.com\ blogs\dailychart\06\2011\military-spendin

63. http;// www.lebramy.gov.ib/articale.asp? ln=ar& ln=23653

64. http;\\ www.cans.org\node\5624http;\\www.grenc.com\show-articale-main-cfm?id =15120

65. http;\\www. Chinatody.com.cn\ Arabic\2005n1\1a25.htm

66. http;\\www.chinahistoryforum.com\index.php%3f\topic\28464-westem-influence-on-chinese-culture-and-people

67. http;\\www. grenc.com\show-articale-main-cfm?id=15120

68. http;// ar. Wikipedia.org/ wiki . htt:// www. Argaam.com / articaledetail/ 268733

69. http;\\ www. Bea.gov\bed\di\home\trade.htm

70. http://iipoligital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012.5.15185955.htm

71. http;\\data.albankaldawli.or

72. www.usa to day.com/money/world/2006.4.3- Africa- oil-usatx.htm

73. http://data.albankaldawli.org/indicator/bx.klt.dinv.cd.wd

74. Www.icn.com\er\5\idernewstype\3.12.2012

75. http://data.albankaldawli.org/indicator/ny.gnp.pcap.pp.cd

76. http://www.ankawa.com/forum/index.php?topic=179665.0;wap2

77. http;\\data،albankaldawli.org\indictor\tmval.ictg.2s.un

78. bbc.co.uk.\newsworld-ssia-pacific-13218733

79. http: leweb pedago gigue.com ، 2012-5-13

80. http:// geography.abaout.com \ library \ cia \ blccina.htm

81. http://vb.monarty.com/showthread-php?t=760

82. http://usinfo.state.gov

83. http;\\www.stats.gov.cn\english\newsandcom in gevents\t20110428-402722244.htm

84. http;// en.wikipedia.org/wiki/sino-american-relations

85. She rouk news.com / news / view . aspx? Cade: 15012013
86. www.S6da.com/vb/showthread.php?t=441
87. http://jilali pro.blogspot.n1.8.9.2012
88. http://usinfo.state.gov.
89. http://www.army.mil/cmh.pq/fag/birth.htm
90. Americas Navy: Trident Fleet Ballistic Missile. 2012.5.10
91. http://www.armyg1.army.mil/HR/docs/demographics/FY08%20Army%20pr ofile.pdf
92. Joseph S. Nye، The future of American power، Foreign Affairs، Nov./Dec. 2010، Vol.89، Issue 6.
93. http://jilali pro.blogspot.n1.8.9.2012
94. http://www.lahona.com/show-new.aspx?nid:126116@pg=18.
95. http://ar.wikipedia.org/wiki.2012.3.10.
96. Http://data.albank aldawli.org/indicator/NY.GAP.PCAP.PP.CD.
97. http://www.miciq.com/index.php/2013-02-23-07-40-51/2013-02-23-07- 41-33/1756-2011-10-26-16-57-11.html
98. http;// www. Alameron.com/ 914 .html
99. Istoiregeo klibit unisie. Blogspot. Com/ 2010. 11.8-30 html.
100. http://www.armyg1.army.mil/HR/docs/demographics/FY08%20Army%20pr ofile.pdf.
101. http://www.army.mil/cmh.pq/fag/birth.htm
102. http: cev.wikipedia. org/wiki. 12.4.2011
103. imf. Worid economic outlook ، septembar 2011،p.196-201
104. http://geocharafi. Voila. Net/ usazas. Html
105. http:// www. Hoaatal. Com/ open shave/ Behoth
106. Dwal – modn 1/ usa/ co5- doc –cvb- htm
107. finace.com\news\28.5.20123.http;\\en.wikipedia.org\wiki\historical-gdp-of-the-peoples-republic- china
108. http:// forums. Moheeet. Com/ shuwthreed. Php? T: 17630
109. http://usforeign policy.about.com /od/ country profile1/a/uschinatimeline.htm
110. Ency clopedia of Us. foreign Relations، Vol. 1، p: 217.
111. http;//www.foreign affairs.com/Kissinger
112. http://en.wikipedia.org/ wiki/sino- american-relation

113. http://www.chinadaily.com.cn\world\2012-7-5\content-15551970.htm

114. http;\\en.wikipedia.org\wiki\sino-african-relations

http;\\www.chinaimportexport.org\the-china-africa-trade-volume-is-exceed-150-billion-us-dollars-in-2011

115. http;//www.socialst party.org.uk/articles/7402

116. http;\\arabic.china.org.cn\news\txt\2011-12\20\content-24198534.htm

117. http;\\ www.marefa.org

118. http;\\www.china.org.cn\opinion\2011-4-23\content-22421781-2.htm

119. http;\\russia- briefing.com\news\china-to-become- russias-largest- trading-partner.html

120. Http;\\en.wikipedia.org\wiki\foreign-relations-of-the- europen- union

121. Http;\\ec.europa.eu\trade

122. http:// www. minutely. com/ open share/ Behoth/ siasia 21/ Touazonkiw(

123. http:// www. aldiplornet/ ir. htm.

124. Galluft،US.،China Areon collision course over Oil،LATimes 2004.2.2.on:www.iages.org/la 020204.htm

ثامناً : المصادر الانكليزية

I. Books

a. Dennis wilder، the u.s.-china strategic and economic dialogue; continuity and change in obama's china policy.jamestown foundation،china brief،volume9،issue 10،may15،2009،p.15

b. jana tartenneubaum ، eurasian – pacific asia could change history excutive elegance review ، 28 ، 300، p. p. 69- 70

c. jonathan d.pollack vll. china's rise and us strategy in asia، in; hu jintao،repport to 18 " national congeress of the comm.uonist party of china " ، 8 november، 2012

55. christ offersen،u.s. – china relations; communication and misperseptionin the tiwan strait، by paris، september.2003

56. abraham m.denmark،daniel kliman،" how to get south east asia right"center for a new american security، february 2.2012،

57. Erica downs،" china- energy security series،" the brookings forign policy studies، brookings institution ، December 2006 ، p.32

58. baku- Tbilisi- ceyhan oil pipeline;milestones along the way "، mees، vol xlix no. 29(july 17،2006)، 32

59. kleveman، lutz (2004) the new great game: blood and oil in central asia the guardian grove

60. Wenrang jiang "beijing's 'new thinkinking' on energy security،"chin brief،the Jamestown foundation،vol.vi،issue8،april12،2006 3

61. Rob Crilly ،Oil from Africa Comes with political Instability،USA TO DAY،30-4-2006

62. xiaojun ma، " east asia energy strategy ;conflict or cooperation; speech to the institute for international strategic studies، ccps، aei\ ndu conference،Washington،dc،may9،2005

63. William mellor and le-min lim ، " china drills where others dare not seek oil " ، international herald tribune، October 2، 2006

64. China National Energy Strategy and Policy to 2020،OP.Cit،P:49

65. China National Energy Stratege and Policy to 2020،Subtide 20. Scenario Analysis on Energy Demand ،Enegy Research Institute،National Development and Reform Commision ،china،May 2004،p.40

66. Kerry Dumbaugh-china-U.S.Relations.Foreign affairs،Defence،And Trad Division-March 14،2002-The library of congress.op.cit.p.5

67. The u-s-CHINA Economic And Security Review Commission .WAstitINGTON November 2005،p.166

68. Pablo Bustelo، china and the Geopolitics of oil in the Asianpacific Region ،working paper(wp)38/2005،Elcano Royal Institute،Madrid،5.9.2005،p.6.) Pablo Bustelo،op.cit،p:7

69. The Rich،china Setser،china:creditorto security ،b(2008-4-4)،p.17

70. Robert J. Saiget "plant china leading world in next generation of nuclear ، October 2004

71. Chinese state Council ، Information office ، china's National Defense in 2008 (Beijing : Foreign Languages press ، 2009)

72. alastair i. johnston ، " prospects for chinese nuclear force modernization : limited deterrence versus multilateral arms control ، "china quarterly ، no. 146 (june 1996) ، p. 562-563 .

73. us department of defens ، report to congress 2000، op.cit، p.11.

74. Alastair I. Johnston ، " Prospects for chinese Nuclear Force Modernization : Limited Deterrence versus multilateral Arms control ، "china Quarterly ، No. 146 (June 1996) ، P. 562-563 .

75. The military balance، london،oxford university press 1992.p.186

76. The military balance، london،oxford university Press2000.p.194

77. The hnternational monetary fund(imf)،world economic outlook;data base،september 2012

78. Barry turnev،The state year book،the politics،cultures and Economies of the world op.cit313

79. CIA Fact Book – Encarvta encyclopedia 2005- The IMF .

80. CIA World Fact book ،2008 .

81. -Barry tumev ،the state year book ، the politics ،Cultures and Ecnomies of the world ، (op.cit):318

82. Robert D. Kaplan، Center Stage for the 21st century، foreign affairs، No.26، Vol.88، March/April 2009، P.123.

83. Allen S. Whitney and David sham Baugh، U. S. china Relations in the 1980، strategy for peace (Loudon، Royal Institutes for International Affairs، 1982، p. 34. . Niu Xin Chu ،

84. Yuki nori komine، secrecy in U.S. Foreign policy، Nixon Kissinger and Rapprochement with china، Burlington، Ash gate publishing company، 2005، p. 22.

85. Digital national security archife،thedocument thatmade u.s.policy،p.3

86. The Encyclopedia of the united states congress، Edited by، Donald C. Bacon، Roger H. Davidson، Morton keller، New York، Simon and Schuster 1995، vol. 3، p:1350.

87. The president a refrence history،op،cit،p.44

88. American Military leaders from colonial to the present Edited by: John c. Frederick son. vol. 2، M. Z، California senta Barbara Inc. 1999، pp. 4، 1-4،2

89. Jamshid M. Tad Jiki، The Causes of Declining united states 1n flounce in the united Nations General Assembly، china's Representation: A case study، 1949 to 1971، un public shed Dissertation of ph. D. university Microfilms International.

90. Stopdan،"chinas centeral asia dijemma"، op.cit،p.402-403

91. David shambaugh، china engages asia;reshaping the regional order، international security،vol.29،no 3،winter 2004\ 2005،p.68

92. united nation conference of trade and development.unctad of static newyork and j-eneva،2005،p.p.50-51

93. Shuichi Kato، The Japan، China phenomenon conflict or compatibility? (translated from Japanese by David chibbet) (London، paul Nor bury publication، 1973)، p43

94. Xing Yuqing ، Japan's Unique Economic Relations with China : Economic integration under political uncertainty ، east Asian policy، p51 ، www.eai.nus.edu.sg/vol/no 1-xing yuging.pdf.

95. China`s participation in multi lateral pacific cooperation forms، Aussen politils، Jurgeu، Haacke German foreign affairs. Reviwe. vol، 48، 2nd ، 2000، p. 168.

96. William overhott. The Rise of china، (New York، Ny: w.w. Norton and company، 1993، Passim

97. Christopher layne"the unipolar i11usion;whynewgreat powers willrise' '،international security،vol17،no4(spring1993)

98. N. D kristof ، the rise of china ، http;// weekly ، china – four orq / ccfq 332. 1 htm1

99. Prakash Chandra، International Relations: Foreign politicies of major power and Reginal system (NewDelhi: viksa، 1994)

100. Br. Zezin Ski، Z; The Balance of power، Delusion "in: Mclellan and sonder mann، The Theory and practice of the international Relations (prentic Hall of India، New Delhi، 1971)

101. John. Meav sheimer. Realism. The Realism. The Real world and Academia (University of chicago. 2000).

102. Stanly ttoff mann، International Relation، The liong Road to Theory، (world politics، April، 1959)

103. john.meavsheimer.realism.the realism.the reial world and academia(university of Chicago.2000)

104. Josef nye uhat new world order foreign volume 71 no، 2،1992

105. us.department of state،current policy document،no،1992 .

II. Studies and Researches

29. Hilary Clinton ،" America، Pacific Century"،Foreign Policy، ovember 2011. Http;\\Www. Foreign Policy.Com.Articales\11\10\2011

30. Richard c. bush ، " The response of china 's Neighbors to the U.S. ivot to asia" ، brouckings institution ، January، 31،2012

31. Americas public debt; downto the wire ' the economist، july18،2012

32. Americas-public-debt .and' military spending; defens costs'،the economist،june8،2011

33. chinas defense budget"، global security fourm، march، 2012"

34. kevin rudd،'tomorrow's pax pacifica'، project syndicat، february 7، 2012. http;\\www.project-syndicate.org\ commentary\ tomorrow-s-pax-pacifica

35. obama، barack، rene wing american leadership ، foreign affairs ، july/ augest 2008

36. patrick winn، " chinas backyard، americas military playground"، globalpast news، october، 29،2010، on http;\\ www.global past.com\ dispatch\ thiland،101022\ china- military-hillary clinton- south eastasia? page=full

37. U.S.central Intelligence Agency،"un classified Report to congress on the Acquisition of Technology Relation to weapsons of Mass Destruction And Advanced conventional Munition،1 July through 31"December2003"،January 2004 (www.cia.gov/cia/reports/U.S.centeral Intelligence.

38. Flynt Leverett and Jeffrey Bader ،Managing China- US competition In The Middle East.The Washington Quarterly ،center for Strategic and International Studies (CSIS)،11.6.2005.P197-199

39. fu jing،" china mulls deregulating energy prices،" china daily ، November 14،2005.

40. eia – country analysis briefs – united states America، 2002.op.cit

41. 2004 report to congress of the u. s. china economic and security review commission ، Washington ، November 2005،p; 152

42. asia's great oil hunt ، business week ، November 15 ،2004

43. International Energy out look 2005،July.2005 www.eia doe.govloiafl index.htm

44. International monetary fund ، press releases،January 2، 2013

45. u.s. international trade in goods and services highlights ، august 9، 2012

46. The New Common ، Economic program : Chinas 11 the five year plan and what It Means Stanford University . Hoover Institution : chian leader ship Monitor

47. Business week ، OECD:china to spend 13 ، billion $ ، 3 December 2006 .

48. Americas Navy: Trident Fleet Ballistic Missile. 2012.5.10

49. Studies by : Shanghai Jiao Tong University

50. Joseph S. Nye، The future of American power، Foreign Affairs، Nov./Dec. 2010، Vol.89، Issue 6.

51. The world in figures، The Economist، The world in 2011-1025 year special edition

52. instrument of accession to the treaty of amity and cooperation southeast asia;October 8،2003.on www.aseansec.org\15271.htm

53. " chairman's statement of the 8th asean + china summit"، vientione،November 9،2004. www.aseansec.org\16749.htm

54. BARAK Obama، "Renewing American، leadership"، foreign Affaurs، vol، 82، N1، Jun، 2007

55. james d.fearon،domestic politics،foreign policy and theories of international relation،in sit،internet ;http;\\www.people fas.harverd.edul Johnston igol 2880\fearon.palf.p.12

56. lawrenge freedman، the new world foreign affairs volum 71no1،1992

III. Reports

4. IMF ، World Economic Outlook ، Globalization and Inflation ، April 2006 ، Statistical Appendix.

5. IMF international finacial statics xearbook،washington d.c.،2001،p.354،p355،2004،p.237

6. IEA statistics and balance، retrieved.2011.5.8

فهرس الإشكال

فهرس الجداول

الفهرس

ملحق رقم (1)

النـوع (التسـمية الصـينية والتسمية الأمريكية	العدد المنتشر	السنة الأولى للنشر	المدى(الكم)	حمولة الرأس الحربي	عـدد الـرؤوس الحربية
DF-21(CSS-5)	60	1991	*2100	1×200-300KT	60
DF-31(CSS-10MOD1)	أقل من 10	2006	أكثر من 7200	1X..?	أقل من 10
DF-31A(CSS-10MOD2)	اقل من 15	2007	اكثر من 11200	1X..?	اكثر من 15
JL-2(CSS-NX-14)	24	2011	اكثر من 7200	1..?	24
DH-10	150-350	2007	أكثر من 1500	1X..?	**
الصـواريخ الباليسـتية التـي تطلق من الغواصات					
JL-CSS-NX-4		2008-2010	8000	1X..?	?

ملحق رقم (2)

النوع	الأسم	العدد المنتشر	السنة الأولى للأنتشار	المدى (بالكم)	حصيلة الرؤوس الحربية	عدد الرؤوس الحربية
القوات الاستراتيجية						نحو 1950
قاذفات		60/113				
b-52h	staatofortvess	44/93	1161	1600	Algms-150kt	300
B-2	SPIRIT	16/20	1994	11000	قنابلB61 7KB83-1	200 100
صـواريخ باليسـتية عابرة للقارات			450			500

Minute man Igm-30g

MK-12a	250	1979	13000	1-3x335kt	400
MK-21serv	200	2006	1300	1x300kt	300
غواصـات نوويـة مـزودة بصـواريخ باليسـتية / صـواريخ باليستية تنطلق من غواصات	288				1152

Trident 11 ugm-133a(5d)					
Mk-4		1992	اقل من 74000	4X100kt	568
MK-4a		2008	اقل من 74000	4X100kt	300
MK-5		1990	اقل من 74000	4X475Kt	384
		1979			200

القوات غير الاستراتيجية قنابل 4 و3-61b	(0)	1948	00	3-170kt،0	
صوايخ توما هوك جوالة ركزر تطلق من البحر			2500	1x5-150kt	
اجمالي الرؤوس المنتشرة					نحو 2150

المصدر : كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي ، 2011 ، ص467